

天竺國

في الكراس الاول عشر كتب وابواب بعده ٣
 كتاب الطهارة باب النجاسة
 باب اسباب الحدث باب الوضوء
 باب الغسل باب التيمم
 باب المسح على الخفين
 في الكراس الثاني كتب وابواب خمسة
 باب الحيض كتاب الصلاة
 باب شروط الصلاة واركائها وصغاتها
 باب سجود السهو باب سجود التلاوة
 في الكراس الثالث كتب وابواب عشر من صلاة
 باب صلاة التفل باب صلاة
 باب صلاة المسافرين باب صلاة الخوف
 باب صلاة الجمعة باب صلاة العيدين
 في الكراس الرابع كتب وابواب ثمانية ط
 باب صلاة الكسوف باب صلاة الاستسقاء
 كتاب المنابر باب الزكاة
 باب زكاة الحيوان باب زكاة النيات
 باب زكاة الذهب والفضة باب زكاة التجار
 في الكراس الخامس كتب وابواب ثمانية ط
 باب زكاة العبد باب زكاة الفطر
 باب قسم الصدقات باب الصيام
 باب الاعتكاف باب الحج
 كتاب المواقيت باب الاحرام

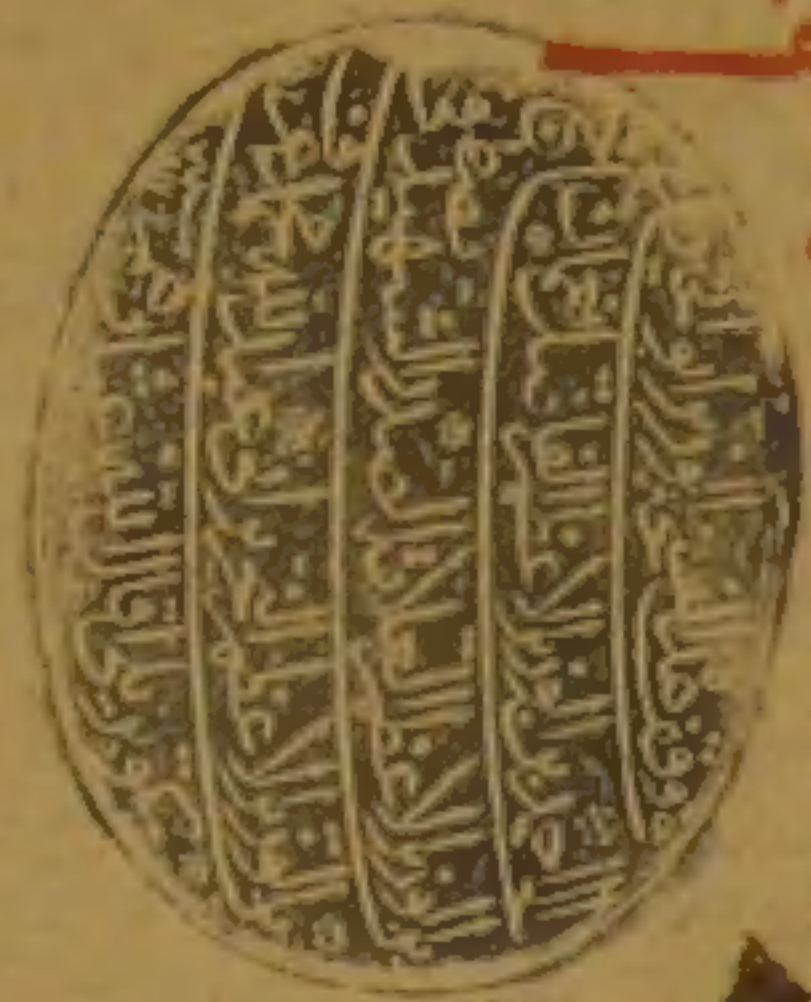
في الكراس السادس كتب وابواب عشر
 باب ما يجب بمحظورات الاحرام
 باب صفته الحج باب الاحصار
 كتاب الاضحية باب كتاب النذر
 كتاب الاطعمة باب كتاب الذبايح
 في الكراس السابع كتب وابواب ثلاثة عشر
 كتاب البيوع باب الخيارات
 باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
 باب ما يفسد البيع وما لا يفسده
 باب تعريق الصفقة باب الركا
 باب بيع الاصول والتمسار
 باب المضاربات والرد بالعيب
 باب المراجحة باب البيوع المنهي عنها
 باب اختلاف المتبايعين والملك المبيع
 كتاب السلم والقرض
 كتاب الرهن
 في الكراس الثامن كتب وابواب عشر
 باب التقليس والحجر باب الصلح
 كتاب الحوالة باب الضمان
 كتاب الشراكة باب الوكالة
 كتاب الاقرار باب كتاب الوصية

كتاب العارية ه كتاب الغصب
 في الكراس التاسع كُتِبَ وابوابه عشر د
 كتاب الشفعة ه كتاب القراض
 كتاب المساقاة ه كتاب الاجار
 كتاب احيا الموات كتاب المواقف
 كتاب الحطب ه كتاب اللقطه
 كتاب اللقيط ه كتاب الحقول
 كتاب العراض ه
 في الكراس العاشر كُتِبَ وابوابه اربعة د
 كتاب الوصايا ه كتاب النكاح
 كتاب ما يحرم من الثماح ه باب الخمار والبرص
 في الكراس الحادي عشر كُتِبَ وابوابه تسعة ه
 كتاب الصراف ه باب القسم والنشور
 كتاب الخلع ه كتاب الطلاق
 باب الرجعة ه باب الاطلاق
 باب الظهار ه باب اللعان
 كتاب الامان
 في الكراس الثاني عشر كُتِبَ وابوابه خمسة ه
 كتاب العدة ه كتاب الرضاع
 كتاب النفقات ه كتاب الحصان
 كتاب الجذابة ه
 في الكراس الثالث عشر كُتِبَ وابوابه ستة ه

كتاب

كتاب الديارات ه باب القسامه
 كتاب كفارة القتل ه باب حكم السحر
 كتاب الحدود ه باب الرده
 في الكراس الرابع عشر كُتِبَ وابوابه خمسة ه
 باب البغي ه باب الزنا
 باب القذف ه باب قطاع الطريق
 باب خمر الخمر ه
 في الكراس الخامس عشر كُتِبَ وابوابه خمسة ه
 باب التغدير ه باب الصيال وضمان الولاة واليهام
 كتاب السير ه باب قسم الغنيمه والغني
 باب الجزية ه
 في الكراس السادس عشر كُتِبَ وابوابه اربعة د
 كتاب الاقضية ه باب القسمه
 كتاب الدعوى والبينة ه كتاب الشهادة
 في نصف الكراس الاخير تكملة الكتاب
 كُتِبَ وابوابه خمسة ه
 كتاب العتق ه باب العتاق
 باب التدبير ه باب المكاتبه
 كتاب امهات الاولاد ه وهي خاتم الكتاب
 والله اعلم بالصواب ه

باب ثمانية عشر كُتِبَ وابوابه



٨٨



كتاب الخلافات ناليف

العبد الفقير الى الله تعالى قاضي

القضاة فخر العلماء اوجيد الفضل

مفتي المسلمين ومفتي القضاة

صدر الدين العثماني

الشافعي تقدم

الله تعالى

برحمته

امير

وكان الفراغ من تأليفه وجمعه في ليلة الثلاثاء حادي
عشر من ذي القعدة الحرام سنة ثمان وستمائة وكتبه
رحمة الله وبركاته في الامة ورتبته على كتب وابواب
وفصول على سبيل الاختصار لنفع الله به كافة المسلمين سنة
التميز

عدة ذلك

في ط

كتاب

وعدة الكرايس

١٣

بمأني ذلك من بقية البيان

في نوبة الفقير الى الله
عبد الدين سالم البكري

في نوبة العبد خفي
كانت في خلاص
لنفسه منصوص
الناهي عن
وذلك في ربيع الثاني
سنة اربعين والقبلي
على صاحبها
افضل الصلاة
وتزك القيد
والحمد لله
وحده

كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي انزل قرآنه . واجزل احسانه . ثم جعل الى
 رسوله بيانه . فوضح ذلك لاصحابه في حياته . ثم تفرقوا
 بعد وفاته . يرجون من الله فضله ورصونه فلما فتحت الامصار
 وعلت كلمة التوحيد في الاقطار . وضرب الايمان جوارحه
 واقتل كل منهم على تحصيل الزاد وقطن بكل من اطراف البلاد ولزم
 امره ودينه . يغيد ما علمه لا يتباعه . ويوضح ما فهمه لا يشاعه
 من اهل الضبط والصيانة فنشأ من اتباعهم جم غفير فستمرروا
 في العلوم اى تستمير حتى بلغوا منها اعلى مكانه واجتهدوا
 غاية الاجتهاد في تحريك الصواب والمراد طلبا لا اامسا نه
 فاختلجوا الشدة اجتهادهم في طلب الحق وكان اختلافهم رحمة
 للمخلاق . فسبحان الحكيم سبحانه احمده جدا يغيد الابانه ويزيد
 في الغطانه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ما اعظم
 سلطانه واشهد ان محمدا عبده ورسوله وخليفه
 الذي اعظم وعصمه وحماه وصانه وايد به بالنصر والتأييد
 والبرهان صلى الله عليه وعلى اله واصحابه ترجح لصاحبهما ميزانه
 وتبلغه يوم الفرع الاكرامانه . امسا بعد فان معرفة الحق
 واختلاف العلماء من اهم الاشياء وذلك امر لازم في حق المجتهد الحاكم
 لاسيما اصحاب المذاهب الاربعه الذي حصل الاخذ بقولهم في المسارق
 والمغارب فالاجماع قاعه من قواعد الاسلام . ويكفر من خالفه على قول العلماء
 اذا قامت الحجج بانه اجماع تام ويسوغ الانكار على من خالفه والميل الى
 والخلاف بين الائمة الاعلام رحمة لهذه الامة التي ما جعل عليها

في الدين من حرج للطف والاكرام . وهذا مختصر ان شاء الله تعالى بعض
 نافع لكثير من مسائل الخلاف والوفاق جامع اذ كرها مجروده عن المسائل
 الدليل والتعليل ليسهل حفظه على اهل التحصيل ممن يقصد
 حفظ المذاهب فقط . ورتبته على اقرب طريق واحسن
 نمط . وسميته رحمة الامة في اختلاف الائمة جعله الله
 تعالى عملا صالحا وسببا رائجا ونفع به امين امين امين
 والحمد لله رب العالمين . **تجيب** اذا كان الانسان في
 المسئلة خلاف لاحد من الائمة الاربعة اكتفيت بذلك ولا اذكر
 من خالف في تلك المسئلة وكان فيها خلاف لغيرهم احتجب الي ذكر
 المخالف لئلا يظهر لغيره في المسئلة خلافا وما توفيقى الا بالله عليه توكلت
 وهو حسبي ونعم الوكيل **كتاب الطهارة** لا تضح الصلاة الا
 بمكنته بظهاره بالاجماع واجمع العلماء على وجوب الطهارة بالماء عند وجوده
 مع امكان استعماله وعدم الاحتياج اليه والتميم عند فقده بالتراب
 واجمع فقهاء الامصار على ان مياه البحار عذبةا واجابها بمنزلة
 واحق في الطهارة والتطهير كغيرها من المياه الا ما شذ ونذر
 من ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه للضروقة
 واجاز قوم التيمم مع وجوده وانفق العلماء على انه لا تضح الطهارة
 الا بالماء **وحكي** عن ابن ابي ليلى والاصم جواز الطهارة بساتير
 المايعات وكذلك لا تزال النجاسة الا بالماء عند مالك والشافعي و
 رضاه عنهما وقال ابو صنفه رحمه الله تعالى بكل ما يعطى طاهر
وقيل والماء المشمس مكروه على الاصم من مذهب الشافعي
 والمختار عند متاجري اصحابه عدم الكراهة وهو مذهب الائمة الثلاثة

فيهما من غيرهم فان لم يكن احدهما خالف

حج

والما المسخن غير مكروه بالاتفاق **وحكي** عن مجاهد كراهته
وكره احمد المسخن بالنجاسة **فصل** والما المستعمل في فرض
الطهارة طاهر غير مطهر على المشهور من مذهب ابي حنيفة وهو الاصح
من مذهب الشافعي واحمد ومطهر عند مالك ونجس في رواية
عند ابي حنيفة وهو قول ابي حنيفة يوسف وما الورود والخلاف
لا يطهر به بالاتفاق **فصل** والما المتغير بالرغفران ونحو
من الطاهرات تغيرا كثيرا لا يطهر به عند مالك والشافعي
واحمد. واجاز ذلك ابو حنيفة واصحابه وقالوا تغير الما بالطاهر
لا يمنع الطهارة به مالم يطبخ به او يغلب على اجزائه والما المتغير
بطول المكث طهور بالاتفاق **وحكي** عن ابن سيرين انه لا تطهر
به والافشال والوضوء من ما زمر يكره عند احمد صانه له
فصل ليس للنار والشمس في إزالة النجاسة له قاتل الا عند
ابي حنيفة حتى ان جلد الميتة اذا جف في الشمس طهر عند
بلاويج وكذلك اذا كان على الارض نجاسة فجفت في الشمس
طهر موضعها وجازت الصلاة عليه لا التيمم به وكذلك
النار تزيل النجاسة عند **فصل** اذا كان الماء دون
القلتين نجس بمحروم ملاقة النجاسة عند ابي حنيفة
وان لم يتغير وعند الشافعي واحمد في احد روايته وقال
مالك واحمد في روايته الاخرى انه طاهر مالم يتغير فان بلغ قلنتين
وهما خمس مائة رطل وبالمساحة نحو ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً
لو نجس الا بالتغير عند الشافعي واحمد وقال مالك ليس للماء
الذي تحله النجاسة قد رملوا من تغير لونه او طعمه او ريحه

مخالفة

عنده

عند ابي حنيفة

بالبغدادى تقريباً وبالدمشقي
نحو مائة وثمانية ارجال

نجس

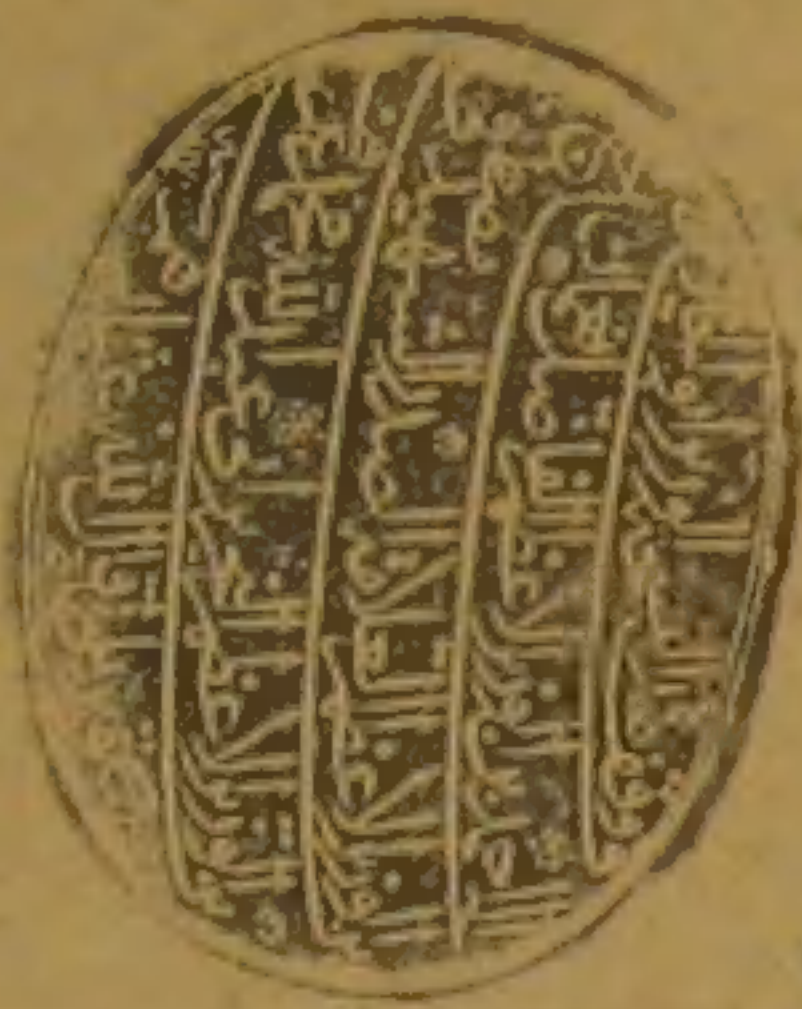
نجس قليلاً كان ام كثيراً وقال ابو حنيفة الاعتبار بالاختلاط
فمضى اختلطت النجاسة بالما تنجس الا ان يكون كثيراً وهو
الذي اذا حركت احدي جانبيه لم يتحرك الاخر فالجانب الذي
لم يتحرك لا ينجس فالجاري كالراكب عند ابي حنيفة واحمد علي
القول الجديد الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك الجاري لا
ينجس الا بالتغير قليلاً كان او كثيراً وهو القدر من قول الشافعي ولفظه
جافة من اصحابه كالبعوي وامام الحرمين والغزالي قال النووي في شرح
المهذب وهو قوي **فصل** استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل
والشرب والوضوء للرجال والنساء مني عنه بالاتفاق ينهي تحريم الاقوال
للشافعي وقال داود وانما يحرم للشرب خاصة واتخاذها يحرم عند ابي
حنيفة واحمد ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي. والمضيب بالذهب
حرام بالاتفاق وبالفضة حرام عند مالك والشافعي واحمد اذا كانت
الضبة كبيرة للزينة وقال ابو حنيفة لا يحرم التضبيب بالفضة مطلقاً
فصل السواك سنة بالاتفاق وقال ابن داود هو واجب
وزاد اسحاق فقال ان تركه عامدا بطلت صلاته وهل يكره للصائم
بعد الزوال قال ابو حنيفة ومالك لا يكره وقال الشافعي يكره
وعن احمد روايتان كالمذهبيين والختان واجب عند الشافعي ومالك
واحمد وقال ابو حنيفة هو مستحب **باب النجاسة اجمع الائمة**
على نجاسة الخمر الا ما حكى عن داود فانه قال بطهارتها مع تحريمها
والتغفو على انما اذا تخللت بنفسها طهرت فان خللت بطرح شيء
فيها لم تطهر عند الشافعي واحمد وقال مالك يكره تجليلها فان
خللت طهرت وحلت وقال ابو حنيفة يباح تجليلها وتطهر اذا
تخللت وتخل **فصل** والكلب نجس عند الشافعي

ط

واحد يغسل الانا من ولوغه سبعاً الخاسية وقال ابو حنيفة
 بنجاسته ولكن جعل غسل ما يتنجس به كغسل سائر النجاسات
 فاذا غلب على ظنه زواله ولو بغسله كفى والا فلا بد من غسله حتى
 يغلب على ظنه ازالته ولو غسل عشرين مرة وقال مالك هو طاهر لا
 يتنجس ما ولغ فيه لكن يغسل الانا نقياً ولو اودع الكلب يده ارجله
 في الانا وجب غسل سبعاً كالولوغ خلافاً لما ذكر لا يخص ذلك بالولوغ
فصل والخنزير حكمه كالكلب يغسل ما يتنجس به سبع مرات
 على الاصح من مذهب الشافعي قال النووي والراجح من حيث الدليل انه يكفي
 في الخنزير غسله واحدة بلا تراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار
 لان الاصل عدم الوجوب حتى يرد السرع ومالك يقول بطهارته حياً
 وليس لنا دليل واضح على نجاسته في حال حياته وقال ابو حنيفة
 يغسل كسائر النجاسات **فصل** واذا غسل الانا والثوب
 والبدن من سائر النجاسات غير الكلب والخنزير فليس فيه عدد
 عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وعن ابي حنيفة روايتان اشهرهما
 وجوب العدد في غسل سائر النجاسات غير الارض فيغسل الانا
 سبع مرات وفي رواية ثلاثاً وعنه رواية في استقاط العدد فيما
 عد الكلب والخنزير ويكفي الرش على بول الصبي الذي لم يطعم غير اللبن
 ويغسل من بول الصبية عند الشافعي وابي حنيفة وقال
 مالك يغسل بولهما وهما في الحكم واحد سوا وقال احمد بول الصبي
 ما لم ياكل الطعام طاهر **فصل** جلود الميتة طهراً بالذباغ
 الاجلد الخنزير عند ابي حنيفة واظهر الروايتين عن مالك انها
 لا تطهر لكنها تستعمل في الاشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر المايعة
 وعند الشافعي تطهر الجلود كلها بالذباغ الاجلد الكلب والخنزير وما

والثوب هو الذي
 لا يغسل معناه

تولد منها او من احدها وعن ابي حنيفة روايتان اشهرهما لا يطهر ولا
 يباح الانتفاع بهما في شيء كلهم الميتة **وحكي** عن الزهري انه
 انه قال ينتفع بجلود الميتات كلها من غير ذباغ **فصل** والذباغ
 لا يعمل شيئاً فيما لا يؤكل عند الشافعي واحد واذا اركبت صارت ميتة
 وعند مالك تعمل الا في الخنزير واذا اركب عنده سبع او كلب فجلده
 طاهر يجوز بيعه والوصوفيه وان لم يدبغ وكذا عند ابي حنيفة
 وان جميع اجزائه من اللحم وجلد طاهر الا ان اللحم عنده محرم وعند مالك
 مكروه **فصل** شعر الميتة غير الاذي نجس عند الشافعي وكذا
 الصوف والوبر وقال مالك هو طاهر مطلقاً لانه مما لا يحل الموت
 سوا كان يؤكل لحمه كالنعم والخيل والاحجار والكلب فعنده شعر
 الكلب والخنزير طاهران كان في حال الحياة والموت والصحيح من مذهب
 احمد طهارة الشعر والوبر والصوف وهذا مذهب ابي حنيفة وزاد
 على ذلك فقال بطهارة الفراء والسن والريش والعظم اذ لا روح فيها
وحكي عن ابي الحسن والاوزاعي ان الشعور كلها نجسة
 لكنما تظهر بالغسل واختلف الائمة في جواز الانتفاع بشعر الخنزير
 في الخرز ورخص فيه ابو حنيفة ومالك ومنع منه الشافعي وكرهه
 احمد وقال الخرز ما للبيف احب الي **فصل** ما لا تنفس له سائلة
 كالنحل والنمل والخنفسا والعقرب اذ امات في شيء من المايعات
 لا ينجسه ولا يفسد عند ابي حنيفة ومالك وانه طاهر في نفسه
 والراجح من مذهب الشافعي انه لا ينجس المايعة ولكنه نجس في نفسه
 بالموت وهذا مذهب احمد ومذهب الشافعي ان الدود المتولد في الماكول
 اذ امات فيه لا ينجسه ويجوز اكله معه وما يعيش في الماء كالضفدع
 اذ امات في الماء ليس بنجسه عند الثلاثة خلافاً لابي حنيفة **فصل**



الدهن اذا وقعت فيه نجاسة يطهر بالغسل اذا كان
 ما لا يصب فيه ما فعلوا الدهن فدرفع على الماء يصب
 فيه ما اضره يصب عليه ما لا يضره من ذلك او يصب فيه
 انما

هذا هو الصحيح في نسخ
الكتاب المذكور في سنة ١٢٠٠
بمصر في شهر ربيع الثاني
بمصر في سنة ١٢٠٠

والسرك والجواد طاهران بالاجماع وفي نجاسة الادوي بالموت
للشافعي قولان اصحهما لا نجس وهو مذهب مالك واحمد
وقال ابو حنيفة نجس لكن يطهر بالغسل **فصل** في الجنب
والخائض والمثترك اذا غمس واحد منهم يديه في اناء فيه ماء قليل
فالما باق على طهارته بالاجماع **فصل** في شهور الطيب
والختير نجس عند ابي حنيفة والشافعي واحد وسور نجس
ما سواهما طاهر لكن الاصح من مذهب احمد ان سور سباع البهائم
نجس وقال مالك بطهارة مطلقا واتفق الائمة الثلاثة على
ان سور البغل والحمار طاهر غير مطهر **وحكي** عن ابي حنيفة
الشك في كونه مطهرا وفايرته ان من لم يجد ما توضا به مع التيمم
والاصح من مذهب احمد نجاسته واتفقوا على طهارة الهرة وماه
وونه في الخلقة **وحكي** عن ابي حنيفة انه كره سور الهرة
وحكي عن الاوزاعي والثوري ان سور ما لا يؤكل لحمه نجس
غير الادوي **فصل** الاصح من مذهب الشافعي ان سائر
النجاسات يستوي قليلها وكثيرها في حكم الازالة فلا
يعفى عن شيء منها الا ما يتعد الاحتراز عنه غالبا كدم البثر
وكذا الدماميل والقروح ودم البراغيث وونيم الذباب
وموضع الفصد والحجامة وطيس الشارع وهذا مذهب مالك
الا ان عنده قليل سائر الدماء معفو عنه وقال ابو حنيفة
ومال والبراغيث والبق طاهر واعتبر ابو حنيفة في سائر
النجاسات قدر الدرهم البغلي فجعل ما دونه معفو عنه **فصل**
الطوية التي تخرج من المعرة نجسة بالاتفاق **وحكي**
عن ابي حنيفة انه قال بطهارتها والبول والروث

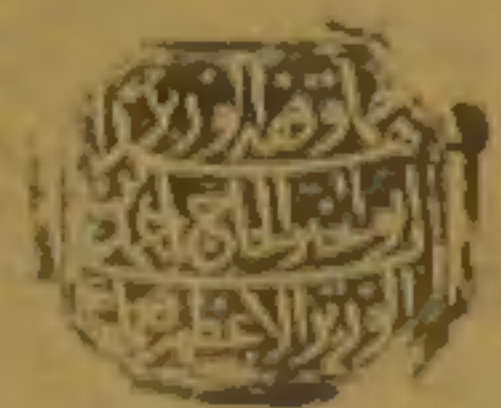
السورج

هذا هو الصحيح في نسخ
الكتاب المذكور في سنة ١٢٠٠
بمصر في شهر ربيع الثاني
بمصر في سنة ١٢٠٠

نجس

نجس عند الشافعي مطلقا وقال مالك واحد بطهارتها
من ما كول اللحم وقال ابو حنيفة ذرق الطير لما كول كالحمار
والعصافير طاهر وما عداه نجس **وحكي** عن التميمي انه قال
ابوال جميع البهائم الطاهرة طاهرة **فصل** في المني من
الادوي نجس عند ابي حنيفة ومالك الا ان مالكا قال يغسل
رطباً ويفرك يابساً والاصح من مذهب الشافعي طهارة المني
الامني الطيب والختير والاصح من مذهب احمد انه طاهر من
الادوي **فصل** واختلفوا في البير يخرج منها فارة ميتة وقد
كان توضا منها فقال ابو حنيفة ان كانت مستقسحة اعاد صلاته
ثلاثة ايام والافضلة يوم وليلة قال الشافعي واحمد ان كان
الماسير اعاد من الصلاة ما يغلب على ظنه انه توضا منها
بعد وقوعها وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعيد وان تغير اعاد
من وقت التغير ومذهب مالك انه ان كان معينا ولم يتغير
او صافه فهو طاهر ولا اعادة على المصلي وان كان غير معين فعنه
روايتان اطلق ابو القاسم من اصحابه القول بالنجاسة في
فصل الواشبة ما طاهر نجس بان كان معه او ابي بعضهم
طاهر وبعضها متنجس فدل بحمد في ذلك ويحكي امر لا
قال الشافعي يتجر او يتوضا بالطاهر على الاغلب عنده وقال
ابو حنيفة ان كان عدد الطاهر اكثر جاز التحري وقال احمد لا تحري
بل ياتريق من الاواني او يخلطها ويتيمم واختلف قول مالك
تحري عنه عدم التحري والتحري ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس
واشبهت عليه صلى في كل واحد منهما عند مالك واحمد خلافا
لابي حنيفة والشافعي فلهما ان يتجر فيهما **باب**
اسباب الحدث الخارج المعتاد من السبيلين وهو البول والغائط
منقضى للوضوء بالاجماع واما النادر كالردود والحصاة والريح من

كان او يابساً وقال ابو حنيفة
يفسر رطباً ويفرك يابساً



الامالك فان ظاهر مذهبه انه يبيح على الحدث ويتوضا وقال
الحسن ان شك في الحدث وهو في الصلاة بني على يقينه بعدم
الحدث صحت صلاته وان كان في غير الصلاة اخذ بالشك يتوضا
لرفع الشك **فصل** واستقبال القبلة واستند بآرهما
لقضاء الحاجة حرام بالصحة عند الشافعي ومالك وفي اشهر
الروايات وقال ابو حنيفة يكره مطلقا في الصحرا والبيات جميعا
فصل والاستنجاء واجب عند مالك والشافعي واحمد لكن
عند مالك رواية انه ان صلى ولم يستنج صحت صلاته ومنه
ابي حنيفة ان الاستنجاء ليس بواجب الا عند القيام الى الصلاة
وجعل محل الاستنجاء هو مقدرا يعتبر به سا والنجاسات
على جميع المواضع وقد روي بالدرهم البغلي وقال بوجوب
غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا زادت على مقدار الدرهم
ولا يجوز الاقتصار في الاستنجاء بالحجارة على اقل من ثلاثة اجزاء
عند الشافعي واحمد وان حصل الاتقاء بالكلية والمراد ثلاث
مسحات فاذا كان حجره ثلاثة اطراف اجزا اذا اتقاء واذا لم
ينق الثلث زاد رابعا وخامسا حتى يحصل الاتقاء ويستحب
الايتار وقال ابو حنيفة ومالك الاعتناء بالاتقاء فان حصل
بجرواح واحد لم يستحب الزيادة عليه ويجوز الاستنجاء بما يقوم
مقامه من الحجارة من الخرق والاجر والخشب بالانجم **وحكي**
عن واود انه قال لا يجوز نيماسوي الحجارة ومنه في الشافعي
واحمد انه لا يجزي في الاستنجاء عظم ولا روث وقال ابو
حنيفة ومالك يجزي ولكن يستحب عندهما اولا يستنجي بها
باب الوضوء النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء

عن احمد

وقال داود وخوارج
والاستند بآرهما
جميعا

لا يجوز الاستنجاء
بالحجارة الا اذا
كانت من ثلثة اجزاء
او اكثر

والتيتم

والتيتم عند كافة العلماء فلا تصح الطهارة الابدية وقال
ابو حنيفة لا يفتقر شيء من ذلك الى النية الا التيتم فانه لا بد
فيه من النية ومحل النية القلب والكمال ان ينفق بلسانه بما
نواه بقلبه وقال مالك يذكره النطق باللسان ولو اقتصر على
النية بقلبه اجزا بالاتفاق بخلاف عكسه **فصل** والستمية
عند الوضوء مستحبة وليست بواجبة بالاتفاق الثلاثة
واصح الروايتين عن احمد انها واجبة **وحكي** عن داود انه قال
لا يجزي وضوء اليمين سوا تركها عمدا او ناسيا وقال اسحاق ان يمينها
اجزائه طهارته والا فلا وغسل اليدين قبل الطهارة مستحب غير
واجب بالاتفاق **وحكي** عن احمد انه اوجب ذلك من ثمر الليل
دون النهار وقال بعض الظاهرية الوجوب مطلقا تعبد
الا للنجاسة فان دخل يده في الاثنا قبل غسلها لم يفسد الماء دخل
على من ابي طالب البصر على الحسن البصري وهو يعظ الناس
فقال له يا حسن ما اساس الدين قال الورع قال له وما افته قاله
الطمع الا عند البصري والمضمضة والاستنشاق سنتان
في الوضوء والغسل عند مالك والشافعي وقال احمد بوجوبهما
وتحليل الحية الكثرة في الوضوء سنة بالاتفاق **فصل** وحيد
الوجه ما بين منابت الراس غالبا ومنتهي اللحية طولا ومن
الاذن الى الاذن عرضا عند الثلاثة وقال مالك البياض الذي بين
شعر اللحية والاذن ليس من الوجه ولا يجب غسله معه في
الوضوء والمرفقات يدخلان في غسل اليدين في الوضوء بالاتفاق **فصل**
وقال زفر لا يدخلان ويجزي في مسح الرأس في الوضوء عند الشافعي
ما يقع عليه الاسم ولا يتعين اليد للمسح وقال مالك واحمد في الظاهر

فصل

اشا
٨

فيما قولان احدهما انه سنة والمشهور عن احمد انها واجبة وانفقوا
على انه لا يستحب تنشيف الاعضاء من الوضوء ولا يكره الا في رواية
عن احمد غير مشهور ومن توافقه ان يصلي ما شاء ما لم ينتقض
وضوءه بالاتفاق **وحكي** عن الشعبي انه قال لا يصلي انسان
بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات **وقال** عبيد بن عمير يجب
الوضوء لكل صلاة واجبة **باب** **الفصل** **اجمع** **الامة**
عليان الرجل اذا جامع المرأة والتقي الختانان فقد وجب الغسل
عليهما وان لم يحصل انزال **وحكي** عن داود وهو قول جماعة
من الصحابة ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين فرج المرأة
والادنى والبهيمة عند الشافعي ومالك واحد **وقال** ابو حنيفة
لا يجب الغسل من فرج البهيمة الا بالانزال وخروج المني يوجب
الغسل عند الشافعي وان لم يقارن اللذة **وقال** ابو حنيفة
ومالك لا يغسل الا بخروجه مع مقارنته اللذة ولو اغتسل الجنب
ثم خرج منه مني بعد الغسل قال ابو حنيفة واحد ان كان بعد
البول فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل **وقال** الشافعي
بوجوب الغسل مطلقا **وقال** مالك لا يغسل عليه مطلقا وخروج
المني يتدفق فلا يغسل ولا يجب الغسل الا بخروج المني من الذكر
عند الثلاثة **وقال** احمد اذا فرك او نظرفا حسن بانثقال المني
من الظهر الى الاحليل وجب الغسل وان لم يخرج واذا اسلم الكافر
وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند مالك واحد **وقال**
ابو حنيفة والشافعي هو مستحب والله اعلم **فصل** **وامر** **البدن**
على البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب الا عند مالك ولا بأس
بالوضوء والغسل من فضل ما للجنب والحائض باتفاق الامة قال
احمد لا يجوز للرجل ان يتوضأ بفضله وضوء المرأة اذا مر بها ههنا

الروايات عنه يجب مسح جميع الرأس وعن ابي حنيفة ومالك
والشافعي وقال احمد يجوز ان يكون تحت الخنك منها
شي رواية واحدة وهل يشترط ان يكون قد لبسها على طهر منه
روايتان وان كانت مدورة لا رواية لها يعني اللثام لم يجز
المسح عليها **وعنه** في مسح المرأة على قناعها المستدبر تحت حلقها
روايتان والمسنون في الرأس عند ابي حنيفة ومالك واحد **واحد**
وعند الشافعي ثلاث مسحات **فصل** **والاذنان** عند ابي حنيفة
ومالك واحد من الرأس ليس مسحهما معه **وقال** الشافعي الا ذنان
سنة على صالها بمسحان بما جدد بعد مسح الرأس **وقال** الزهري
هما من الوجه يغسل ظاهرهما وباطنهما مع الوجه **وقال** الشعبي
وجماعة ما اقبل منهما من الوجه يغسل معه وما ادبر من الرأس
بمسح معه ولا يجوز الاقتصار بالمسح على الاذنين **فرض** مسح الرأس
بالاجماع **وقال** ليس تكرار مسح الاذنين قال ابو حنيفة واحد
في احدي روايته السنة فيهما مرة واحدة **وقال** الشافعي التكرار
فيهما ثلاثة سنة وهي رواية عن احمد ومسح العنق من فضل الوضوء
عند ابي حنيفة **وقال** مالك والشافعي ليس ذلك بسنة **وقال** بعض
الشافعية واحد في رواية انه سنة **فصل** **عن** **احد** **والا** **وراعى** **الثور**
وغسل القدمين مع القدر فرض بالاتفاق **وحكي** عن احمد والاوزاعي
والثوري وابن جرير حواشي القدمين والانسان عند من خرب بين
الغسل وبين مسح جميع الرجلين **وروي** عن بن عباس انه قال فرضها
المسح من غير خض **فصل** **والترتيب** في الوضوء غير واجب عند ابي
حنيفة ومالك **وقال** الشافعي هو واجب وبذلك قال احمد والموالي
في الوضوء سنة عند ابي حنيفة **وقال** مالك المولاة واجبة والشافعي

فيها قولان احدهما انه سنة والمشهور عن احمد انها واجبة وانفقوا
على انه لا يستحب تنشيف الاعضاء من الوضوء ولا يكره الا في رواية
عن احمد غير مشهور ومن توافقه ان يصلي ما شاء ما لم ينتقض
وضوءه بالاتفاق **وحكي** عن الشعبي انه قال لا يصلي انسان
بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات **وقال** عبيد بن عمير يجب
الوضوء لكل صلاة واجبة **باب** **الفصل** **اجمع** **الامة**
عليان الرجل اذا جامع المرأة والتقي الختانان فقد وجب الغسل
عليهما وان لم يحصل انزال **وحكي** عن داود وهو قول جماعة
من الصحابة ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين فرج المرأة
والادنى والبهيمة عند الشافعي ومالك واحد **وقال** ابو حنيفة
لا يجب الغسل من فرج البهيمة الا بالانزال وخروج المني يوجب
الغسل عند الشافعي وان لم يقارن اللذة **وقال** ابو حنيفة
ومالك لا يغسل الا بخروجه مع مقارنته اللذة ولو اغتسل الجنب
ثم خرج منه مني بعد الغسل قال ابو حنيفة واحد ان كان بعد
البول فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل **وقال** الشافعي
بوجوب الغسل مطلقا **وقال** مالك لا يغسل عليه مطلقا وخروج
المني يتدفق فلا يغسل ولا يجب الغسل الا بخروج المني من الذكر
عند الثلاثة **وقال** احمد اذا فرك او نظرفا حسن بانثقال المني
من الظهر الى الاحليل وجب الغسل وان لم يخرج واذا اسلم الكافر
وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند مالك واحد **وقال**
ابو حنيفة والشافعي هو مستحب والله اعلم **فصل** **وامر** **البدن**
على البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب الا عند مالك ولا بأس
بالوضوء والغسل من فضل ما للجنب والحائض باتفاق الامة قال
احمد لا يجوز للرجل ان يتوضأ بفضله وضوء المرأة اذا مر بها ههنا

وغير تدفق يوجب الغسل عند الشافعي
وقال ابو حنيفة ومالك واحد
اذا خرج بغير تدفق صح

ورافق احمد علي انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة اذا
 حاضت وهي جنب ثم طهرت اجزاها غسل واحد عن الحيض والجنابة
 بالاجماع. **وحكي** عن اهل الظاهر انه يوجبون عليها غسلين
فصل والجنب ممنوع من حمل المصحف ومسحه بالاجماع
 وقراءة القرآن قليلة وكثير عند الشافعي واحد واختار ابو حنيفة
 قراءة بعض اية واحراز مالك قراءة اية او اثنتين **وحكي** عن
 داود انه يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شأ **باب التيمم**
 التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله
 جائز بالاجماع واختلفت الائمة في نفس الصعيد فقال الشافعي
 واحد الصعيد التراب ولا يجوز التيمم بالصعيد طاهر او برمل
 فيه غبار وقال ابو حنيفة ومالك الصعيد الارض فيجوز التيمم
 بالارض واخر ايضا ولو بجحر لا تراب عليه ورمل لا غبار فيه وزاد
 مالك فقال ويجوز بما اضل من الارض كالنبات **فصل**
 وطلب الماء شرط لصحة التيمم عند الشافعي ومالك وقال
 ابو حنيفة ليس بشرط وعند احمد روايتان كما مذهبين اصحهما
 وجوب الطلب واجمعوا على انه يجوز التيمم للجنب كالمحدث
 وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وخشي العطش انه يجسسه
 لشربه ويتيمم **فصل** والمسح في التيمم يكون
 الى المرفقين عند ابي حنيفة وعلى الجديد من قول الشافعي
 وعند مالك واحمد المسح الى المرافق مستحب والى الكوعين
 جائز **وحكي** عن الزهري انه قال المسح الى الاطراف واجمعوا
 على ان المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل
 تيممه ويلزمه استعمال الماء واختلفوا فيما اذا وجد الماء بعد دخوله
 في الصلاة فقال الشافعي ان كانت صلاة مما يسقط فرضها

بالتيمم

بالتيمم بان يكون مسافرا لم يتطهر صلاته فيمضي فيها
 وتقطعها بالتوضا افضل وقال مالك يمضي ولا يقطعها
 وهي صحيحة. **وقال** ابو حنيفة يبطل تيممه ويلزمه
 الخروج من الصلاة واستعمال الماء في الجنابة والتعدت
 وقال احمد تبطل مطلقا واجمعوا على انه اذا رآه الماء بعد
 الفراغ من الصلاة لا اعادة عليه وان كان الوقت باقيا
فصل التيمم لا يرفع الحديث بالاتفاق وقال
 داود انه يرفع وهو ضعيف لانه لو رفع الحديث لما بطل عند
 وجود الماء ولا يجوز الجمع بين فرضتين بتيمم واحد
 عند الشافعي ومالك واحد سوا في ذلك الحاضر والغائب
 وبه قال جماعة من اكابر الصحابة والتابعين. **وقال** ابو حنيفة
 التيمم كالوضوء لما يوصل به من الحدث الى الحدث او وجود الماء
 وبه قال الثوري والحسن **فصل** واجمعوا على ان السنة شرط
 في صحة التيمم واتفقوا على ان التيمم لا يرفع الحدث على الاستمرار
 بل يبيح الصلاة **وحكي** عن ابي حنيفة انه قال يرفع الحدث
 ويجوز للتيمم ان يومي المتوضي والتيمم بالاجماع جائز
وحكي المنع عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم
 قبل دخول الوقت عند مالك والشافعي واحد. **وقال**
 ابو حنيفة يجوز **فصل** واتفق الثلاثة على انه لا يجوز
 التيمم لصلاة العيدين والجنابة في الحضر وان خيف فرائضهما
 واحراز ذلك ابو حنيفة واختلفوا في الحاضر اذا عذر عليه
 الماء وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه او يبسر
 اذا استسقى منه تطلع الشمس فعند الشافعي يتيمم ويصلي

واذا وجد الماء اعاد وعنده مالك
 يتيمم ويصلي

ولا يعيد عند أبي حنيفة بترك الصلاة ويبقى الغرض في زومته
 الى ان بقدر علي الما **فصل** ومن خاف التلف من استعمال
 الما جاز تركه له ولا يتيمم بلا خلاف وان خاف الزيادة في الموضع او
 تاخر البرء او حدوث مرض لم يخف منه التلف جاز له عند أبي حنيفة
 وما لك ان يتيمم بلا اعادة وهو الرابع من مذهب الشافعي وقال
 عطاء والحسن لا يستباح التيمم لموضع أصلا ولا يجوز التيمم للمرض
 الا عند عدم الما ومن وجد ما لا يكفيه فالرابع من قول الشافعي
 يجب استعماله قبل التيمم وقال احمد يغسل ما قدر ويبتسمه
 للباقي وقال باقي الأئمة لا يجب استعماله بل بتركه ويبتسمه
فصل من كان بعض من أعضائه قروح او كسرا او جرح
 والصق عليه جبيرة وخاف من نزحها التلف فعند الشافعي مسح
 على الجيرة ويضم الى المسح التيمم ولا يقضي على الرابع ان وضع الجيرة
 على ظهره فان وضعها على حدث وجب التيمم فان تعذر فغسل
 على الرابع وقال ابو حنيفة وما لك اذا كان بعض جسده
 صحيحا وبعضه جرحا او قرحا فان كان الاكثر صحيحا غسله
 وسقط حكم الجرح الا انه لا يستحب مسحه بالما وان كان الصحيح
 الاقل يتيمم ويسقط غسل العضو الجرح وقال احمد يغسل
 الصحيح ويتيمم من الجرح واذا مسح على الجبيرة وصلى فلا اعادة
 عليه الا على قول الشافعي هذا هو الشافعي هذا هو الرابع اذا وضعها
 على حدث وتعدرت عنك **فصل** ومن حبس في المصغر لم يقدر
 على الما يتيمم وصلى عند مالك واحمد ولا اعادة عليه وعن أبي حنيفة
 روايتان احدهما لا يصلي حتى يغسل حتى يخرج من الحبس او يجد
 الما والثانية يصلي ويعيد وهو قول الشافعي ومن نسي الما في راحله

في رواية احمد ان من نسي الما في راحله
 لم يقدر على التيمم ولا يصلي
 حتى يغسل حتى يخرج من الحبس
 او يجد الما

حتى يتيمم وصلى بتروجه اعاد وعلى الجديد الرابع من مذهب
 الشافعي وقال مالك في بعض رواياته لا يعيد وان اعاد
 فحسن وقال ابو حنيفة واحدا لا اعادة عليه وهو قول قديم
 للشافعي **فصل** ومن لم يجد ماء ولا ترابا وحضرته الصلاة
 قال ابو حنيفة لا يصلي حتى يجد الما او التراب وعن مالك
 ثلاث روايات احدها من مذهب أبي حنيفة والثاني يصلي
 على حسب حاله ويعيد اذا وجد وهو الجديد الرابع من قول
 الشافعي واحدا الروايتين والقول القديم للشافعي مذهب
 أبي حنيفة والرواية الثانية عن احمد وهي الصحيح انه يصلي ولا
 يعيد وهي الرواية الثالثة عن مالك ولو كان على بدنه نجاسة
 ولم يجد ما يزيلها به لا يصلي الا وهو متطهر فانه يتيمم
 لها كالحديث ولا يعيد عند احمد وقال ابو حنيفة وما لك
 والشافعي لا يتيمم من نجاسة مع وجود الما الا لعذر وقال
 ابو حنيفة لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به وقال الشافعي يصلي
 ويعيد **فصل** اختلف الأئمة في قدر الاجزاء في التيمم فقال
 ابو حنيفة في الرواية المشهورة عنه ضربتان احدهما للوجه والاخرى
 لليدين والمرفقين. والاصح المنصوص من مذهب الشافعي مذهب
 أبي حنيفة بل قال الشيخ ابو حامد الاسفرايني انه للمنصوص
 قديما وجديدا فيمسح الوجه واليدين الى المرفقين بضرطين
 او بضربات. وقال مالك في شهر الروايتين واحدا
 يجزي ضربة واحدة للوجه والكفين وتكون بطون اصابعه
 لوجهه وبطون راحتيه لكفيه
باب **المسح على الخفين**

في رواية احمد ان من نسي الما في راحله
 لم يقدر على التيمم ولا يصلي
 حتى يغسل حتى يخرج من الحبس
 او يجد الما

المسح على الخفين في السفر جاز باجماع المسلمين على الخفين
ولم يمنع احد من جوازه الا الخوارج . **والتفق** الامية على جوازه
في الحضرة الا في رواية عن مالك والمسح على الخف موقت عند ابي
حنيفة والشافعي واحد للمسافر ثلاثة ايام وليلتين
والقيم يوم وليلة . **وقال** مالك لا توقيت لمسح الخف بل
يمسحه لابس مسافرا كان او مقيما ما بدله ما لم يزرعه او
تصيبه جنابة وهو القدر من مولي الشافعي
فصل السنة ان يمسح اعلا الخف واسفله عند الثلاثة
وقال احمد السنة ان يمسح اعلاه فقط فان اقتصر على اعلاه
اجزاه بالاتفاق وان اقتصر على اسفله لم يجز به بالاجماع
واختلفوا في قدر الاجزا في المسح **فقال** ابو حنيفة يجزئه
ثلاثة اصابع فصاعدا . **وقال** الشافعي ما يقع عليه اسم المسح
وقال احمد الاكثر يجزي ومالك يرى الاستيعاب بحمل الغرض
لكن لو اخل بخل مسح ما جازي ما تحت القدم اعادة الصلاة
عنده استحبابا في الوقت **واجمعوا** على المسح على الخفين مرة واحدة
يجزي **وعلى** انه متى نزع الخفين وجب عليه نزع الاخر **فصل**
واتفقوا على ان ابتداء المسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت
المسح . **وعن** رواية احمد رواية اخرى انه من وقت المسح واختاره
ابن المنذر قال النووي وهو الرابع **وليس** . **وقال** الحسن
البصري من وقت اللبس **واتفقوا** على انه اذا انقضت
مرة المسح بطلت طهارته الا ما لكافانه على صلبه
في ترك مراعاة التوقيت . **وامسح** الخف في الحضرة
بمسح مسافر مسح مقيم عند الثلاثة **وقال** ابو حنيفة

يتم مسح مسافر **فصل** واذا كان في الخف خرق يسير
فيما دون الكعبين يظهر منه شيء يسير من الرجلين لم
يجز المسح عليه على الجدي الرابع من مذهب الشافعي وهو
مذهب احمد **وقال** مالك يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش وهو
قول قد ير للشافعي . **وقال** داود وكان يجتهد بجوز المسح
على الخف المحرق بطل حال **وقال** الثوري وغيره يجوز المسح
عليه ما دام يمكن المشي عليه فيه . **وقال** الاوزاعي يجوز
المسح على ما ظهر من الخف وعلى باقي الرجل **وقال** ابو حنيفة
ان كان الخرق مقدارا ثلاثة اصابع لم يجز المسح وان كان
ووفها حار **فصل** ولا يجوز المسح على الجرموقين
على الاصح من مذهب الشافعي والرابع من مذهب مالك
وقال ابو حنيفة واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك
وقول للشافعي ولا يجوز مسح المسح على الجرموقين الا ان يكونا
مجلدين عند ابي حنيفة ومالك والشافعي **وقال** احمد يجوز مسح
المسح عليهما اذا كانا صفيقين لا ينشف الرجلان منهما
فصل ومن نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قدميه
عند ابي حنيفة **وقال** الرابع من مذهب الشافعي سوا طالت
مرة النزاع او قصرت **وقال** احمد ومالك يغسل رجله مكانه
فان طال الفصل استأنف **وقال** الحسن وداود لا يجب غسل
رجليه ولا استئناف الطهارة ويصلي كما هو حيي يحدث
حدثا مستأنفا والله اعلم **باب الغيبض** اجمع الامية على
على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وان لا يجب
عليها قضاءه وعلى انه يجزئها الطواف بالبيت واللبس

في المسحور وعليه نه يحرم وطهها حتى ينقطع حيضها **فصل** واقل الحيض سن تحيض فيه المرأة عندها كمال
 والسافعي واحد تسع سنين وهو المختار من مذهب ابي حنيفة
 حنيفة واختلفوا هل لا يقطع الحيض امد ام لا فقال ابو حنيفة
 فيما رواه الحسن بن زياد عن ابي السنين وقال محمد بن الحسن
 في الرويات خمس وخمسون سنة. وقال مالك والسافعي ليس
 له حد وانما الرجوع فيه الى العادات في البلدان فانه يختلف
 باختلافها في الحرارة والبرودة. وعن احمد ثلاث روايات
 احدها خمسون مطلقا في العربيات وغيرهن والثانية مطلقا
 والثالثة ان كن عربيات فستون او بنطيات فستون او عجميات
 فخمسون **فصل** واقل الحيض عند الشافعي في المشهور عنه
 واحد يوم وليلة واكثره خمسة عشر ليلا ليها وعن ابي حنيفة
 اقله ثلاثة ايام واكثره عشر ايام وعنده مالك ليس لاقله حد
 ويجوز ان يكون ساعة واكثر واكثره خمسة عشر يوما واقله
 فاصل بين الحيضتين عند ابي حنيفة والشافعي خمسة عشر يوما
 واحد ثلاثة عشر يوما وقال مالك لا اعلم بين الحيضتين وقتا تعتمد
 عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشر ايام ولا حد لاكثره بالاجماع
فصل يستمتع من الحيض مما فوق الازار فقط الا يقرب
 ما بين السرة والركبة فانه حرام هذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي
 وقال احمد ومحمد بن الحسن وبعض اكار المالكية وبعض اصحاب الشافعي
 يجوز الاستمتاع بالوطي فيما دون الفرج ووطي الخايش في الفرج عند احرار
 بالاتفاق فلو وطئ قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد الرأى من مذهب
 واحد في احدى روايتيه يستغفر الله عز وجل ويتوب اليه ولا غرم عليه

سنة

لكن

لكن يستحب عند الشافعي انه يتصدق بدينار ان وطئ في اقبال
 الدم وينصفه في ادياره. وقال الشافعي في القدر يميزه الغرامة
 وفي قدرها قولان المشهور انه يجب دينار في اقبال الدم ونصفه في ادياره
 والثاني عتق رقبة بكل حال وقال احمد في الرواية الاخرى يتصدق
 بدينار او نصفه ولا فرق عنده بين اقبال الدم وادياره
فصل واذا انقطع دم الحيض لم يحكم وطهها حتى تغتسل وان
 كان لا يقطع لاكثر الحيض هذا مذهب اكثر العلماء بل قال بن
 المنذر هذا بالاجماع منهم وقال ابو حنيفة ان انقطع لاكثر
 الحيض جاز وطهها قبل الغسل وان انقطع لدون اكثر الحيض
 لم يخرج حتى تغتسل وقال الاوزاعي وداود اذا غسلت فرجها
 جاز وطهها ولو طهرت الخايش ولم تجد ما قال ابو حنيفة في المشهور
 عنه لا يحل وطهها حتى تقيم وتغسل وتصلي وقال مالك لا يحل وطهها
 حتى تغتسل وقال الشافعي واحدا متى تيممت حلت وان لم تصل
 به **فصل** والحايش كالجنب في الصلاة بالاتفاق وفي القراءة
 عند ابي حنيفة والشافعي واحد وعن مالك روايتان احدهما
 تقرأ الايات اليسيرة والتي نقلها الاكثر من اصحابه انصفا
 تقرأ امسايات وهذا مذهب داود **فصل** يختلف الائمة
 في الحامل تحيض قال ابو حنيفة واحد لا تحيض وقال مالك تحيض وعن
 الشافعي قولان كالمهين اصحابها انها تحيض **فصل** واختلفوا
 في المبتدأة اذا اجازت الحيض فقال ابو حنيفة ثلث اكثر
 الحيض وهو عند عشرة وعن مالك روايتان اشهرهما وهي رواية
 ابن القاسم وغيره ثلث اكثر الحيض وهي عند خمسة عشر يوما
 ثم تكون مستحاضة وقال الشافعي ان كانت مميعة رجعت الى مميعة

ع

او يرضى وقت حرمه

اهل

او غير مميزة قولان احدهما يرد الى غالب عاوة النساء وهي
سنة او سبعة وعن احمد روايات اشهرها واختاره الخرفي
تمكث غالب النساء وهي ست او سبع واما المميز وهي التي تميز
بين الدمين اي التي تفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة
باللون والقوام والريح فان دم الحيض اسود ثخين ودم
الاستحاضة رقيق احمر لا تنتن له فانها تعمل عندما لك
والنسا فعي على اقبال الدم وادباره تنترك الصلاة عند اقبال
الحيضة فاذا ادبرت اغتسلت وصليت وقال ابو حنيفة
تعمل على عدد الايام **فصل** واختلفوا في المستحاضة فقال ابو حنيفة رحمه
تروا الى عاوة ان كان لها عاوة فان لم يكن لها عاوة فلا اعتبار بالتمييز
بل تمكث اقل مدة الحيض وقال مالك لا اعتبار بالعاوة وانما الاعتبار بالتمييز
فاذا كانت مميزة ردت الى التمييز والا لم تحض اصلا وتصلي ابداء في الشهر
الثاني والثالث واما في الشهر الاول فعنه روايتان اظهرهما انها تمكث اكثر للحيض
وظاهر من هب الشافعي انها ان كانت لها عاوة وتميز يغير التمييز على العادة
فان عدت التمييز ردت الى العادة فان عدتها ما عاصرت معتداه وقد تقدم
حكما وقال احمد ان كان لها عاوة وتميز ردت الى العادة فان عدتها فعنه
روايتان احدهما تمكث اقل للحيض والثاني غالب عاوة النساء ستا او سبعة **فصل**
وطي المستحاضة جازع عند ابي حنيفة والشافعي ومالك كما نصلي وضوء وقا
احد لا يجوز وطى المستحاضة في الفرج الا ان يخاف زوجها او سيدها العنت وهو
الزنا فيجوز في الصحيحين **فصل** واجمعوا على انه يحرم بالنفاس ما يحرم
بالحيض واختلفوا في اكثر فقال ابو حنيفة واحمد رجعون يوما وفي رواية عن
مالك وقال مالك والشافعي ستون يوما **فصل** الليث بن سعد رضي الله عنه
سبعون يوما ولو انقطع دم النفاس قيل يبلغ الغائبة

عاد

ردت الى التمييز فان
عدتها

ردت الى التمييز فان
عدتها

فقد

م فقد اجاز الثلاثة وطبقا في ذلك الطهر حتى تبلغ الاربعين **فصل**
الصلاة اجمع المسلمون على ان الصلاة المكتوبة في اليوم والليله
خمس وهي سبع عشر ركعة وضعا لله على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة
بالغة عاقله خالية عن حيض ونفاس وانه لا يسقط فرضها في حق
المكلفين الا بحايثة الموت الا ان ابي حنيفة قال ان عجز عن الاربعة
برأيه سقط الفرض عنه ومن اعفى عليه فمضر او سبب مساح سقط عنه
فصا ما كان في حال انما به من الصلاة في الاطلاق عند مالك والشافعي قال
ابو حنيفة ان كان الاثما يوما وليلة في ادون ذلك وجب القضاء
زاد وقال احمد الا فاما لا يمنع وجوب القضاء بحاله **فصل** اجمعوا على
ان كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا او جوهيا فانه كافر
يقتل بكفره ثم **فصل** اجمعوا على ان من تركها غير جاحد بل كسلا وتهاونا فقال مالك
والشافعي يقتل والصحيح عتدها يقتل حد الاكفر بالسيف ويجزى
عليه بعد قتله احكام المسلمين من الغسل والصلاة والدفن والارث
والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة واحدة بشرط اخراجها من
وقت الضرورة وبسبب قبل القتل فان تاب والاقبل وقال ابو حنيفة
يجزى ابد حتى يصل ومن احمد روايتان التي اختارها اكثر اصحابه
ونقلوها عن نفع انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عن
جمهور اصحابه انه يقتل بكفره كالمتردد ويجزى عليه احكام المريد بين فلا
يصل عليه ولا يورث ويكون ماله ميراث **فصل** اجمعوا على ان الصلاة
من الغرور التي لا يصح فيها النيابة بنفس ولا مال وادلت على كل واحد
بحكم باسلامه قال ابو حنيفة اد اصاب في المسجد جماعة حكم باسلامه
وقال الشافعي لا يحكم باسلامه الا ان يصي في ارض الحرب وقال مالك
في السرحيت يحق على نفسه لم يحكم باسلامه وان صلي في حال طراينة

احد اركان الاسلام الخمسة المذكورة
في قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام
على خمس الحديث وان الصلاة

منها ما كان في حال انما به من الصلاة في الاطلاق عند مالك والشافعي قال ابو حنيفة ان كان الاثما يوما وليلة في ادون ذلك وجب القضاء زاد وقال احمد الا فاما لا يمنع وجوب القضاء بحاله فصل اجمعوا على ان كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا او جوهيا فانه كافر يقتل بكفره ثم فصل اجمعوا على ان من تركها غير جاحد بل كسلا وتهاونا فقال مالك والشافعي يقتل والصحيح عتدها يقتل حد الاكفر بالسيف ويجزى عليه بعد قتله احكام المسلمين من الغسل والصلاة والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة واحدة بشرط اخراجها من وقت الضرورة وبسبب قبل القتل فان تاب والاقبل وقال ابو حنيفة يجزى ابد حتى يصل ومن احمد روايتان التي اختارها اكثر اصحابه ونقلوها عن نفع انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عن جمهور اصحابه انه يقتل بكفره كالمتردد ويجزى عليه احكام المريد بين فلا يصل عليه ولا يورث ويكون ماله ميراث فصل اجمعوا على ان الصلاة من الغرور التي لا يصح فيها النيابة بنفس ولا مال وادلت على كل واحد بحكم باسلامه قال ابو حنيفة اد اصاب في المسجد جماعة حكم باسلامه وقال الشافعي لا يحكم باسلامه الا ان يصي في ارض الحرب وقال مالك في السرحيت يحق على نفسه لم يحكم باسلامه وان صلي في حال طراينة

منها ما كان في حال انما به من الصلاة في الاطلاق عند مالك والشافعي قال ابو حنيفة ان كان الاثما يوما وليلة في ادون ذلك وجب القضاء زاد وقال احمد الا فاما لا يمنع وجوب القضاء بحاله فصل اجمعوا على ان كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا او جوهيا فانه كافر يقتل بكفره ثم فصل اجمعوا على ان من تركها غير جاحد بل كسلا وتهاونا فقال مالك والشافعي يقتل والصحيح عتدها يقتل حد الاكفر بالسيف ويجزى عليه بعد قتله احكام المسلمين من الغسل والصلاة والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة واحدة بشرط اخراجها من وقت الضرورة وبسبب قبل القتل فان تاب والاقبل وقال ابو حنيفة يجزى ابد حتى يصل ومن احمد روايتان التي اختارها اكثر اصحابه ونقلوها عن نفع انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عن جمهور اصحابه انه يقتل بكفره كالمتردد ويجزى عليه احكام المريد بين فلا يصل عليه ولا يورث ويكون ماله ميراث فصل اجمعوا على ان الصلاة من الغرور التي لا يصح فيها النيابة بنفس ولا مال وادلت على كل واحد بحكم باسلامه قال ابو حنيفة اد اصاب في المسجد جماعة حكم باسلامه وقال الشافعي لا يحكم باسلامه الا ان يصي في ارض الحرب وقال مالك في السرحيت يحق على نفسه لم يحكم باسلامه وان صلي في حال طراينة

حكم بإسلامه وقال أحمد بن حنبل في حكمه بإسلامه مطلقا سواء صلى في حجة
 أو منفردا في مسجد أو في غيره في دار الإسلام أو غيرها **فصل** اتفقوا
 على أن الأذان والاقامة مشروعان للصلاة الحرة والمجبرة ثم اختلفوا
 فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي هما سنتان وقال أحمد وضر كفاية على أهل
 الأمصار وقال داود هما واجبان لكن يصح الصلاة مع تركهما وقال
 الأوزاعي إن نسي الصلاة فوصل في أعاد في الوقت وقال عطاء بن نسي الإقامة أعاد
 الصلاة وأنفقوا على أن النساء لا يشرعن في حقهن الأذان ولا يسرن وهل
 تسن الإقامة في حقهن أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا تسن وقال
 الشافعي تسن ويؤذن للفوات ويقوم عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي
 يقم ولا يؤذن وقال أحمد يؤذن للأول ويقم للباقي وهو رواية عن أبي
 حنيفة وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل بلدة على تركه **فصل** لا نهى عن
فصل الأذان؟ الإسلام فلا يجوز تعطيله ويصفتة معرفة لكن قال مالك بكبر في أول
 مرتين واختلفوا في صفة الإقامة فقال أبو حنيفة هي شتي كالأذان
 وقال مالك الإقامة كلها في إداي وكذا عند الشافعي وأحمد اللفظ الإقامة
 فمتني والتجميع سنة في الأذان إلا عند أبي حنيفة ولا يؤذن للصلاة
 قبل دخول وقتها إلا الصبح فإنه يجوز أن يؤذن لها قبل الفجر ومن
 كره رواية أنه يكبر أن يؤذن لها قبل الفجر في شهر رمضان خاصة
فصل أجمعوا على أن التنويب مشروع في أذان الفجر خاصة وهو سنة
 عند الثلاثة وللشافعي قولان القديم المختار أنه سنة وهو يقال بعد
 الخيلة الصلاة خير من النوم من بين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
 بعد الفجر من الأذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح
 مستحب في العشاء وقال الشعبي في جميع الصلوات وأجمعوا على أن السنة
 في العبد والكسوف والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة

في وقتها

فصل

فصل وأجمعوا على أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم العاقل وأنه
 لا يعتد بأذان المرأة للرجال وإن أذان الصبي المميز
 يعتد به وكذا أذان المحدث إذا كان حديثه أصغر والثلاثة
 على الاعتداد أو بأذان الجنب وعن أحمد رواية أنه لا يعتد
 بأذانه بحال وهي المختار واختلفوا في أحد الأجر على الأذان
 فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز وقال مالك وأكثر أصحاب
 الشافعي يجوز وإذا ألح المودن في أذانه صح أذانه وقال
 بعض أصحاب أحمد لا يصح **فصل** علي أن أول وقت الظهر
 إذا زالت الشمس وأنها لا تصل قبل الزوال ولكنها تجب عند
 الشافعي ومالك بزوال الشمس وجوباً موسعاً إلى أن يصير
 ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عندها ومذهب أبي
 حنيفة وجوب صلاة الظهر متعلق بآخر وقتها وإن الصلاة
 في أوله نقل قال القاضي عبد الوهاب المالكي والفقهاء بأسرها
 على خلاف ذلك وأخروفت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل
 الاشتراك فمن لم يصل الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله كاذله أن
 يلتزم بها ولا يكون ميسراً وقال الشافعي من دخل في صلاة
 الظهر وكان فراغه منها حين صار ظل كل شيء مثله فهو متصل
 لحائ وقتها وما بعد ذلك من الوقت المبنيان بعد زيادة
 ما على المثل فهو وقت العصر وقال أبي حنيفة وأصحابه أول وقت
 العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه وأخروفتها غروب الشمس
 ووقت صلاة المغرب عند مالك غروب الشمس لا تغرب عنه
 في الاختيار وقال الشافعي قولان القديم المراجحة متأخر أصحابه
 أن آخر وقتها إذا غاب الشفق وقال أبو حنيفة وأحمد لها وقتان

وأجمعوا

أذان الصبي المميز
 يعتد به
 وأما إذا كان
 من غير المميز
 فلا يعتد به
 وأما إذا كان
 من غير المسلم
 فلا يعتد به

فصل

الأهم

والشفق هو المجرى التي تكون بعد المغرب وإذا غاب دخل وقت
 العشاء الثاني واحد ومالك الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
 وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المشر
 صوة معترضا بالافق ولا ظلمة بعدة وأخر وقتها المختار الاسفار
 وأخر وقت الجوار طلوع الشمس بالإجماع والاختيار فيها التعليل
 مالك والشافعي واحد في رواية وقال أبو حنيفة المختار الجمع بين
 التعليل والاسفار فإن فاته ذلك فالاسفار أو في من التعليل
 الأبا المذلة والتعليل أو في وعن أحمد رواية أخرى أنه يعتبر حال
 المصليين فإن شق عليهم التعليل كان الاسفار أفضل فإن اجتمع
 كان التعليل أفضل **تنبيه** تأخير التلويح عن وقتها في شدة الحر
 أفضل إذا كان يصليها في مساجد الجماعة بالاتفاق والاصح عند
 أصحاب الشافعي تخصيص هذه الرحمة بالبلاد الحارة وجماعة
 مسجد يقصدونه من بعد وتجيل العصر أفضل الاعتدالي حنيفة
 وصل تأخير العشاء إلا في قول الشافعي وهو الأصح عند أصحابه واختلف
 في الصلاة الوسطى فقال أبو حنيفة وأحمد هي العصر وقال مالك والشافعي
 هي الفجر والمختار عند متأخري أصحاب الشافعي العصر **باب شرو**
الصلاة وأركانها وصفاتها أجمع الأئمة على أن الصلاة شر
 يط لا يصح إلا بها تتقدمها وهي الوضوء بالماء أو التيمم عند
 عدمه والوقوف على بقعة طاهرة واستقبال القبلة مع القدرة
 والعلم بدخول الوقت يتعين واختلفوا في ستر العورة فقلا
 أبو حنيفة وأحمد والشافعي أنه من الشرايط واختلف أصحابهم
 في ذلك فمنهم من يقول إنها من الشرايط مع القدرة والذكر حية
 فلو تعد فصل مكشوف العورة مع القدرة على السرايات صلاة

وقال أبو حنيفة وأحمد
 فصل

وهي التي تتقدمها

فمن ساعد

بالله

باطله ومنهم من يقول هو شرط واجب في نفسه إلا أنه ليس بشرط
 صحة الصلاة فإنه مكشوف العورة عما إذا كان عاصيا ويسقط
 عنه الفرض والمختار عند متأخري أصحابه أنه لا يصح الصلاة
 مع كشف العورة **فصل** أجمعوا على أن الصلاة أركان وهي
 الدخلة فيها والمتفق عليه منها سبعة وهي النية وتكبيره الأحرار
 والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس **فصل**
 الصلاة واختلفوا فيما عدا هذه السبعة من الأركان وهذه
 الشروط والأركان هي فروض الصلاة المتصلة بها والتفصل
 عنها ولا بعد من التفصيل والنية للصلاة فرض بالإجماع وهل يجوز
 تقديمها على التكبير من مان يسير وقال مالك والشافعي يجب أن تكون
 مقارنة للتكبير لا قبله ولا بعده وقال المقلال امام الشافعية قد يام
 وزها إذا قرأت النية ابتداء التكبير انعقدت الصلاة وقال
 النووي امام متأخري الشافعية والمختار أنه يكفي المقارنة
 العرفية بحيث لا بعد عما فلا عن الصلاة اعتدأ بالاولين في
 تساهلهم **فصل** اتفقوا على أن تكبيرة الأحرار من فروض
 الصلاة وأنها لا تصح إلا باللفظ **وحكي** عن الزهري أن الصلاة
 تعتقد بمجرد النية من غير تلفظ واتفقوا على انعقاد الأحرار
 بقول المصلي الله أكبر وهل يقوم عينة مقامة قال أبو حنيفة
 يعتقد بكل لفظ يقتضي التعظيم كالعظيم والجليل ولو قال
 الله ولم يزد عليه انعقد وقال الشافعي يعتقد بقوله الله أكبر
 وقال مالك وأحمد لا يعتقد إلا بقوله الله أكبر فقط وإذا كان
 حسن كالعبيد فكبر بغيرها لم تعتقد صلاته وقال أبو حنيفة
 تعتقد ورفع اليدين عند تكبيرة الأحرار سنة بالإجماع واختلفوا

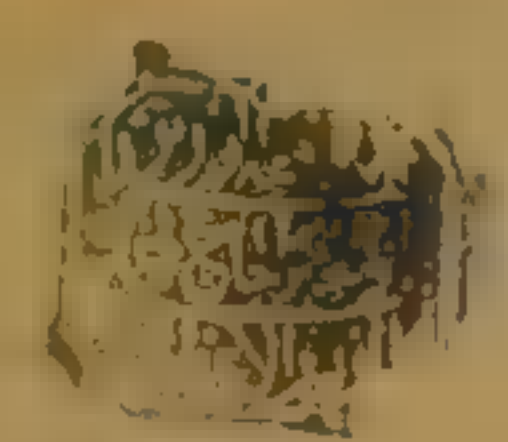
فصل

قال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديمها على التكبير

في حده فقال ابو حنيفة الي ان يجادي اذنيه وقال مالك
والشافعي الى حد ومنكبيه وعن احمد ثلاث روايات اشهرها
منكبيه والثانية الي اذنيه والثالثة التحير واختارها
الحري ورفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه سنة
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليس بسنة **فصل**
واتفقوا على ان القيام فرض في الصلاة المفروضة على القادر
من تركه مع القدرة لم يصح صلاته فان عجز عن القيام صلى
قاعدا وفي كيفية فعود للشافعي قولان احدهما منزع **وحكي**
ذلك عن مالك واحمد ورواية عن ابي حنيفة الثاني مفترضا وهو
الاصح وعن ابي حنيفة انه يجلس كيف شا فان عجز عن القعود فذهب
الشافعي انه يضطج على جنبه او يمين مستقبل القبلة فان لم يستطع
استلقى على ظهره وحلوا الي القبلة وهو قول مالك واحمد وقال
ابو حنيفة يستلقى على ظهره ويستقبل بجنبه حتى يكون ايماءة
في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يوحى برأسه
الي الركوع والسجود اوحى بطريقة وقال ابو حنيفة اذا انتهى
الي هذه الحالة سقط عنه فرض الصلاة والصلاة في السفينة
عليه القيام في الوضوء ما لم يخش الغرق او دوران راسه وقال ابو
حنيفة لا يجبا القيام **فصل** اجمعوا على انه ليس بوضع اليدين على
الشمال في الصلاة الا في رواية عن مالك وهي المشهورة انه يرسل
يديه اسفلا وقال الاوزاعي بالتحير واختلفوا في محل وضع
اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت
صدره فوق سرتيه وعن احمد روايتان اشهرهما وهي التي اختارها
الحري كذهب ابي حنيفة والسنة عند الثلاثة ان ينظر المصلي الي

موضع

موضع سجوده **فصل** اتفق الثلاثة على ان دعاء الاستفتاح في الصلاة
سنون وقال مالك ليس بسنة بل يكبر ويفتح القراءة وصفته عند
ابي حنيفة واحمد ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جدار ولا اله الا انت سبحانك وصفتها عند الشافعي وحري
للدي فطر السموات والارض حنيفا لا يشرك الا الله يقول وان امن
المسلمين وقال ابو يوسف المستحب ان يجمع بينهما **فصل** اختلفوا
في السجود قبل القراءة فقال ابو حنيفة يتعبد في اول ركعة وقال
الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعبد في المكتوبة وحكي عن النخعي
وابن سيرين السجود بعد القراءة **فصل** اتفقوا على ان القراءة فرض
على الامام والمنفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين الاوليين من غيرها
واختلفوا فيما بعد ذلك فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من
الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة لا يجب القراءة الا في الاوليين
وعن مالك روايتان احدهما كذهب الشافعي واحمد والآخرى
انه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلواته سجد للشهد واجزائه
صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف
الصلاة **فصل** اختلفوا في وجوب القراءة على المأموم فقال
ابو حنيفة لا يجب سوا جمع الامام او خافت بل لا تسن له القراءة
حلف الامام بحال وقال مالك واحمد لا يجب القراءة على المأموم
بحال بل كرم مالك للمأموم ان يقرأ فيما يجهر به الامام سوا سماع قراءة
الامام او لم يسمع ورفق احمد فاستحب فيه خافت فيه الامام
وقال الشافعي يجب القراءة على المأموم فيما اسر به الامام
والراجح من قوليه وجوب القراءة على المأموم في الجهرية **وحكي**
عن الاصم والحسن ابن صالح ان القراءة سنة **فصل** واختلفوا



اذا قرأ الإمام أو المنفذ سورة
واحدة في ركعتي الفجر أو غيرها
اختلفوا في وجوب القراءة
لغيره في الركعة التي بعدها
ركعتين من الركعات ومن المفرغ
معيّن وفي رواية عنه الأفضل
ان يكون القراء في

في تعيين ما يقرأ فقال مالك والشافعي واحد في المشهور عنه ينجين
 قراءة الفاتحة وقال ابو حنيفة يجمع بينهما مما يتيسر واختلفوا
 في البسملة فقال الشافعي واحده هي ايدها من حيث قرأتها معها
 وقال ابو حنيفة ومالك ليست من الفاتحة فلا تجب ومذهب
 الشافعي الجهر بها وقال ابو حنيفة واحده بالاسرار وقال مالك
 المستحب تركها والافتتاح بالحمد لله رب العالمين وقال ابن ابي
 ليلى بالتحسين وقال النخعي الجهر بها بدعة **فصل** واختلفوا فيمن
 لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن فقال ابو حنيفة ومالك يقرآن
 بقدر الفاتحة وقال الشافعي يسمع قريتها ولو قرأ بالفارسية لم يجز
 ذلك وقال ابو حنيفة ان شأنا بالعربية وان شأنا بالفارسية وقال ابو
 يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجز غيرها وان كان
 لا يحسنها فقرأها بلغته اجزائه ولو قرأ في صلاة من المصحف قال
 ابو حنيفة تفيد صلاته وقال الشافعي يجوز ومن احمد روايتان احدهما
 كذهب الشافعي والاخرى يجوز في النافلة دون الفريضة وهو مذهب
 مالك **فصل** واختلفوا في التمام بعد الفاتحة فالمشهور عن
 ابي حنيفة انه لا يجزئ به سواء الامام او المأموم وقال مالك يجزئ التمام
 للمأموم وفي الامام روايتان وقال الشافعي يجزئ به المأموم وفي الامام
 قولان اصحهما انه يجزئ وهو القديم المختار وقال احمد يجزئ
 الامام والمأموم **فصل** على ان قراءة السورة بعد الفاتحة سنة
 في الفجر وفي الاوليين من الرباعيات والمغرب وهل يسن ذلك في
 بقية الركعات الثلاثة على انه لا يسن وللشافعي قولان اظهرهما
 على انه لا يسن وهو القديم المختار وانفقوا على ان الجهر فيها
 مجزئ والاعفان فيما يخفت به سنة وانه اذا نهد الجهر

واحد
 قوام
 بغيره
 نفسه

سنة

الامام

واختلفوا

فما

فيما يخفت به والاعفان فيما يجزئ به لا تبطل صلاته بكنه تارك
 للسنة الا فيما حكى عن اصحاب ملك انه ان تعود بطلت صلاته
 واختلفوا في المنفرد هل يستحب له الجهر قال مالك والشافعي يتج
 والمشهور عن احمد لا يستحب وقال ابو حنيفة هو بالمختار ان شا
 جه وسع نفسه وان شأنا رفع صوته وان شأنا خافت **فصل**
 اجتمعوا على ان الركوع والسجود فذان في الصلاة وان التفت
 حتى يبلغ كفاه ركبته مشروع فيه وانه يسن له التكبير اذا ما
حكى عن سعيد ابن جبير وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يكبر الا
 عند الافتتاح واختلفوا في الطلأ نية في الركوع والسجود فقال
 ابو حنيفة لا تجب بل هي سنة وقال مالك والشافعي واحده فرض
 كالركوع والسجود واجمعوا انه اذا ركع فالسنة وضع يديه
 على ركبته ولا يضعهما بين ركبتيه **وحكى** عن ابن مسعود
 انه يطبقهما ويجعلهما بين ركبتيه والتسبيح في الركوع
 سنة وقال احمد هو واجب في الركوع والسجود مرة واحدة و
 كذلك التسبيح والدعاء بين السجدين الا ان تركه منه ناسيا
 لا تبطل السنة ان بين السجدين الا ان تركه منه ناسيا
 ثلاثا باتفاق ومن الثوري ان الامام يسبح خمسا ليتمكن المأموم
 من التسبيح خلفه ثلاثا **فصل** الرفع من الركوع والاعتدال فيه
 واجب عند الشافعي واحمد وعلي المشهور المأموم عليه من مذهب
 مالك وقال ابو حنيفة لا يجب بل يجزئ ان ينحط من الركوع الى
 السجود مع الكراهة والسنة ان يقول جمع الرفع سمع الله لمن حمده
 ربنا لك الحمد من السموات والارض ومن ما شئت من شئ
 بعد اما ما كان او ماموما او منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة

بوض
 موضع الجهر

لا يزيد الا امام علي قوله سمح الله لرحمة ولا للموم على قوله زينك الحمد
وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد **فصل** اتفقوا على ان السجود
على سبعة اعضاء وهو الوجه والركبتان واليدين وأطراف اصابع
الاجلين واختلفوا في الوضوء من ذلك فقال ابو حنيفة الوجه
وانفه وقال الشافعي بوجوب الجبهة قولاً واحداً وهو المشهور من مذهب
احمد الا ان في خلافه في مذهبه واختلفت الرواية عن مالك
بن القاسم ان الوضوء يعلو بالجبهة والانف فان اخل به اعاد في الوضوء
وان خرج الوقت لم يعيد واختلفوا في سجدة علي كرم الله وجهه فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه بحزبه ذلك وقال الشافعي
واحمد في روايته الاخرى لا يجزئ حتى يباشر بحسبته موضع سجدة
واختلفوا في ايجاب كشف اليدين في السجود فقال ابو حنيفة واحمد
لا يجب وقال مالك يجب وللشافعي قولان **فصل** لا يجب
اختلفوا في وجوب الجلوس بين السجدين فقال ابو حنيفة سنة وقال
الامام الشافعي والامام احمد واجب وحسنة الاستراحة سنة
على الاصح من قول الشافعي وقال الثلاثة لا يسجد بل يقوم من السجدة
ويتم من سجدة علي يديه وقال ابو حنيفة لا يعتمد بيديه على الارض
فصل واختلفوا في الشاهد الاول وجلوسه فقال الثلاثة
الشاهد الاول مستحب وقال احمد بوجوبه وبين في الجلوس للشبهة الاولى
الاقتراست في التورك عند الشافعي وقال ابو حنيفة السنة
الاقتراست في الشاهد من معا قال مالك التورك فيهما واتفقوا على انه يجزئ
بجاء واحد من الشاهد المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الصحابة
الثلاثة عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله
عنهم واختر الشافعي واحمد تشهد بن العباس وابو حنيفة تشهد بن

مشروع

و في بعض قولان

و قال

عند المتن

مسعود

مسعود ومالك تشهد عمر فتشهد بن العباس التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله
الا الله واشهد ان محمداً رسول الله وتشهد بن مسعود التحيات لله
والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
الباخر رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما وتشهد عمر التحيات لله
الراكيات لله الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
الباخر وفيه تشهد ان لا اله الا الله وتشهد ان محمداً رسول الله
رواه مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسانيد الصحيحة
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشاهد الاخر سنة عند ابي
حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي قال احمد في اشهر روايتيه وتبطل صلاة
بتركها والسلام مشروع بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك واحمد
خلافاً لابي حنيفة قال ابو حنيفة واحمد هو تسليمتان وهل السلام من
الصلاة ام لا قال مالك والشافعي واحمد نعم وقال ابو حنيفة لا وما
الذي يجب منه قال مالك التسليمة الاولى فرض على الامام والمنفرد
وزاد الشافعي وعلي المأموم وقال ابو حنيفة ليست بفرض وعن احمد روايتان
المشهور منهما ان التسليمتين جميعاً واجبتان والتسليمة الثانية سنة
عند ابي حنيفة وعلي الاصح عند الشافعي واحمد وقال مالك لا يسجد للامام
والمنفرد فاما المأمور فيستحب عنده ان يسلم ثلاثاً اثنيتين عن يمينه
وشماله والثالثة تلقا وجهه يده على امامه **فصل** اختلفوا
في نية الخروج من الصلاة فقال مالك والشافعي في احدي قوليه واحمد
بوجوبها والاصح من مذهب الشافعي عدم الوجوب واختلف الصحاب
ابي حنيفة في فعل المصلي بالخروج من الصلاة هل هو فرض ام لا وما

وقال مالك ورواه عن الشافعي قولان
(صحيحهما تسليمان)

وليس عند حنيفة في هذا

بان
من الرجال

وكيفية

احدها ما بين السرة والركبة والاخرى انهما القبيل والدبر والتفقوا على
ان السرة من الرجل ليست عورة واما الركبة فقال مالك والثاقي
واحمد ليست من العورة وقال ابو حنيفة وبعض اصحاب الثاقي انها
من العورة واما عورة المرأة فقال ابو حنيفة كلها عورة الا الوجه
والكفين والقدمين وعنه رواية ان قدميها عورة وقال مالك والثاقي
الاخر وجهها وكفيها وعن احمد روايتان احدهما الاوجه هي المشهور
والاخر وجهها خاصة واما عورة الامة فقال مالك والثاقي هي كعورة
الرجل وقال بعض اصحاب الثاقي كلها عورة الا موضع الثقبين
والراس والساعدان والساق وعند احمد فيها روايتان احدهما ما بين
السرة والركبة والاخرى القبيل والدبر وقال ابو حنيفة عورة الامة كعورة
الرجل وزاد فقال جميع بطنها وظهرها عورة **فصل** لو انكشف من
العورة بعضها لم تبطل الصلاة وقال ابو حنيفة ان انكشف من السورين
قد ردهم لم تبطل صلاته والابطل وعنه ان الفخذ اذا انكشف منه
اقل من الربع لم تبطل الصلاة وقال الثاقي تبطل باليسير من ذلك والكثير
وقال احمد ان كان يسيرا لم تبطل وان كان كثيرا بطلت واليسير
ما بعد غالب يسيرا وقال مالك ان كان ذكرا قادرا وصلي مكشوف
العورة بطلت صلاته واوجب احمد سائر المنكبين في الفرض وعنه
في النفل روايتان والعريان اذا لم يجد ثوبا لزمه ان يصلي
قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة عند مالك والثاقي وقال ابو
حنيفة يصلي جالسا وان شاق قائما وقال احمد يصلي قاعدا ويومي
فصل اجمعوا على ان طهارة الخبز في ثوب المصلي ودرته وهكاه
واجبة وهي في شرط في صحة الصلاة عند ابي حنيفة والثاقي
واحمد وجهه ورأسه وعن مالك واحمد روايتان اشهرها انها

باب

الذي ينوي بالسلام فقال ابو حنيفة الحفظة ومن عن يمينه ويساره
وقال مالك الامام ينوي التحلل فاما المأموم فينوي بالاولى التحلل
وبالثانية الرد على الامام وقال الثاقي ينوي المنفرد على من يمينه يساره
من لا يركع والسر وجن وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلاة والسلام
على المعتدين والمأموم الرد عليه وقال احمد في المشهور عنه عنه ينوي
الخروج من الصلاة ولا يضم اليه شيئا اخر **فصل** السنة ان يقنت
في الصبح رواه الثاقي عن الخلف الراشد من الاربعة وهو قول مالك
وقال ابو حنيفة لا يسن في الصبح قنوت وقال احمد القنوت للاب
يدعون للجيش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس به وقال اسحق
هو سنة عند الخوارج لا تدعه الامة واختلف ابو حنيفة واحمد
فيمن يقنت للغير هل يتابعه المأموم ام لا فقال ابو حنيفة لا يتابعه
وقال ابو يوسف اذا قنت الامام فاقنت معه وكان ملك لا يرفع
يديه في القنوت واستحب الثاقي ومجمله عند الثاقي بعد الركوع
وقال مالك قبله **فصل** اتفقوا على ان الذكر في الركوع سبحان
ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الاعلا والتسبيح والتحميد في الركعة
وسؤال المغفرة بين السجود والتكبيرات مشروع قال الثلاثة هو سنة
وقال احمد في المشهور عنه واجب مع ذكر مرة واحدة وادنى الكمال
في التسبيح ثلاث مرات والتفقوا على ان التكبيرات من الصلاة الا
ما حكى عن ابي حنيفة من ان تكبيرة الافتتاح ليست من الصلاة
والسنة عند الثلاثة ان يضع ركبتيه قبل يديه اذا سجد وقال
مالك يصنع يديه قبل ركبتيه **فصل** سائر العورة عن العيون واج
بالاجماع وهو شرط في صحة الصلاة وحده العورة من الرجل عند ابي
حنيفة والثاقي ما بين السرة والركبة وعن مالك واحمد روايتان

والمنفرد
بالسلام

فمن صلى خلف
وقال احمد يتابعه

الا عند مالك فانه قال هو واجب
للصلاة وليس له في صحتها

انه ان صلى عالما بحاله لم يفسد صلاته او جاهلا او ناسيا صحت وهو
 قول قديم للشافعي والثانيه الصحة مطلقا مع النجاسة وان كان عالما بها
 والثالثة البطلان مطلقا والطهارة من الحدث شرط في صحة الصلاة بالرجوع
 فلو صلى جنب يقوم فصلاته باطله بلا خلاف سواء كان عالما بجنبته
 وقت دخوله فيها او ناسيا واما المأموم فان كان عند دخوله عالما
 بجنبته امامة فصلاته باطله بلا خلاف وان لم يعلم بالا امامه فصلاته
 صحيحة عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة باطله ولو سبق له الحدث فاصح
 قول الشافعي بطلان الصلاة وهو قول مالك والحمد والقديم من قول القائل
 انما لا تبطل يتوضا ويصلي على صلاته وهو قول ابو حنيفة وقال
 الثوري ان كان حدثه رجعا او قيا ^{على الفحش} بي هو ان كان رجعا او ضحكا
 اعاد واجمعوا على ان طهارة البدن من الجنس شرط في صحة
 صلاة القار عليها وعلى ان العلم بدخول الوقت او غلبة الظن على
 دخوله شرط في صحة الصلاة اما لكافاته شرط العلم بدخول
 الوقت ولو يكف بجلبة الظن **فصل** واجمعوا على ان استقبال
 القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الشرب
 وفي الفصل للسافر سفر طويل على الراحة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال
 حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم ان كان المصلي يحضرها توجه الى عينيه
 وان كان قريبا منها باليقين وان كان غائبا فالاجتهاد والخير والتقلب
 لاهله واجمعوا على انه اذا صلى الى جهة بالاجتهاد ثم بان انه اخذ
 فلا اعاد فعليه الا في قول الشافعي وهو الراجح عند اصحابه **فصل**
 اذا تكلم في صلاته او ناسيا او جاهلا بالحرمان او سبق لسانه
 ولم يبطل لم تبطل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تبطل بالكلام
 ناسيا لا ناسيا وان طال فالاصح عند الشافعي البطلان وعند مالك

ان كان

ان كان لمصلحة الصلاة لا تبطلها كاعلام الامام بهو اذ لم ينسبه
 الا بالكلام وعن الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كإرشاد ضال وتخسير
 ضرر لا تبطل الصلاة وانفقوا على بطلان الصلاة بالاكل الاناسيا
 وكذلك الشرب الا احمد في النافلة **فصل** اذا تاب المصلي في صلاة
 سمح الرجل وصفت المرأة وقال مالك سبحانه جميعا ولو اتم المصلي
 لتسبيح اذنا او تحزير لم تبطل صلاته وقال ابو حنيفة تبطل الا ان قصد
 تنبيه الامام او دفع المار بين يديه واداسلم على المصلي رد بالاشارة
 ولا يجب ذلك عليه بالاتفاق وقال الثوري وعطاء بن رباح
 وقال ابن السيب والحسن بن علي بن زيد المصلي ما لم تبطل
 صلاته عند الثلاثة وان كان المار حيا او حمارا او كلبا اسود قال
 احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبه من الحمار والمرأة شئ وممن قال
 بالبطلان عند مرد وما ذكر بن عباس واسن والحسن **فصل** ويجوز صلاة
 الرجل والى جانبه امرأة عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة تبطل صلاة الرجل
 بذلك ولا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة بالاجماع **وحكي**
 كراهته وان اكل او شرب عامدا بطلت صلاته عند الثلاثة واختلفوا
 يات عن احمد والشافعي عنه انه قال تبطل الوضوء دون النافلة الا في
 الشرب فانه سهل فيه **وحكي** عن سعيد بن جبير انه شرب في النافلة
 واجمعوا على ان الالفات في الصلاة مكروه **فصل** اختلفوا في الوضوء
 المنهي عن الصلاة فيها هل تبطل صلاة من صلى فيها فقال ابو حنيفة هي مكروه
 واد اصلي فيها صحت وقال مالك الصلاة فيها صحيحة وان كانت طاهرة على
 كراهية لان النجاسة قل ان يخلوا عنها غالبا وقال الشافعي الصلاة فيها
 صحيحة مع الكراهية الا المعبرة فكل من فاتها ان كانت متبوشة لم تصح
 الصلاة وان غير متبوشة كرهت واجزائه والمشهور عن احمد انها تبطل

كلام العامة فيهما
 وان لم تكن براءة الصلاة

وعن الطائفة قال لا بأس بشرب الماء في الصلاة

والواضح
اذ كان في صلاة
الجمعة

علي الاطلاق والمشار اليها سبعة المعبرة والمجزرة وللزبيلة والحمام وقاية
الطريق واعطان الابل ولهم الكعبة وانه اعلم **باب سجود السهو**
اتفقوا على ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سجد في صلاة جبر ذلك
بسجوده ثم اختلفوا فقال احمد والكرخي من الحنفية وهو واجب وقال مالك
يجب بالنقصان وليس بالزيادة وقال ابو حنيفة والشافعي هو مسنون
علي الاطلاق واتفقوا على انه اذا تركه سهوا لم تبطل صلاته الا في رواية
عن احمد واختلفوا في موضعه فقال ابو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان
كان عن نقصان فقبل السلام وان كان من زيادة فبعدة وان اجتمع
زيادة فان من زيادة ونقصان فوضعه عنده قبل السلام وقال الثوري
في المشهور عنه كل قبل السلام الا ان يسهو من النقصان في صلاته ما هي او شك
في عدد ركعات وبنى علي غالب فعه فانه يسجد بعد السلام ولو شك الامام في عدد
الركعات بنى علي البقين وهو الاقل عند مالك والشافعي وهو قول ابو حنيفة
في المنفرد وعنه في الامام روايتان احدهما كذلك والثانية يبنى علي
الظن فقال ابو حنيفة ان حصل شك او امره بطلت صلاته وان كان في الشك
بعبادة ويتكرر له بنى علي غالب ظنه بحكم التحري فان لم يقع له ظن بنى علي
الاقل وقال الحسن البحري ياخذ بالاكثرو يسجد للسهو وقال الاوزاعي متى
شك في صلاته بطلت ولو نسي السجدة الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد اليه
عند الشافعي او قبله محماد وسجد للسهو ان بلغ حد الركعة وعن مالك ان
ما وقع اليسته الا من لم يرجع وقال احمد ان ذكر بعد ما انتصب قايما قبل
ان يقرأ كان مخيرا والاوي ان لا يرجع وقال الصفي يرجع ما لم يشرع في الواء وقال
الحسن يرجع ما لم يركع ووقاه في خامسة سهوا ثم ذكر فانه يجلس عند الشافعي
فان لم يكن قد تشهد في الركعة تشهد في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد
تشهد في الخامسة لم يذهب انه يسجد للسهو ويسلم وهذا قول مالك واحمد

وقال احمد السهو عنه
هو قبل السلام

وقال

وقال ابو حنيفة اذكر قبل ان يسجد في الخامسة رجع الي الجلوس فان
ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد قعد في الركعة قد تشهد فقد
تمت صلاته ويصنيف الي هذه الركعة ركعة اخرى يكونان له نافلة وان
لم يكن قد قعد في الركعة قد تشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا ولصفي
نافلة فقام الي ثلثة فلا خلاف بين العلماء علي ما قاله في الحاوي الكبير
انه يجوز ان يتمها اربعا ويجوز ان يرجع الي الثانية ويسلم واي ذلك فعمل سجدة
للسهو وان سجد للمغرب اربعا ساهيا وسجد للسهو اجزا انه صلاته بالانفاق
وقال الاوزاعي يصنيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو كيلا تكون المغرب شقة
باب اذا اخبره من خلفه انه قد ترك فكل يرجع الي قولهم او يعمل بنفسه
الاصح من عند الشافعي وهو مذهب احمد انه لا يرجع الي قولهم بل يعيد
علي بيته وقال ابو حنيفة يرجع الي قولهم واختلفت الرواية في ذلك عن مالك
لا يتحقق سجود السهو عند الشافعي بترك مسنون سوى القنوت
والشهادة الاول والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة
ان ترك تكبيرات العيد يسجد للسهو وكذا يسجد الامام عنده السهو وبالمهر
في موضع الاسرار وعكسه وقال مالك ان جهر في موضع الاسرار يسجد
السلام وان اسر في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال احمد ان يسجد خسر
وان نوك فلا بأس ولو قرأ في حال الركوع والجمود او التسهو يسجد للسهو علي ما
نصر عليه الشافعي **فصل** ان تكرر منه السهو كفاه للجميع يسجدان
بالانفاق وعن الاوزاعي انه اذا كان السهو من جنسين كان زيادة النقصان
يسجد لكل سهو يسجدتان **وعنه** بن ابي ليوانه قال يسجد لكل سهو يسجدتان
مطلقا ولو سجد خلف الامام لم يسجد بالانفاق وان سجد امام نحو المأموم
عند مالك وهو الراجح من مذهب الشافعي ورواية عن احمد **باب**
سجود التلاوة هو سنة عند التلاوة للقارى والسميع وقال ابو حنيفة

والا م م

في الصلاة

كل سجد بالانفاق وان يسجد الامام
يسجدان م م م

هو واجب والساح من غير استماع لا يتأكد الجود في حقه عند الثلاثة وقال
حنيفة هما سواد سجدة الثلاث على الراجح من قول الشافعي واحمد
اربع عشر سجدة وهي رواية عن مالك والشافعي واحمد علي ان في سورة
الحج سجدتين وقال ابو حنيفة ومالك ليس في الحج الا في وسجدة ص
على سجدة شكر او من غير اسم الجود وقال ابو حنيفة ومالك واحمد
في احدي روايته هي من العرايم وقال الشافعي واحمد في الرواية
هي سجدة شكر يستحب في غير الصلاة وانفقوا على ان في المفضل ثلاث
سجدة في النجم والاشفاق والعلق الاما كافانه قال في المشهور
لا يسجد في المفضل وانفقوا على ان باقي السجدة وهي عشرة في الاعراف
والرعد والخل سحان ومرسم والاولي من الحج والوقان والنمل وال
تنزيل السجدة وحده فصلت وعدها اسحق عشرة سجدة فزاد
ولو كان التام في غير الصلاة والسمع في الصلاة لم يسجد المستمع
فيها ولا بعد الفراغ وقال ابو حنيفة اذا فرغ سجد ويستشرط ش
الصلاة فيها بالاجماع **وحكي** عن ابن السيب انه قال الحائض تومي
باسها اذا سمعت قراءة السجدة ويقول سجد وجهي لله الذي خلقه
وصورة ولا يقوم الركوع مقامه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
يقوم مقامه استسجاء بالاولى قراءة السجدة في الصلاة عند الشافعي
ومالك وقال ابو حنيفة نكرو فيما يسرقها بالقراءة لا فيما له وبه قال
احمد حتى قال لو اسرها لم يسجد قال الشافعي واداسجد الامام للثلاثة
فلم يتابعه الاموم بطلت صلته كما لو ترك القنوت معه وفي
افتقاده الى السلام عند الشافعي قولان اظهرهما بكر للهوي وللشافعي
ويسلم من غير تشهد هذا قول احمد وعنه ابو حنيفة انه يكبر للسجدة
والرفع والاسلم وكذلك قال مالك ولو كرر قراءة اية سجدة وهو على

للاربع

الثالث

المجلس

وهو على غلط لم يسجد في الحال ولا بعد ظهره الا في قول لبعض الشافعية
انه يتطهر وباني جميع السجدة وهل تتداخل السجدة ام تتكبر
على تكرار قال ابو حنيفة السجدة عن القراءة الاولى فيها غني عن التكرار
بتكرار القراءة في السجدة الواحد **فصل** ويستحب عند الشافعي
واحمد لم يحدث عنده نعمة او اذ فعت عنه نعمة ان يسجد
شكر لله تعالى قال الطحاوي وابو حنيفة لا يري سجود الشكر
وروي محمد عنه انه كرهه ومالك يقول بكراهته منفردا عن الصلاة
ونقل عنه القاضي عبد الوهاب انه قال لا بأس به وهو الصحيح
ويستحب للمصلي اذا امرت به اية رحمة ان يسألها او اية
عذاب ان يستغنى وقال ابو حنيفة بكره ذلك في الفرض
باب صلاة النفل كذا السنن الرواية مع الفرائض
الوتر وكذا الفجر واكدها عند مالك والشافعي والوتر وعند
احمد ركعتي الفجر اتفاقهم انها سنة وقال ابو حنيفة الوتر
واجب ليدفع عنك وانفقوا على ان النوافل الاربعة وكعتان
قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان
بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ثم زاد ابو حنيفة الشافعي
قبل العصر اربعاً لان ابي حنيفة قال وان شاركتين كمالهما
قبل الظهر اربعاً وزاد الشافعي فكل بعدها اربعاً وقاله للجمعة
الجمع ابو حنيفة ان شاء صلى بعدها اربعاً وان شاء ركعتين وزاد
ابو حنيفة اربعاً قبل العشاء وكل بعدها اربعاً وسنة للجمعة
اربع قبلها واربع بعدها والسنة في التطوع الليل والنهار يسلم
من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة لا يكون وقاله في صلاة الليل ان شاء
صلى ركعتين او اربعاً او ستاً او ثماناً بتسليمه واحداً

عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة
الوتر ثلاث ركعات

وبالنهار يصلي من كل اربع **فصل** اقل الوتر ركعة
واكثره احدى عشر وادنى الكمال ثلاث ركعات بمسليمة
واحدة لا يزاد عليها ولا ينقص منها وقال مالك الوتر ركعة
قبلها تسع منفصل عنها والاحد لها قبلها من الشفع واثني
ركعتان ويقر في الاخير من الوتر سورة الاخلاص والمعوذتين
عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحد سورة الاخلاص
وحدها وادى الوتر ثم سجدة ثم ركعة ثم ركعة ثم ركعة
الشافعي ومذهبي حنيفة وقال احمد يشفعه بركعة ثم يجده
والسنة ان يقنت اخر وقرة من نصف الثاني في شهر رمضان
عند الشافعي وهو المشهور عن مالك وقال ابو حنيفة احمد
يقنت في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة الشافعية والي
عبد الله الزبير وابى الوليد النيسابوري وابى الفضل
بن عبدان وابى منصور بن مهوان ومن السنن صلاة
التراويح في شهر رمضان عند ابو حنيفة والشافعي واحد
وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات وفعلها في الجماعة نظر
وقال ابو يوسف من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع
الامام فالاحب ان يصلي في بيته وقال مالك قيام رمضان
في البيت لمن قوى عليه احب الي وحكى عنه ان التراويح
سنة وثلاثون ركعة **فصل** اتفقوا على ان
وجوب قصا الفوات ثم اختلفوا في قضائها في الاوقات
المهي عنها فقال ابو حنيفة لا يجوز وقال مالك والشافعي
واحمد يجوز ولو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح لم
تطل صلاته عند مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة

تطل

تطل صلاته واتفقوا على ان الشمس اذا غربت على المصلي على ان
صلاته صحيحة **تنبيه** ومن فاته شيء من السنن الربية
من قضاؤه ولو في اوقات الكراهة كما لو اضطر على القول الراجح من
مذهب الشافعي وهو واحد الواجبين عن احمد وقال مالك لا
يقضى مع الفريضة اذا فاتت **فصل** من دخل المسجد
وقد اقيمت الصلاة لم يصلي تحية المسجد ولا غيرها من
السنن عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك اذا من
افوت الركعة الثانية من الصبح استغسل بركعتي الفجر
خارج المسجد **فصل** الاوقات التي تجزى عن الصلاة
فيها عند مالك اربعة اشان هي فيها لاجل الفعل واثان
لاجل الوقت الاول بعد العصر حتى يضر الشمس وبعد
الصبح حتى تطلع لانه لو لم يصلي العصر او الصبح دخل
وقتها لحبانه ان يصلي ما شاء بخلاف فاد اصلاها
لم يصلي حتى تطلع الشمس وتغرب فعلم ان النهي لاجل
الصلاة وهذا موضع اتفاق والشافعي اذا طلعت
الشمس حتى ترتفع وبعد الاضواء حتى تغرب وعند مالك
وابى حنيفة والشافعي وقت خامس وهو استواء الشمس
حتى تزول وقال مالك واحمد نقضوا بغيرهما
عنه لاجل الوقت لا النفا فل وقال الشافعي يقضى الفريضة
في الاوقات كلها وكذا يفعل المواقف التي لها سبب
كالتحية وركعتي الطواف وسجود التلاوة والمند
ورة وتجدد الطهارة وقال ابو حنيفة ما هي عنه
لاجل الوقت لا يجوز ان يصلي فيه صلاة فرضية

يقضى وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة

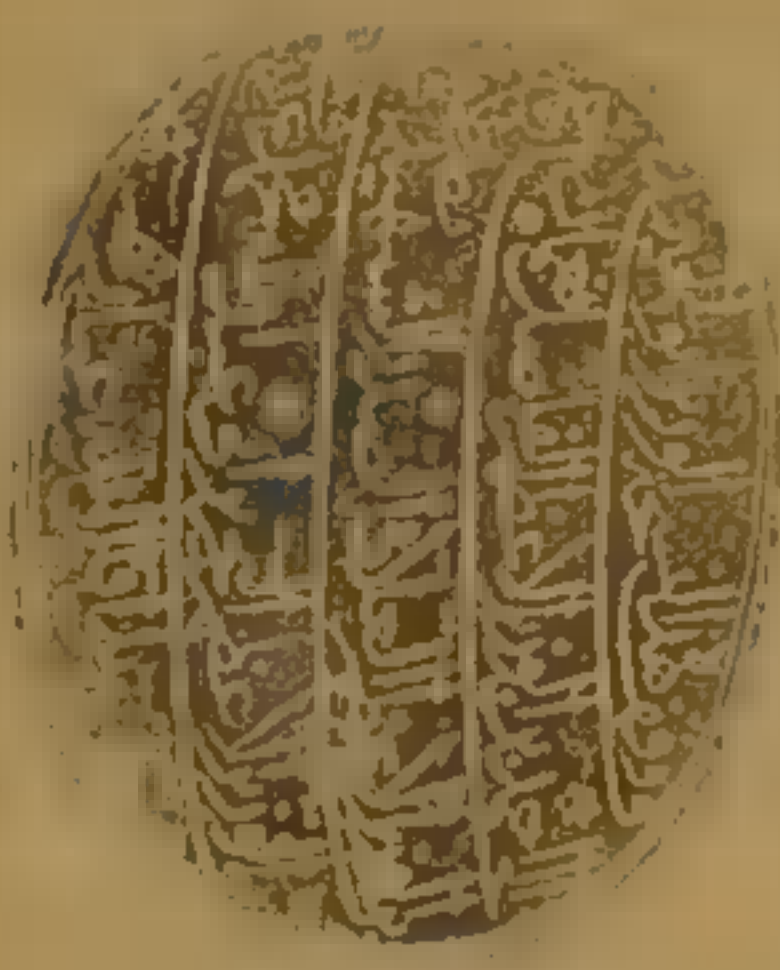
تطوع وهو قول أبي حنيفة وأحمد وعمران بن دينار والشعبيان هما
 جميعا فرضه **فصل** إذا احتسب الإمام بداخل وهو إذا كان
 أو في التشهد الأخير فهل يستحب انتطاع أم لا للشافعي قولان
 أحدهما أنه يستحب وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة وما لك بكم
 وهو قول للشافعي وإذا حدث الإمام فقل له أن يستخلف
 قال أبو حنيفة وملك وأحمد نعم وللشافعي قولان أحدهما
 الجواز وإذا سلم الإمام وكان في المأمومين مسبوقة فقل
 من يتيم بهم الصلاة لم تجز في الجمعة بالاتفاق وفي غير الجمعة
 في مذنب الشافعي اختلاف تصحيح واضطراب نقل والأصح
 في الرافعي والروضة المنع والصحيح في شرح المذهب التو
 وي الجواز وأما بعماده والعمل عليه ولو نوى الملوك
 متقاربة الإمام من غير عذر لم تبطل صلاته على الراعي من
 الشافعي وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة وما لك تبطل
فصل اتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن
 بينهما طريق أو فرج أصح الأيتام واحتلفوا فيما إذا كان
 بين الإمام والمأموم نهر أو طريق فقال مالك والشافعي
 يصح وقال أبو حنيفة لا يصح ولو صلى في بيته بصلاة
 الإمام في المسجد وهناك حائل منع رتبة الصفوف قال
 مالك والشافعي وأحمد لا يصح وقال أبو حنيفة في المشهور
 عنه يصح **فصل** واتفقوا على جواز إمام المتنفل
 بالمفروض واحتلفوا في اقتداء المفروض بالمسفل فقال
 أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز وقالوا لا يصح فرضا
 خلف من يصلي فضا آخر وقال الشافعي يجوز **فصل** الاقتداء

بالصبي المسمى في غير الجمعة صحيح قطعا عند الشافعي خلافا
 للثلاثة حيث قالوا لا يصح الاقتداء به في الفرض اختلفت
 الرواية عنه في السجدة والراح من قول الشافعي صحة الاقتداء
 به في الجمعة والبالغ أو في الإمامة من الصبي بخلاف الاقتداء
 بالعبد صحيح في غير الجمعة من غير كراهة وكره أبو حنيفة
 إمامة العبد وإمامة الأعمى صحة بالاتفاق غير مكره
 إلا عند ابن سيرين وهل هو أو في من البصير نظر الشافعي على أنه
 سواء وقال أبو حنيفة البصير أو في واختار ابن سيرين
 من الشافعية وجماعة وتكره إمامة من لا يعرف أبوه عند
 الثلاثة وقال أحمد لا تكرر **فصل** إمامة الفاسق
 صحة عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة فقال
 مالك إن كان فسقه بل لا تأويل لا تصح إمامته وتغير الصلاة
 من صلى خلفه وإن كان يتأويل أعاد ما دام في الوقت
 وعن أحمد روايتان أشهرهما لا تصح ولا تصح إمامة
 المرأة بالرجل في الغرايض بالاتفاق واحتلفوا في جواز
 إمامتها به في صلاة التراويح خاصة وأجاز ذلك أحمد
 بشرط أن تكون متأخرة ومنعه الباقر **فصل** الختلف
 في الأولي بالإمامة هل هو الأفقه أو الأقل فقال
 أبو حنيفة ومالك والشافعي الأفقه الذي حسن الفاحة
 أو في وقال أحمد الأقل الذي حسن جميع القرآن وأحكم
 الصلاة أو في واحتلفوا في صلاة الأمي وهو الذي لا
 يفهم الفاحة بالأقارب فقال فقهاء أبو حنيفة تبطل
 صلاتها وقال أبو حنيفة وأحمد تبطل صلاة الفقاري

وحده وقال الشافعي صلاة الامم صحيحة وفي صلاة القاري قول
 اصحهما البطلان ولا تجوز الصلاة خلف محدث بالاتفاق
 فان لم يعلم بحال صحة صلاته في غير الجمعة عند الشافعي واحد
 واما في الجمعة فان تم العدد بغير صحة صلاة من خلفه على الوجه
 من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة واحد يبطل صلاة خلف
 المحدث **فصل** وقال مالك ان كان الامام ناسيا حدث نفسه فبطل
 من خلفه صحة او علم ان يبطل صلاته **فصل** تصح صلاة
 القائم خلف القائم عند ابو حنيفة والشافعي وعن مالك
 روايتان قال احمد يصلون خلفه فعود او يجوز للراعي ان يجده
 ان يات بالمومي في الركوع والسجود عند الشافعي واحد وقال مالك
 وابو حنيفة لا يجوز **فصل** قال مالك والشافعي واحد
 ينبغي للامام ان يقوم بعد الفراغ من الاقامة حتى يعدل الصف
 وقال ابو حنيفة اذا قال المودن في الاقامة حي على الصلاة
 قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام
 واحرم فاذا سمع الاقامة اخذ الامام في القراءة **فصل** يقف
 الرجل الواحد عن يمين الامام فلو وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه
 احد لم تبطل صلاته عند الثلاثة وقال احمد تبطل **وحكى**
 عن ابن المسيب انه قال يقف الماموم عن يسار الامام وقال النخعي
 يقف خلفه الى ان يركع وان جا اخر والا وقف عن يمينه اذا
 ركع فان حفر رجلان صفا خلفه بالاتفاق **وحكى** عن ابن
 مسعود ان الامام يقف بينهما ولو حضر صبيان مع الرجل
 فذهب الشافعي انه يقف الرجل في الصف الاول ثم الصبيان خلفهم
 ومن اصحابه من قال يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم بينهما

الصلاة

الصلاة وهو قول مالك ولو حضر نساء وقفن خلف الصبيان
 ولو وقفت امرأة في الصف الاول بين الرجال لم تبطل صلاة واحد
 منهم بالاتفاق **وحكى** عن ابو حنيفة انه قال تبطل صلاة
 من على يمينها وشملها ومن خلفها ولا تبطل صلاتها **فصل**
 من وقف من المفسدين خلف الصف منفرد اجزائه عند الثلاثة
 مع الكراهة وقال احمد تبطل صلاته ان ركع مع الامام وحده
 وقال النخعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف واحده اذا تقدم
 الماموم على امامه في الموقف بطلت صلاته عند ابو حنيفة واحد
 وقال مالك صلاته صحيحة وللشافعي قولان الحديدي الرابع
 منهما البطلان وارتفاع الماموم على امامه وعكسه مكروه
 بالاتفاق الاحاجة فيستحب عند الشافعي واذا كانت الجماعة
 في المسجد فلا اعتبار بالمشاهدة ولا بائصال الصفوف عند
 الشافعي واذا كانت الجماعة في المسجد وانما يعتبر العلم بصلاة
 الامام وان خرجت الجماعة عن المسجد فان كان الامام في موضع
 اخر فان اتصلت الصفوف بمن في المسجد فالصلاة صحيحة
 وان كان بين الصفين فصل قريب وهو ثلثمائة ذراع
 فادونها وعلموا بصلاة الامام فالمنح ان صلاتهم صحيحة
 وقال مالك اذا صلى في دار يصلاة الامام وهو في المسجد
 وكان يسمع التكبير الا فتدا في صلاة الجمعة فانها لا تصح
 الا في الجماعة ورجا به المتصلة به وقال ابو حنيفة يصح الا
 فتدا في الجمعة وغيرها وقال عطاء الاعتبار بالعلم بصلاة
 الامام دون المشاهدة دون الحائيل **وحكى** ذلك عن النخعي
 والحسن البصري **باب صلاة المسافر** اتفقوا على انها صلاة



والمختار

جواز القصر في السفر هو رخصة او غزوة فقال ابو حنيفة هو غزوة
وشدد فيه وقال مالك والثافعي واحد هو رخصة في السفر الخارج
وحكي عن داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يختص
بالخوف ولا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخيص برخص حال
عند مالك والثافعي واحد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك ولا يجوز
القصر الا في مسيرة مرحلتين سيد الاتفاق او يوم وليلة ستة
سنة عشر فرسخا اربع برد عند الثافعي ومالك واحد وقال ابو
حنيفة لا يقصر في اقل من ثلاثة مراحل اربعة ومثرون فرسخا
وقال الاوزاعي يقصر في مسيرة يوم وقال داود يجوز القصر في طول
السفر وقصره واد اكان السفر في ثلاثة ايام قال القرافي
افضل بالاتفاق فان لم يجز عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يجوز وهو قول اصحاب مالك ولا يجوز الا بعد مفارقة بنية
البلد عند ابو حنيفة والثافعي واحد ومن مالك روايتان
احدهما انه يفارق بنية بلده ولا يجاديه من عيونه ولا هربا
والثاني ان يكون من المثلثة اميال **وحكي** عن الحارث
بن ابي ربيعة انه اراد سفر فضلي بهم ركعتين في منزله ومنهم
الاسود وغير واحد من اصحاب عبد الله وعمر بن الخطاب انه قال
اذا خرجت فارقا لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم
يقصر حتى يدخل النهار **فصل** اذا اقتدي المسافر بغير
في جزي من صلاة لزمه الاتمام خلافا لما كان حيث قال اذا اراد
من صلاة المقيم قدر ركعة لزمه الاتمام والا فلا وقال الحق بن
راهويه يجوز للمسافر القصر خلف المقيم ومن صلى الجمعة فاقته
به ما في بيوت الظاهر قصر الزم الاتمام لان صلاة الجمعة

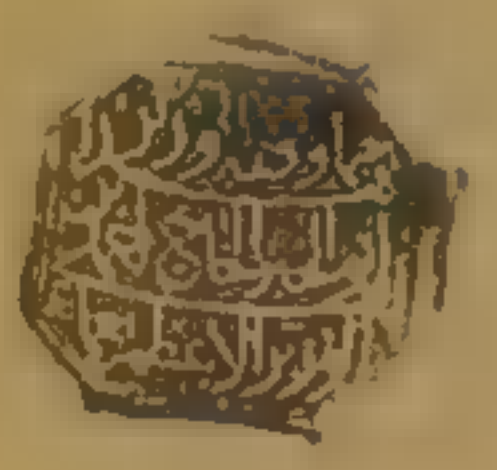
وذلك يومان

نصر

صلاة

صلاة المقيم هذا هو الرابع من مذهب الثافعي **فصل** الملاح
اذا سافر في سفينة فيها اهله وماله فقد نصر الثافعي على انه له
القصر وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وقال احمد لا يقصر وكذلك
المكافئ الذي يسافر ايماء قال احمد لا يقصر والثلاثة على انه
يتخير فيقصر ويفطر **تنبيه** لا يكره لمن يقصر الصلاة **التقلد**
في السفر عند ابو حنيفة ومالك والثافعي واحد وجماهير العلماء
سوى الروايت غثا لم يورد لك جماعة منهم بن عمر ثبت ذلك عنه
في الصحيحين وانه انكر ذلك علي من رآه يفعله **فصل**
لو نوى المسافر اقامة اربعة ايام غير يومي الدخول والخروج
صا رقيقا عند مالك والثافعي وقال ابو حنيفة اذا نوى اقامة
خمسة عشر يوما مقيما وان نوى اقل فلا ومن عاين سبعة
عشر يوما وعن احمد انه ان نوى اقامة مدة يفعل فيها اكثر من
عشرين صلاة ولو اقام ببلد بنية ان يرحل اذا حصل حاجته **ثم**
يتوقف على كل وقت فليثافعي اقوال اهلها ارجحها انه يقصر
ثمانية عشر يوما والثاني اربعة والثالث ابد وهو مذهب ابي
حنيفة **فصل** فائته صلاة في الحضر بقضائها تكلم
وقال بن المنذر ولا اعرف فيه خلافا الا ما حكي عن البصري
قال المسطهر **وحكي** عن المزني في مسايله المعتد به انه
يقصر وان فائته صلاة في السفر بقضائها في الحضر فليثافعي
قوله في اصحاب الامام وهو قول احمد والثاني القصر وهو
قول ابو حنيفة ومالك **فصل** يجوز الجمع بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء تقديمهما وتأخيرهما بقدر السفر
عند مالك والثافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يجوز الجمع

بعد



بين الصلوتين بعد السفر بحال ويجوز الجمع بعد المطر بين الظهر والعصر تقدماً في وقت الأول منهما عند الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز ذلك مطلقاً وقال مالك وأحمد يجوز ذلك بين المغرب والعشاء لا بين الظهر والعصر سوى قوى المطر وضعيف أو بل الثوب وهذه الرخصة تختص بمن يطهره يصلي جماعة بعد يقصد من بعد ينادي بالمطر في طريقة وأما من هو في المسجد أو يصلي في بيته جماعة أو يمشي إلى المسجد في كن أو كان المسجد في باب داره ففيه خلاف عند الشافعي وأحمد والشافعي في ذلك عدم الجواز **وحكم** عن الشافعي يصر في الأملا وأما الوحد من غير مطر فلا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك وأحمد يجوز ولا يجوز الجمع للمطر والخوف على ظاهر مذهب الشافعي وقال أحمد بجواز وهو وجه اختيار المتأخرين من أصحاب الشافعي قال النووي في شرح المذهب وهذا الوجه قوى جداً وعن ابن سيرين أنه يجوز الجمع من غير خوف ولا مرض لحاجة ما لم يتخذه عادة واختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الضرر غير خوف ولا مرض ولا مطر **باب صلاة الخوف** أجمعوا على أن صلاة الخوف تأتية الحكم بعد النبي صلى الله عليه وسلم **وحكم** عن المذني أنه قال في منسوخه وعن أبي يوسف أنها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الضرر أربع ركعات وفي السفر ركعتان واتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف معتد بها وأما الخلاف في الترجيح **فصل** ولا يجوز صلاة الخوف الممدة والاعتماد إلى حنيفة ويجوز جماعة وفرادي وقال أبو حنيفة لا تفعل في جماعة ويجوز من الحضر فيصلي بطائفة ركعتين والأخرى

على الجواز

في قتال

ركعتين

ركعتين عند الثلاثة وقال مالك لا تصلي صلاة في الحضر وأما الجاهل ذلك **فصل** اختلفوا في الصلاة حال الخوف كما إذا التزم القتال واشتد الخوف فقال أبو حنيفة لا يصلون في هذه الحالة ويخرجون الصلاة إلى أن يقدروا وقال مالك والشافعي وأحمد لا يخرجون بل يصلون على حسب الحال ويحزنهم إذا صلوا حيث ما أمكن رجالاً أو ركباناً مستقيماً القبلة وغير مستقبلين بها يومون في الركوع والسجود بدورهم وهل يجب حمل السلاح في صلاة الخوف أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في الظاهر قوليه أنه يجب واتفقوا على أنهم إذا راوا أسوداً فظنوا عدوا فصلاؤهم بأن خلاف ما ظنوه أن عليهم الإعادة إلا في قول الشافعي ورواية أحمد **فصل** اتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير في غير الحرب واختلفوا في لبسه في الحرب فأجاز مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وكرهه أبو حنيفة وأحمد واستعمال الحرير في الجلوس عليه والاستناد إليه حرام كاللبس بالاتفاق **وحكم** عن أبي حنيفة أنه حصر التحريم باللبس **باب صلاة الجمعة** اتفق العلماء على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان ومغلطوا من قال هي فرض كفاية وإنما يجب على المقيم ولا تلزم مسافر بالاتفاق **وحكم** عن الزهري والشافعي وجوبها على المسافر إذا سمع النداء ولا يجب ذلك على صبي ولا مسافر ولا عبد ولا امرأة إلا في رواية عن أحمد في العبد خاصة وقال داود يجب ولا يجب على إمرأته الم يجده قابلاً بالاتفاق فإن وجدته وجب عليه بالاتفاق عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب **فصل** ومن كان خارجاً للصلاة لا يجب فيه الجمعة وجميع النداء الزم القصد إلى الجمعة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة من سكن خارجاً المصراً لا الجمعة عليه وإن سمع النداء

بمستحب غير واجب وقال مالك وشافعي في أحد قوليه

في موضع

ومر الجمعة عليه كالمسافر المار ببلدة فيها تخير بين فعل الجمعة والظفر
 بالانفاق وعمل بكرة الظهر في جماعة يوم الجمعة في حق من لا يمكنه التماس
 الجمعة قال ابو حنيفة بكرة وقال مالك والثافعي واحد لا بكرة بل قال
 الثافعي **فصل** اذا اتفق يوم عيد يوم جمعة والاصح عندنا
 في ان الجمعة لا تسقط عن اهل البلد بصلاة العيد واما من حضر
 من اهل القرى فالراجح عنده سقوطها عنهم فاد اصلوا العيد
 لهم ان يصرفوا ويتركوا الجمعة وقال ابو حنيفة بوجوب الجمعة
 على اهل البلد والقرى ايضا وقال احد لا تجب الجمعة لا على اهل القرى
 ولا على اهل البلد بل يسقط فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
 الظهر ثم قال عطا تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة
 بعد العيد الا **العصر** **فصل** من كان من اهل الجمعة واراد السفر
 بعد الزوال لم يجز له الا ان يمكنه الجمعة في طريقه او يصبر حتى
 يخرج الرفقة وهل يجوز قبل الزوال قال ابو حنيفة ومالك يجوز
 والثافعي قولان اصحهما عدم الجواز وهو قول احمد قال
 الا ان يكون سفرهما د والسبع بعد الزوال مكروه وبعد
 الاذان الثاني حرام لكنه تصح عيد في حنيفة والثافعي
 وقال احمد ومالك لا يصح **فصل** اختلفوا في الكلام في حال
 الخطبة لمن لا يسمعها فقال الثافعي واحمد يجوز والسحب الا ان
 وقال ابو حنيفة لا يجوز الكلام حينئذ يسمع او لم يسمع وقال
 مالك الانصات واجب قرب البعد واختلفوا في الكلام لم يسمعوا
 فقال ابو حنيفة ومالك والثافعي في القديم بتحريم الكلام
 على المستمع والمخاطب معا الا ان مالكا اجاز الكلام للمخاطب

خاص

خاصة بما فيه مصلحة الصلاة نحو ان يزجر الداخلين عن تحطى الرقا
 وان خاطب انسانا بعينه جاز كذلك الانسان له ان يجيبه كما
 فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الثافعي في الام لا يحرم
 عليهما الكلام بل بكرة والشهور عن احمد انه يحرم على المستمع
 دون المخاطب **فصل** لا تصح الجمعة عند الثافعي الا في ابلية يستو
 طنهما من تتعقد بهم الجمعة من بلدة او قرية وقال مالك القرى
 التي تجب الجمعة فيها ما اذا كانت بيوتها متصلة وفيها مسجد وسوق
 وقال ابو حنيفة لا تصح الا في مصراع لهم سلطان فان خرج اهل البلد
 الى خارج المصراع اقاموا الجمعة لم تصح عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تصح
 اذا كان قريبا من البلد كصلى العيد والمستحب ان لا تقام الجمعة
 الا باذن السلطان فان اقيمت بغير اذنه صحبت عيد مالك والثافعي
 وقال ابو حنيفة لا تتعقد الا باذن السلطان **فصل** لا تتعقد
 الجمعة الا بربعين عند الثافعي واحد وقال ابو حنيفة تتعقد بربعة
 وقال مالك تتعقد بمادون الاربعة غير انها لا تجب على الثلاثة
 والاربعة وقال الاوراعي وابو يوسف تتعقد بثلاثة وقال ابو
 ثور الجمعة كباير الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحبت
 فلو اجتمع اربعون مسافرين واقاموا الجمعة لم تصح وقال ابو حنيفة
 تصح اذا كانوا في موضع الجمعة وهل تتعقد الجمعة بالعبيد والمسا
 فريين قال ابو حنيفة ومالك تتعقد وقال الثافعي ومالك في رواية
 اشهد بجوز سقوط فرضها بالجمعة وقال مالك في رواية بن القاسم
 واحمد في رواية لا يجوز وهل تصح امامة الصبي في الجمعة ام لا
 للشافعي قولان احدهما نعم كالبالغ والثاني لا لعدم فرضه بالجمعة
 اذ لا فرض عليه وهذا القول الثاني مذهب ابو حنيفة ومالك احمد

واحد لا تتعقد وهل يجوز ان يكون
 والعدد 66 في الجمعة قال ابو حنيفة
 والثافعي

سقوط

لا فم منعوا امامته في الفريضة الجمعة اولى والاصح من مذهب الشافعي
عند اكثر اصحابه الجواز وقال امام الحرمين موضع الخلاف ما اذا
ثم العدد بغيره فاما اذا تم به فلا جمعة **فصل** اذا احرم الامام
بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه قال ابو حنيفة وما لك ان كان قد صلى
ركعة وسجد فيها سجدة اتمها جمعة وقال صاحباه ان انقضوا
بعد ما احرم بهم اتمها جمعة وللشافعي اقول اصحها انها تبطل
ويتمها ظهر وهو قول احمد وان انقضوا في الخطبة لم يحسب المنفرد
في عينهم بل خلاف الفتوى المقصود وان عادوا قبل طول الفريضة
بني على الخطبة وبعد طوله فتقولان اصحها وجوب الاستبنا **فصل**
لا تصح الجمعة الا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال احمد بالجواز قبل
الزوال ولو شرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت اتمها ظهر
عند الشافعي وقال ابو حنيفة تبطل صلواته بخروج الوقت ويثبت
الظهر وقال مالك يصلي الجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يخرج الا
بعد غروبها وهو قول احمد **فصل** اذا ادرك السبوق مع الامام
ركعة ادرك الجمعة او دونها فلا يلزم يصلي ظهر اربعاء عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يدرك الجمعة باني قدر ادرج
من صلاة الامام وقال طاووس لا يدرك الجمعة الا بادر اك الخطبتين
فصل اتفقوا على ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة حتى تنقضي
منها خطبتان وقال الحسن البصري هما سنة ولا بد من الايتان
بما هي خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان حمد الله عز وجل
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى و
قراءة اية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعي وقال
ابو حنيفة لو سجد او هلكه اجزاه ولو قال الحمد لله ونزل قوله

وقال مالك ان انقضوا بعد
صلى ركعة بسجدة اتمها جمعة

اذا لم يصلي الجمعة حتى
دخل وقت العصر

مدارص الجمعة

ذلك

ذلك ولم يجزئ غيرهم وخالفه صاحباه وقال لا بد من كلام يسمى خطبة
في العادة وعن مالك روايتان اهداهما انه اذا سجد او هلك اجزاه الثانية
انه لا يجزئ الا ما سمي خطبة في العرف من كلام مولف له بال **فصل** الخطبتين
مع القدر مشروع بالاتفاق واختلفوا في وجوبه فقال مالك في الشافعي هو واجب
وقال ابو حنيفة واحد لا يجب واوجب الشافعي خاصة الجلوس بين الخطبتين
ويشترط الطهارة في الخطبتين على الراي من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة
واحد وما لك لا يشترط وهو قول للشافعي واذا صعد الخطيب المنبر
سلم على الحاضرين عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك دكره
السلام عليهم لانه سلم عليهم وقت خروجه اليهم وهو على الارض
فلا يعيده نائبا على المنبر ومن دخل والامام يحط بصلية تحية
المسجد عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك بكره له ذلك لا تختلفوا
هل يجزئ ان يكون المصلي غير الخاطب فقال ابو حنيفة يجوز لاحد
وقال مالك لا يصلي الا من كان خطيب وللشافعي قولان الصحيح جوازا
وعن احمد روايتان ومن السنة قراءة سورة الجمعة والمنافقان
اوسبح والغاشية فهما سنتان عرفنا من فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم **وحكي** عن ابى حنيفة انه قال لا تختصر القراءة
بسورة دون سورة **تنبيه** الغسل للجمعة سنة عند جميع
الفقهاء الا داود والحسن والمستحب ان يكون الغسل لها عند الخروج
اليها ووقت جواز من العصر عند ابو حنيفة والشافعي واحمد وقال
مالك الغسل الا عند الدوايح اليها والاستحباب انما هو للناظر
وقال ابو ثور هو مستحب لكل احد حضرها او لم يحضرها ولو اغتسل
للجمعة وهو حبيب فنوي الجنابة والجمعة اجزاه عنهما عند الثلاثة
وقال مالك لا يجزئ غير واحد منهما **فصل** ومن زوجه عن العباد

القيام في

فصل

فصل

لا يصح

فامكنه ان يسجد على ظهر انسان فعلى عند أبي حنيفة واحمد والراجح من
مذهب الشافعي والقديم من مذهبه ان يسجد على ظهره وان شأ آخره
حتى يزول الزحام وقال مالك نكركم حتى يسجد على الارض واذا احده
الامام في الصلاة جاز له الاستخلاف عند أبي حنيفة ومالك واحمد
وهو الحديدي الراجح من قول الشافعي والقديم عدم الجواز **فصل**
لانتقام في باد وان عظم اكثر من جمعة واحدة على اصل مذهب الشافعي
وهو مذهب مالك وقال مالك اذا كان في جوامع اقيمت في الجاهل الا
قدم منهم وليس عند أبي حنيفة في ذلك شيء ولكن قال ابو يوسف
اذا كان للبلد جانبين جاز فيه جمعتان وان كان جانباً واحداً
لا يجوز وقال الطحاوي الصحيح من مذهبه انه لا يجوز اقامة
الجمعة في اكثر من موضع واحد في المصر الا ان يشق الاجتماع لكثير
فيجوز في الموضعين وان دعت الحاجة الي اكثر جاز وقال احمد
عظم البلد وكثرت اهله كبغداد جاز فيه جمعتان وان لم يكن
حاجة الي اكثر من جمعة لا يجوز هذا وعليه هذا حصل ابن جريح
امام الشافعية امر ببغداد في جوامعها وقيل ان ببغداد كانت في
صل فرى مفرقة وفي كل قرية جمعة ثم اتصلت العمارة ببلد
فبقيت الجمع على حالها فالراجح احد من مذهب الشافعي ان البلد
اذا كبر وعسرا اجتماع اهله في موضع واحد جاز اقامة جمعة اخرى
بل يجوز التعدد بحسب الحاجة وقال داود للجمعة كسائر الصلوات
يجوز لاهل البلدان يصلونها في مساجدهم **فصل** اتفقوا
انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا اظهر اهل يصلوا افراد
اجتماعه قال ابو حنيفة ومالك فرادي وقال الشافعي واحمد
عند **باب صلاة العيدين** واتفقوا على صلاة العيدين

بمنه تأخير السجود

باب صلاة العيدين

مروءة

مروءة ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة هما واجبتان على الاعيان
كالجمعة وقال مالك والشافعي هما سنة وهي رواية عن أبي حنيفة
وقال احمد هما فرض على الكفاية واختلفوا في شرايطها فقال ابو حنيفة
واحد من شرايطها الاستيطان والعدد واذن الامام في الرواية التي
يقول احمد باعتبار اذنه في الجمعة وراد ابو حنيفة والمصروق قال
مالك والشافعي كذلك ليس بشرط واجاز اصلها مرادى لم يشترط
من الرجال والنساء **فصل** اتفقوا على تكبير الاحرام في اولها واختلفوا
في التكبيرات الزائدة بعدها فقال ابو حنيفة ثلاث في الاولى خمس
في الثانية وقال مالك واحمد ست في الاولى وخمس في الثانية وقال
الشافعي سبع في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي واحمد يستحب
الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة ومالك يوارى بين التكبيرات
سقاوا واختلفوا في تقديم التكبيرات على القراءة فقال مالك والشافعي
يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وقال ابو حنيفة بواي
بين القرائتين فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة
وعن احمد روايتين كالمذهبين واتفقوا على رفع اليدين في التكبير
وعن مالك رواية ان الرفع في تكبيرة الاحرام فقط **فصل** اختلفوا
عمن فاتته صلاة العيد مع الامام فقال ابو حنيفة ومالك لا يقضي
وقال احمد يقضي منفردا وعن الشافعي قولان كالمذهبين احدهما يقضي
ابداوا واختلفوا في كيفية وضائعهما وقال احمد في اشهر رواياته يصل
اربعا كصلاة الظهر وهي المختارة عند محقق اصحابه ومذهب الشافعي
ففي انه يقضي ركعتين كصلاة الامام وهي رواية عن احمد وعنه
رواية ثالثة انه محير بين ان يصل ركعتين او اربعا **فصل** اتفقوا
على ان السنة ان يصل العيد في المصلي بطاهر البلد لا في المسجد وانا قلم

والسنة

لضعفة الناس من يصلي بهم جازا الا الشافعية فانهم ان فعلوها في المسجد
 اذا كان واسعاً **فصل** اختلفوا في جواز التنفل قبل صلاة العيد
 وبعد حاله نظر فقال ابو حنيفة لا يتنفل قبلها وان شأيتنفل بعدها
 ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلاة
 في المصلي لم يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الامام والمأموم وعنه في الصلاة
 روايتان وقال الشافعي بالجواز قبلها وبعدها في المسجد وغيره الا انه
 فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها وقال احمد لا يتنفل قبل صلاة العيد
 ولا بعدها مطلقاً **فصل** يستحب ان ينادي لها الصلاة جامعة بالآذان
 ثقاف وعمر ابن الزبير انه اذن لها وقال ابن المسيب اول من اذن لها
 العيد معاوية ومذهب الشافعي قراءة في الاولى واقترب في الثانية
 اوسمى والغاشية وقال ابو حنيفة لا يختصر بسورة وقال مالك واحمد بقراءة
 بسبح والغاشية **فصل** اذا شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال
 برويت للحلال قضيت صلاة العيد في اصح القولين عند الشافعي وموسى
 وقال مالك لا تقضى فان لم يحضر جمع الناس في اليوم صليت من الغد وهو
 احمد ومذهب ابو حنيفة ان صلاة عيد الفطر يصلي في اليوم الثاني والثالث
 في الثاني والثالث **فصل** التكبير في عيد النحر سنون بالانفاق
 وكذلك في عيد الفطر الا عند ابو حنيفة وقال اليهود اود بوجوبه وقال
 الشعبي انما يفعل ذلك الحواكون وقال ابن هبيرة والصحيح ان
 التكبير في الفطر اكد من غيره وكقوله عز وجل ولتكموا للعدة و
 لتكبروا الله على ما هداكم واختلفوا في ابتدائه وانتهائه فقال
 مالك يكبر يوم الفطر دون ليلته وانتهاه عذره الى ان يخرج
 وعن الشافعي اقوال في انتهائه احدها ان يخرج الامام الى
 المصلي

المصلي والثاني الى ان يحرم الامام للصلاة وللرايح والثالث الى ان يفرغ
 منها واما ابتداءه فمن حيث يري الهلال وعن احمد في انتهائه روايتان
 احدهما اذا خرج الامام والثاني اذا فرغ من الخطبتين ابتداء
 عنده من روي به الهلال واختلفوا في صفته فقال ابو حنيفة احمد
 يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
 وينفع التكبير في اوله واخره وقال مالك يكبر ثلاثا نسفا عنه
 رواية ان شاكبر ثلاثا وان شامرتين وقال الشافعي يكبر ثلاثا
 نسفا في اوله وثلاثا في اخره والصيغة المختارة عند متأخري
 اصحابه يكبر ثلاثا نسفا في اوله ويكبر ثنتين في اخره **فصل**
 واختلفوا في التكبير في عيد النحر وايام التشريق في ابتدائه وانتهائه
 في حق المحل والحرم فقال ابو حنيفة واحمد يكبر من صلاة الفجر يوم
 عرفة الى ان يكبر لصلاة العشاء يوم النحر وقال مالك من ظهر النحر
 الى صلاة الصبح من اخر ايام التشريق وهو رابع يوم النحر وذلك في حق
 المحل والحرم وعن الشافعي اقوال اشهرها كذهب مالك والذي عليه
 العمل من مذهبه من صبح يوم عرفة ويختتم بعصر اخر ايام التشريق
 والحرم كخبره على الرايح من مذهبه وانفقوا على انه سنة في حق المحل
 وغيره خلف الجماعات واختلفوا فيمن يصلي منفرد ام محلا ومحرم
 في هذه الاوقات فقال ابو حنيفة واحمد في احدى روايتيه لا يكبر
 المنفرد قال مالك والشافعي واحمد في رواية اخرى يكبر وانفقوا
 على انه لا يكبر خلف النوافل الا في قول الشافعي وهو الرايح عند
 اصحابه **باب صلاة الكسوف** اتفقوا على ان الصلاة
 كسوف الشمس سنة مؤكدة في الجماعة ثم اختلفوا في هيئاتها
 فقال مالك والشافعي واحمد هي ركعتان في كل ركعة قيامان

وقرأتان وركعتان وسجودان وقال ابو حنيفة مكي ركنان كما
 الصبح وهل يجزئ القراءة فيها او يخفى قال ابو حنيفة وما لك والشافعي
 يخفى وقال احمد يجزئ وهل لصلاة الكسوف خطبة قال ابو حنيفة
 واحمد في الشهور عنه لا يسكن كون الشمس والحنوف القرح
 وقال الشافعي يسكن لها خطبتان **فصل** في اتفق الكسوف في وقت
 كراهة الصلاة قال ابو حنيفة واحمد في الشهور عنه لا تصلي فيه
 ويجعل مكانها تسبيحا وقال الشافعي تصلي فيه وعن مالك روى
 احدها تصلي في كل الاوقات والثانية في غير الاوقات الكسوف
 فيها **المتفعل** والثالثة لا تصلي بعد الزوال حملها على صلاة
 العيد **مسألة** هل تسلي الجماعة لصلاة الكسوف قال ابو حنيفة
 وما لك لا تسلي كل واحد لنفسه وقال الشافعي واحمد
 السنة ان تصلي جماعة كالكسوف ويجزئ في القراءة في صلاة الكسوف
 وعن الثوري ومحمد بن الحسن ان الامام اذا صلى صلوا معه ولا
 تصلي حينئذ فرادي **كتاب** وغير الكسوف من الايات كالزوال
 لانزل والصواعق والظلمة بالنهار لا يسكن له صلاة عند الثلا
 ثة وعن احمد انه يصلي لكل اية في الجماعة وحكي عن علي رضي الله عنه
 انه صلى في زلزلة **باب صلاة الاستسقاء** اتفقوا على ان
 الاستسقاء مسنون واختلفوا هل يسكن له صلاة ام لا فقال
 مالك والشافعي واحمد وصاحب ابى حنيفة تسلي جماعة وقال ابو
 حنيفة لا تسلي الصلاة بل يخرج الامام ويدعون فان صلى
 الناس وجد انجار واختلف من دأى لها صلاة في صفتها فقال
 الشافعي واحمد مثل صلاة العيد ويجزئ بالقراءة وقال مالك
 صفتها ركعتان كساير الصلوات ويجزئ بالقراءة وهل تسلي

وتصلي كسوف فرادي
 صلاة ما لا ينفق م

له خطبة فقال مالك والشافعي واحمد في الرواية المختارة عند
 اصحابه تسلي ويكون بعد الصلاة خطبتان على الشهور ويفتتحها
 بالاستغفار كما لتكبير في العيد وقال ابو حنيفة واحمد في الرواية
 المنصوص عليها لا يخطب لها وانما هي دعاء واستغفار
فصل يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للامام
 والماموم بن الاعنابي حنيفة فانه لا يستحب وقال ابو حنيفة
 سيف يشترع للامام دون الماموم واتفقوا على انهم ان لم يسبقوا
 في اليوم الاول عاديان وثالثا واجمعوا على انهم اذا نظروا
 بكثرة المطر فان السنة ان يسئلوا الله رفعه **كتاب**
الجنائز اجمع العلم على ان كثرة من ذكر الموت وعلى الوصية
 لمن له مال او عنده ما يفتقر الى الايصاء به مع الصحة وعلى ناكذ
 في المرض واتفقوا على انه اذا اتفق الموت وجه للقبلة والشهور
 عن مالك والشافعي واحمد ان الادمي لا يجزئ بالموت وقال
 ابو حنيفة يجزئ اذا غسل المسلم طهر وهو قول للشافعي ورواه
 عن احمد واتفقوا على ان مونة تجهيز من امر ماله مقدمة على
 الدين **وحكي** عن طاووس ربه قال ان كان ماله كثيرا فمزر امراله
 والا فثلاثة **فصل** اتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية
 وهل الافضل ان يغسل مجرد او في قميص قال ابو حنيفة
 وما لك مجرد مستورا لعورة وقال الشافعي واحمد الافضل
 في قميص والاولى عند الشافعي تحت السما وقيل بل الاول تحت
 سقف والماء البارد او في الا في برد شديد او عند وجود
 وسخ كثير وقال ابو حنيفة الحن او في بكل حال **فصل**
 واتفقوا على ان للزوجة ان تغسل زوجها وهل يجوز للزوج

استحب

وليس هناك الا رجل

على يد

وانه رخصه

ان يغسلها قال ابو حنيفة لا يجوز وقال الباقر يجوز ولومات
امرأة اجبتى مذهب ابي حنيفة ومالك والاصح من مذهب الشافعي
واحد انهما يتيمان وعند احمد روايتان انهما يتيمان والاخر
نصف الغاسل خرقه وهو وجه للشافعية وقال الاوزاعي يدفن من
غير غسل ولا يتيم ويجوز للمسلم غسل قريبه الكافر عند الثلاثة
وقال مالك لا يجوز والمستحب بوضيعة الغاسل ويسوك اسنانه
ويدخل اصبعيها في مخزيتها ويغسلها وقال ابو حنيفة لا يستحب
ذلك ملبدة سرها بمشط واسع الاسنان يرفق وقال ابو حنيفة
واذا غسلت المرأة طرفي شعرها ثلاثه قدون والقحفها وقال ابو
حنيفة يترك علي جاله من غير طفر **فصل** الحاميل ادامات
وفي بطنها ولد حي شق بطنها عند ابو حنيفة والشافعي وقال
احمد لا يشق وعزم مالك روايتان كالمذهبيين وانفقوا على ان
السقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لم يغسل ولم يصلي عليه فان كان
بعد اربعة اشهر قال ابو حنيفة ان وجد ما يدلى على الحياة
من عظام وحركة ورضاع غسل وصلي عليه وقال مالك كذلك
الا في الحركة فانه اشترط ان يكون حركة بينة يصحبها طول ملكة
يتيقن معها الحياة وقالوا يغسل قولوا واحدا وهل يصلي عليه قالوا
الجديد انه لا يصلي عليه ما لم تظهر امارات الحياة وقال احمد
يغسل ويصلي عليه وانفقوا على انه اذا استهل او بكى يكون
حكمه حكم الكبار **وحكى** عن سعيد بن جبيرة انه لا يصلي
على الصبي ما لم يبلغ **تلي** نية الغاسل غير واجبة
على الاصح من مذهب الشافعي وهو قول ابي حنيفة وقال مالك
بوجوبها واذا خرج من الميت شي بعد غسله وجب ازالته

فقط عند ابي حنيفة ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال
احمد يجب اعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج وهل يجزئ تغ
ابطه وحلق عاتقه وحف شاربه فلا ابو حنيفة ومالك هو مكروه
وشدد مالك فقال يجزئ من فحله وقال احمد لا بأس به والشافعي
قولان الجديد لا بأس به في حق غير المحرم والقديم المختار انه مكروه
واجمعوا على انه ان مات غير محتون لا يجتن بل يترك علي حاله
وهل يجوز تقليم اطرافه قال الشافعي في الاملا واحد يجوز
وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في القديم لا يجوز **فصل**
وانفقوا على ان الشهيد وهو من مات في قتال الكفار لا يغسل
واختلفوا هل يصلي عليه ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في رواية
يصلي عليه وقال مالك والشافعي واحد في رواية لا يصلي عليه
لاستغنائه عن شافع وانفقوا على ان النفس تغسل وتصل
عليها والثلاثة على ان من رست دابة وهو في القتال وترد
عن نفسه او اصابه سلاحه مات في معركة المشركين **انه**
يغسل ويصلي عليه وقال الشافعي لا يغسل ولا يصلي عليه **فصل** وانفقوا
على ان الواجب من الغسل ما يحصل به الطهارة وان المنون
منه الوتر وان يكون بسدر وفي الاخيرة الكافور قال ابو
حنيفة واحمد المستحب ان يكون في غسلة شي من السدر
وقال مالك والشافعي لا الا في واحد **فصل** وتكفين الميت
واجب بالاتفاق مقدم على الدين والورثة واقل الكفن ثوب
يعم البدن والمستحب عند الشافعي ومالك واحمد ان يكفن
الرجل في ثلاثة اثواب وهي لفافه وقال ابو حنيفة ازاك
وردا والمستحب السباض في كلهما والمستحب للمرأة خمسة اثنان

وقميص

نقطة

فيصوم ويؤتي زكاة وفافه ومقنعة والخامسة تشد فخذها عند الشافعي
واحد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاث
اثواب فيكون الخار فوق القيص تحت اللفافه وقال مالك لم
للكفن حد وانما الواجب ستر الميت وتكفين الميتة في المعصية والموت
والحرب ومكرهه عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يكره والمرأة
ان كان لها مال فالكفن في مالها عند ابو حنيفة ومالك واحد
لم يكن لها فقال مالك هو زوجها وقال محمد هو في بيت المال كالموت
الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب على الزوج
كفن زوجته بحال ومذهب الشافعي ان يحل الكفن التركة فان لم يكن
فعلى من يلزمه النفقة من قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح والصبر
عند محقق اصحابه انه على الزوج بكل حال والمحرم لا يطيب ولا يلبيس
الخيطة ولا يخمس رأسه بالاتفاق **وحكي** عن ابو حنيفة ان احرامه
يبطل بموته فيفعله ما يفعل بابن الموتي **فصل** الصلاة
على الميت فرض كفاية وعن اصحاب مالك انها سنة ولا يكره
فعلها في شيء من الاوقات عند الشافعي وقال ابو حنيفة واحد بكرهه
في الاوقات الثلاثة وقال مالك يكره فعلها عند طلوع الشمس وغروبها
والصلاة على الجنائز في المسجد جائزة بالاتفاق وهي غير مكروهة عند
الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك بكرهتها ويكره النعي للميت
والنداء عليه وقال ابو حنيفة لا يكره اذا لم يخالف الشرع **فصل**
اختلفوا فمن هو احق بالامامة على الميت وقال ابو حنيفة ومالك
واحد والشافعي القديم الوالي احق قال ابو حنيفة الاول للموتى اذا لم
الموتى ان يقدم امام الحي وقال الشافعي في الجديد الرايح ان الوالي
احق من الوالي ولو اوصى لرجل ليصلي عليه لم يكره اولي من الاوليا عند

ومالك

الميت

الثلاثة وقال احمد يقدم على كل ولي وقال مالك الابن مقدم على الاب
والاخ اولي من الجد والابن اولي من الزوج وان كان اباه وقال ابو حنيفة
لاولاده للزوج ويكره للابن ان يتقدم على ابيه **فصل** من شرط صحة
الصلاة على الجنائز الطهارة وستر العورة بالاتفاق وقال الشعبي ومحمد
ابن جبريل الطبري يجوز بحبو طهارة ويقف الامام عند رأس الميت وعجز
المرأة عند الشافعي والي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة عند صدر
الرجل وعجز المرأة وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة عند عجزها
فصل وتكبيرات الجنائز اربع بالاتفاق **وحكي** عن ابن سيرين
ثلاث وعن حنيفة بن اليمان في خبر وقال ابن مسعود كبر رسول الله صلى
الله عليه وسلم تسعا وسبعا وخمسا واربعيا فكبروا ما كبر الامم فان زاد
على اربع لم يتطل صلواته وان صلى خلف امام فزاد على اربع لم يتابعه في الزيادة
وعن احمد يتابعه الي سبع ومذهب الشافعي انه يرفع يديه في جميع التكبيرات
حد ومساكنه وقال ابو حنيفة ومالك لا يرفع يديه الا في الاولى وقراءة الفاتحة
بعد التكبيرة الاولى فرض عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك
لا يقرأ فيها شيء من القرآن ويسلم تسليمين عند الثلاثة وقال احمد
واحدة عن عيينه **فصل** من فاتته شيء بعد الصلاة مع الامام انتح
الصلاة ولم ينتظر تكبيرة الامام عند الشافعي وقال ابو حنيفة واحد
ينتظر تكبيرة الامام ليكرمه وعن مالك روايتان ومن لم يصل على الجنائز
صلى على القبر بالاتفاق والي متى يصل اختلف مذهب الشافعي في ذلك
فصل الى شهر وبه قال احمد وقيل ما لم يصل وقيل يصل ابد او الاصح انه
يصل عليه من كان من اهل فرض الصلاة عليه عند الموت وقال ابو حنيفة ومالك
لا يصل على القبر الا ان يكون قد دفن قبل ان يصل عليه ما لم يسم
فصل الصلاة على الغائب صحيحة عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة

والج ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر مستحبة
وكرهها ابو حنيفة ومذهب اهل السنة ان للانسان ان يجعل ثواب
عمله لغيره لحديث التميمية والمشهور من مذهب الشافعي انه لا يصل اليه
ثواب القراءة وعن ابن الصلاح من ائمة الشافعية في هذا القرآن خلاف
للفقهاء والذي عليه عمل اكثر الناس نحو ذلك وينبغي اذا اراد ذلك ان
يقول اوصل ثواب ما قرأته لفلان ليجعله دعاء ولا خلاف في نفع الدعاء
ووصوله واهل الخبر قد وجدوا البركة في مواصلة الاموات بالقرآن الدعاء
وقال المحب الطبري من متأخري مشايخ الشافعية واما قراءة القرآن فقال
في البحر هي مستحبة وفي الحاوي للجزم بوقوعها له والحال هذه كالدعاء لانهم
جوزوا الاستنجاء عليه واختاروا النوى في الروضة ومذهب احمد
ان ثواب القراءة يصل الى الميت ويحصل له نفعه **كتاب**
الزكاة اجمعوا على ان الزكاة احد اركان الاسلام وعلي وجوبها
في اربعة اصناف المواشي وجنس الانعام وعروض التجارة والمكيل والدرهم
من الثمار والزرع بصفات مقصودة واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر
المسلم البالغ العاقل واختلفوا في المكاتب فقال ابو حنيفة بحسب آخر
في زرعه لا في ما سواه وقال ابو ثور يجب عليه مطلقا وقال مالك
والشافعي واحمد لا يجب عليه زكاة ولا تسقط عن المرتد ما وجب
عليه في الزكاة في حال اسلامه عند الثلاثة يردته وقال ابو حنيفة
تسقط وتجب الزكاة في مال الصبي والمجنون عند مالكة والشافعي
واحمد ومخرجها الولي من المالهما ويهودي ذلك عن جماعة من اكابر الصحابة
وقال ابو حنيفة لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما وقال الاوزاعي
والثوري بالوجوب في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي وبقيت المجنون
فصل الحول شرط في وجوب الزكاة بالاجماع **وحكي** عن ابن مسعود

اللتيم
عند القبر

وابن عباس رضي الله عنهما انهما قال لا يوجد بها حين الملك ثم اذا مال
الحول وجب مرة ثانية وان ابن مسعود كان اذا اخذ عطاء زكاة فلو
ملك نصابا ثم باعه في اثني الحول او باده له ولو بغير جنسه انقطع الحول
فيه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا ينقطع بالبدالة في الذهب والفضة
وينقطع في الماشية ومذهب مالك ان يادله بجنسه لم ينقطع والا فروايتان
وان تلف بعض النصاب او تلفه قبل تمام الحول انقطع الحول منه عند ابي
حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد ان قصد باثلاثه الفرار من الزكاة
لم ينقطع الحول وتجب الزكاة عند تمامه **فصل** المال المغصوب والضال
والمججوا اذا عاد من غيرهما فهل يتركى لما مضى قولان للشافعي الجديد الرابع
منهما الوجوب والقديم يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو
قول ابو حنيفة وصاحبيه واحدي الروايتين عن احمد وقال مالك اذا
عاد اليه زكاة لحول واحد ومن عليه دين يستغرق النصاب وينقصه
فهل يمنع ذلك وجوب الزكاة قولان للشافعي الجديد الرابع لا يمنع القديم
يمنع وهو قول ابو حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند ابو حنيفة وعلي القديم
من قول الشافعي وعن احمد في الاموال الظاهرة روايتان المشهور لا يمنع
وقال مالك الدين يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا يمنع في الماشية
فصل هل تجب الزكاة في الذمة او في عين المال للشافعي قولان القديم
في الذمة وجزء من المال منهن بها والجديد الرابع انها تجب في عين المال
فيملك اهل الزكاة فدر الفرض من المال غير ان له ان يودي من غيره وهذا
قول مالك وقال ابو حنيفة تتعلق الزكاة بالعين كغلق العناية بالرقبة
الجانية ولا يذول ملكه عن شئ من المال الا بالدفع الى المستحق وهو احدي
الروايتين عن احمد في الاموال الظاهرة **فصل** اجمعوا على ان اخراج
الزكاة لا يصح الا بنية ومن الاوزاعي ان اخراج الزكاة لا يفتر الى نية

واختلفوا هل يجوز تقديهما على الاخراج فقال ابو حنيفة لا بد من نية
مقارنة للاداء او لغيره مقدار الواجب وقال مالك والثايفي يفرق
بين الاخراج الى مقارنة النية وقال احمد يسحب ذلك فان تقدر
بزمان سير جاز وان طال لم يجر كالطهارة والصلاة والحج ومروى
عليه زكاة وقد روي اخرجها لم يجر له تأخيرها ضمن ولا يسقط عنه
تلف المال عند مالك والثايفي وقال ابو حنيفة يسقط بتلفه
ولا يصير مضمونه عليه وقال احمد مكان الاداء ليس بشرط لا في
الوجوب ولا في الضمان وادانته المال بعد الحول استقرت الزكاة
في ذمته سواء امكنه الا اذا ام لا ومروى عليه زكاة ومات قبل
اذا ايها اخذت من تركته عند الثلاثة وقال ابو حنيفة تسقط
بالموت ومن امتنع من الاداء بخلا اخذت منه الزكاة بالاتفاق
ويعزرو وقال الثايفي في القديم يؤخذ سطر ماله معها وقال ابو
حنيفة يحبس حتى يوديها ولا يؤخذ من ماله فقهر او من قعد الرار
من الزكاة بان وهب من ماله شيئا او باعه ثم اشتراه قبل الحول
سقط عنه الزكاة وان كان مسيا عاصيا عند ابو حنيفة والثايفي
وقال مالك واحمد لا تسقط **فصل** تجبيل الزكاة جاز قبل
الحول اذا وجد النصاب الا عند مالك فانه لا يجوز فان اوصى
اعتبرت من الثلث ومن فرط في اخراجها حتى مر عليها حول او نحو
ترتب في ذمته وكان عاصيا بذلك وما يتركه مال للوارث صار
الزكاة التي انتقلت الي ذمته ديناً لقوم غير معين فلم يقصر مال
الورثة فان اوصى بها كانت من الثلث مقدمة على كل وصية
وان لم يوطئها ماتت اخرجت من مال المال ولو جعلها للفقير فمات
الفقير او استغنى من غير الزكاة قبل تمام الحول استرجعت منه

فان خرم

ويستل

وهو تسقط الزكاة بالموت
ام لا قال ابو حنيفة تسقط
وقال ابن ماجة لا تسقط
وقال مالك وان لم

الا عند ابو حنيفة وليس في المال سوى الزكاة بالاتفاق وقال مجاهد
والشعبي اذا حصد الزرع وجب عليه ان يلقى شيئا من السابل الى
الساكن وكذا اذا جذ الخيل يلقى شيئا من الثمار **باب**
زكاة الحيوان اجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر
والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال الحول وكون المالك
حر مسلما وانفقوا على اشتراط كونها سائمة الا مالكا فانه قال بوجوب
بها في العوامل من الابل والبقر والمعلوف من الغنم كايجاب
ذلك في السائمة **فصل** اجمعوا على ان النصاب الاول في
الابل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه
وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت
مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت
ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين ففيها
جدة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت
احدي وتسعين ففيها حقتان فاذا زادت على عشرين ومائة
واختلفوا في ذلك قال ابو حنيفة يستأنف الفريضة بعد
العشرين ومائة ففي كل خمس شاة مع الحقتين الى مائة وخمسين
فيكون الواجب فيها حقتان وبنت مخاض فاذا بلغت مائة
وخمسين ففيها ثلاث حقات وليستأنف الفريضة بعد ذلك
فيكون في خمس شاة مع ثلاث حقات وفي العشرين اربع شياه وفي
خمس عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة
وسنة وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة
وست وثمانين ثلاث حقات وبنت لبون فاذا بلغت مائة

وستاوتعين ففهيها اربع حقات الى مائتين ثم يستأنف الفريضة
 ابدا وقال الشافعي واحدا في اظهر روايته ان زيادته الواحد تغير
 الفرض وتستقر الفريضة عند مائة وعشرين فيكون في كل خمسين
 حقه وكل اربعين بنت لبون وعن مالك روايتان اظهرهما عند
 اصحابه انها اذا ازادت على عشرين ومائة فالثاني بالخيار بين
 ان ياخذ ثلاث بنات لبون او حقتان **فصل** اختلفوا فيما اذا
 كان عنده خمس من الابل واخرج فيها واحدة فقال ابو حنيفة
 والشافعي يجزيه وقال مالك واحدا لا يجزيه ولو بلغت ابله خمسا
 وعشرين ولم يكن في ابله بنت مخاض ولا ابن لبون قال مالك احمد
 يلزمه وقال الشافعي هو مجزئ بشر او واحدة منهما وقال ابو حنيفة
 يلزمه بنت مخاض او قيمتها **فصل** اجمعوا على ان البخاتي والولاء
 والذكور والاناث في ذلك سواء وانفقوا على انه يؤخذ من الصغار
 صغيرة ومن المراض مريضة وان الحامل اذا اخرجها مكان الحابل
 جاز الامالكا فانه قال يؤخذ من المراض مريضة ومن الصغار
 كبيرة وان الحامل لا تجزي عن الحابل **فصل** اتفقوا على ان لا
 شيء دون الثلثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب في كل خمس من البقر
 شاة الى الثلثين كما في الابل وانفقوا على ان النصاب الاول
 في البقر ثلثين وفيها تباع فاذا بلغت اربعين ففيها سنة ثم اختلفوا
 فقال الشافعي واحدا لا شيء فيها سوى سنة الى تسع خمسين فاذا
 بلغت ستين ففيها تباعان فاذا بلغت سبعين ففيها تباع سنة
 وعلى هذا ابدا في كل ثلثين تباع وفي كل اربعين سنة وروي عن ابي حنيفة
 كذهب الجماعة وهي الرواية التي قال بها صاحباه والذي عليه
 اصحابه اليوم انه يجب في الزيادة على الاربعين بحساب ذلك

الى ستين فيكون في الواحدة ربع عشر مسنة وفي الثلثين نصف عشرها
 وانفقوا على ان الجواميس والبقر في ذلك سواء **فصل** اجمعوا على ان
 نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ
 مائة ففيها واحد وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة
 ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم استقر في كل مائة
 شاة والضان والمعرس سواء اذا ملكك عشرين من الغنم فتوالدت ^{عشرين}
 سخلة قال ابو حنيفة والشافعي واحدا في المشهور عنه يستأنف للحول
 من يوم كملن بهن نصابا وقال مالك واحدا في احدي روايتيه الاخر
 اذا حال الحول من يوم ملك الامهات وجبت الزكاة واختلفوا في الوصر
 وهو ما بين النصابين فقال ابو حنيفة واحدا الزكاة في النصاب
 دون الوقص وعن مالك روايتان وعن الشافعي قولان اظهرهما والضان
 دون الوقص **فصل** اختلفوا في النحال والحملان والحجايل
 اذا تم نصابها وكانت منفردة عن امهاتها هل يجب فيها الزكاة
 فقال مالك والشافعي واحدا بالوجوب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها
 ولا ينعقد عليها الحول ولا تكمل الامهات ولو واحدة وعن احمد
 رواية مثله **فصل** اتفقوا على ان الحيل اذا كانت معدة للتجارة
 ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا فان لم تكن للتجارة قال
 مالك والشافعي واحدا لا زكاة فيها فقال ابو حنيفة ان كانت
 سامية ففيها الزكاة اذا كانت ذكورا واناثا وان كانت ذكورا
 منفردة فلا زكاة فيها ولصاحب الجنس الواجب فيه الزكاة
 الخيار ان شاء اعطي عن فرس دينار وان شاقومها عن كل مائتي ^{واعطى}
 درهم خمسة دراهم ويعتبر فيها الحول والنصاب بالقيمة
 من اول الحول ان كان يودي الدراهم عن القيمة وان كان يودي

ها و الا ان يبقى شيء من الامهات م

اداناه

بالعدد من غير تقويم ادى على كل فرد دينار اذا تم الحول والتفوق على
وجوب الزكاة في البغال والخيول والحمير اذ كانت معتدة للتجارة **فصل الوجبة**
فيما دون خمس وعشرين من الابل هو العنم فاذا اخرج بعيرا اجزاها وان
كان دون قيمة شاة وقال مالك لا يقبل بعير مكان الشاة بحال ومن
وجب عليه بنت مخاض واعطى حقه من غير ظفر جبران قبل ذلك منه
بالاتفاق وقال داود لا يقبل وانما يؤخذ المنصوص عليه لثلاثة
الواجبة في كل مائة من العنم وهي الجذعة من الضان او الثلثة من الغنم
عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا تجزي من الضان الا الثلثة
او الشئ وهي التي لها سنتان وقال مالك تجزي الجذعة من الضان
والمعز وهي التي لها سنة كما تجزي الثلثة **فصل** اذا كانت الفئ
كلها مراضا لم يكلف عنها صحبة عند الثلاثة وقال مالك لا
منه الا صحبة وتجزي من الصغار صغيرة وقال مالك لا تجزي الا
الكبيرة واذا كانت الماشية اناثا وذكر اقل لا تجزي فيها الا البقرة
الا في خمس وعشرين من الابل فيجزي فيها ابن لبون والاول ثلثين
من البقر ففيها تباع عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
يجزي في العنم الذكر بكل حال واذا كان عشرون من العنم في بلد
وعشرون في بلد اخر وجبت عليه فيها شاة عند الثلاثة قال
احمد ان كان البلدان متباعدين لم يجب شيء **فصل الخلطة**
تأثير في وجوب الزكاة وسقوطها وهو ان يجعل مال الرجلين او
للمجموعة بمنزلة المال الواحد عند الشافعي واحمد فالخليطان يزكيا
زكاة الواحد بشرط ان يبلغ المال المختلط نصابا ونقص عليه حول
ويشترط ان لا يتميز احد الخليطين عن الاخر في المشرع والمخرج
والحلب والواحي والفحل وقال ابو حنيفة الخلطة لا تؤخذ بل
يجب على كل واحد ما كان يجب على الافراد وقال مالك اذا

نوتر

نوتر الخلطة اذ ابلغ مال كل واحد نصابا واذا اشتراكا في نصاب
واحد واختلط فيه لم يجب على واحد منهما زكاة عند ابو حنيفة
ومالك وقال الشافعي عليها الزكاة حتى لو كان اربعين شاة بين مائة
وجبت الزكاة وفي خلطة غير المواشي من الاعنان والحبوب والثمار
للشافعي قولان اظهرها وهو الجديد تأثر الخلطة كما في المواشي
باب زكاة النيات اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق
والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان شرب
بالمطر او من نهر وان شرب من نضح او دولاب او عا اشتراه
نصف العشر والنصاب معتبر في الثمار والزروع الا عند ابو حنيفة
فانه لا يعتد به بل يجب العشر عنده في الكثير والقليل وقال القاضي
عبد الوهاب ويقال انه خلاف الاجماع في ذلك **فصل** اختلفوا
في الحنبل الذي يجب فيه الحق ما هو فقال ابو حنيفة في كل ما احترق
الثمار من الارض والزروع سوا سقته السما او سقي بنضح الا الحطب
والخشير والقصب القاسي خاصة وقال مالك والشافعي يجب في كل
ما ادخر واقتنت كالحنطة والشعير والارز وتمر الخل والكرم
وقال احمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى اجماع
في الوزن واسقطها في الجوز وقايدة الخلاف بين مالك والشافعي واحمد
ان عند احمد يجب في السمسم واللوز والفسق وبزر الكتان
والكمون والكر او يا والخردل وعندها لا يجب وقايدة الخلاف
مع ابو حنيفة ان عدة يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة
لا زكاة فيها واختلفوا في الزيتون فقال ابو حنيفة فيه الزكاة عن
مالك روايتان اسموها الوجوب فتخرج المزكي ان شازيتونا
وان شازينا وللشافعي قولان وعن احمد روايتان اسموها

الارض من

بكاله

عندها عدم الوجوب ولا الزكاة في القطر بالاتفاق وقال ابو يوسف بوجوبه
فيه **فصل** اختلفوا في العمل فقال ابو حنيفة واحد فيه العشر وقال
مالك والشافعي في الجديد الرابع لا زكاة فيه ثم اختلف ابو حنيفة
واحمد فقال ابو حنيفة ان كان في ارض الخراج فلا عشر فيه وقال
احمد فيه العشر مطلقا ونصابه عند احمد ثلثمائة وستون رطلا
بالبغدادى وعند ابو حنيفة نجب في الكثير والقليل منه العشر ولا
نجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يضم جنس الجنس اخره
الشافعي وقال مالك تضم الخطة الى الشبر في اكمال النصاب ويضم
بعض القطيعة الى بعض واختلفت الرواية عن احمد في ذلك **تليق**
من السنة خرص الثمار ادا بدا صلاحها على مالكها عند الثلاثة لا فيه
من الرفق بالمالك والفقراء عن ابو حنيفة ان الخمر لا يصح وقال مالك
واحمد ويكفي خرص واحد وهو الرابع من مذهب الشافعي اذا خرج الثمر
اول الحب وبقي عنده بعد ذلك سنين لم تجب فيه شي اخر بالاتفاق وقال
الحسن البصري كلما حال عليه حول وجب فيه العشر **فصل** اذا كان على
الارض خرل وجب الخراج في وقته ووجب العشر في الزرع عند الثلاثة
لان العشر في غلتها والخراج في رقبته وقال ابو حنيفة لا يجب العشر الا
في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاذا كاد
الزرع لو احد في الارض لاخر وجب العشر على مالك الزرع عند مالك
والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة العشر على صاحب
الارض واذا اجر الارض فعشر زرعها على الزارع عند الجماعة وقال ابو
حنيفة على صاحب الارض واذا كان لمسلم ارض لاخراج عليها فباعها
من ذمي فلا اخراج عليه ولا عشر في زرعها عند الشافعي واحمد قال
ابو حنيفة تجب عليه الخراج وقال ابو يوسف تجب عليه عشران وقال

نشر

محمد

ومحمد وقال ابو حنيفة العشر على صاحب الارض عشر واحد وقال مالك
لا يصح بيع ما منه **باب زكاة الذهب والفضة** اجمعوا على ان
على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر كاللؤلؤ والزمرد ولا
في المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر
بن عبد العزيز وجوب العشر في العنبر وعن ابي يوسف في اللؤلؤ والجوهر
واليواقيت والعنبر المسر لانه معدن فاشبهه الزكوة وعن العنبر
في وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر **فصل** اجمعوا على ان
اول النصاب في الذهب والفضة مضروبا او مكسورا او ثوبا او ثمن
عشرون دينارا من الذهب وما يتا درهم من الفضة فاذا بلغت ذلك حال
عليها الحول ففيها ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ
اربعين مثقالا **فصل** اختلفوا في زيادة النصاب فقال مالك
والشافعي واحمد تجب الزكاة في الزيادة بالحساب وقال ابو حنيفة
لا زكاة فيما زاد على المائتين درهم او العشرين دينارا حتى يبلغ الزائد
اربعين درهما واربعة دنانير فيكون في الاربعين درهم درهم ثم
كذلك في كل اربعين درهم وفي الاربعة دنانير قيراطان وهل يضم
الذهب الى الفضة في تكميل النصاب ام لا قال ابو حنيفة ومالك
واحمد في احدي روايتيه يضم بالقيمة ومثاله ان يكون له مائة
درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال
مالك واحمد في الرواية الاخرى يضم بالاجزاء ولا تجب عليه في هذه
الصورة شي حتى يكمل النصاب بالاجزاء من الجنس **فصل** منزله دين
لازم على مقرر له زكاة ووجب اخراجها على القول الجديد من ذهب
الشافعي في كل سنة وان لم يقبضة وقال ابو حنيفة واحمد لا تجب الاخراج
الا بعد قبض الدين وقال مالك لا زكاة عليه فيه وان اقام سنين

واما ان نحو واحد
دراسة اخرى
لا يضم ثم المظفر
ما لا يضم ملقيم
الذهب الى الدين
النصاب بالاجزاء او بالقيمة
فقال ابو حنيفة واحمد في احدي
روايتيه يضم بالقيمة صح

حتى يقبضه فيزكيه لسنة واحدة وان كان من قرض او شئ مبيع وقالوا
 لا زكاة في الدين حتى يقبضه ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر
 وعكرمة والشافعي في القديم وابو يوسف **فصل** يكره للانسان
 ان يشتري صدقته فان اشتراها صح عند ابي حنيفة وما لك الشافعي
 وهو الظاهر من قول احمد ومن اصحابه من قال يبطل البيع ولو كان له
 المال دين علي رجل من اهل الزكاة لم يخر مقاصصه عن الزكاة وانما يدفع
 اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عز دينه عند الثلاثة
 وعز مالك انه قال يجوز المقاصصة **فصل** الحلي المباح المصوغ
 من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويعار قال احمد لا زكاة فيه للثاني
 قولان اصحهما عدم الوجوب ولو كان لرجل حليا معد للاجارة للنساء
 فالراجح من مذهب الشافعي انه لا زكاة فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض
 اصحابه بالوجوب وقال الزبيدي من اية الشافعية اتخاذ الحلي للاجارة
 لا يجوز وتؤيه السقوف بالذهب والفضة وقرام وعرض اصحاب ابي حنيفة
 انه جائز واما اتخاذ اواني الذهب والفضة واقتناؤها بحرم بالا
ب جماع وفيه الزكاة **باب زكاة التجارة** اجمعوا على ان
 الزكاة واجبة في عروض التجارة وعرض اود انها لا تجب في عروض القيمة
 اجمعوا على ان الواجب في زكاة التجارة ربع العشر واد اشترى بعد
 للتجارة وجب عليه قطريه وزكاة التجارة تمام الحول عند الثلاثة قال
 ابو حنيفة تسقط زكاة الفطر اذا كانت العروض للتجارة مرجاة
 للنما يتربص بها النفاق والاسواق فعند مالك لا يقومها صاحبها
 عند كل حول ولا يزكيها واذا دامت سنين حتى يبيعها بذهب او فضة
 فيزكي لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما يشتري ويبيع فيجعل التقيد
 شهر من السنة فيقوم فيه ما عنده ويتركه علي قيمته واذا اشترى

في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

للتجارة بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول عند ابي حنيفة
 حنيفة وقال مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول وكذا
 التجارة يتعلق بالقيمة عند مالك واحمد وفي ارجح قول الشافعي
باب زكاة المعدن اتفقوا على انه لا يعتبر الحول في كانه
 المعدن الا في قول للشافعي واجمعوا على انه لا يعتبر الحول في الزكاز
 واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن الا ابي حنيفة فانه قال لا
 يعتبر بل يجب في كثيره وقليله الخس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر
 في الزكاز الا في قول للشافعي واختلفوا في قدر الواجب في المعدن
 فقال ابو حنيفة واحمد الخس وقال مالك في المشهور عنه ربع العشر
 وللشافعي قول اصحابه ربع العشر **فصل** اختلفوا في مصرف المعدن
 فقال ابو حنيفة مصرفه مصرف النقي ان وجد في ارض الخراج او العشر
 وان وجد في دياره فهو له فلا شيء فيه وقال احمد ومالك مصرفه
 مصرف النقي وقال الشافعي مصرفه مصرف الزكاة واختلفوا في مصرف
 الزكاة وقال ابو حنيفة فيه قوله في المعدن والمشهور في مذهب
 الشافعي انه يصرف مصرف الزكاة كالمعدن وعنه رويان احمد
 كالفن والاحري كالمعدن وقال مالك هو كالغنايم والجزية يجتهد العام
 في مصرفه علي ما يري من المصلحة **تنبيه** زكاة المعدن يختص
 بالذهب والفضة عند مالك والشافعي ولو استخرج من معدن غيرها
 من الجواهر لم يجب فيه شيء وقال ابو حنيفة يتعلق حق المعدن بكلمة
 يستخرج من الارض ما ينطبع بالنار كالحديد والوصا صلا بالفوزج
 ونحوه وقال احمد يتعلق بالمطبخ وغيره حتى التحل **باب زكاة**
الفطر زكاة الفطر واجبة بالاتفاق وقال الاصم وابن علقمة
 وهي فرض عند مالك والشافعي والجمهور اذ كل فرض عندهم واجب

وابن كيسان

ويستحب ان لا يفرق بين الواجب والنافع

وقال ابو حنيفة حري واجبة على الصغير والكبير بالاتفاق ومن على رضى الله عنه انها تجب على من اطاق الصلاة والصوم وغز الحسن وابن السيب انها لا تجب الا على من صام وصلى وتجب على الشريكين في العيد المشترك عند مالك والثايفي واحد الا ان احمد قال في احدي الروايتين يؤدي كلاهما صاعا صاعا وقال ابو حنيفة لا زكاة عليهم ما عنه ومن له عبد كافى قال ابو حنيفة يلزمه زكاة خلافا للثلاثة وتجب على الزوج فطرة زوجته كما تجب نفقة ما عند مالك والثايفي واحد وقال ابو حنيفة لا تجب فطرتها ومن نصفه حر ونصفه رقيق قال ابو حنيفة لا فطرة عليه ولا على مالك نصفه وقال الثايفي واحد يلزمه نصف الفطرة حره وعلي مالك نصفه النصف وعمر مالك زكاة احدى اقول الثايفي والثانية ان علي السيد النصف ولا شيء على العبد وقال ابو ثور نجب على كل واحد منهما صاع **فصل** لا يعتبر في زكاة الفطر ان يكون المخرج مالكا لنصاب من الفضة وهو ما يتادهم عند مالك والثايفي واحد بل قالوا تجب على من عنده فضل عن قوت يوم العيد ليلته لنفسه وعياله الذين يلزمه نفقتهم مقدار زكاة الفطر وقال ابو حنيفة لا تجب الا على من ملك نصابا فاضلا عن مسكنه وعبده وفسده وصلاحه وانفقوا على ان من لم يملك نصابا فاضلا عن مسكنه وعبده وفسده وصلاحه ومساكنه المسلمين **فصل** اختلفوا في وقت وجوبها فقال ابو حنيفة تجب بطلوع الفجر او يوم من شوال وقال احمد بغروب الشمس ليلة العيد وعمر مالك والثايفي كالمذهبين الراشع من قول الثايفي بالغروب والتقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل نصير دينا حتى يؤدي ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالاتفاق وعمر ابن سيرين والثايفي انه يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال احمد ارجوا ان لا يكون له بأس

فصل اتفقوا على انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف البر والشعير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتا الا ابو حنيفة فانه قال لا يجرى اصلا بنفسه ويجزى بقيمة قال الثايفي وكل ما يجب فيه العشر هو صالح لاخراج الفطرة من الارز والذرة والدخن وغيره ولا يجزى دقيق ولا سويق عند مالك والثايفي وقال ابو حنيفة تجزى ان اصلا بانفسهما وبه قال الا ناطلي من الائمة الثايفي وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطر واخرج التمر في الفطرة افضل عند مالك واحد وقال الثايفي البر افضل وقال ابو حنيفة افضل ذلك اكثره ثم **فصل** اتفقوا على ان الواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل جنس من خمسة الا ابو حنيفة فقال يجزى من البر نصف صاع ثم اختلفوا في قدر الصاع وقال مالك والثايفي واحد و ابو يوسف هو خمسة ارطال وثلاث بالعراقي وقال ابو حنيفة ثمانية ارطال **فصل** مذهب الثايفي وجمهور اصحابه وجوب صرف الفطرة الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة وقال الاصطخري من ائمة الصحابة يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المزكى هو المخرج فان دفعها الى الامام لم يزد نعم الا ان لا تكرر في يده ولا يتعذر التعميم وقال النووي في شرح المهدى وجوزها ما مالك وابو حنيفة واحمد الى فقير واحد فقط قال ابو حنيفة صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختار جماعة من ائمة الثايفي كابن المنذر والرويان والشيخ ابي اسحق الشيرازي واذا اخرج فطرته جاز له اخذها اذا دفعت اليه وكان محتاجا عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز ذلك **فصل** اتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيوم ويومين واختلفوا فيما زاد على ذلك

لأنها

فقال ابو حنيفة يجوز تقديمه على شهر رمضان وقال الشافعي يجوز التقديم
 من اول الشهر وقال مالك واحد لا يجوز التقديم عز وقت الوجوب
باب قسم الصدقات اتفقوا على جواز دفع الصدقات
 الى جنس واحد من الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا
 فالقسمة على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسم الصدقات على المو
 جودين وكذا يستوعب المالك الاصناف ان اخضر المستحقون في البلد
 وفيهم المال والا فتجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد
 وجب النقل وبعضهم رد على الباقيين والاصناف الثمانية هم الفقراء
 والمساكين والعاملين والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين في
 سبيل الله وابن السبيل والفقير عند ابو حنيفة وما لك هو الذي له
 بعض كفايته ويعوز به باقية والمساكين عندها هو الذي لا شيء له
 قال الشافعي واحد بل الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين هو الذي لا شيء
 له وقال الشافعي واحد بل الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين هو الذي
 له بعض ما يكفيه واختلفوا في المولفة قلوبهم فذهب ابو حنيفة
 ان حكمهم منسوخ وهي رواية عن احمد والمثبور من مذهب مالك
 انه لم يبق للمولفة قلوبهم سهم لعنا المسلمين عنهم وعنه
 رواية اخرى انهم ان احتيج اليهم في بلد او ثغر استأنف
 الامام لوجود العلة وللشافعي قولان انهم هل يعطون بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا الاصح انهم يعطون
 من الزكاة وان حكمهم غير منسوخ وهي رواية عن احمد وهل
 يا خدم العامل على الصدقات من الزكاة وعن احمد يجوز ان يكون
 عامل الصدقات عبدا او مزدوي القرني وعنه في الكافي

مذكورين في الآية الكريمة الا ان في قوله
 قال لا بد من استيعاب الاصناف
 الثمانية

او من عليه
 حصة راتبه
 زكاة مالكه
 من الزكاة

روايات

عند الامام مالك
 عند أبي حنيفة
 عند أبي حنيفة
 عند أبي حنيفة

روايات وقال ابو حنيفة والثافعي وما لك لا يجوز والرقاب هم الكائنون
 ليودوا ذلك في الكتابة وقال مالك لا يجوز لان الرقاب عنده العبيد الارقا
 فعد مالك يشترى من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن احمد والشافعي
 الديونون بالاتفاق وفي سبيل الله الغزاة وقال احمد في اظهر الروايتين الحج
 في سبيل الله وابن السبيل المسافر بالاتفاق وهل يدفع الى الغارم مع الغني قال ابو
 حنيفة وما لك واحد لا ولا يظهر عند الشافعي نعم واختلفوا في صفة ابن
 السبيل بعد الاتفاق على سبيله فقال ابو حنيفة وما لك هو المجتاز دون
 من شئ السفر وقال الشافعي هو المجتاز والمثنى وعن احمد روايتان اظهرها انه
 المجتاز **فصل** هل يجوز للرجل ان يعطي ركانه كلها مسكينا واحدا
 قال ابو حنيفة واحد يجوز اذا لم يخرج به الى الغني وقال مالك يجوز وان
 اخرجه الى الغني اذا التفتافه بذلك وقال الشافعي اقل ما يعطي من كل
 صنف ثلاثة **فصل** اختلفوا في نقل الزكاة من بلد الى بلد اخر فقال
 ابو حنيفة بكرة الا ان ينقلها الى قرابة محتاج او قوم هم امر حاجة
 من اهل بلده فلا يكره وقال مالك لا يجوز الا ان يقع باهل بلد حاجة
 فينقلها الا انما اليهم على سبيل النظر والاجتهاد وللشافعي قولان احدهما
 عدم جواز النقل والمشهور عن احمد انه يجوز نقلها الى بلد اخر بقصر
 فيه الصلاة مع عدم وجود المستحقين في البلد المنقول منه **فصل**
 اتفقوا على انه لا يجوز دفع الزكاة الى كافر واجاب الزهري وابن شبرمة
 الى اهل الذمة والظاهر من مذهب ابو حنيفة جواز دفع زكاة الفطر
 والكفارات الى الذمي **فصل** اختلفوا في صفة الغني الذي لا يجوز
 دفع الزكاة اليه فقال ابو حنيفة هو الذي يملك نصابا من مال
 كان والشهور من مذهب مالك جواز الدفع الي من يملك اربعين درهما
 وقال القاضي عبيد الوهاب لم يجد مالك لم ذلك حجة فانه قال يعطي

من له المسكن والخادم والدابة الذي لا غنى له عنه وقال يعطى من له اربعون
درهما وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب
الثافعي ان الاعتبار بالكفاية فله ان ياخذ مع عدمها فان كان له اربعون
فاكثر وليس له ان ياخذ مع وجودها وان قل ما معه وان كان
مستغلا بشي من العلم الشرعي ولو اقبل على الكسب لانقطع عن العمل
بحل له اخذ الزكاة ومن اصحابه من قال ان كان ذلك المستغل يربح
نفع الناس بجار اخذ والا فلا واما من اقبل على نوافل العبادات وكان
الكسب يمنعه عنها فلا يجوز له الزكاة فان المجاهدة في الكسب مع قطع
الطمع عن الناس او لي من الاقبال على نوافل العبادات مع الطمع بخلاف
تحصيل العلم فانه فرض كفاية والخلق محتاجون الى ذلك واختلفت
عن احمد فروي عنه اكثر اصحابه انه متى ملك خمسين درهما او قيمتها
ذهب لم يحل له الزكاة وروى عنه ان الغني المانع ان يكون للشخص كفاية
به على الدوام من تجارة او اجرة عقار او صناعة وغير ذلك واختلفوا
فيمر بقدر علي الكسب لحيته وقوته فهل يجوز له الاخذ فقال
ابو حنيفة ومالك يجوز وقال الثافعي واحد لا يجوز ومن دفع
زكاته الى رجل ثم علم انه غني اجراه ذلك عند ابو حنيفة وقال
مالك لا يجزيه وعن الثافعي قولان يصحهما لا يجزيه وعن احمد
روايتان كالمذهبين **فصل** اتفقوا على انه لا يجوز دفع الزكاة
الى الوالد بن وان علوا وللولود بن وان سفلوا الا ما لكافاه اجاز
الى الجدة والجد وبني البين لسقوط نفقتهم عنده وهل يجوز
دفعها الي من يورثه من قاربه بالاخوة والعمومة قال ابو حنيفة
ومالك والثافعي يجوز وعن احمد روايتان لطهرها انه لا يجوز
فصل اتفقوا على انه لا يجوز دفعها الى عبده واجاز ابو حنيفة

دفعها الى عبده غريم اذا كان سيده فقيرا وهل يجوز دفعها الى الزوج لا يجوز
وقال الثافعي يجوز وقال مالك ان كان يستعين بما اخذه من حياكة
زوجته علي نفقتها لا يجوز وان كان يستعين به في غير نفقتها كالاولاد والقر
من غيرها او نحو ذلك جاز وعنه احمد روايتان اظهرها المنع في نفقها
علي منع الاخراج لبنا مسجد او تكفين ميت **فصل** اجمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بني هاشم وهم خمس بطون ال علي وال عباس
وال جعفر وال عقیل وال الحارث بن عبد المطلب واختلفوا في بني المطلب
فخرجها مالك واحمد في اظهر روايتيه وجوزها ابو حنيفة وخرجها ابو
حنيفة واحمد علي موال بني هاشم وهو الاصح من مذهب مالك والثافعي
كتاب الصيام اجمعوا على ان صيام رمضان فرض واجب
على المسلمين وانه احد اركان الاسلام واتفق الائمة الاربعة على انه
يتحتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم
وعلى ان الحائض والنفسا يحرم عليهما فعله ولو فعلاه لم يصح بغيرهما
فصاوة علي انه يباح للحامل والمرضع الفطر اذا اخافتا علي انفسهما
وولديهما لكن لو صامتا صح فان افطرا خوفا علي الولد لزمهما
الفضا والحقان عن كل يوم مذهب الراعي من مذهب الثافعي وبه
قال احمد وقال ابو حنيفة لا كفارة عليهما وتكفيرا لكل رواية
احدهما الوجوب علي المرضع دون الحامل والثانية لا كفارة عليهما
وقال ابن عمر بن عباس تجب المكفارة دون الفضا **فصل**
اتفقوا على ان المسافر والمريض الذي يرجي برؤيه يباح لهما الفطر
فان صاما صح فان نضرا كرم وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم
في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا ومن اصبح صائما ثم سافر
لم يجز له الفطر عند الثلاثة وقال احمد يجوز واختار المزني واختلف

وإذا قدم المسافر مفطرا أو بري المريض أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهر
الحائض في اثنا النهار لم يمسك أسك بقية النهار عند أبي حنيفة وأحمد
وقال مالك يستحب وهو الأصح من مذهب الشافعي وإذا أسلم المرتد جاز
فضا ما فات من الصوم في حال رده عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يجب **فصل** اتفقوا على أن الصبي الذي لا يطيق الصوم المجنون
المطبق غير مخاطبين به لكن يوم ربه الصبي لسبع ويضرب على تركه
وقال أبو حنيفة لا يصح صوم الصبي فلو وافق المجنون لم يجز عليه قضا ما فات
عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يجب وعز أحمد روايتان وأما المريض
الذي لا يبرئ برؤه والشح الكبير فإنه لا صوم عليه مما يلحقه الفدية
عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب الشافعي لكن قال أبو حنيفة هي عن كل
يوم نصف صاع من بر أو صاع من تمر وقال الشافعي عن كل يوم مسه
وقال مالك لا صوم ولا فدية وهو قول الشافعي وقال أحمد بطعم نصف
صاع من تمر أو شعير أو مد من بر **فصل** اتفقوا على أن صوم
رمضان يجب بروية الهلال أو بأكمال شعبان ثلثين يوما أو بغيره
فيما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر في ليلة الثلثين من شعبان
فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعز أحمد روايتان
والذي يقرنها أصحابه الوجوب قالوا ويتعين عليه أن ينويه من رمضان
حكما وإنما يثبت بروية الهلال عند أبي حنيفة إذا كانت السماء مهيبة بشاهد
جمع كثير يقع العلم بخبرهم وفي الغيم يعدل واحد رجلا كان أو امرأة حرة
كانت أو عبدا وقال مالك لا يقبل إلا عدلان وعن الشافعي قولان وعز أحمد
روايتان أظهرهما قول عدل واحد ولا يقبل في هلال شوال واحد بالاتفاق
وقال أبو ثور يقبل من رأي هلال رمضان وحده صام ثم إن رأي هلال
شوال أفطر سراً أو قال الحسن وابن ميمون لا يجب عليه الصوم بروية

فصل

وحكم ولا يصح يوم الشك عند الثلاثة وقال أحمد في المشهور عنه أن كانت
السمامة مهيبة كره وإن كانت مغيبة وجب ولو رأى الهلال بالنها وهو
لليلة المستقبله عند الثلاثة سواء كان قبل الزوال أو بعده وقال
أحمد قبل الزوال للماضية وعنه بعد روايتان **فصل** اتفقوا على أنه
إذا روي الهلال في بلد روية فاشية يجب الصوم على سائر أهل الدنيا إلا
أن أصحاب الشافعي صحوا أنه يلزم حكم أهل البلد القريب دون البعيد
والبعيد يعتبر على ما صححه أمام الحرمين والغزالي بمسافة القصر وعلى ما
رويه النووي باختلاف اللطاح كالحجاز والعراق واتفقوا على أنه لا اعتبار
بمعرفة الحساب والمنزل إلا في وجه عن ابن شريح من عظم الشافعية
بالنسبة إلى العارف بالحساب **فصل** اتفقوا على وجوب النية في صوم
رمضان وأنه لا يصح إلا بنية وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة أن صوم
رمضان لا يقتصر إلى نية ويروي ذلك عن عطاء واختلفوا في تعيين
النية فقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه لا بد من التعيين قال
أبو حنيفة لا يجب التعيين بل لو نوى صوما مطلقا أو نفلا جاز واختلفوا
في وقتها فقال مالك والشافعي وأحمد وقتها في صوم رمضان ما بين غروب
الشمس إلى طلوع الفجر الثاني وقال أبو حنيفة يجوز من الليل فإن لم يدر
أجزاته النية إلى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعين ويفتقر كل ليلة
إلى نية مجدة عند الثلاثة وقال مالك يكفي نية واحدة من أول
ليلة من الشهر أن يصوم جميعه ويصح النقل بنية قبل الزوال عند
الثلاثة وقال مالك لا يصح بنية من النهار كالواجب واختلفوا في
فصل اتفقوا على أن من أصبح صائما وهو جنب أن يمسحه صحيح
وإن المسح لا يغتسل قبل طلوع الفجر وقال أبو هريرة وسالم ابن عبد
الله يبطل صومه ويمسك ويقضي وقال عروة والحسن أن آخر الغسل يعتبر

عذر بطل صومه وقال الشافعي ان كان في الفرض يقضي وانفقوا على
 ان الكذب والغيبه مكره للصائم كراهية شديدة وكذا الشتم
 وان صح الصوم في الحكم وعز الاوزاعي ان ذلك يفطر **فصل**
 انفقوا على ان من اكل وهو يظن ان الشمر قد غابت وان الفجر لم يطلع
 الامر بخلاف ذلك انه يجب القضاء واختلفوا فيما اذا نوى للزوج من
 الصوم فقال ابو حنيفة واكثر المالكية وهو الاصح عند الشافعية لا يبطل
 صومه وقال احمد يبطل ولو قام عامدا فقال مالك والشافعي يفطر وقال
 ابو حنيفة لا يفطر الا ان يكون ملاء فيه وعن احمد روايات اشهرها انه
 لا يفطر الا بالفاحش وعن ابن عباس وابن عمر انه لا يفطر الا بالاستفاهة
 وان ذرعد الفقي لم يفطر بالاجماع وعن الحسن في رواية انه يفطر ولو
 بقي من اسنانه طعام او غيره فخرى به ريقه لم يفطر ان عمر عن نبيه
 وعنه فان ابتلع بطل صومه عند الجماعة وقال ابو حنيفة لا يبطل
 وقدره بعضهم بالحصة والحقنة تفطر الا في رواية عن مالك وكذلك
 قال داود والتقطير في باطن الاذن والاحليل يفطر عند الشافعي
 وكذلك الاستعاظ **فصل** انفقوا على ان المجامعة تكره وانها
 لا تفطر الصائم الا عند احمد فانه قال يفطر الماحم والمجتموع ولو اكل ثاك
 في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه بالاتفاق وقال عطاء وداود
 واسحق لا قضاء عليه وحكى عن مالك انه يقضي في الفرض ولا يكره للصائم
 الاكتحال عند ابو حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد يكره بل لو وجد طعم
 الكحل في الخلق افطر عندهما وعن ابن ابي ليلى وابن سديد ان الاكتحال يفطر
فصل اجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا امزعه
 عذبه كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه
 الكفارة الكبرى وهو عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم

يستطيع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التخيير والاطعام
 عنده اولى ^{هي على التخيير عنده} وعلى الاصح من مذهب الشافعي احمد وقال ابو حنيفة ومالك
 على كل واحد كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه عند مالك والشافعي
 كفارتان وقال ابو حنيفة اذا لم يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة او في
 يوم مرتين لم يجب بالوطئ الثاني كفارة وقال احمد ان كفر عن الاول
 لزمه للثاني كفارة **فصل** اجمعوا على ان الكفارة لا تجب في غير ادا
 رمضان وعن قتادة الوجوب في فضايد وانفقوا على ان الموطنة
 مكرهة او نائمة يفسد صومها ويلزمها القضاء الا في قول للشافعي وعلم
 انه لا كفارة عليها الا في رواية عن احمد ولو طلع الفجر وهو مجامع قال ابو
 حنيفة ان نزع في الحال صح صومه ولا كفارة عليه وان استد ام
 لزمه القضاء والكفارة ايضا وقال الشافعي ان نزع في الحال فلا
 شيء عليه وان استد ام لزمه القضاء والكفارة وقال احمد عليه القضاء
 والكفارة مطلقا نزع او استد ام **فصل** لو طلع الفجر وفيه طعام
 فلفظه او كان مجامعا فنزع في الحال صح صومه عند الجماعة الا مالكا
 فانه قال يبطل والقبلة في الصوم محرمة عند ابو حنيفة والشافعي في حق
 من ترك شهوته وقال مالك هي محرمة بكل حال وعن احمد روايتان ولو
 قبل فامدى لم يفطر عند الثلاثة وقال احمد يفطر ولو نظر بشهوة فا
 نزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال مالك يبطل ويجوز للمسا في
 الفطر بالاكل والجماع عند الثلاثة وقال احمد لا يجوز له الفطر بالجماع
 ومن جامع المسافر عنده فعليه الكفارة **فصل** انفقوا على ان
 من تعمد الاكل والشرب صحيحا مقيما في يوم من شهر رمضان انه يجب
 عليه القضاء وامساك بقية النهار ثم اختلفوا في وجوب الكفارة فقال
 ابو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في ربح قوله واحمد الكفارة

وقال مالك ان نزع لزمه القضاء وان استد ام
 لزمه الكفارة صح

لا كفارة عليه وانفقوا على ان من اكل او شرب ناسيا فانه لا يفسد صومه
الا ما كلفا فانه قال يفسد صومه ويجب عليه القضاء وانفقوا على انه يحصل قضا
ذلك اليوم الذي يمتد فيه الاكل يصيام يوم مكانه وقال ربيعة لا يحصل
الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا
الا بالف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر **فصل** اذا
فعل الصائم شيئا من محظورات الصوم كالجماع والاكل والشرب ناسيا
لصومه لم يبطل عند ابي حنيفة والثافعي وقال مالك يبطل وقال احمد
يبطل بالجماع دون الاكل ويجب به الكفارة ولو اكره الصائم حتى اكل
او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوط فبطل الصوم قال ابو حنيفة ومالك
يبطل وللشافعي قولان اصحهما عند الرافعي البطلان واصحهما عند
النووي عدم البطلان وقال احمد يفطر بالجماع ولا يفطر بالاكل ولو سبق
ما المضمضة والاستنشاق من غير مبالغة في جوفه قال ابو حنيفة ومالك
يفطر وللشافعي قولان اصحهما انه لا يفطر وهو قول احمد ولو اغشى الصائم
جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق وقال المزني يصح ولو نام جميع النهار
صح صومه **فصل** من فاته شيء من رمضان لم يجز له تأخير قضائه
فان اخره من غير عذر حتى دخل رمضان اخر اثم وازمه لكل يوم من
هذا مذهب مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز له التأخير
ولا كفارة عليه واختار المزني ولو مات قبل ان كان القضاء فلا
تدارك له ولا اثم عليه بالاتفاق وعزط او وسر قتادة انه يجب الاطعام
عن كل يوم مسكينا وان مات بعد التمكن وجب لكل يوم مد عنه
ابو حنيفة ومالك الا ان ما كلفا قال لا يلزم الولي ان يطعمه عند الا ان
يوصي به وللشافعي قولان الاصح انه يجب لكل يوم مد والقدم المختار
المفتى به ان وليه يصوم عنه والولي كل قريب وقال احمد ان كان

بالاتفاق وعلى الاصح من
الشافعية انه يبطل

صوم

صوم نذر صام عنه وليه وان كان من رمضان اطعمه عنه **فصل**
يتحب لمصام رمضان ان يتبعه بست من شوال بالاتفاق الا ما
فانه قال احمد استحبابها قال في الموطا لم ار من اشياخي من يصومها
واخاف ان تظن انها فرض وانفقوا على استحباب صيام البصر وهي
الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر **فصل** اختلفوا في افضل
الاعمال بعد الفرائض فقال ابو حنيفة ومالك لا شيء بعد فرض الاعيان
من اعمال البر افضل من العلم ثم الجهاد وقال الشافعي الصلاة افضل اعمال
البدن وقال احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد **فصل**
من شرع في صلاة تطوع او صوم تطوع استحباب له عند الشافعي واحمد
انما هما وله فطحهما ولا قضا عليه وقال ابو حنيفة ومالك يجب الاتمام
وقال محمد لو دخل الصائم تطوعا على اخ له فحلف عليه افطر وعليه القضا
فصل ولا يكره افراد الجمعة بصوم تطوع عند ابي حنيفة ومالك
وقال الشافعي واحمد وابو يوسف يكره ولا يكره السواك في الصوم عند الثلاثة
وقال الشافعي يكره السواك للصائم بعد الزوال والمختار عند متأخري
اصحابه عدم الكراهة **باب الاعتكاف** اتفقوا على ان
الاعتكاف مشروع وانه قربة وهو مستحب كل وقت وفي العشر الاخير
من رمضان افضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على انما تطلب في شهر
رمضان وانما فيه الا ابي حنيفة فانه قال هي في جميع السنة **وحكي**
عنه كما قال ابن عطية في تفسيره انها رفعت قال وهذا مردود واختلف
القاليلون انها في شهر رمضان في ارجاء ليلة هي فقال الشافعي ارجاها
ليلة الحادي او الثالث والعشرين وقال مالك هي افراد ليالي العشر الاخير
من غير تعيين ليلة وقال احمد هي ليلة سبع وعشرين **فصل** لا يصح الاعتكاف

الا مسجد عند مالك والثافعي وبالجامع افضل وان لي وقال ابو حنيفة
لا يصح اعتكاف الرجل الا مسجد تقام فيه الجماعة وقال احمد لا يصح الاعتكاف
الا مسجد تقام فيه الجمعة وعن حذيفة ان الاعتكاف لا يصح الا في المساجد
وهو مذهب مالك واهل البيت **فصل** في الاعتكاف المارة في مسجد بيتها وهو المعزول المهيأ
للصلاة على الجدي **فصل** من قولي الثافعي وقال ابو حنيفة الافضل
اعتكافا في مسجد بيتها وهو القديم من قولي الثافعي بل يكره الا فيه
واذا اذن لزوجه في الاعتكاف فدخلت فيه فمسل له منع امرأته
قال ابو حنيفة ومالك ليس له ذلك وقال الثافعي واهل البيت ذلك
فصل اتفقوا على انه لا يصح الاعتكاف الا بالنية وهل يصح في
صوم قال ابو حنيفة ومالك واهل البيت لا يصح الا بالصوم وقال الثافعي لا يصح
بغير صوم وليس له عند الثافعي زمان يقدر وهو المشهور وعن احمد
روايتان احدهما يجوز بعض يوم والثانية لا يجوز اقل من يوم هذا
مذهب مالك ولونذر شهر بعينه يلزمه متواليان فان اخل بيوم قضا
ما تركه بالاتفاق الا في رواية عن احمد فانه يلزمه الاستيناف وان
نذر اعتكاف شهر مطلقا جاز عند الثافعي واحمد ان يأتي به متابعا
ومتفرقا وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه المتابع وعن احمد روايتان
واتفقوا على ان من نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة انه يصح
الا مالكا فانه قال لا يصح حتى يضيف الليلة الى اليوم ولونذر اعتكاف
يومين متتابعين لم يلزمه عند مالك والثافعي واحمد اعتكاف الليلة
التي يلزمها معها وقال ابو حنيفة يلزمه اعتكاف يومين وليلتين وهو
الاصح عند اصحاب الثافعي **فصل** اذا خرج من المعتكاف لغير
قضا الحاجة والاكل والشرب لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف يوم
واما الخروج لما لا بد له منه كقضا الحاجة وغسل الجنابة فيجوز بالاجماع

ولو اعتكف بغير الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج
اليها بالاجماع وهل يبطل اعتكافه ام لا قال ابو حنيفة ومالك
لا يبطل وللشافعي قولان اصحهما وهو المنصوص في عامة كتبه
ببطل الا ان شرطه في اعتكافه والثاني وهو نفيه في البويطي لا يبطل
واذا شرط المعتكف انه اذا عرض له عارض فيه فبه كعبادة
مريض وتشييع جنازة جاز له الخروج ولا يبطل اعتكافه عند
الثافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يبطل **فصل** لو باشر
المعتكف في الفرج عمدا بطل اعتكافه بالاجماع ولا كفارة عليه
وعن الحسن البصري والزهري انه يلزمه كفارة عمن ولو وطئ ناسيا
لاعتكافه عند ابو حنيفة ومالك واحمد وقال الثافعي لا يفسد
ولو باشر فيما دون الفرج بشهوة بطل اعتكافه ان انزل عند ابي
حنيفة واحمد وقال مالك تبطل انزل او لم ينزل وللشافعي قولان
اصحهما يبطل ان انزل **فصل** لا يكره للمعتكف التطيب
وليس يرفع الثياب عند الثلاثة وقال احمد يكره له ذلك ويكره
له الصمت الى الليل بالاجماع قال الثافعي ولونذر الصمت في اعتكافه
ينكلم ولا كفارة **فصل** يستحب للمعتكف الصلاة والقراءة
والذكر بالاجماع واختلفوا في اقواة القرآن والحديث والفقه
فقال مالك واحمد لا يستحب وقال ابو حنيفة والثافعي يستحب
وكأن وجه ما قاله مالك واحمد ان الاعتكاف حبر النفس وجمع
القلب على نفوذ البصير في تدبر القرآن ومعاني الذكر فيكون
ما فرق المهمة وشغل البال غير مناسب لهذه العبادة واجمعوا
على انه ليس للمعتكف ان يتجر ولا يكتب بالصنعة على الاطلاق
والله اعلم **كتاب الحج** اجمعوا العلماء على ان
الحج احد اركان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حرا بالغ

عاقلة مستطيع في العير مرة واحدة واختلفوا في العير فقال ابو حنيفة
وما لك هي سنة وقال احمد هي فرض كالج وللشافعي قولان اصحهما
انها فرض ويحوز فعل العير في كل وقت مطلقا من غير حصر لا كراهة
عند ابو حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك بكم ان يعتزم في السنة
مرتين وقال بعض اصحابه يعتزم في كل شهر مرة **فصل** المستحب
لمن وجب عليه الحج ان يبادر الى فعله فان اخذه جازع عند الشافعي
فانه يجب عنده على التراخي وقال ابو حنيفة ومالك في الشهر عنه
واحمد في الظاهر روايتين يجب علي الفور ولا يؤخر اذا جيب **فصل**
من لم يمه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من اداءه سقط عنه الفرض
بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي
وتجب ان يحج عنه من رأس ماله سواء وصى به ام لم يوصر كالدين
وقال ابو حنيفة ومالك يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته
ان يحجوا عنه الا ان يوصى فيحجوا عنه من ثلثه واختلفوا من ابن
حج عن الميت فقال ابو حنيفة واحمد من ذرية اهله وقال مالك من
حيث اوصى به وقال الشافعي من الميتات **فصل** اجمعوا على ان
الصبي لا يجب عليه الحج ولا يسقط عنه فرضه بالحج قبل البلوغ
ولكن يصح امره به باذن وليه عند مالك والشافعي واحمد
اذا كان يعقل ويميز ولا يميز يحرم عنه وليه وقال ابو حنيفة
لا يصح احرام الصبي بالحج **فصل** شرط وجوب الحج الاستطاعة
اما بنفسه للقادر او بغيره بشرط الاستطاعة في حق من يحج بنفسه
وجود الزاد والراحلة ومن لم يجدها وقد رعى المشي وله صنعة
يكتسب بها ما يكفيه للنفقة استحب له الحج بالاتفاق والاحتاج
الى مسئلة الناس كره له الحج وقال مالك ان كان ممزله عادة بالنوال

وجبر

وجب عليه الحج ومن استوجر للخدمة في طريق الحج اجزاه حجه الا عند
احمد ومن عصب مالا فحج به او دابة فحج عليها صح حجه وان كان
عاصيا عند ابو حنيفة ومالك والشافعي وعز احمد انه لا يجزيه الحج
ولا يلزم بيع المسكن للحج بالاتفاق ولو كان معه مال يكفي للحج وهو
محتاج الى شرا مسكن فله تقديم الشراء تاجرا للحج وقال الشيخ ابو طه
من ايمه الشافعية يصره الحج وقال ابو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتره
واذا ارته في الطريق خفار لم يجب الحج عند الثلاثة وقال مالك
ان كانت يسيرة لا تجحف ومن العذر له منه حج وهل يجب دونه الحج
للحج ان غلبت فيه السلامة قال ابو حنيفة ومالك واحمد يجب الحج
وللشافعي قولان اظهرها الوجوب ولا يلزم المرأة حتى يكون معها
من تامر معه على نفسها من خروج او يحج حتى قال ابو حنيفة واحمد
لا يجوز لها الحج الا معها ويجوز لها الحج مع جماعة في النساء قال
الشافعي يحوز مع نسوة ثقات وقال في الاملاء ومع امرأة واحدة
وروي عنه ان الطريق اذا كان آمنا جاز من غير نساة **فصل**
والعاجز عن الحج بنفسه لزم من اوهوم او مرض لا يبرج برؤه او جد
اجرة من حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر القرض في ذمته
عند الثلاثة وقال مالك لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من
كان مستطيعا بنفسه خاصة واد استاجر من حج عنه وقع
الحج عن المحجوج عنه بالاتفاق الا في رواية عن ابو حنيفة فانه
يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة والا عني اذا وجد من
يقوده ويهديه الطريق لزمه الحج بنفسه عند الثلاثة ولا يجوز
له الاستئابة وقال ابو حنيفة انما يلزم الحج من ماله فيستحب
من حج **فصل** ويجوز النيابة في حج الفرض عن الميت بالاتفاق

وفي حج التطوع عند أبي حنيفة وأحمد والثافعي قولان أصحهما المنع
ولا حج عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فان حج عن غيره وعليه
فرضه انصرف الى فرض نفسه وهذا هو الأشهر من مذهب أحمد في رواية
أنه لا ينعقد أحرامه لأمر نفسه ولا عن غيره وقال أبو حنيفة وما لك يجوز
ذلك مع الكراهة من ماله ولا يجوز أن ينتقل بالحج من عليه فرضه عند
الثافعي وأحمد فان أحرم بالثقل انصرف الى الفرض وقال أبو حنيفة وما لك
يجوز أن يتطوع قبل إذا فرضه ويعقد أحرامه بما قصده قال الثافعي
الوهاب المالكي وعندي أنه لا يجوز لأن الحج عندنا على الفور فهو مضيق
كما يضيق وقت الصلاة والأجارة على الحج جائز عند الثافعي وكذا عند
مالك مع الكراهة ومنع أبو حنيفة من ذلك **فصل** اتفاق الثلاثة
على أنه يصح الحج بكل وجه من الأوجه الثلاثة المشهورة وهي الأفراد
والتمتع والقران لكل مكلف على الإطلاق من غير كراهة وقال أبو حنيفة
المكي لا يشرع في حق التمتع والقران وبكره له فعلهما واختلفوا في الأفضلية
من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القران أفضل ثم التمتع للأفق
الأفراد ولمالك قولان أحدهما الأفراد ثم التمتع ثم القران والثاني
التمتع أفضلها والثافعي قولان أصحهما الأفراد ثم التمتع ثم القران
وأصحهما من حيث الدليل واختار جماعة من أصحابه التمتع ثم الأفراد
نته على الحج المبرور وهو قول أحمد ولا يجوز إدخال الحج على العمرة
الطواف بالاتفاق لأنه قد أتى بالمقصود وقد أدخل العمرة على الحج
فاجاز أبو حنيفة ومالك قبل الوقوف ومنعه أحمد والثافعي
فصل يجب على المتمتع دمه إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام
ويجب أيضا على القارن دم وهو شاة أو أربعة وقال طائفة
وداود لادم على القارن وقال الشعبي على القارن بدنة واختلفوا في

في حاضري المسجد الحرام فقال الثافعي ^{أحمد} من كان فيه عيب مائة ليصرفها
الصلاة وقال أبو حنيفة هو من كان دون المواقيت إلى الحرم وقال
مالك هم أهل مكة وذو طوي ويجب دم التمتع بالأحرام بالحج عند
أبي حنيفة والثافعي وقال مالك لا يجب حتى يبري جرح العقبة واختلفوا
في وقت جواز دفعه فقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز دفع الهدي قبل
يوم النحر والثافعي قولان أظهرهما بعد الفراغ من العمرة **فصل** إذا لم
يجد الهدي في موضعه انتقل إلى الصوم وهو ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع إلى أهله ولا تصام الثلاثة عند مالك والثافعي إلا بعد الإحرام
بالحج وقال أبو حنيفة وأحمد في الهدي الرقائين إذا عزم بالعمرة جاز له
صومه وهل يجوز له صومهما في أيام التشريق للثافعي قولان أظهرهما
عدم الجواز وهو مذهب أبي حنيفة والقديم المختار للجواز وهو مذهب
مالك ورواية عن أحمد ولا يفوت صومها بفوت يوم عرفه إلا عند أبي حنيفة
فإنه يسقط صومها ويستقر الهدي في ذمته وعليه الرجوع من مذهب الثافعي
يصوم بعد ذلك ولا يجب بتأخير صومها وقال أحمد إن أخره بغير عذر لم يمه
وكذلك إن أخر الهدي من سنة إلى سنة ثم وإذا وجد الهدي وهو في
صومها استحب له الانتقال إلى الهدي وقال أبو حنيفة يلزمه
ذلك وأما صوم السبعة ففي وقتة للثافعي قولان أصحهما
إذا رجع إلى أهله وهو مذهب أحمد والثاني الجواز قبل الرجوع
وفي وقت جواز ذلك وجهان أحدهما إذا خرج من مكة وهو قول
مالك والثاني إذا فرغ من الحج وإن كان عكة وهو قول أبي حنيفة
فصل إذا فرغ المتمتع من أعمال العمرة صار حلالا سوا
ساق الهدي أو لم يسق عند مالك والثافعي وقال أبو حنيفة
وأحمد إن كان ساق الهدي لم يجز له التحلل إلى يوم النحر



فبقي على احرامه فيجوز بالجموع على العمق فيصير قارنا ثم يتحلل منهما باب
 الموافقة وهي زمانية ومكانية والزمانية اشهر معلومات
 لا يجوز الاحرام بالجموع الا في ما هو شوال وذى القعدة وعشر ليل
 من ذي الحجة فان احرمت بالجموع في غير اشهره كره ذلك والعقد
 حجة عند ابي حنيفة وما لك واحمد والاصح من مذهب الشافعي
 انه ينعقد عمر الاجزاء وقال اود لا ينعقد شيئا **فصل** في
 نية فيقات من مكة نفس مكة ومكانها بعيدة من الميقات
 فان شأ احرمت من خارج وان شأ من الميقات واختلفو في الافضل
 فقال ابو حنيفة من داره افضل وهو قول للشافعي ورجحه الرافعي
 وقال مالك واحمد من الميقات افضل وهو قول للشافعي وصححه
 النووي قال وهو موافق للاحاديث الصحيحة والموافق للمع
 لاهلها ولم يتر على الاتفاق **فصل** من بلغ ميقاتا لم يحرم
 له مجاوزته بغير احرام بالاتفاق فان فعل الزم العود الى
 ليحرم منه بالاتفاق وحكي عن الشعبي والحسن البصري انهما قالوا
 الاحرام من الميقات غير واجب واذا الزم العود فان كان الموضع
 اوصاف الوقت لزمه دم لمجاوزته الميقات بغير احرام بالاتفاق
 وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينعقد احرامه ومن دخل
 مكة بغير محرم لا يلزمه القضاء عند مالك واحمد والشافعي وقال
 ابو حنيفة يلزمه الا ان يكون مكيّا فلا **باب الاحرام**
 ومخطوراته التطيب للآحرام مستحب عند الثلاثة قال
 مالك لا يجوز تطيب ثبقي واجتته فان تطيب به وجب غسل
 وبكره التطيب في الثوب بالاتفاق والافضل ان يحرم عقيب كونه
 الاحرام الا في قول للشافعي وهو الاصح من مذهبه انه يحرم به

عنه ابي حنيفة واحد فادخل يوم
 المحرم وقال مالك شوال وذى القعدة
 وذى الحجة وقال الشافعي شوال وذى
 القعدة وعشر ليل من ذي الحجة صح

النبعث به واحلته ان كان راكباً فان كان ماشياً فاذا توجه
 للطريقه وبهم ينعقد احرامه قال مالك والشافعي واحداً بالنية فان
 لم يلبس لينة لم ينعقد **وحكي** عن اود انه ينعقد بمجرد التلبية
 وقال ابو حنيفة لا ينعقد الا بالتلبية والتلبية اوسق للهدى
 مع النية **فصل** في التلبية واجبة عند ابي حنيفة ومالك الا
 في حنيفة قال اذا ساق للهدى ونوى الاجرام صار محرماً وان
 لم يلب وان لم يسقه فلا بد من التلبية وقال مالك بوجودها مطلقاً
 واجبة وما في تركها وقال الشافعي واحداً التلبية سنة وتقطع
 التلبية عند جهره عند الثلاثة وقال مالك بعد الزوال يوم عمر
فصل في محرم على المحرم اشياء بالاتفاق منها لبس الخيط
 يحرم على الرجل ستر راسه فان احرامه فيه ومحرم عليه لبس الخيط
 وسائر يرد به كالقميص والسر او بيل والقلنسوة والقباء والخف
 وكذلك الخيط احاطة الخيط وكذلك المنسوج كالعمامة ويحرم
 الجماع والتقبيل والفس بمله والزوج والتزويج وقتل الصيد
 واستعمال الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن راسه ولحيته
 وسائر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها تلبس الخيط
 وتستر راسها ولا بد من كشف وجهها لأن احرامها فيه **فصل**
 اختلاف اهل الحرم ان يستظلوا الا بما من راسه من محمل وغيره
 فقال ابو حنيفة والشافعي يجوز وقال احمد ومالك لا يجوز قال
 مالك وعليه الفدية وهو الاصح من مذهب احمد واذا لبس
 القبا في كفيه ولم يدخل يديه في كفيه وجبت الفدية عليه عند
 الثلاثة وقال ابو حنيفة لا فدية عليه ومن لم يجد ازار البسر
 السراويل ولا فدية عليه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة

عنه المالك في قوله ان يلبس

وما لك يجب عليه الفدية ومن لم يجد الثقلين جاز له ان يلبس
الخفين ويقطعها اسفل الكعبين عند ابي حنيفة وما لك في الثاغي
الا ان ابي حنيفة اوجب عليه الفدية وقال احمد لا يجوز لبسها
من غير قطع ولا يحرم على الرجل ستر وجهه عند الثاغي واحمد قال
ابو حنيفة وما لك يحرم ذلك **فصل** استعمال الطبيب في الشباب
والبدن حرام وقال ابو حنيفة يجوز جعل المسك على ظاهر ثوبه
بدنه وله ان يتنظر بالعود والند وقال ابو حنيفة ايضا يجوز ان
يجعل الطبيب في الطعام ولا فدية في اكله وان ظمى ربحه
ووافقه مالك على ذلك وقال ابو حنيفة لا يحرم على المحرم شئ من
الرياحين والحناء ليس بطيب عند الثلاثة وقال ابو حنيفة هو
طيب تحب فيه الفدية **فصل** يحرم الادهان المطيبة كد
من الورد والياسمين وتحب فيه الفدية وغير المطيبة كالشايخ
لا يحرم الا في الرأس والحية وقال ابو حنيفة هو طيب يحب فيه
الفدية وقال ابو حنيفة هو طيب طيب ايضا يحرم استعماله
في جميع البدن وقال مالك في الشرج لا يدهن به الاعضاء الظاهرة
هرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن الباطنة وقال
الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية
فصل اذا قتل صيد خطأ وجب الجزا بقتله والقيمة
لما كنه ان كان مملوكا وقال مالك واحمد لا يجب الجزا بقتل
الصيد المملوك وقال اود لا يجب الجزا بقتل الصيد خطأ
ويحرم الاعانة في قتل الصيد بدلالة ولكن لا جزا على الدال
عند مالك والثاغي وقال ابو حنيفة يجب على كل منهما جزا كامل
حتى قال لود جماعة من المحرمين محرما او جلا لا في المحرم على صيد

فقتله

فقتله وجب على كل منهما جزا كامل وتحرم على المحرم اكل ما صيد
وقال ابو حنيفة لا يحرم واذا ضمن صيدا ثم اكله لم يجب عليه
جزا اخر وقال ابو حنيفة يجب واذا كان الصيد غير مأكول ولا متو
لد به مأكول لم يحرم فقتله على المحرم وقال ابو حنيفة يحرم بالاحرام
قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزا الا الذئب **فصل** المحرم لو
نطبا او ادهن ناسيا لا حرامه او جاهلا بالتحريم لم يجب عليه
عليه كفارة عند الثاغي وقال ابو حنيفة وما لك يجب ولو لبس
ثيما ناسيا ثم ذكره فزعه من قبل رأسه بالاتفاق وقال
بعض الثاغية يشقه شقا ولو حلق الشعر او قلم الظفر ناسيا
او جاهلا فلا فدية الا على قول للثاغي وهو الراجح وان قتل
صيدا ناسيا او جاهلا وجب الفدية وان جامع ناسيا او جاهلا
لزومه الكفارة الا في قول للثاغي فانه لا يلزمه ولا يفسد حجة
وهو الراجح **فصل** يجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم
ظفره ولا شئ عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك
وعليه صدقة ويجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي
وقال ابو حنيفة لا يجوز ونلزمه الفدية واذا حصل على يد
نه وسمح جاز له ان الته وقال مالك يلزمه بذلك صدقة
ويكره للمحرم الاكتحال بالانثد وقال ابن المسيب بالمنع
ولا شئ في الفصد والحجامة وقال مالك فيه صدقة
باب ما يجب بمحظورات الاحرام اختلفوا على ان
كفارة الحلق على التحريم ذبح شاة او اطعام ستة مساكين
ثلاثة اصبح او صيام ثلثة ايام واختلفوا في القدر الذي
يلزمه به الفدية فقال ابو حنيفة حلق ربع رأسه وقال مالك

حلز ما يحصل به اماطة الاذى عن الناس وقال الشافعي تلك شعرات
 وعن احمد روايتان احدهما تلك شعرات والثانية الوبع واذ حلز
 نصف راسه بالخذاء ونصفه بالعشي وجب عليه كفارتان عند الشافعي
 قول واحد اوبه قال احمد بخلاف التطيب واللباس اعتبار الفرقين النتائج
 وقال ابو حنيفة اذا كانت هذه المحظورات غير قتل الصيد في مجلس
 واحد وجبت كفارة واحدة كفر عن الاول او لم يكفر وان كانت في مجلسين
 بمجلسين وجب لكل مجلس كفارة الا ان يكون تكراره لمعنى زايده كمرض
 وعن مالك كقول ابو حنيفة في الصيد وكقول الشافعي فيما سواه واذا
 وطئ المحرم في الحج والعمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب المضي في
 فاسده والقضاء على الفور من حيث احرم في الاداء بالاتفاق ويلزمه عند
 الشافعي واحمد بدنة وقال ابو حنيفة ان وطئ قبل الوقوف فسد حجه وانه
 شاة وان كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ويلزمه بدنة وظاهر
 مذهب مالك كقول الشافعي وعقد الاحرام لا يرتفع بالوطئ في الحالتين
 بالاتفاق وقال اود يرتفع وهل يلزمهما ان يتفرقا في موضع الوطئ الظاهر
 من مذهب ابو حنيفة والشافعي يستحب وقال مالك واحمد بوجوبه وان
 وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول قال ابو حنيفة يلزمه شاة كفر عن الاول
 او لم يكفر الا ان يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطئ
 الثاني شيء وللشافعي قولان احدهما تجب كفارة ثانية ثم قيل بدنة
 كالاول وقبل شاة والاصح كفارة واحدة وقال احمد ان كفر عن الاول
 وجب بالثاني بدنة واذا قتل شهوة او وطئ فبادون الفرج فانزل
 لم يفسد حجه ويلزمه بدنة وقال مالك يفسد حجه ويلزمه بدنة
 والقضاء واذا قتل صيد اله مثل من النعم لزمه مثله من النعم عند
 مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزمه القيمة الصيد وشر الهدي من اللبن

وذبحه جازع عند الثلثة وقال مالك لا بد ان يسوق الهدي من الحلز
 الى الحرم واذا اشتوك جماعة في قتل صيد لزمهم جزا واحد عند الثلثة
 وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزا كامل والحمام وما يجري مجراه
 يضمن بشاة عند الثلثة وقال مالك الحامة المكية تضمن **بشاة** بالاتفاق
 وقال اود لاجزائه واذا قتل صيدا ثم قتل صيدا آخر وجب جزا بالانفاق
 اتفاق وقال اود لاشي عليه في الثاني **فصل** في النجس على الفارد ما يجب
 على الفرد من الكفارة فيما يرتكبه وقال ابو حنيفة يجب كفارتان به وفي
 قتل الصيد الواحد جزا فان افسد الحرام لزمه القضاء قارنا والكفارة
 ودم القران ودم في القضاء وبه قال احمد والحلال اذا وجد صيدا اهل
 الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه وقال ابو حنيفة لا يجوز **فصل**
 بقطع شجر الحرم بالاتفاق ويضمن الجزا عند الشافعي وفي الشجرة الكبيرة
 بقر وفي الصغيرة شاة وقال مالك لا يضمن لكنه مسمى فيما فعله وقال
 ابو حنيفة ان قطع ما انبت الا دمي فلا جزا عليه وان قطع ما انبت
 الله عز وجل فعليه الجزا ويحرم قطع حشيش الحرم لغير الدوا والعلف
 بالاتفاق ويجوز قطعه للدوا وعلف الدواب عند الثلثة وقال
 ابو حنيفة لا يجوز وقاتل صيد حرم المدينة حرام وكذا قطع شجرة
 وهل يضمن للشافعي قولان الجديد الراجح لا يضمن وهو مذهب ابو حنيفة
 والقديم المختار انه يضمن سلب القاتل والقاطع وهو مذهب مالك
 واحمد والدم الواجب للاهرام كالتمتع والقران والطيب واللبس
 وجزا الصيد يجب اذبحه بالحرم وصرفه الى ساكني الحرم وقال مالك
 الدم الواجب للأهرام لا يختص مكان **باب** صفه الحج
والعمرة من قصد مكة شرفها الله وعظمها لانسك بل لزيارة
 او تجارة فيلجب عليه ان يحرم حج او عمره او يستحب ذلك للشافعي

بشاة والمجملية من الحلز الى الحرم تضمن
 بقيمتها وما هو اصغر من الحمام يضمن بقيمتها

قولان اصحهما انه يستحب والثاني يجب الا ان تكرر دخوله كخطاب
 وصياد وقال ابو حنيفة لا يجوز لمزود المسقات ان يدخل الحرم
 الاحرما واما زوده فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس
 رضي الله عنهما لا يدخل احد الحرم الاحرما وادخل مكة بالخيار
 ان شاذلها ليلا او نهارا بالاتفاق وقال النخعي والسجستاني
 ليلا افضل ويستحب الدعاء عند رؤية البيت بالماء وورفع اليد
 فيه وكان مالك لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة ان تكرر
 لزمه دم **فصل** من شرط الطواف الطهارة وسر العورة
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب ويعيد
 مادام مكة فاذا خرج الى بلدة لزمه دم وعزده اود انه اذا نسيه
 اجزاه ولادم عليه وتقبل الحجر والسجود عليه سنة لان في السجود
 تقبيل وزيادة وقال مالك السجود عليه بدعة والركن المني
 يستلمه ولا يقبله **فصل** في طوافه قال ابو حنيفة لا يستلمه ولا يقبله
 يقبله والركنان الشاميان اللذان يليان الحجر لا يستلما وعز ابن
 عباس وابن الزبير وجابر استلامهما وتقبيل الركن والاضطباع
 عند الثلاثة وقال مالك الاضطباع لا يعرف ولا رأينا احدا يفعل
 واذا ترك الركن والاضطباع فلا شيء عليه بالاتفاق وعز الحسن
 البصري والثوري لما جثون انه يلزمه دم والقراءة في الطواف سنة
 عند جماهير العلماء وكرهها مالك **فصل** من يقول بوجوب
 الطهارة في الطواف وهم مالك والشافعي واحمد عندهم ان مزاحمت
 فيه نوضا والشافعي فيه قول اجزائه يستأنف وركعتا الطواف
 واجبتان عند ابو حنيفة وذلك قول الشافعي وقال مالك واجبتان
 هما سنتان وهو الرابع من مذهب الشافعي **فصل** السعي ركن في

ليس شرط في صحته وترتيب
 في الطواف واجبة عند مالك
 ابو حنيفة صح

الحج عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واجب تجزئ بدم وعن
 احمد روايتان احدهما واجب والاخرى مستحب والذهب
 من الصفا الى المروة والعود من مكة الى الصفا اخرى عند
 كافة الفقهاء وحكي عن ابن جرير الطبري ان الذهب والايات
 بحسب مرة واحدة وتابعه ابو بكر الصديق من الشافعية ولا بد
 عند مالك والشافعي واحمد ان يبدأ بالصفا ويختم بالمروة
 فان عكس لم يعتد به وقال ابو حنيفة لا حرج عليه **فصل**
 يستحب ان يجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار عند الثلاثة
 وقال مالك يجب الركوب والمشي في الوقوف سواء عند ابو حنيفة
 ومالك وهو الرابع من قول الشافعي وقال احمد الركوب افضل
 وهو قول قديم الشافعي واذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة
 لم تصل الجمعة وكذلك بمكة واذا وصل الظهر ركعتين عند
 كافة الفقهاء وقال ابو يوسف يصلي الجمعة بعرفة وقال القاضي عبد
 الوهاب وقد سأل ابو يوسف ما لك اعز هذه المسئلة بحضرة الرشيد
 فقال مالك ستاياتنا بالمدينة يعلمون ان لا الجمعة بعرفة وعليها
 اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك **فصل** المبيت
 بمزدلفة نسك وليس بركن بالاتفاق **وحكي** عن الشعبي والنخعي
 انه ركن ويجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بالاجماع فلو
 صلى كل واحد منهما في وقتها جاز عند مالك والشافعي واحمد
 وقال ابو حنيفة لا يجزئ ذلك **فصل** الرمي واجب بالاتفاق
 ولا يجوز بغير الحجارة وقال ابو حنيفة يجوز بكما هو من جنس الارض
 وقال احمد يجوز بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس لا
 نفاق فان رمي بعد نصف الليل جاز عند الشافعي واحمد وقال

ابو حنيفة وما لك لا يجوز الرمي الا بعد طلوع الفجر الثاني وقال
 بعد النحر والتمحي والتوري لا يجوز الا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبية
 مع اول حصة من رمي جمرة العقبة عند الثلثة وقال مالك بن نفع
 بعد الزوال يوم عرفة **فصل** افعال يوم النحر اربعة الرمي والخطبة
 والنحر والطواف والمسح عند الثلثة ان ياتي بها على هذا الذي
 قال احمد هذا الترتيب واجب والا فضل حلق جميع الراس واختلوا في اقل الواجب
 فقال ابو حنيفة الربع فقال مالك الكل او الاكثر وقال الشافعي
 يجزي ثلاث شعرات ويبدأ الخلق بالشق الايمن وقال ابو حنيفة
 بالشق الايسر فاعتبر بعين الخلق ومن لا شعر على راسه يستحب له
 امرار المور عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب **فصل** يستحب الحذيق
 وهو ان يسوق معه شيئا من النعم ليدنحه ويستحب اشحاده
 اذا كان من ابل او بقرة في صفحة سنامه الايمن عند الشافعي
 واحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو حنيفة الاشعار
 محرم ويستحب ان يقلد الابل نعلين وكذلك الغنم عند الثلاثة
 وقال مالك لا يستحب تقليد الغنم واذا كان الهدي تطوعا
 فهو باق على ملكه بالاتفاق يتصرف فيه الى ان ينحره وان كان
 منذورا زال ملكه عنه وصار للمساكين فلا يباع ولا يبدل عند
 الثلاثة وقال ابو حنيفة يجوز بيعه وايداله بغيره ويجوز ان يشتر
 من لبنه ما فضل عن ولده وقال احمد لا يجوز وما وجب من الدماء
 حرام لا يؤكل منه وقال ابو حنيفة يؤكل من دم القران والتمتع
 وقال مالك يؤكل من جميع الدماء الواجبة الاجزاء الصيد وقديه الاذي
 ويكره الذبح ليلا وعن مالك انه لا يجوز وافضل ببيعة الذبح المعرف
 المعتمر الا عند المروة ولا للحاج الاكمني **فصل** وطواف الافا

فصل في طواف اوداع مع جارية الفجر الثاني ان كان طاف وداع عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب الا في مكة

في مكة

ركن بالاتفاق واول وقته من نصف ليلة النحر وفضل صحى
 يوم النحر ولا آخر لاخره وقال ابو حنيفة اول وقته طلوع الفجر
 الثاني واخره ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لزمه دم
فصل في رمي الجمرات الثلاث في ايام التشريق بعد الزوال كل جمرة
 سبع حصيات من واجبات الحج بالاتفاق وقال ابن الماجشون رمي
 جمع العقبة ركن لا يتحلل من الحج الا بالاتيان به ويجب ان يبدأ بالتي
 تلي مسجد الخيف ثم الوسطي ثم جمرة العقبة وقال ابو حنيفة لوي
 رمي منكبا اعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه **فصل** الايام للمعه ودا ايام التشريق بالاتفاق
 والمعلومة هات عشر ذى الحجة عند الشافعي واحمد وقال مالك ثلاثة
 ايام يوم النحر ويومان بعده وقال ابو حنيفة يوم عرفة ويوم
 النحر والاول من ايام التشريق **فصل** ونزول المحصب ليلة
 الرابع عشر هو مستحب ويحكي عن ابو حنيفة انه نسك وهو قول
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويستحب ان يخطب الامام في
 ثاني ايام التشريق وقال ابو حنيفة لا يستحب وله ان ينفر في اليوم
 الثاني ما لم تغرب الشمس ويترك الومي في اليوم الثالث فان
 لم ينفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمي الغد وقال ابو حنيفة
 له ان ينفر ما لم يطلع الفجر **فصل** واذا حاضت المرأة قبل
 طواف الافاضة لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجبال حبل الجبل
 عنها بل ينفر مع الناس ويركب غيرها مكانها عند الشافعي واحمد
 وقال مالك يلزمه حبل الجبل اكثر من مرة الحضر وزيادة ثلثة ايام
 وعند ابو حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وتدخل
 مع الحاج **باب** الاجصار من احصر عدوه عن الوقوف
 او الطواف او السعي وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزمه

ايام التشريق بالاتفاق

في مكة

في مكة

قصده بعد او قرب ولم يتحلل فان سلكه فقاته الحج اولم يكن له طريق آخر تحلل من احرامه بجعل عمره وقال ابو حنيفة ان كان قد احصر عن الوقوف والبيت جميعا فله التحلل او عن واحد منهما فلا وعز ابن عباس انه لا يتحلل الا ان يكون العدة وكافرا فحصل التحلل بنية وذبح وحلق وقال ابو حنيفة لا ذبح الا بالمهر فبواطئ رجل لا يوقب له وقتا ينحر فيه فيتحلل في ذلك الوقت وقال مالك يتحلل ولا شيء عليه واذا تحلل وكان حجه فرضا فهل يجب القضاء للثا فعي قولان اظهرهما الوجوب وحكي عن مالك انه متى احصر عن الفرض من الاحرام سقط عنه الفرض ولا فضا على من كان نسكه تطوعا عند مالك والثا فعي وقال ابو حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضا كان او تطوعا وعز احمد روايتان كالمذهبين **فصل** اذ المهر يمرض فالواجب من مذهب الثا فعي انه ان شرط التحلل به تحلل وقال مالك واجد لا تحلل بالمهر وقال ابو حنيفة يجوز التحلل مطلقا **فصل** اذا احرم العبد لغير اذن مولاه صح احرامه وانسه تحليله بالاتفاق وقال اهل الظاهر لا ينعقد احرامه والامة كالعبد الا ان يكون لها زوج فيعتبر اذنه مع الولي وعز محمد بن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج **فصل** للمرأة ان تحرم بحجة الاسلام بغير اذن زوجها عند ابو حنيفة ومالك واحمد يختلف قول الثا فعي في ذلك والاصح منعه وهل للزوج تحليل زوجته من الفرض للثا فعي قولان اظهرهما في الواقع ان له ذلك كما له منها من ابي حنيفة ومالك ليس له تحليلها هكذا صح به القاضي عبد الوهاب المالكى وله منها من حج التطوع في الابدان فان احرمت فله تحليلها عند الثا فعي **كتاب الاضحية**

والمشهور عن مالك عدم الوجوب

بالمزود

هي مشروعة باصل الشرع بالاجماع واختلف هل هي سنة او واجبة فقل مالك والثا فعي واحمد وصاحب ابى حنيفة هي سنة حوكمة وقال ابو حنيفة هي واجبة على المقيمين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب ويدخل وقتها عند الثا فعي بطلوع الشمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين صلى الامام اولم يصل وقال ابو حنيفة ومالك واحمد من شرط صحة الاضحية ان يصلي الامام خطب الا ان ابو حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يصحوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاية دخل وقت الاضحية بطلوع الشمس فقط واخرتها عند الثا فعي احرأيام الشريق وقال ابو حنيفة ومالك احرأيام من ايام الشريق وقال سعيد بن جبير يجوز لاهل الامصار الاضحية في يوم النحر خاصة ولا لاهل السواد الى احرأيام الشريق وقال ابن سيرين لا يجوز مطلقا الا في يوم النحر خاصة وعن الشعبي الجواز الى آخر شهر ذي الحجة واذا كانت الاضحية واجبة لم يسقط بحجها بعوات ايام الشريق بل يدنحها ويكون قضا عند الثلثة وقال ابو حنيفة يسقط الذبح ويدفع الى الفقراء **فصل** من دخل عليه عثر ذي الحجة وقصده ان يضحي فالمستحب له عند مالك والثا فعي انه لا يحلق شعره ولا يقلم ظفره حتى يضحي فان فعله كان مكرها وقال ابو حنيفة هو مباح لا يكره ولا يستحب وقال احمد بتركه **فصل** اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحدث عيب لم يمنع اجزاها عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يمنع والمرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء والكثير الذي يفسد اللحم منعه والجرب البين يمنع الاجزاء وكذا العور بالاتفاق لانه يفسد اللحم والعبي يمنع الاجزاء وعز بعض اهل الظاهر انه لا يمنع ويكره مكسورة القرن

وقال احمد لا يجزي مكورة القرن ولا تجزي العرجا عند مالك والثافعي
 وقال ابو حنيفة يجزي ومقطوعة الاذن لا تجزي بالاجماع وكذا الذب
 لغوات جزء من اللحم فان كان المقطوع يسيرا فالواجب من مذهب الثافعي
 المنع والمختار عند متأخري اصحابه الاجز او قال ابو حنيفة ومالك
 ان ذهب الاقل اجزا او الاكثر فلا وعز احمد فيما زاد على الثلث رواين
فصل يجوز له ان يستدب في ذبح الاضحية ولو ذميا وان ذبحه
 عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز استئابة الذمي ولا يكون اضحية
 واذا استوى شاة بديهة الاضحية لم تصر اضحية عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة تصير **فصل** المستحب ان يسمى الله تعالى عند ذبح الاضحية
 وغيرها فان تركها قال ابو حنيفة ان ترك الذابح التسمية عمدا لم توكل
 ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت وقال مالك ان تعد تركها لم ينج
 وان تركها ناسيا ففيه روايان وعنه رواية ثالثة محل مطلقا
 تركها عمدا او سهوا وقال القاضي عبد الوهاب ومذهب اصحابه ان
 تارك التسمية عمدا غير مسؤول لا يوكل ذبيحته ومنهم من يقول انها
 سنة وقال الثافعي تركها سهوا او عمدا لا يؤثر وقال احمد ان تعد
 الترك لم توكل وان تركها ناسيا ففيه روايان وليستحجب عند
 الثافعي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال
 ابو حنيفة ومالك تكرر الصلاة عند الذبح على النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال احمد ليس بثواب وليستحجب ان يقول اللهم هذا منك
 ولك فتقبل مني وقال ابو حنيفة بكرة ذلك **فصل** اذا كانت
 الاضحية تطوعا استحب له ان يأكل منها بالاتفاق وقال بعض
 العلماء بوجوبه وفي قدر الافضل منه للشافعي قولان الجديد انه
 يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والمرجح ان يتصدق

بكلها الا لعماد يذبحها ولا يأكل من لحم المذورة شيئا بالاتفاق
 ولا يجوز بيع شيء من الاضحية والمهدي نذرا كان او تطوعا ولا يبيع الجلد
 بالاتفاق وقال الثافعي والاوزاعي يجوز بيعه بآله البيت التي توار
 كالقاسر والقدر والمختل والميزان وبحكي ذلك عن ابي حنيفة وقال
 عطاء الاسدي بيع اهاب الاضاحي بالدرهم وغيرها **فصل** والابل
 افضل في الاضحية ثم البقر ثم الغنم وقال مالك الغنم ثم الابل ثم
 البقر والبدنة تجزي عن سبعة وكذلك البقرة والشاة عز واحد بالاتفاق
 وقال اسحق ابن راهوية والبقرة من عشرة ويجوز ان يستترك سبعة
 في بدنة سواء كانوا متفرقين او من اهل بيت واحد وقال مالك ان كانت
 تطوعا وكانوا اهل بيت واحد جاز **فصل** العقيقة سنة
 مشروعة عند مالك والثافعي وقال ابو حنيفة هي مباحة ولا اقل
 انها مستحبة وعن احمد روايان اسماها انها سنة والثانية
 انها واجبة واختارها بعض اصحابه وقال الحسن وداود بوجوبها
 والعقيقة ان يذبح عن الغلام شائين وعن الجارية شاة وقال
 مالك يذبح عن الغلام شاة واحدة كما عن الجارية والذبح يكون في
 اليوم السابع من الولادة بالاتفاق ولا يمس رأس المولود بدم العقيقة
 بالاتفاق وقال الحسن يطرأ رأسه بدمه وقال الثافعي واحمد يستحب
 ألا تكسر عظام العقيقة بل يطبخ اجزا الاتفا ولا يسلمة المولود
كتاب النذر النذر ان كان في طاعة فهو لازم بها
 بالاتفاق واذا كان في معصية لم يجز الوفا به واختلفوا في وجوب
 الكفارة فقال ابو حنيفة ومالك والثافعي لا يلزم به كفارة
 وعن احمد روايان احدهما يتعقد ولا يحل فعله وتجب به
 كفارة ولا يصح نذر محرم كصوم العيد وايام الحيض غير انه محرم خلك

فان صام صح ومن نذر ذبح ولده لم يلزمه شيء عند الشافعي وقال
ابو حنيفة ومالك يلزمه ذبح شاة وعن احمد روايتان احدها
ذبح شاة والاخرى كفارة يمين وكذا لو نذر ذبح نفسه وان نذر
ذبح عبده لم يلزمه شيء عند الثلاثة وعن احمد روايتان احدها
ذبح كبش والاخرى كفارة يمين **فصل** من نذر نذرا مطلقا صح
نذره عند ابو حنيفة ومالك واحمد ويلزمه كل روم المعلق وفيه
كفارة يمين وللشافعي قولان احدها كقول الجماعة والثاني لا يصح
حتى يجعله بشرط او صفة وهو الاصح **فصل** من نذر قربة
في الحاج بان قال ان كلمت فلانا فله على صوم او صدقة فالمرجح
من مذهب الشافعي انه يجزى بين كفارة يمين وبين الوفا بما التزمه
وقال ابو حنيفة يلزمه الوفا بكل حال ولا تجزى الكفارة وقال
مالك واحمد يجزوه ويقال ان العمل عليه **فصل** من نذر الحج له
الوفا لا غير عند ابو حنيفة ومالك وللشافعي قولان احدهما
يجب الوفا وهو الاصح والثاني انه يجزى بين الوفا وكفارة اليمين
وعن احمد روايتان احدهما التصير والاخرى وجوب الكفارة
لا غير **فصل** من نذر ان يتصدق بماله يلزمه عند الشافعي ان
يتصدق بجميع ماله وقال اصحاب ابو حنيفة يتصدق بثلاث
جميع امواله الزكوية **فصل** استحباب ما ولهم قول اخر انه يتصدق
بجميع ما يملكه وقال مالك يتصدق بجميع ثلث امواله الزكوية
وغيرها وعن احمد روايتان احدهما يتصدق بثلاث جميع امواله
والاخرى يرجع في ذلك الى ما يراه من مال دون مال **فصل**
اذ نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا في مسجد
المدينة والاوصى عند مالك واحمد وهو الاصح من قول الشافعي قال

وله قول انه يجزى
ويقال ان العمل عليه

ابو حنيفة لا يتعين الصلاة في مسجد محال **فصل** اذ نذر صوم
يوم بعينه فافطر بعد قضاءه عند الثلاثة وقال مالك اذا افطر
لم يلزمه القضاء واذ نذر صوم عشر ايام جاز صومه متتابعاً ومتفرقاً
بالانفاق وقال داود يلزمه الصوم متتابعاً **فصل** لو نذر قصد
البيت الحرام ولم يكن له نية حج ولا عمر او نذر المشي الى بيت السلام
فالمشهور من مذهب مالك واحمد انه يلزمه القصد بالحج او العمرة وان لم يلزمه
الشي من دون اهلله وقال ابو حنيفة لا يلزمه شيء الا اذا نذر المشي الى بيت
الله الحرام فاما نذر القصد والذهاب والية فلا واذ نذر المشي الى مسجد
المدينة والاوصى فللشافعي قولان احدهما وهو قوله في الام لا ينعقد نذره
وهو قول ابو حنيفة والثاني ينعقد ويلزمه وهو الواجح وهو قول
مالك واحمد **فصل** اذ نذر فعل مباح كما اذا قال لله علي ان اشي
الي بيتي او اركب فرسي او البر ثوبي فلا شيء عليه عند ابو حنيفة ومالك
وقال الشافعي متى خالف لزمه كفارة يمين وان كان لا يلزمه فعل ذلك
وعن احمد انه ينعقد نذره بذلك وهو بالخيار بين الوفا به وبين
الكفارة **كتاب** **الاطعمة** النعم حلال بالاجماع
ولحم الخيل حلال عند الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد وقال مالك
بكرهه والراجح من مذهبه التحريم وقال ابو حنيفة بتحريمه ولحم
البغال والحمر الاهلية حرام عند الثلاثة واختلف عن مالك في ذلك
والمروى عنه انها مكروهة كراهة مغلظة والمرجح عند محققى
اصحابه التحريم وحكى عن الحسن حل لحم البغال وعن ابن عباس اباحة
لحوم الحمر الاهلية **فصل** اتفق الائمة الثلاثة على تحريم
كل ذي مخلب من الطير بعد ذبحه على غيره كالعقاب والصقر والبازي
والشاهين وكذا اما لا مخلب له الا انه يا كل الجيف كالنسر والرحم

والغراب الابيض والاسود واباح ذلك مالك على الاطلاق واما غير ذلك
من الطير فكله مباح بالاتفاق والمشهور انه لا كراهة فيما نهى عن قتله
كالخفاف والهدد والخفاثر واليوم والبغا والطاووس الا عند الشافعي
فالراجح تحريمه **فصل** انفقوا ايضا على تحريم كل ذي ناب
من السباع بعد وابه علي بن كلاس والنمر والذئب والذئب والهرق
والفيل الا ما كان فانه اباح ذلك مع الكراهة والارنب حلال بالاتفاق
والزرافة لا يعرف فيها نقل وصح صاحب التنجيز تحريمها وقال شيخنا
السبكي في الفتاوي الحلبية المختار حلتها والتعلب والصبيح حلال عند
الشافعي واحمد وكذا عند مالك مع الكراهة وقال ابو حنيفة بتحريمها والفضيل
واليربوع مباحان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة بكره اكلهما وقال
احمد باباحة الضب وعنه في اليربوع روايتان **فصل** يحرم اكل
حشرات الارض كالفار عند الثلاثة وقال مالك بكرهته من غير تحريم
ومنها الجراد ويؤكل ميتا على كل حال وقال مالك لا يؤكل منه مامات
حشفه انفه من غير سبب يصنع به ومنها القنفذ وهو حلال عند مالك
والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد بتحريمه وقال مالك لا بأس باكل الخلد الجمل
اذا ذكيت واختلفوا في ابن آوى فقال ابو حنيفة واحمد هوام وهو الاصح
من مذهب الشافعي وقال مالك هو مكرهه والهرق الوحشية حرام عند ابي
حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال مالك هي مكرهه وعز احمد
روايتان احدهما الاباحة والثاني التحريم **فصل** حيوان البحر
السماك منه حلال بالاتفاق واما غيره فقال ابو حنيفة لا يؤكل من حيوان
البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة وقال مالك يؤكل السمك وغيره
حتى السرطان والصفدع وكل ما لا خنزيره لكنه كرهه الخنزير وحكى انه
توقف فيه وقال احمد يؤكل ما في البحر الا التماسح والصفدع والكوسج ويقتصر

عنده في غير السمك الى الذكاة كخنزير البحر وكلبه وانسانه واختلف اصحاب
الشافعي فمنهم من قال يؤكل جميع ما في البحر وهو الاصح عندهم ومنهم من قال
لا يؤكل الا السمك ومنهم من منع اكل كلب الماء وخنزيره وحيتته وقارته وغيره
وكل ما له شبه في البر لا يؤكل والمرجح ان ما في البحر حلال غير التماسح والضفدع
والحية والسرطان والسحفاة **فصل** الجلالة من غير اوشاة ايجابة
بكره اكلها بالاتفاق الثلاثة وقال احمد يحرم اكلها ولحمها ولبنها وبيضها
فان حبست وعلفت طاهر حتى تزداد راحة النجاسة حلت وزالت
الكراهة بالاتفاق ثم قيل يحبس البقرة اربعين يوما والشاء
سبعة ايام والدجاجة ثلاثة ايام **فصل** من اضطر الى اكل الميتة
جاز له الاكل منها بالاتفاق واصح القولين من مذهب الشافعي انه لا يجب
وهل يجوز له ان يشبع او ياكل ما يسد به الرمق فقط للشافعي قولان
احدهما لا يشبع وهو مذهب ابي حنيفة والثاني يشبع وهو قول مالك
واحد الروايتين عن احمد والراجح من مذهب الشافعي انه ان وقع حلاله
فربما لم يحز غير سد الرمق وان المنقطع يشبع ويتزود واذا وجد
الضطر ميتة وطعام الغير وما لكه غايب فقال مالك واكثر اصحاب
الشافعي وجماعة من اصحاب ابي حنيفة باكل طعام الغير بشرط الضمان
وقال احمد وجماعة من اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي ياكل
الميتة **فصل** الدهن كسمن وزيت اذا مات فيه فارة فان كان
جامدا القيت الفارة وما حولها ويبقى الباقي طاهرا يجوز اكله وان
كان مائعا فقال مالك واحمد وابي حنيفة والشافعي انه نجس ومثله
حرام ومتى حكم بنجاسته ما بيع فهل يمكن تطهيره ام لا الاصح من مذهب
الشافعي انه يتعدى تطهيره وفي وجه ان الدهن يطهر بغسله واذا
قلنا انه لا يطهر فهل يجوز الاستصباح به ام لا للشافعي اقوال

اصحها الجواز وهو مذهب ابي حنيفة واحمد ومالك قال النووي في شرح
المهذب في كتاب البيع المذهب القطع به **فصل** اختلفوا في الشحوم
التي حرّمها الله تعالى على اليهود اذا تولى ذبح ما هي فيه يهودي فعليه بكره
للسلبي اكله ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي بابا حنيفة وعزيمالك روايتان
احدهما الكراهة والثانية التحريم وعز احمد روايتان كذلك واختار
التحريم جماعة من اصحابه واختار الكراهة الحنفية **فصل** من اضطر
الى شرب الخمر اعطش او دوا فله شربها قال حنيفة نعم والشافعي في المسئلة
ثلاثة اوجه اصحها عند المحققين المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث
يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختار جماعة **فصل** من مر
ببستان غيره وهو غير موط وفيه فاكهة رطبة فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا يباح الا اكل من غير ضرورة الا باذن مالك ومع ضرورة
ياكل بشرط الضمان وعز احمد روايتان احدهما يباح له الاكل من غير
ضرورة ولا ضمان عليه والثانية يباح للضرورة ولا ضمان عليه
واذا كان عليه حايط فانه لا يباح الاكل منه الا باذن مالك بالايجاع
واذا استضاف مسلم مسلما من اهل قرية غير ذات سوق ولم يكن به
ضرورة لم يجب عليه ضيافته بل يستحب عند الثلاثة وقال احمد
يجب ومدة الواجب عنده ليلة والمستحب ثلاث ومتى امتنع من الواجب
صار عند احمد دينا عليه واختلف في اطيب المكاسب فقيل الزراعة
وقيل الصناعة وقيل التجارة والظاهر عند الشافعي التجارة **كتاب**
الديانح والصيد اجمعوا على ان الذبايح المعند بها ذبيحة المسلم
العاقل الذي يتأق من الذبح سواء الذكر والانثى واجمعوا على تحريم ذبايح
الكفار غير اهل الكتاب واجمعوا على ان الذكاة تصح بكل ما ينهر الدم
ويحصل القطع به من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد

بيوع كما يبيع السلام المحدث واختلفوا في الذكاة بالسن والظفر فقال
مالك والشافعي واحمد لا تصح الذكاة بهما وقال ابو حنيفة يصح اذا كانا
منفصلين والمجزي في الذكاة قطع الحلقوم والمري ولا يجب بكل يسحب
عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة مجزي الحلقوم والمري واحدا لو
رجين وقال مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم والمري والو
رجين **فصل** لو اهان الراس لم يحرم بالانفاق وحكي عن سعيد
بن المسيب انه يحرم ولو ذبح حيوانا من فطاه وبقي فيه حياة مستقرة
عند قطع الحلقوم حل ولا فلا عند ابي حنيفة والشافعي وتوفي الحياة
لستقرة بالحر كنية الشديدة مع خروج الدم وقال مالك واحمد لا يحل
بحال والسنة ان ينحر الابل معقولة وتذبح البقرة الغنم مضطجة
بالانفاق فان ذبح **في الكراهة** ما ينحر ونحر ما يذبح حل عند ابي حنيفة
والشافعي واحمد وقال مالك ان نحر شاة او ذبح بعيرا من غير ضرورة
لم يוכל وحمله بعض اصحابه على الكراهة حل اكله عند الثلاثة قال
ابو حنيفة لا يحل **فصل** يجوز الاصطهاد بالجوارح المعيلة كال
كلب والفهد والصقر والبازي بالانفاق الا الكلب الاسود عند
احمد وعز بن مريم مجاهد انه لا يجوز الا بالكلب فقط ولا يجوز الا بالكلب
الحلم باتفاق الثلاثة وهو الذي اذا ارسله على الصيد يطلبه واذا
رجع انزجر واذا اشلاه استنلى وشرط الثلاثة ايضا انه اذا اخذ
الصيد امسكه على الصايد وخلي بينه وبينه وقال مالك لا يشترط
ذلك وهل بشرط ان يتكرر ذلك منه مرات حتى يصير معلما ام لا قال
ابو حنيفة واحمد اذا تكرر ذلك مرتين صار معلما **فصل** في الشافعي
يصير بالمر الواحدة **فصل** التسمية عند ارسال الجاجة على الصيد
سنة عند الشافعي فان تركها ولو عامدا لم يحرم وقال ابو حنيفة هو شرط

ولو ذبح حيوان ما كول فوجد في جوفه جنين ميت صح

والمعتبر عند الشافعي العرف ومالك لا يعتبر ذلك وقال الحسن صح

في حلال الذكركم ناسيا حل او عامدا فلا وقال مالك ان تعد تركا لم يحل
 او ناسيا فخذ روايتان وعن احمد روايتان ان تركا عند ارسال
 الكلب والرمي لم يحل الاكل منه على الاطلاق عمدا كان الترك او سهوا
 قال داود والشعبي وابوتور التسمية شرط في الاباحة بكل حال وان ترك
 عامدا او ناسيا لم توكل ذبيحته **فصل** لو عرف الكلب الصيد ولم يقبض
 فادركه وفيه حياة مستقرة فات قبل ان يتسع الزمان لركبته حل
 وقال ابو حنيفة لا يحل لو قتل الجارح الصيد بثقله فلتا فمعي قوله
 احدها يحل وهو الاصح في الراعي والمشهور من مذهب مالك والثاني
 لا يحل وهو المختار من مذهب احمد وهو قول ابي يوسف ومحمد ومزالي
 حنيفة روايتان كالقولين اشهرها الاول وهو الحل ولو اكل الكلب
 المعلم من الصيد قال ابو حنيفة لا يحل ولا ما صاده قبل ذلك ما
 لم ياكل منه وقال مالك يحل وللشافعي قولان احدهما يحل كقول
 مالك والثاني وهو الرابع انه لا يحل وهو قول احمد وجارحة
 الطير في الاكل كالكلب عند الثلثية وقال ابو حنيفة لا يحرم ما
 اكلت منه جارحة الطير **فصل** ولو رمي صيدا او ارسل عليه
 كلبا فعقم وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقمة يجوز ان يموت
 منه ويجوز ان لا يموت قال جماعة من اصحاب الشافعي لو كل قولا
 واحدا لصحة الخبر فيه والصحيح من مذهبه انه لا يوكل وهو
 قول احمد وقال ابو حنيفة ان وجدته في يومه حل او بعد يومه لم
 يحل **فصل** ولو نصب اقبولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل
 وعن ابو حنيفة اذا كان فيها سلاح فقتله بحده حل ولو قتر
 اني فلم يقد رعليه فذكاته عند ابو حنيفة والشافعي و احمد حيث
 قد رعليه كذكاة الوحشي وقال مالك ذكاته في الحلق واللثة ولو

ان سعه عقيب الرمي فوجه ميتا حل
 وان اخر اتباعه لم يحل وقال مالك

السادس

صيد فقد يصفى حل عند ان في كل واحد من النصفين بكل حال وهو الصواب
 عن احمد وقال ابو حنيفة ان كان ناسيا او احشا وكذا ان كانت القطعة التي مع
 الراس اقل وان كانت اكثر لم يحل الاخي **فصل** لو ارسل الكلب على
 الصيد فخرجه لم يقبض وزاد في عدوه وقتل الصيد لم يحل اكله عند ان في
 وقال ابو حنيفة واخر يحل وعن مالك روايتان ولو رمي طائرا في حقه فسقط الى
 الارض فوجد ميتا حل والا فلا بالاتفاق واذا قلته الصيد من برع لم يزل ملكه
 عند الثلاثه وقال احمد اذا بعد في البرية زال ملكه عنه ولو كان في ملكه صيد وصل
 وارسله وخلقه فالاصح من مذهب ان في المصوص انه لا يزل ملكه عنه وفي كذا
 اذا قصد التقرب الى اسر فحل بارسله زال ملكه عنه كالعقود وان لم يقبض التقرب
 ففي زال ملكه وجهان كالوارسل بعمر او فرسه والاصح ان ذلك لا يجوز لانه يشبه
 سوايب الجاهلية ولا يجوز لملكه عز وان في يزل فان قلنا لا يزل
 مادام باطا والا فلا وان قال عند ارساله اربعة لم يخذ حصن الاباحة ولا
 ضمان على من اكله لكن لا ينفذ تصرفه فيه واذا قلنا يزل الملك فالاصح في الرضا
 حل صطيان لرجوعه الى الاباحة ولبل يصير في معنى سوايب الجاهلية
 ولو صار طائرا بر بافجعه في برجه فطار الى برجه لم يزل ملكه عنه وقال مالك
 ان لم يكن قد انس ببرجه بطول ملكه صار ملكا لمن انتقل الى برجه فان عاد الى برجه
 الاول عاد الى ملكه والله تعالى اعلم **كتاب البيوع** الا جماع
 منعقد على البيع وتخير الربا على ان البيع صحيح من كل عاقل بالغ مختار مطلق انتفى
 وعلى انه لا يصح بيع المحنون في بيع الصبي فقال مالك وان بيع لا يصح وقال ابو حنيفة
 يصح اذا كان مميزا لكن ابو حنيفة يشترط في انعقاد اذن المولي وبيع المكره لا يصح
 الثلاثه وقال ابو حنيفة يصح **فصل** المعاوضة لا ينفقدها بيع على الرابع
 من مذهب ان في وفي رواية عن ابي حنيفة ولحقه وقال مالك ينفقدها البيوع
 واخراج من الصباغ والنووي وجماعة من ان في وفي رواية عن ابي حنيفة

واختلفوا

في انعقاده اذن سابق
 من الولي او اجازة لاحقة
 واحمد يشترط

في حصة
في حصة
في حصة

والمحقق هل يشرط فيها الايجاب والقول كما يحيطه قال ابو حنيفة في رواية بشرط
الحظ دون المحقق وبه قال احمد وقال مالك لا بشرط مطلقا وكذا قال الشافعي
وقد رخصه بطل خبره ونفي البيع بلفظ الاستدعاء عند مالك ثم كفي فيقول الغني
وقال ابو حنيفة لا ينفذ **فصل** في البيع بالشرط وهو ان يربط المشتري في الشرط
بل يخرج غيره فان اغتربه انسان فاشترى السلعة فشرع صحيح عند مالك ثم قال
وقال مالك لا يربط بطل وكريم بيع الحاضر للباري بالاتفاق وموان يقدّم غريب بمبايع
الحاضر اليه ليعتد به يومئذ فيقول انك ذللت عندي ببيعك لقليلك قليلا باعلا من غيره
بيع العيون وموان يشرى السلعة ويضع اليد به لم يكون من الغنم ان رضى السلف وان لم يرض
وقال احمد باس بطل ويجوز بيع ذللت عندي ان في مع الكراهة وموان يبيع بغيره بمن لا يربط
من مشترى بغيره باقل من ذلك بشرط وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز ذلك **فصل** في بيع
الشيء عند ابي حنيفة وان منى وعن مالك قال اذا خالف واحد اهل السوق بزيادة
او نقصان يقال له اما ان تبيع بسعر اهل السوق او تغفل عنهم فان سعر البطان على التار
فباع الرطل فباعه وموان يربط بغيره بذكر ولم ينفذ على تروا لبيع كان يكرهها وقال ابو حنيفة
اكرهه البطان نعم صحة البيع واكرهه غيره لا يجمع **فصل** وان كان في قول حنيفة بالاتفاق
وموان يبتاع طعاما في الغلة ويحسبه ليراد منه وانفقوا على انه لا يجوز بيع الكالي بالكالي وهو
بالدين وثمن الكلب حيث ذكره مالك يبيع مع الجواز بغيره انه فان بيع لم يفسد البيع على كل
اكرهه ان تنفعا به وهذا نقول ابو حنيفة وقال مالك يجوز املك وان فقهه له ان قتل او تلف وبه
قال احمد **باب** في البيع **فصل** في البيع بغيره بذكر ولم ينفذ على تروا لبيع كان يكرهها وقال ابو حنيفة
ان يثبته ايام عند ابي حنيفة وان في ذلك يجوز فوق ذلك وقا مالك يجوز على حب بغيره البيع
الحاجة وتختلف في ذلك في مال موان فانما لغة التي لا تبغى التزم من يومه يجوز ان يبيع
الزمن يومه والقول بان لا يكون الوقت فيها في ثلثة ايام يجوز شرطه فيها ان يبيع التزم من ثلثة ايام
احد ابو يوسف يثبت الحيازة فيفقان على شرط من ان يربط الحيازة الى المبلد لم يفسد البيع
عنه ان يثبته وقال ابو حنيفة بطل فغيره اذا مضى من الحيازة في غير الحيازة في بيعه

هذا الكلام في بعض النسخ وهذا قد مر في غير النسخ

عجود

ان

فصل في ذلك اذا باعه سلعة على ان يثبته الثمن في ثلثة ايام فلا يبيع بينهما فذلك شرط فبأنه يفسد البيع وكذلك اذا قال البائع
عنه على ان يثبته عليك الثمن بعد ثلثة ايام فلا يبيع بينهما عند الثلثة
وقال ابو حنيفة البيع صحيح ويكون القول الاول اثبات خيار للمشتري وحده
ويكون الثاني اثبات خيار للبائع وحده ولا يلزم تسليم الثمن في مدة
الخيار عند الثلثة وقال مالك بكرة **فصل** في ثبوت له الخيار فسخ البيع
محذور صاحبه واذا اشترط في البيع خيارا لم يفسد البيع في غير المدة وفي غيبته عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليس له فسخ الا بحضور صاحبه واذا شرط
في البيع خيارا لم يفسد البيع عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك
يجوز ويحرب الخيار مثله في العادة وظاهر قول احمد صحهما وقال
بن ابي ليلى بفسخ البيع وبطلان الشرط **فصل** اذا مات من له الخيار
في المدة انتقل الي وارثه عند الثلثة وقال ابو حنيفة ليسقط الخيار
بونه وفي الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار وللشافعي قول
احد هما ينفسر العقد وهو قول احمد والثاني بسقوط الخيار وهو قول
ابو حنيفة ومالك والثالث وهو الرابع انه موقوف ان امضاه ثبت
انتقاله بنفس العقد والآفل ولو كان المبيع جارية لم يحل للمشتري طردها
في مدة الخيار وتحل للبائع وطيهما عند الثلثة وينقطع به الخيار وقال
احمد لا يحل وطيهما للمشتري ولا للبائع **باب** ما يجوز بيعه وما لا
لا يجوز بيع العين الطاهرة صحيح وأما بيع العين النجسة في نفسها
كالكلب والخمر والسرجين من يبيع ام لا قال ابو حنيفة يبيع الكلب
والسرجين وان يوكل المسلم ذميا في بيع الخمر وابتاعها واختلف اصحاب
مالك في بيع الكلب فمنهم من اجاز مطلقا ومنهم من كرهه ومنهم من
فضل الجوان بالمأذون في امساكه وقال الشافعي واحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك

هذا الكلام في بعض النسخ وهذا قد مر في غير النسخ

اصلا ولا قيمة للكلب ان قتل او اتلف والدهن اذا انتجس فهل يطهر بفعله
الراجح من مذهب الشافعي انه لا يطهر فلا يجوز بيعه عنده وبذلك قال
واحمد وقال ابو حنيفة يجوز بيع الدهن الغبر بكل حال **فصل** لا يجوز بيع
ام الولد بالاتفاق وقال داود يجوز ذلك وسحقى عن علي وابن عباس رضي
الله عنهما كذلك وبيع المدبر جائز عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز
اذا كان التدبير مطلقا ولا يجوز بيع الوقف عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم او يخرج الوقف يخرج الوصايا
فصل العبد المشرك يجوز بيعه من المشرك صغيرا كان او كبيرا
عند الثلاثة وقال احمد ان كان صغيرا لا يجوز بيعه منه ولبن المرأة
طاهر بالاتفاق ويجوز بيعه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة وما لك
يجوز بيعه وبيع دور مكة صحيح عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز
وعز احمد روايتان اهما ما عدم الصحة في البيع والاجازة وان فتح
صلحا ونكره اجازتها عند ابو حنيفة وما لك وبيع دور القر صحيح
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يصح **فصل** لا يصح بيع مال لا يملك
بعد اذن مالكه على الجديدر اراجح من قولي الشافعي وعلي القديم موقوف
ان الاجازة مالكة نفذ والا فلا وقال ابو حنيفة البيع يصح وبوقف
على اجازة مالكة والشر لا يوقف على الاجازة وقال مالك يجب الجميع على
الاجازة وعن احمد في الجميع روايتان ولا يصح بيع ما لم يستقر ملكه عليه
مطلقا كالبيع قبل قبضه عقارا كان او منقولا عند الشافعي وبه قال محمد
بن الحسن وقال ابو حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض **فصل** مالك
بيع الطعام قبل القبض لا يجوز وبيع ما سواه يجوز وقال احمد ان كان
البيع مكيلا او معدودا او موزونا لم يجز بيعه قبل قبضه وان كان
غير ذلك جاز والقبض فيما ينقل بالنقل وفيما لا ينقل من العقار والمثل

على النجس

عبر الاشجار بالخليفة وقال ابو حنيفة القبض في جميع الخليفة **فصل** لا يجوز
بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في الماء والعبد الاتق بالاتفاق
وحكى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اجاز بيع الابن وعن عمر بن عبد العزيز
وابن ابي ليلى انهما اجازا بيع السمك في بركة عظيمة وان احبس في اخذه
الي مؤنة كثيرة ولا يجوز بيع مجهول كعبد من عبيد وثوب من اثواب عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة يجوز بيع عبد من ثلاثة اعبد وثوب من ثلاثة
اثواب بشرط الخيار فيما زاد **فصل** ولا يصح بيع العين الخائبة عن
المعاقدين التي لم توصف لماعدا مالك وعلي اراجح من قولي الشافعي وقال
ابو حنيفة يصح ويثبت للمشتري الخيار فيه اذا رآه واختلف اصحابه
فيما اذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بعثك ما في كفي وعز احمد في صحة بيع
الغائب روايتان اشهرهما يصح **فصل** لا يصح بيع الا غمي وشرائه
اذا وصف له المبيع واجازته ورهنه وهبته علي اراجح من قولي الشافعي
ان اذا كان قد رآه شيئا قبل العمي مما لا يتغير كالحديد وقال ابو حنيفة
وما لك واحمد يصح بيعه وشرائه ويثبت الخيار اذا المسد **فصل** ولا
لا يجوز بيع الباقي في قشره عند الثلاثة وقال ابو حنيفة بالجواز
والعكس طاهر وكذا افارته ان انفصل من حمز على الاصح من مذهب الشافعي
وبيعه صحيح بالاجماع ولا يصح بيع الحنطة في سنبليها علي اصح قولي الشافعي
وقال ابو حنيفة واحمد وما لك يصح **فصل** اذا قال بعثك هذه الصبرة
كقفيز بد درهم صح ذلك عند مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة يصح في قفيز واحد منها ولو قال بعثك عشرة افقر من هذه
الصبرة وهي اكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال داود لا يصح ولو قال بعثك
كل هذه الارض كل فواغ بد درهم او هذا القطيع كل شاة بد درهم صح البيع قال
ابو حنيفة لا يصح ولو قال بعثك من هذه الارض عشرة اذرع وهي مائة ذراع

و اما فی کوراته ان شود
وقال ابو حنیفه بیع محله

الحسين

ابو حنيفة لا يصح وان باع عبدا بشرط الاول لم يصح بالانفاق وغير الاصطخر
 من اصحاب الشافعي انه يصح البيع ويبطل الشرط وان باع بشرط ينافي مقتضى
 البيع كما اذا باع عبدا بشرط ان يعتقه او لا يعتقه او دارا بشرط ان يكتنه
 البايع او ثوبا بشرط ان يخيطه له بطل البيع عند ابو حنيفة والشافعي قال
 ابن ابي ليلا والخضر والحسن البيع جائز والشرط فاسد وقال ابو ثور
 البيع والشرط جائز ان وعن مالك انه اذا اشترط له من مائة المبيع ثلثا
 ككتني الدار صح وقال احمد ان شرط سكنى اليوم واليومين لم يفد العقد
فصل واذا قبض المبيع بيعا فاسد الم ملكه باتفاق الثلاثة قال
 ابو حنيفة اذا ملكه بأذن البايع بعوض له قيمة ملكه بالقبض بقيمته
 ثم للبائع ان يرجع في العين مع الزيادة المتصلة والمنفصلة الا ان
 يتصرف المشتري فيها تصرفا يمنع الرجوع فيها خذ قيمتها ولو غرس في الارض
 المبيعة بيعا فاسدا وبني لم يكن للبائع قلع الغراس والسبل الا بشرط
 ضمان النقصان وله ان يبدل قيمتها وقال ابو يوسف ومحمد ينقض
 البناء ويقلع الغراس ويرد الارض على البايع **باب تفريق الصفة**
 اذا جمع في المبيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز كالحر والعبد او عبده وعبد
 غيره او مائة ومذكاة فلثا فعلى احوال الظهورها وهو قول مالك يصح فيها
 يجوز ويبطل فيما لا يجوز والثاني البطلان فيهما واذا قلنا بالظاهر
 تخبر المشتري ان جهل فان اجاز فيحصره من الثمن على الراجح وقال
 ابو حنيفة ان كان الفساد في احدهما ثبت نصرا واجماع كالحر والعبد فسد
 في الكل وان كان بخير ذلك صح فيما يجوز بنقطة الثمن كله وانه ولد
 وقال فمين باع ما سمي عليه وما لم يسم عليه من الذبيحة انه لا يصح في الكل
 وخالفه ابو يوسف ومحمد وقال فمين باع بخمسة مائة نقدا وخمسة مائة الى العطا
 فسد العقد في الكل وعن احمد روايتان كالقولين **باب الزبا**

القصة
ليس

جواب
نقطه

حس
الزهر ليس من
السنة فليعلم

بعد
النفوت

وانه لا يباع شيئا منها غايبا فاجز
وانفق على نه يجوز بيع الذهب
بالفضة والعكس متفاضلين صح

الايمان المنصوص على تحريم الربا لا يحاج ستة الذهب والفضة والبر والتمر
والتمر والزبيب والملح والذهب والفضة يحرم فيهما الربا عند الشافعي
بعلة واحدة لازمة وهي انهما من جنس الاثمان وقال ابو حنيفة العا
فيهما موزون جنس فيحرم الربا في سائر الموزونات واما الاربعة
الباقية ففي علمتها عند الشافعي قولان الجديد انها مطعومة فيحرم
الربا في الماء والادهان على الاصح والقديم انها مطعومة او ميكيلة
او موزونة وقال اهل الظاهر الربا غير موكلة وهو مختص بالمنصور
عليه وقال ابو حنيفة العلة فيهما انها ميكيلة في جنس وقال مالك العلة
فيها القوت وما يصل للقوت في جنس وعن احمد روايتان احدهما ان
الشافعي والثانية كقول ابو حنيفة وقال ربيعة كلما يجب فيها الزكاة
يحرم فيها الربا ولا يجوز بيع بغير بيعين وقال ابن سيرين العلة
لجنس بافراده وعن جماعة من الصحابة انهم قالوا انما الربا في
النسبة فلا يحرم التفاضل اذا اقرر ذلك فقد اجمع المسلمون على
انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا والورق بالورق
منفردا اتروها ومضروبا وحليها الامثلة بمثل وزنا بوزن يدا
بيد ويحرم نسيئة والتفوق اعلى انه لا يجوز بيع الخنطة بالخنطة
والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح اذا كان بمقيار الامثلة
بمثل يدا بيد ويجوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر متفاضلين يدا
بيد ولا يجوز ان يتفرقا قبل القبض الا عند ابو حنيفة ولا يجوز
بيع المصوغ بالمضروب متفاضلا عند الثلاثة وعن مالك انه يجوز
ان يبيعه بغيره من جنسه ولا يجوز التفرق قبل التقاضي في بيع المظن
بعضها ببعض عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يجوز وتختص تحريم
ذلك عند الذهب والفضة **تلي** ما عدا الذهب والفضة

والماكول

والماكول والمشروب لا يحرم فيه شيء من جهات الربا وهي التفاضل
والتفرق قبل التقاضي وقال ابو حنيفة المبيع بافراده يحرم النسيئة
وقال مالك لا يجوز بيع حيوان بجوابين من جنسه يقصدهما امرا
واحد امرا صح او غير فاذ كان البيع بالدرهم والدنانير باعيانها
فانها تتعين عند الشافعي ومالك واحد وقال ابو حنيفة لا تتعين
بغير البيع ولا يجوز بيع الدرهم المشوشة بعضها ببعض ويجوز ان
يشترى بها سلعة وقال ابو حنيفة ان كان الشتر قابلا لم يميز **فصل**
وكلمتين اتفقا في الاسم الخاص من اصل الخلقة فاما حشر واحد
وكلمتين اختلفا فاما جنسان وقال مالك البر والشجران هما جنس
واحد وفي اللحان والاثبان للشافعي قولان اصحهما انهما اثنان وهو
يقول ابو حنيفة ولا ربا في الحديد والوصاص وما اشبههما عند مالك
والشافعي لان العلة في الذهب والفضة الثمنية وقال ابو حنيفة واحد
في اظهر الروايتين عند يتعدي الى الخاسر والوصاص وما اشبههما
فصل ويعتبر التساوي فيما يكال ويوزن بكل المجاز ووزنه
وما جعل يراعي فيه عادة بلد المبيع وقال ابو حنيفة ما لا يضر فيه
باعتبار عادة الناس في البلاد وما يحرم فيه الربا لا يجوز بيع
بعضه ببعض **فصل** قال مالك يجوز في الماشية بيع المأكلة ببعضه وبعضه ببعض وقال
مالك يجوز في البادية بيع المكمل هو رادون الموزون وما حرم
فيه الربا لا يجوز بيع بعضه ببعض وقع جمل العوضين جنسا
بخالف في القيمة عند مالك والشافعي وكذلك لا يباع نومان من جنس
يختلف قيمتهما باحد النوعين كد عجوة ودرهم مد عجوة كدينار
صحيح ودينار قراضة دينارين صحيحين واجاز احمد الا في
النوعين وقال ابو حنيفة كذا لك جائز **فصل** ولا يجوز بيع رطبة

ما شط

بالخمر في غير القرايات

وإذا كان البيع في دار
البيع فاما العاين وهو ان يبيع
الدار في داره فاما العاين وهو ان يبيع
الدار في داره فاما العاين وهو ان يبيع

ببساطة على الارض كبيع الرطب بالتمر على الارض فيجوز عند الشافعي فيما دون
خمس اوسق والراجح عنده انه لا يختص بالفقراء وهو قول احمد الا انه
قال في هذا الروايتين بخبره رطباً ويبيعه بمثله ثم اوقال ابو حنيفة
لا يجوز ذلك بحال وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهو ان يكون
قد ذهب لرجل ثم حمله من حائط وثق عليه دخوله عليها فيشتريها
منه بخبره القريب جله ويجوز بيع العرايا في عقود متفرقة وان
زادت على خمسة اوسق وقال احمد لا يجوز اكثر من عشرة واحدة **فصل**
ولا يجوز بيع الحب بالدقيق من جنسه عند ابو حنيفة والشافعي واحمد
في احدي الروايتين وقال مالك يجوز بيعه به كيلاً وقال احمد في الرواية
الاخرى يجوز بيعه به وزناً وقال ابو ثور يجوز بيع الدقيق بالحنطة
متفاضلاً ولا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقها عند الشافعي ومالك
وقال احمد يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز بيع احدهما بالآخر اذا
استويا في النعومة والخشونة ولا يجوز بيع دقيقه بخبره عن
اصحاب ابو حنيفة انه يجوز بيع الحنطة بالخبز متفاضلاً ولا
يجوز بيع الخبز بالحنطة اذا كانا رطبين او احدهما وقال احمد يجوز
متماثلان وان باع ذهباً بذهب جزافاً لم يصح وعنه ابو حنيفة انهما
ان علم التساوي بينهما قبل التفرق صح وان علم بعد التفرق لم يصح
وعنه زفر انه يصح بكل حال واذا انصار فاشتم تقابضاً بعض عن
المرف وتفرقاً بطل العقد كله وقال ابو حنيفة يجوز فيما تقابض
ويطل فيما لم يتقابضاً ولا يجوز بيع حيوان يؤكل اللحم جنسه عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة يجوز ذلك **باب بيع الاصول والثمار**
يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حائرها الا المنقول كالدواب
والبقر والسراويل والاتفاق فتدخل الابواب المنصوبة والجاناة

تحريراً من المتي

ب

والدور

والرف والسلم الميسر او عن ابو حنيفة انه قال ما كان من حقوق
الدار لا يدخل في البيع وان كان متصلاً بها وعنه زفر انه قال اذا كان في
الدار آلة دخلت في البيع واذا باع نخلاً وعليها طلع غير موبد دخل
في البيع او موبد لم يدخل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يكون للبايع
بكل حال قال ابن ابي ليلى الثمرة للثوري بكل حال **فصل** اذا باع
علماً او حارياً وعليها ثياب لم تدخل في البيع بالاتفاق فان
ابن عمر انه يدخل في البيع جميع ما عليها وقال قوم يدخل بكل حال
ليست به العورة ولا يدخل الجبل والمقود والجام في بيع الدابة بالاتفاق
وقال قوم يدخل بكل حال ثياب ثوبه العورة واذا باع شجرة عليها
ثمرة للبايع لم يكلف قطع الثمرة عند مالك والشافعي واحمد الى ان
الجداد في العادة وقال ابو حنيفة يلزمه قطعه في الحال **فصل**
لا يجوز بيع الثمرة والزرع قبل بدو صلاحه من غير شرط القطع
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يصح بيعه مطلقاً يقتضي
ذلك القطع عنده وان باع الثمرة بعد بدو صلاحها جاز عند
الشافعي ومالك واحمد بكل حال وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها
بشرط التيقن وانما يتبعه في جوار البيع ما كان معه في البستان
واما ما كان في بستان آخر فلا يتبعه عند الشافعي واحمد وقال
مالك يجوز بيع ما جاوره اذا كان الصلاح معه وداو عنه
ايضاً انه اذا بدأ الصلاح في جوار الثمرة في البستان جاز
بيع احدهما شر الثمار في ذلك البستان **فصل** اذا باع الثمرة الظاهر
هراً وما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع عند ابو حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك يصح واذا باع صبرة واستثنى منها امداً
واصعاً معلومة لم يصح ولا ان يستثنى من الشجرة غصناً عند
ابو حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك يجوز ذلك واذا قال

في نخلة جاز بيع ثمار البلد وقال الليث
اذا بدأ الصلاح

يحوّل ذلك في الراس والأكارع
وعن مالك أنه

بعثك ثم هذا البستان الأربعين بالصبح بالانفاق وعن الأوزاعي أنه
لا يصح ولا يجوز أن يبيع الثاة ويستثنى منها شيئا جليدا أو غيره لا في
سفر ولا في حضر عند أبي حنيفة والثافعي وقال أحمد يجوز ذلك في السفر
دون الحضر **باب بيع المصاغة والرد بالعيب** التصرية في
الأبل والبقر والغنم تدليها للبيع على المشتري حرام بالانفاق لثبوت
هنا يثبت الخيار قال الثلاثة نعم أو قال أبو حنيفة أن كان قبل القبض
افتقر إلى حضوره وإن كان بعد قبضه افتقر إلى رضاه بالبيع
أو حكم حاكم والرد بالعيب عند أبي حنيفة وأحمد على التراجعي
وعند مالك والثافعي على الفور **فصل** إذا قال البائع كالمشتري
أمك المبيع وخد ارش العيب لم يجبر المشتري وإن قاله المشتري
لم يجبر البائع بالانفاق فإن تراصيا عليه صح الصلح عند أبي
حنيفة ومالك ورجحه يسري من أئمة الشافعية والمرجح عند
جمهور أصحاب المنع ونظيرها في الشفعة وقال أحمد للمشتري أمك
المبيع ومطالبة البائع بالارش ويجبر البائع بالارش أو على دفعه
إليه وإذا لقي البائع فلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد
بالانفاق وقال محمد ابن الحسن يسقط **فصل** وإذا حدث با
المبيع عيب بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري به عند أبي حنيفة
والثافعي وقال مالك عمدة الوقى إلى ثلاثة أيام إلا في الحرام واللوم
والجنون فإن عمده إلى سنة يثبت له الخيار وإذا ابتاع إناء
عينا ثم ظهر لها عيب فإراد أحدهما أن يمك حصته وإراد الآخر
أن يرد حصته جاز للواحد عند الثافعي وأحمد وإلى يونس
ومحمد ومالك في أحدي الروايتين وقال أبو حنيفة ليس لأحدهما أن
ينفخ بالرد دون الآخر **فصل** وإذا أراد المبيع زيادة مما يؤخذ

وقال أبو حنيفة لا وإذا
ثبت للمشتري خيار الرد لا يفتقر
الرد إلى رضى البائع وحضوره

مراة
بعد القبض

كالولد

كالولد والتمتع أمك الزيادة ورد الأصل عند الثافعي وأحمد قال
مالك أن كانت الزيادة ولدا ردة مع الأصل أو تمع أمكها ورد الأصل
وقال أبو حنيفة حصول الزيادة في يد المشتري يمنع الرد بالعيب بكل
حال ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري ثم علم بالعيب فله أن يردها
ولا يرد معها شيء عند الثافعي ومالك وأحمد في أحد الروايتين وقال
أبو حنيفة وأصحابه لا يردها وقال ابن أبي ليلى يردها ويرد معها
مهرها ما يروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **فصل** إذا
وجد المشتري بالمبيع عيبا وقد نقص فيه لمعني لا يقف استعلام
العيب عليه كوطئ البكر وقطع الثوب وتزوج الأمة امتنع الرد
لكن يرجع بالارش عند أبي حنيفة والثافعي وقال مالك يردها
ويرد معها ارش البكارة وهو المتهور عن أحمد بن علي أصله فإن
العيب الحادث لا يمنع الرد وإن وجد العيب وقد نقص المبيع لمعني
يقف استعلام العيب عليه أي لا يعرف القديم إلا به كالرايح والبيض
والبطيخ فإن كان الكسر قد رلا يقف على العيب إلا به امتنع الرد
عند أبي حنيفة وهو قول الثافعي والراجح من مذهبه أن له الرد
وقال مالك وأحمد في أحدي الروايتين ليس له رد ولا ارش وإن
وجد بالمبيع عيبا وحدث عنده عيب فلم يجز له الرد عند أبي حنيفة
والثافعي إلا أن يرضى البائع ويرجع بالارش وقال مالك وأحمد هو بالخيار
بين أن يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنده وبين أن يمك
ويأخذ ارش القديم والعيب ما يعده الناس عيبا كالعمى والصمم
والخرس والعرج والبخر والبول في الفراش والزنا وشرب الخمر
والقذف وترك الصلاة والمشي بالقيمة وقال أبو حنيفة المخزول
بالفرش والزنا عيب في الجارية وإذا وجد للجارية مغنية لم يثبت له

دون العبد

الخيار وعن مالك تبوته واذا اشترى عبدا فوجده مأذونا له في التجارة
وقدر كبته الدبوت لم يثبت له الخيار عند الشافعي **فصل** في بيع ما ذونا له في التجارة
ان له الخيار وقال ابو حنيفة البيع باطل ينافي اصله في تعلق الدين
برقبته **فصل** ولو اشترى عبدا علي انه كافر فخرج مسلما ثبت له
الخيار بالاتفاق وان اشتراه مطلقا فبان كافرا فلا خيار له في
ابي حنيفة ان له الخيار ولو اشترى جارية علي انها تيب فخرجت بكرا
فلا خيار له ولو اشترى كوكا جارية فبان انها لا تحيض فلا خيار له وقال
الشافعي له الخيار واذا علم بالعيب بعد اكل الطعام او هلاك العبد
رجع بالارش وقال ابو حنيفة لا يرجع **فصل** واذا ملك عبدا مالا
وباعه وقلنا انه يملك لم يدخل ماله في البيع الا ان يشترط المشتري بالا
تفاق وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذا اذا
اعتقه وحكي ذلك عن مالك **فصل** في بيع عبد افهده عند
مالك ثلاثة ايام بليا اليها كالحديث به في هذه المدة من شيء فعهده في
علي بايعه ونفقه عليه ثم يكون بعد ذلك عليه عهدة الي سنة من
الجنون والجدام والبرص فما حدث به من ذلك في تلك السنة رده
المشتري فاذا انقضت السنة ولم يظهر ذلك فلا عهدة علي البائع وان
كانت جارية تحيض فحى يخرج من الحيضة ثم تبقى العهدة للسنة كالعبد
وقال ابو حنيفة والشافعي واحدا كالحديث من عيب قبل قبض المشتري فمضان
البائع او بعد قبضه من ضمان المشتري **فصل** باع عبد اجانيا البائع
صحيح عند ابي حنيفة واحمد والشافعي قولان احدهما الصحة والثاني
البطلان وهو الاصح واذا باع بشرط البراءة من كل عيب للشافعي قول
احدها انه يبرأ من كل عيب علي الاطلاق وهو قول ابي حنيفة والثاني
انه لا يبرأ من العيوب حتى يسمي العيب وهو قول احمد والثالث وهو

الراء عند جمهور اصحابه انه لا يبرأ الا من عيب باطن في الحيوان لم يعلم
به البائع وقال مالك البراءة في ذلك جارية في الوثيق دون غيره فيبرأ مما لا
يعلم ولا يبرأ مما علمه **فصل** في الاقالة عند مالك بيع وقال ابو
حنيفة فسخ وهو الرأى من مذهب الشافعي وقال ابو يوسف هي قبل
القبض فسخ وبعده بيع الا في العقار فبيع مطلقا **باب المراجعة**
من اشترى سلعة تجار له بيعها عند الشافعي برأسها ما اقل منه
واكثر من البائع وعين قبل نقد الثمن وبعده وقال ابو حنيفة ومالك
واحمد لا يجوز بيعها من بايعها باقل من الثمن الذي ابتاعها به قبل نقد
الثمن في البيع الاول ويجوز ان يبيع ما اشتراه مراجعة بالاتفاق وهو
ان يبين رأس المال وقد ربح ويقول بعتمكم برأسها وربح درهم
في كل عشرة وكرهه بن عياض وابن عمر ومنع اسحق بن راهويه جواز
واذا اشترى بثلث من موجد لم يجز بثلث مطلق بالاتفاق بل يبين وقال
الاوزاعي يلزم العقد اذا اطلق ويثبت الثمن في ذمته موجدلا وعليه
الايمية يثبت للمشتري الخيار اذا لم يعلم بالتاجيل واذا اشترى شيئا
من ابيه او ابنته جاز ان يبيعه مراجعة مطلقا وقال ابو حنيفة واهله
لا يجوز حتى يبين من اشترى منه **باب البيوع المنهي عنها**
الخمر حرام وهو ان يزيد في الثمن لا الرغبة بل يبدع غيره فان اغتر
به انسان فاشترى فشرأوه صحيح عند الثلاثة وان اشترى الغار وقال
مالك الشراء باطل ويحرم بيع الحاضر للبادي بالاتفاق وهو ان يقدم
غريب عنان نعم الحاجة اليه ليبيعه بيعة يومه فيقول للبادي اتركه
عندي لا يبيعه لك قليلا قليلا با غلا ويحرم بيع العرون وهو ان يترك
السلعة ويدفع اليه درهمها ليكون من الثمن ان رضي السلعة والا فهو هبة
وقال احمد لا بأس بذلك ويجوز بيع العينة عند الشافعي مع الكراهة وهو ان

يبيع سلعة بثمن الى اجل ثم يشتريها بغير ثمنها نقد اباقل من ذلك وقال ابو
حنيفة ومالك واحمد لا يجوز ذلك تنبيه يحرم الشئ عند ابي حنيفة
والشافعي وعرفا لك انه قال اذا خالف واحد من اهل السوق بزيادة او نقصان
يقال له اما ان يبيع بسعر السوق او تنعزل عنهم فان سعر السلطان على
الشارف باع للرجل متاعه وهو لا يريد بيعه كان مكرها وقال ابو
حنيفة اكره السلطان يمنع هبة البيع واكره عين لا يمنع واما الاحكام
في الاقوال فخرام بالاتفاق وهو ان يبتاع لها ما في الغلا ويمسكه
ليزاد ثمنه وانفقوا على انه لا يجوز بيع الكالي بالكالي وهو الدينار
وثن الكلب في بيت وكره مالك بيعه مع الجواز فان بيع لم يمنع البيع عند
علي كلبا مكن الانتفاع به وبهذا قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز له
ولا قيمة له ان قتل او تلف وبه قال احمد **باب اختلاف المنب**
يعين وهلاك المبيع اذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر
الثلث ولا يبيته تحالفا بالاتفاق والاصح من مذهب الشافعي انه يبيد
بيمين البايع وقال ابو حنيفة بيد ايمين المشتري فان كان المبيع هالكا
واختلفا في قدر ثمنه تحالفا عند الشافعي ونسخ البيع ورجع بقيمة المبيع
ان كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله وهذا
احد الروايتين عن احمد واحد الروايات عن مالك وقال ابو حنيفة
لا تحالفا على هلاك المبيع ويكون القول قول المشتري ويروي ذلك
احمد ومالك وقال زفر ابو ثور القول قول المشتري بكل حال وعن النجاشي
وابن سريج ان القول قول البايع واختلاف ورثتها كاختلافهما قال
ابو حنيفة ان كان المبيع في يد وارث البايع تحالفا وان كان في يد وارث
المشتري والقول قوله مع يمينه وان اختلف المتبايعان في شرط
الاجل او قدره او في شرط الخيار او قدره او شرط الوهن والضمان بالمال

في البيع
المتبايعين
في قدر
الثلث

ادب العبد

ادب العبد تحالفا عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة لا تحالفا في هذه
الشرايط والقول قول من ينفقها **فصل** واذا باع عينا بثمن في الذمة
ثم اختلفا فقال البايع لا اسلم المبيع حتى اقبر الثمن وقال المشتري في الثمن
مثله فللشافعي اقوال اصحابا يجبر البايع على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري
على تسليم الثمن وفي قول يجبر المشتري وفي قول لا يجبر فمن سلم اجر صاحبه
وفي قول يجبر ان وقال ابو حنيفة ومالك يجبر المشتري او لا **فصل**
واذا تلف المبيع قبل القبض باقاة مساوية انفسخ البيع عند ابي حنيفة
والشافعي وقال مالك واحمد اذا لم يكن المبيع مكبلا ولا موزونا ولا
معدودا فهو من ضمان المشتري واذا تلفه اجنبي فللشافعي اقوال اصحابا
ان البيع لا ينفسخ بل يتخير المشتري بين ان يجبر ويغرم الاجنبي او
ينسخ فيغرم البايع الاجنبي وهذا قول ابي حنيفة واحمد وهو الراجح من
مذهب الشافعي وان تلفه البايع انفسخ بالاقاة عند ابي حنيفة ومالك
والشافعي وقال احمد لا ينفسخ بل يبي البايع قيمته وان كان مثليا فمثله
ولو كان المبيع ثمرة على شجرة فتلفت بعد التحلية قال ابو حنيفة يتلف ضمان
المشتري وهو الاصح من قول الشافعي وقال مالك ان كان الثلاف اقل من
الثالث فهو من ضمان المشتري او الثلث كما زاد فهو من ضمان المشتري او
الثالث كما زاد فهو من ضمان البايع وقال احمد ان تلف بائنا مساوي كان
من ضمان البايع او ينهب او سرقة فمن ضمان المشتري **كتاب السلم**
والقرض اتفق الايعة على جواز السلم الموجه وهو التلف وعلي انه يصح بشرط
سنة ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم واجل
معلوم ومعرفة مقدار راس المال وزاد ابو حنيفة شرطا سابقا وهو
سبية مكان التسليم اذا كان لجملة مونة وهذا الساب لازم عند باقي
الايعة وليس بشرط **فصل** على جواز السلم في المكيلات والموزونات

وانفقوا

كثفنه بالاقاة

والذروعات التي تضبط بالوصف والتفقوا على جواز في المعدودات
التي لا تتفاوت أحادها كالجوز والبصر التي رواية عن أحمد وأخلفوا
في المعدودات التي تتفاوت كالرمان والبطيخ فقال أبو حنيفة
لا يجوز السلم فيه لا وزنا ولا عددا وقال مالك يجوز مطلقا وقال
الشافعي يجوز وزنا وعن أحمد روايتان أشهرها الجواز مطلقا عددا
ثم قال أحمد ما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما أصله الوزن
لا يجوز السلم فيه كيلا ويجوز السلم حالا وموجلا عند الشافعي قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز السلم حالا ولا بد فيه من أجل ولو سلم
يسيرة **فصل** ويجوز السلم في الحيوان من الرقيق والبهائم الطير
وكذلك قرصة الجارية التي تحمل للمقترض وطبعا عند الشافعي ومالك
وأحمد وجمهور الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة لا يصح السلم في
الحيوان ولا استقراضه وقال المزني وابن جرير الطبري يجوز قرض
الأمم اللواتي يجوز للمقترض وطبعا **فصل** يجوز عند مالك البيع
إلى الحصاد والجداد والنيروز والمهرجان وفصح النصارى وقال
أبو حنيفة والشافعي لا يجوز وهو ظاهر الروايتين عن أحمد ويجوز
السلم في اللحم عند الثلاثة ومنع منه أبي حنيفة ولا يجوز السلم
في الخبز عند أبي حنيفة والشافعي وإجازة مالك وقال يجوز السلم
في الخبز وما سقته النار **فصل** يجوز السلم في المعدوم حين
عقد السلم عند مالك والشافعي وأحمد إذا غلب على الظن وجوده
عند المحل وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا أن يكون موجودا من حين العقد
إلى المحل ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود إلا عند مالك
ولا يجوز الاشتراك والتولية في السلم كما يجوز في البيع عند مالك
والاشتراك ومنع منه أبي حنيفة والشافعي وأحمد **فصل** والوقف

لا يحل

منذور

منذوب اليه بالاتفاق ويكون حالا يطالب به متى شاء وإذا أجل
يلزم التأجيل فيه وقال مالك يلزم ويجوز قرض الخبز عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجوز بحال وهل يجوز وزنا أو عددا في مذهب الشافعي
وجهمان أصحهما وزنا وعن أحمد روايتان وقال مالك يجوز ويسع
الخبز بالخبز خريا وإذا اقترض ~~رجل~~ رجل قرضا فمهل يجوز له
أن ينتفع بشئ من المال المقترض من الهدية والعارية وأكل ما يدعوه
إليه من الطعام ونحو ذلك مما لم يجر عادة قبل القرض قال أبو حنيفة
ومالك لا يجوز وإن لم يشترطه وقال الشافعي إن كان من غير شرط
جازه والخبز محمول على ما اشترط قال في الروضة وإذا أهدى المقترض
للمقترض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقترض أن يرد أجره
مما أخذ للمحدث الصحيح ولا يكره للمقترض أخذه **فصل** اتفقوا
على أن من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يحل أن يضع عنه بعض الدين
قبل الأجل ليحمله الباقي وكذلك لا يحل أن يعجل له قبل الأجل
بعضه ويؤخر الباقي إلى أجل آخر وكذلك لا يحل له أن يأخذ
قبل الأجل بعضه عينا وبعضه عرضا وعليه أن لا يأخذ
حل الأجل أن يأخذ منه البعض فيقسط البعض ويؤخره إلى
أجل آخر **فصل** إذا كان للإنسان دين على آخر من جهة
بيع أو قرض فأجله مدة فليس له عند مالك أن يرجع فيه ويلزمه
تأجيله إلى تلك المدة التي أجلها وكذا لو كان له دين موجب فزان
في الأجل وبهذا قال أبو حنيفة إلا في الجنابة والقرض وقال
الشافعي لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الأجل الثاني
إذا حال لا يؤجل **كتاب** **الرهن** الرهن جائز في
الحضر والسفر عند كافة الفقهاء وقيل لا ود وهو مختص بالسفر

منذور

وعقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض عند مالك ولكن يجب
 الراهن على التسليم وقال ابو حنيفة والثافعي واحد من شرط صحة
 الرهن القبض فلا يلزم الرهن الا بقبضه ورهن المشاع مطلقا
 جازي سوا كان مما يقسم كحقار او لا كعبد وقال ابو حنيفة لا يصح
 رهن المشاع واستدامة الرهن عند المرتهن ليس شرطا عند الثافعي
 وهي شرط عند ابو حنيفة ومالك فمضى خرج الرهن من يد المرتهن على
 اي وجه كان بطل الرهن الا ان ابو حنيفة يقول اذا عاد الى الرهن
 بوديعه او عارية لم يبطل **فصل** واذا رهن عبد اشتم
 اطلاقه فارجح الاقوال عند الثافعي انه ينفذ من المورس ويلزمه قيمته
 يوم عتقه غنا وان كان ميسرا لم ينفذ وهذا هو المشهور
 عن مالك وقال مالك ايضا ان طري له مال او قضى المرتهن ما عليه
 نفذ العتق وقال ابو حنيفة يعتق في اليسار والاعمار وبيع العبد
 الموهون في قيمته للمرتهن في عسر سبده وقال احمد ينفذ عتقه على كل
 حال **فصل** واذا رهن شيئا على مائة ثم اقرضه مائة اخرى واراد
 جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز على الراجح من مذهب الثافعي
 اذ الرهن لازم بالحق الاول وهو قول ابو حنيفة واحمد وقال مالك
 بالجواز وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه قال ابو حنيفة يصح
 وقال مالك والثافعي واحمد لا يصح **فصل** واذا شرط الراهن
 في الرهن ان يبيعه عند حلول الحق وعدم دفعه جاز عند ابو حنيفة
 ومالك واحمد وقال الثافعي لا يجوز للمرتهن ان يبيع الموهون بقبضه
 بل يبيعه الراهن او وكيله باذن المرتهن فان ادى الزم الحاكم
 قضا الدين او بيع الموهون والدفع الى الحاكم مستحب عند مالك فان
 لم يفعل وباعه المرتهن جاز واذا وكل الراهن عدلا في بيع الموهون

اعتقته

عند الحلول

عند الحلول ووضع الرهن في يده كانت الوكالة عند الثافعي واحدا صحيحة
 وللراهن فسخها وعزله كغيره من الوكلاء وقال ابو حنيفة ومالك ليس له فسخ ذلك
 واذا اراضيا على وضعه عند عدل وشرط الراهن ان يبيعه العدل عند
 الحلول فباعه العدل فتلغ الثمن قبل قبض المرتهن فهو عند ابو حنيفة
 من ضمان المرتهن كما لو كان في يده وقال مالك ان تلغ الرهن في يد العدل
 فهو من ضمان الراهن بخلاف كونه في يد المرتهن فانه يضمن وقال الثا
 فعي يكون للحالة هذه من ضمان الراهن مطلقا الا ان يتعدي المرتهن
 فان يده يد امانة واذا باع العدل الرهن وقبض الراهن الثمن وخرج
 المبيع مستحقا فلا عهدة على العدل عند مالك وياخذ المستحق المبيع من
 يدي المشتري ويرجع المشتري بالثمن على موكل العدل وقال القاضي عبد
 الوهاب لا ضمان عندنا على الوكيل ولا على الوصي ولا على الاب فيما
 يبيعه من مال ولده وهذا قول الثافعي واحمد وقال ابو حنيفة العهدة
 على العدل لا يخرم المشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الاب والوصي
 وبوافقت مالك في الحاكم وامين الحاكم فيقول لا عهدة عليهما ولكن
 الرجوع على من باع عليه ان كان مقلبا او تبعا **فصل** واذا رهن
 عبدي هذا عندك على ان تقرضني الف درهم او تبيعني هذا الثوب اليوم
 وعند اصح الرهن ان تقدم وجوب الحق فان اقرضته الدراهم او باعه
 الثوب فالرهن لازم يجب تسليمه اليه عند ابو حنيفة ومالك قال
 الثافعي واحد الفرض البع يهني والرهن لا يصح **فصل** والمفوضة يجوز
 ضمان غصب فلورهنه مالكه عند الغاصب من غير قبضه صار
 مضمونا ضمان رهن ومن ارضى ان الغصب عند مالك واين حنيفة
 وقال الثافعي واحمد يستقر ضمان الغصب ولا يلزم الرهن ما لم يرضى بان
 مكان قبضه **فصل** عند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع

قال هو ملك المرتهن ومن الرهن ٢

أو المرتهن فالزيادة له

في الرهن مع الاصل وقال الشافعي جميع ذلك خارج عن الرهن وقال بعض اصحابنا
لحديث ان كان الرهن هو الذي يتفق على الرهن فالزيادة له **فصل** في اختلاف
العلماء في الرهن هل هو مضمون ام لا فذهب مالك ان ما يظهر هلاكه كالجران
والعقار فهو غير مضمون على المرتهن وقيل قوله في تلفه مع يمينه وما
يجب هلاكه كالنقد والثوب فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدق
الرهن واختلف قوله فيما اذا قامت البينة بالهلاك فروي بالقسم
وعنه انه لا يضمن ياخذ دينه من الرهن وروي اشهب وغيره
انه ضامن بقيمته والشهور من مذهبهم انه مضمون بقيمته قلت
او كرت فان فصل للرهن من القيمة شي على مبلغ الحق اخذ من المرتهن
وقال ابو حنيفة الرهن على كل حال مضمون باقل الثمن من قيمته ومن
الحق الذي عليه فاذا كانت قيمته الف درهم والحق خمسمائة ضمن ذلك الحق
ولم يضمن الزيادة ويكون ثلاثة مائة من ضمان الرهن وان كان قيمة الرهن
خمسمائة والحق الفاضل بقيمة الرهن وسقطت من دينه واخذ باقي حقه
وقال الشافعي واحد الرهن امانة في يد المرتهن كاي امانات لا يضمن الا
بالتعدي وقال شريح والحسن والشعبى الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان
قيمة الرهن دينه والحق مئتي الف ثم تلف الرهن سقط الرهن كله
فصل واذا ادعى المرتهن هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفقا
على القيمة فلا كلام وان اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة فقال مالك
يسأل اهل الجنب عن قيمة ما هذه صفته وعمل عليها وقال ابو حنيفة
القول قول المرتهن في القيمة مع يمينه ومذهب الشافعي ان القول قول
الغارم مطلقا ولو شرط المتبايعين ان يكون نفس المبيع رهنا قال
ابو حنيفة والشافعي لا يصح ويكون البيع مفسوخا وقال القاسم عبد الوهاب
وظاهر قول مالك كقولهم ولكن عندى على طريق الكراهة وانا

الحق

مزيدة يرجع بالثمن على المرتهن لا على الراهن ويكون دين المرتهن في ذمة
الراهن كما لو تلف الرهن وكذا عند اي حنيفة الا انه يقول العدل يضمن
ويرجع على المرتهن وقال الشافعي يرجع المشتري على الراهن لا على المرتهن
وكذلك يقول مالك وابو حنيفة في التفليس اذا باع الحاكم او الوصي
او الامين شيئا من الشركة للغرماء واخذوا الثمن ثم استحق المبيع فارتفع
عندها يرجع على الغرماء ويكون دين الغرماء في ذمة غرضهم كما كان في
كله عندنا شافعي واحد والرجوع يكون عند علي الراهن والمديون الذي
بيع متاعه **فصل** واذا شرط المشتري للبايع رهنا او ضمينا ولم يبين
الرهن ولا الضمين فالبيع جائز عند مالك وعلي المبتاع ان يدفع
برهن مثله على مبلغ ذلك الدين وكذلك على ان ياتي بضمين ثقة
وقال ابو حنيفة والشافعي البيع والرهن باطلان وقال المزني هذا غلط
عندي الرهن فاسد للجهل به والبيع جائز وللبايع الخيار ان شاء اتم
البيع وان شافعه لبطالان الوثيقة **فصل** واذا اختلف الراهن
في مبلغ الدين الذي حصل به الرهن فقال الراهن رهنته على خمسمائة
وقال المرتهن على الف وقيمة الرهن تساوي الالف او زيادة على المئتين
فعند مالك القول قول المرتهن مع يمينه فاذا حلف وكان قيمة الرهن
وياخذ الرهن او يترك الرهن للمرتهن وان كانت القيمة ستمائة
المرتهن على يمينه واعطاه الرهن وستمائة وحلف انه لا يستحق
عليه الا ما ذكره وتسقط الزيادة وقال ابو حنيفة والشافعي واحد
قول الراهن فيما يذكر مع يمينه فاذا حلف دفع للمرتهن ما حلف عليه
واخذ رهنه **فصل** في زيادة الرهن ونماؤه اذا كانت منفصلة
لولد والثمر والصوف والوبر وغير ذلك يكون عند مالك ملكا للرهن
ثم يدخل في الرهن دون غيره وقال ابو حنيفة الزيادة مطلقا تدخل في

لان الرهن عليه يقع

بطلانهم

بلا رهنه

فالرهن بالخيار بين ان
يخطيه الفاع

هذا على جوازها وانصر القول به وعندنا في ان القول مائة تدل عليه
باب التقيس والمجهر اتفقوا الثلاثة مالك والثاقي وأحمد
 ان المجهر على الفيلس عند طلب الغرما واحاطة الديون بالمدين منقح
 على الحاكم وان له منعه من التصرف حتى يضرب الغرما وان الحاكم
 يبيع اموال المفلس اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالحصص
 وقال ابو حنيفة لا يجزى على المفلس بل يجب حتى يقضى الديون فان كان
 له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبيعه الا ان يكون ماله دراهم
 ودينه دراهم فيقبضها القاضي بغير امره وان كان دينه دراهم
 وماله دنانير باعها القاضي في دينه **فصل** اختلفوا في تصرفات
 المفلس في ماله بعد الحجر عليه فقال ابو حنيفة لا يجزى عليه في تصرفه
 وان حكم بها قاض لم ينفذ قضاؤه مالم يحكم به قاض ثان واذ لم يجر
 الحجر عليه صح تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ او لم تحمل فان نفذ
 الحجر قاض ثان صح من تصرفاته ما لا يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق
 والتدبير والعقود والاستيلاء وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والاباء
 والهبة والصدقة ونحو ذلك وقال مالك لا ينفذ تصرفه في اعيان ماله
 بيع ولا هبة ولا عقد عن الثاقي قولان احدهما وهو الاظهر كذهب
 مالك والثاني تصرفاته وتكون موقوفة فان قضيت الديون من بيع
 نقض التصرف نفذ التصرف وان لم يقض الا يقضه فسخ منها الاضعف
 فالأضعف فيبطل بالهبة ثم البيع ثم العتق وقال احمد في اظهر رواية
 لا ينفذ تصرفه في شيء الا في العتق خاصة **فصل** لو كان عند
 المفلس سلعة وادركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيء
 والمفلس حي قال مالك والثاقي وأحمد صاحبها احق بها من الغرماء فيقضى
 باخذها دونهم وقال ابو حنيفة صاحبها كاحد الغرماء يقاسمونه فيها

في
 قوله
 لو كان
 عند
 المفلس

فلو وجدها صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيء قال الثاقي
 وعده هو احق بها كما لو كان المفلس حيا وقال الثلاثة صاحبها اشوة الغرماء
فصل اذا كان الدين مؤجلا هل يحل للمجبر امره لا قال مالك يحل
 وقال احمد لا يحل ولا يباح للثاقي قولان كالمذهبين واصحهما لا يحل وقال
 ابو حنيفة لا يجزى مطلقا وهل يحل الدين بالموت الثلاثة على انه يحل
 وقال احمد وحده لا يحل في الظهور وايضا اذ اوثق بالورثة ولو اقر
 المفلس بدين بعد تعلق الدين بدينه لم يشارك المفلس الغرماء الذين
 جبر عليهم **فصل** لا جبر لهم عند الثلاثة وقال الثاقي يشاركهم **فصل** هل يتابع
 دار المفلس التي لا غنى له عن سكنها وخادمه للتحاج اليه قال ابو حنيفة
 واحد لا يباع ذلك وزاد ابو حنيفة وقال لا يباع عليه شيء من العقار والعرض
 وقال مالك والثاقي يباع ذلك كله واذا ثبت اعسار عند الحاكم فهل
 يحل الحاكم بيئته وبين غرمائه ام لا قال ابو حنيفة يخرج به الحاكم للحبس
 ولا يحول بيئته وبين غرمائه بعد خروجه بلا زهونه ولا يمنعونه من
 التصرف وياخذون فضل كسبه بالحصص وقال مالك والثاقي
 واحد يخرج به الحاكم من الحبس ولا يفقر اخراجه الى اذن غرمائه
 ويحول بيئته وبينهم ولا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملائمة بل ينظر
 الى ميسرته **فصل** اتفقوا على ان البيئته تسمع على الاعسار بعد الحبس
 واختلفوا هل تسمع قبله فقال مالك والثاقي وأحمد تسمع قبله وظاهر
 مذهب ابو حنيفة انها لا تسمع الا بعده واذا اقام المفلس بيئته باعسار
 فهل يحلف بعد ذلك ام لا قال ابو حنيفة واحمد لا يحلف وقال مالك والثاقي
 يحلف بطلب الغرماء **فصل** اتفقوا على ان الاسباب الموجبة
 الحجر الصغير والرق والجنون وان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه
 ماله واختلفوا في حد البلوغ فقال ابو حنيفة بلوغ الغلام بالاحتلام

فلو

وأما مالك فلم يجز فيه جزأ أو قال أحداً
سبع عشرة سنة

لغيره وعده بغيره

أما لا قالت الثلاثة بجبر عليه
وقال أبو حنيفة بجبر عليه

والانزال إذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ذلك ثماني عشر سنة ونيل
سبع عشرة سنة وبلوغ الجارية بالخبر والاختلام والجل أو حتى يتم لها
عشر سنة أو ثمان في عشر سنة في حقها وفي رواية بن وهب خمس عشرة سنة وقال
الثافعي واحد في الطهر وأبويه حده في حقها خمس عشرة سنة أو خروج المني أو
الخبر أو الجل ونبات العانة هل يقتضي الحكم بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة
لا وقال مالك واحد نعم والراجح من مذهب الثافعي أنه يحكم بالبلوغ به في حق
الكافر لا المسلم **فصل** إذا أوتر من صاحب المال الرشد دفع إليه ماله
بالإتفاق واختلفوا في الرشد ما هو فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هو في
الغلام إصلاح ماله موافقة ولم يرأوا عدا الله ولا فتقاً وقال الثافعي هو
صلاح ماله والدين وهل بين الغلام والجارية فرق قال أبو حنيفة والثافعي
لا فرق بينهما وقال مالك لا يفك المحرمات وان بلغت رشيدة حتى تنكح
ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كما كانت قبل الزوج وعزاه
روايتان المختارة منهما لا فرق بينهما والثانية كقول مالك وزاد حتى
يحول عليها حول عنده أو تلد ولداً أو تفقوا الثلاثة علياً أن الصبي إذا
بلغ وأوتر منه الرشد دفع إليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع إليه
ماله ويستمر محجوراً عليه وقال أبو حنيفة إذا انتمت سنة الخيمة وشرب
سنة دفع إليه المال بكل حال وإذا طرأ عليه السفه بعد اثني عشر شهراً
بجبر عليه أو ان كان مبدراً أو مجنوناً أو الوصي ان يشترى بالانضمام
من مال اليتيم وان يتبع من مال انضمامها بمال اليتيم إذا لم يحل انضمامها
عنده مالك **كتاب الصلح** اتفقوا الآية علياً ان من علم ان
عليه حقاً وصالح على بعضه لم يحل لأنه هضم الحق أما إذا لم يعلم أي
عليه فهل يصح المصالحة قال الثلاثة نعم وقال الثافعي لا تصح والصلح
على الجاهل أو الجاهل عند الثلاثة ومنعه الثافعي وإذا وجد حابط على دار

ولصاحب

ولصاحب أحد الدارين عليه جذوع وأدعى كل واحد منهما جميع
الحابط له فعند أبي حنيفة ومالك أنها لصاحب الجذوع التي عليه
مع يمينه وقال الثافعي واحد إذا كان لأحدهما عليه جذوع لم يترج
جانبه بذلك بل الجذوع لصاحبها مفرقة على ما هي عليه والحابط بينهما
مع إيمانها **فصل** إذا ادعى اسقفان بيتاً وغرفة
فوقه فالسقف عند أبي حنيفة ومالك لصاحب السفل وقال الثافعي
واحد هو بينهما نصفان وإذا انهدم العلو أو السفل فإراد صاحب
العلو ان يمينه لم يجز صاحب السفل على البناء والتسقيف حتى يبنى صاحب
العلو علوه بل ان اختار صاحب العلو ان يبنى السفل من ماله ويمنع
صاحب السفل من الانتفاع به حتى يعطيه ما انفق عليه **فصل**
أبي حنيفة ومالك واحد وتفضل عن الثافعي كذلك والصحيح من
مذهبنا أنه لا يجز صاحب السفل ولا يمنع من الانتفاع إذا بنى
صاحب العلو بغير إذنه بناء على أصله وفي قوله الجديد ان الشريك لا
يجز على العمارة والعديم المختار عن جماعة من متأخري أصحابه أنه
يجز الشريك دفعا للضرورة وصيانة للاملاك المشتركة عن
التعطيل وقال الغزالي في فتاويه الاختيار ان القاضي يلاحظ
أحوال المتخاصمين فان بان له ان الامتناع لغرض صحيح
أو شك في ذلك لم يجز وان علم أنه عناد أجبره قال والقولان
يجريان في تنقية البير والقنات والنهرين **فصل**
للمالك التصرف في ملكه تصرفاً لا يضر جاره واختلفوا في تصرف
بغير فاجازع **فصل** لا يضر بجاره أبو حنيفة والثافعي ومنعه
مالك وذلك مثل ان يبنى حماماً أو معصرة أو مراحاً أو يحفر

بئرا مجاورة لبيوت شريكه فينفض ما وها لذلك او يفتح يحاط به شيئا
 يشرف على جارة وانفقوا على ان المسلم ان يعطي بآوة في ملكه لكن لا يحل
 له ان يطلع على عورات جيرانه فان كان سطحه اعلا من سطح غيره فاما
 لملك واحد يلزمه بناء ستره عن الاشراف على جاره وقال ابو حنيفة
 والثافعي لا يلزمه ذلك وهكذا اختلفوا فيما اذا كان بين رجلين جدار
 فسقط فطالب احدهما الآخر ببنايه فامتنع وكذلك اذا كان بينهما
 دولاب او قناة او نهر فتعطل او يترافق قال ابو حنيفة بالاجبار
 في النهر والدولاب والقناة والبيئر لاني الجدار بل عدم الاجبار في
 الجدار تنفق عليه فيقال للآخر ان شئت فابن وامنع من الانفاق حتى
 يعطيك قيمة البناء ووافقه مالك على الاجبار في الدولاب والقناة
 والنهر والبيئر واختلف قوله في الجدار المشتركة فعنه رواية بالاجابة
 نحو الاخرى بعده **كتاب الحوالة** اتفق الايمه على انه
 اذا كان لانسان على آخر حق فاحاله على من له عليه حق لم يجب على
 المحال قبول الحوالة وقاد اود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان
 يمتنع من قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضاه عند ابو حنيفة والثافعي قال
 مالك ان كان المحال عدوا لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري من ايمه
 الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان المحال ام لا
 ويحكي ذلك عن اود فاذا قبل صاحب الحق الحوالة على من له عليه فقدر يري
 المحيل على كل وجه وبه قال الفقهاء اجمع الا زفر فقال لا يبري **فصل**
 اختلف الايمه في رجوع المحتال على المحيل اذا لم يصل اليه جهة من جهة المحال
 عليه او عدم فان المحال يرجع على المحيل ولا يرجع في غير ذلك ومنه
 الثافعي واحمد انه لا يرجع بوجه من الوجوه سواء غرم بفلس او بغيره والفقهاء
 او انكر المحال عليه او محله لتقصير في عدم البحث والتفتيش وصار كانه

المحال عليه
 فذهب مالك انه ان غره المحيل بفلس
 يحل له المحال عليه

بغير العوض

فقر العوض وعن ابو حنيفة انه يرجع عند الانكار **كتاب الضمان**
 اتفق الايمه على جوار الضمان وان لا ينتقل الحق عن المضمون عنه للغير
 بنصر الضمان بل الدين باق في ذمة المضمون عنه لا يقطع عن ذمته الا
 بالاداء وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمه وابو ثور وداود لا يقطع وظل
 يبراد ذمة الميت من العين المضمون عنه بنصر الضمان الايمه الثلثة لا كالمحي
 ومن احمد روايتان **فصل** في ضمان الجهول جابر عند ابو حنيفة ومالك
 واحمد ومثاله ان اضا من لك ما على يده وهو لا يعرف قدره وكذلك الجور
 عنده ضمان ما لم يجب مثاله وان زيد افا حصل لك عليه فهو على امانا
 ضامن له والشهور من مذهب الثافعي بان ذلك لا يجوز ولا الابراء
 من الجهول واذا مات انسان وعليه دين ولم يخلف وقام هل يصح ضمان
 الدين عنه ام لا مذهب مالك والثافعي واحمد وابي يوسف وخدا انه
 يجوز وقال ابو حنيفة اذا لم يخلف وقام لم تجز الضمان عنه ويصح الضمان
 من غير قبول الطالب عند الثلثة وقال ابو حنيفة لا يصح الا في موضع
 واحد وهو ان يقول المريض لبعض رؤس اضمن عني ديني فيضمنه
 والغرماء غيب فيجوز وان لم يسم الدين فان كان في الصحة لم يلزم
 الكفيل شي **فصل** في كفالة البدن صحيحة عن كل من وجب عليه
 الحضور الى مجلس الحكم بالاتفاق لاطباء الناس عليها وميسر الحاجة اليها
 ويصح كفالة البدن عن من ادعى عليه الا عند ابو حنيفة ويصح ببدن
 ميت ليحضر لاداء الشهادة ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه
 في المكان الذي شرطه ارادة المستحق او اباه بالاتفاق الا ان
 يكون دونه يد عادية مانعة فلا يكون سليما فلو مات الكفيل
 بطلت الكفالة الا عند مالك وان تغيب المكفول او هرب قال ابو حنيفة
 والثافعي ليس عليه غير احضاره ولا يلزمه المال واذا انعذر عليه

على عينه

أخصام لعينة أهل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع بكفيل
بكفيل إلى أن يأتي به فإن لم يأت به جبر إلى أن يأتي به وقال مالك
وأحمد إن لم يحضر والاعتراف المال وأما الشافعي فلا يجرم المال
عنده مطلقاً ولو لم يعلم مكانه لم يطالب بالانفاق ولو قال إن لم
أحضر به غد أفاناضاً من لما عليه فلم يحضر أو مات المطلوب ضمن ما عليه
الأخذ الشافعي ومالك ولو ادعى رجل على آخر مائة درهم فقال رجل
إن لم أوافق به غد أفعلي المائة فلم يوافق به لزمه المائة إلا عند
مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وضمان الدرك في البيع جائز صحيح عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الواجب من قولي الشافعي بعد قبض الثمن لا يطالب
جميع الناس عليه في جميع الأعصار وله قول أنه لا يصح لأنه ضمان ما لا
يجب **كتاب الشركة** شركة العنان جائزة بالاتفاق
وشركة المفاوضة جائزة عند أبي حنيفة بخلاف مالك في صورتها
فيقول أن يشترك الرجلان في جميع ما يملكانه من ذهب وورق ولا
يبقى لواحد منهما من هذين الجنس إلا مثل ما لصاحبه فإذا زاد
مال أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما ما لا يملك
الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكلما ربح أحدهما كان شركة
بينهما وكلما ضمن من غصب وغيره ضمنه الآخر ومالك يقول يجوز أن يزيد
ماله على مال صاحبه ويكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه أحدهما
مما هو لتجارتهما بينهما وأما الغصب ونحوه فلا يفرق بينهما عند
مالك بين أن يكون رأس المال بينهما عرضاً أو دراهم ولا بين أن يكونا
شريكين في كل ما يملكانه ويجعلانه للتجارة أو في بعض المالهما وسواء
عندهما اختلط ما لهما حتى لا يتميز أحدهما عن الآخر أو كان متميز
بعد أن يجعلاه وتصابر أيديهما جميعاً عليه في الشركة وأبو حنيفة قال يصح

ومالك الآن أبا حنيفة

الشركة وإن كان مال كل واحد منهما في يده وإن لم يجعلاه ومذهب
الشافعي وأحمد إن هذه الشركة باطلة وشركة الوجوه جائزة عند أبي
حنيفة وأحمد وصورتها أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما الآخر
أشركنا على أنما اشترى كل واحد منا في الذمة كأن شركة والربح بينهما
ومذهب مالك والشافعي أنها باطلة **فصل** لا يصح عند الشافعي إلا
شركة العنان بشرط أن يكون رأس المال من نوع واحد ولا يختلط حتى لا
يتميز عن أحدهما من غير الآخر ولا يعرف ولا يمتزج تساوي قدر المالين
وإذا كان رأس المال من نوع واحد واشتد أحدهما أن يكون له الربح أكثر
لصاحبه فالشركة فاسدة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح ذلك
إذا كان المشروط لذلك أحد في التجارة وأكثرهما **كتاب**
الوكالة الوكالة من العقود الجائز في الجملة بالأجماع وكلما جاز فيه
النيابة من الحقوق جائز الوكالة فيه كالبيع والشراء والأمانة وقضاء
الديون والمضومة في المطالبة بالحقوق والتزويج والطلاق وغير ذلك
واتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل
بالحال فلو أقر عليه بمجلس الحكم قال أبو حنيفة يصح إلا أن شرط عليه أن لا
يقر عليه وقال الثلاثة لا يصح وأنفقوا على إقراره عليه بالحدود والقضاء
غير مقبول سوا ذلك بمجلس الحاكم أو غيره ووكالة الحاضر صحيحة عند
مالك والشافعي وأحمد وإن لم يرض خصمه بذلك إن لم يكن الوكيل عدواً
للخصم وقال أبو حنيفة لا يصح وكالة الحاضر إلا برض الخصم إلا أن يكون
الوكيل مريضاً أو مسافراً على ثلاثة أيام فيجوز حينئذ وإذا وكل شخصاً
في استيفاء حقوقه فإن وكله بخضر الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه
إلى بيعة وسواء وكله في استيفاء الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس له
من يستوفيه منه الحق شرطاً في صحة توكيله وإن وكله في غير مجلس الحكم

فصل وشركة الأبدان جائزة عند مالك وأحمد
في الصناعات إذا اشتركا في صنعة واحدة
وعمل في موضع واحد وقال أبو حنيفة يجوزها
وإن اختلفت صنعتها وأفرق موضعها
وجوزها أحمد في كل شيء ومذهب الشافعي
أنها باطلة **فصل**

تثبت وكالاته بالبينة على الحاكم ثم يدعى على من يطالبه مجلس الحكم
 مذهب مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة ان كان الخصم الذي وكل عليه
 واحدا كان حضوره شرطا في صحة الوكالة **فصل** في الوكيل عز نفسه بغير
 الموكل والموكل ان يعزل الوكيل من الوكالة وان لم يعلم بذلك على الراجح
 مالك والثافعي وقال ابو حنيفة لا ينفزل الا بعد العلم بذلك وعن احمد
 روايتان **فصل** واذا وكله في بيع مطلقا فذهب مالك والثافعي
 واليوسف ونحوه ان ذلك يقتضي البيع بتمثل المثل بقدر البند فان
 باعه بما لا يتقارب الناس بمثله نسيئا او بغير نقد البلد لم يجز الا برضي
 الموكل وقال ابو حنيفة يجوز ان يبيع كيف شأنا او نسيئا وبدون ثمن
 المثل وبما لا يتقارب الناس بمثله وينقد البلد وفي نقده واما في الشرا
 فانفقوا على انه لا يجوز للموكل ان يشتري باكثر من ثمن المثل ولا الاقل
 وقول الوكيل في تلف المال مقبول ببينة بالاتفاق وهل يقبل
 قوله في الرد الراجح من مذهب الثافعي انه يقبل وبه قال احمد وسواء
 كان بجعل او بغيره ومن كان عليه حق لشخص في ذمته اوله عنده
 عين كعارية او ودية فجاءه انسان وقال وكلني صاحب الحق في قبضه
 منك وصدقه انه وكيله ولم يكن للموكل بينة في الجبر على الدفع للوكيل
 ام لا قال القاضى عبد الوهاب لست اعرفها منصوصة عندنا والصحيح عندنا
 انه لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل وبه قال الثافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 وصاحباؤه انه يجبر على تسليم ما في ذمته واما العين فقال محمد بن جبر
 على تسليمها كما قال فيما في الذمة واختلفوا هل تسمع البينة على الوكالة من غير
 حضور الخصم فقال ابو حنيفة لا تسمع الا بحضوره وقال التلثة
 تسمع من غير حضوره ونصح الوكالة في استيفاء الفضاير عند مالك والثافعي
 على الاصح من قوليه وعلي اظهر الروايتين عن احمد وقال ابو حنيفة لا تصح

وبغير حضوره عند التلثة وقال
 ابو حنيفة ليس له في صحة الوكالة
 الا بحضور الموكل

لنا

الاجحضور

الاجحضور واختلفوا في شرا الوكيل من نفسه لنفسه فقال ابو حنيفة **فصل**
 لا يصح ذلك على الاطلاق وقال مالك له ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة
 في الثمن وعن احمد روايتان اظهرهما انه لا يجوز بحال واختلفوا في توكيل
 المميز المراهق فقال ابو حنيفة واحمد يصح وقال القاضى عبد الوهاب لا اعرف
 فيه نصا من مالك انه لا يصح والوكيل في الخصومة لا يكون وكيل الا عند
 ابو حنيفة وحده **كتاب الاقرار** اتفق الامة على ان الحر البالغ
 اذا اقر بحق لغير وارث لزمه اقراره وحده ولم يكن له الرجوع فيه والاقرار
 بالدين في الصحة والمرض سواء يكون للمقرهم جميعا على قدر حقوقهم ان وقت
 التركة بذلك اجماعا وان لم تف فعند مالك والثافعي واحمد يتجاضون في
 الموجود على قهورد يوفونهم وقال ابو حنيفة عزيم الصحة يقدم على عزيم
 المرض فيبدأ باستيباف دينه فان فصل شي صرف الى عزيم المرض وان لم
 يفضل شي فلا شيء له ولو اقر في مرض موته لوارث فعند ابو حنيفة واحمد
 لا يقبل اقرار المريض لوارث اصلا وقال مالك ان كان لا يتهم ثبت
 والا فلا مثاله ان يكون له بنت وابن اخ فان اقر لابن الاخ لم يتهم
 وان اقر لابنته اتهم الراجح من قولي الثافعي ان الاقرار للوارث صحيح
 ومقبول ولو مات رجل عن ابنيين واقر احدهما بثلث وانكر الاخر
 لم يثبت نسبه بالاتفاق ولكنه يشارك المقر فيما في يده من اصفة
 عند ابو حنيفة وقال مالك واحمد يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد
 رما يصيبه من الارث لو اقر به الاخ الاخر او قامت بذلك بينة قال
 الثافعي لا يصح الاقرار اصلا ولا ياخذ من الميراث لعدم ثبوت نسبه
 ولو اقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباقيون فقال
 ابو حنيفة يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين وقال مالك واحمد
 يلزم من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو اشهر قولي الثافعي والقول

في البيع والشراء

الآخر كذهب ابي حنيفة **فصل** ومن اقر لانسان بمال ولم يذ كر مبلغ
 قال بعض اصحاب مالك يقال له سم ما شئت مما يمتوك فان قال
 اوجبة قبل منه وحلف انه لا يستحق اكثر من ذلك وهذا قول ابي
 حنيفة والثافعي لان الحبة مال وقال بعض اصحاب مالك يلزمه ما
 يتا درهم ان كان من اهل الورق وعشرون دينارا ان كان من اهل
 الذهب وهو اول نصاب الزكاة وقال القاضي عبد الوهاب وليس
 لما لك نظر عندى انه يجب على مذهبهم ربع دينار فان كان من اهل
 الورق فثلثة دراهم ولو قال له علي مال عظيم او خبير قال ابن هبيرة
 في الانصاح لم اجد عن ابي حنيفة نفي مقطوع به في هذه المسئلة الا ان
 صاحباة قالوا يلزمه ما يتا درهم ان كان من اهل الورق وعشرون
 دينارا ان كان من اهل الذهب وقال الثافعي واحمد يقبل تغاير
 حتى يفسر واحد بما قل مما يمتوك ولا فرق عندهما بين قوله علي مال او مال عظيم
 وقال القاضي عبد الوهاب وليس لما لك نفي في المسئلة ايضا وكار
 الأبهري يقول بقول الثافعي والذي يقوى في نفسي قول ابي حنيفة
 ولو قال له علي دراهم كثيرة فقال الثافعي واحمد يلزمه ثلاثة دراهم
 وبه قال محمد بن عبد الحكم المالكي اذا لم يصر فيها لما لك وقال ابو حنيفة
 يلزمه عشرة دراهم وقال صاحباة يلزمه ما يتا درهم واختاره القاضي
 عبد الوهاب المالكي **فصل** ولو قال علي الف ودرهم قبل تغير
 الالف بعبر الدراهم حتى لو قال اردت الف جوزة او الف وجوزة
 او الف وبيضة لم يكن في جميع هذا العطف تفسير المعطوف عليه
 عند مالك والثافعي واحمد وسوا كان المعطوف من جنس ما يكال
 او يوزن او يبع او لا كال نبات وقال ابو حنيفة اذا كان العطف
 من جنس ما يكال او يوزن او يبع فهو تغير للمعطوف عليه المجدد والا

قبل وكذا لو قال الف وكرت
 حنيفة

فيلزمه عنده في الدرهم الف درهم وفي الجوزة الف جوزة وفي الجوزة
 وفي الحنطة الف كروكر **فصل** والاستثناء جاز في الاقرار لانه
 في الكتاب والسنة موجود في الكلام معيود فيصح وهو من الجنس جاز
 باتفاق الائمة واما من غير الجنس فاختلفوا فيه فقال ابو حنيفة ان
 كان استثناه بما يثبت في الذمة ككيل وموزون ومعدود
 لقوله الف درهم الا كرحطة صح وان كان محالا يثبت في الذمة الا
 نيته كثوب وعبد لم يصح استثناه وقال مالك والثافعي يصح
 الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق وظاهر كلام احمد انه لا يصح وكذلك
 باتفاق استثناء الاقل من الاكثر واختلفوا في عكسه فعند الثاثة
 يصح وعند احمد لا يصح واذا قال له عندى الف درهم في كبر او عشر
 اطلال تمر في جراب او ثوب في منديل فهو اقرار بالدراهم والتمر
 والثوب دون الاوهية عند مالك والثافعي واحمد وقال اهل العراق
 يكون الجميع له **فصل** واذا اقر العبد الذي هو غلام غير ملذون
 له في التجارة باقرار يتخلق بعقوبة في بدنه كالقتل العمد والزنا والرق
 والقذف وشرب الخمر قبل اقراره واقسم عليه حذما اقربه
 عند ابي حنيفة ومالك والثافعي وقال احمد لا يقبل اقراره في
 قتال العمد وقال المزني ومحمد بن الحسن وداود لا يقبل اقراره
 بذلك كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل
 فيهما والمأذون له اذا اقر بحقوق تتعلق بالتجارة كقوله داينت
 فلانا وله علي الف درهم ثمن مبيع او مائة درهم ارش عيب او قرض
 فانه يقبل اقراره عند مالك والثافعي واحمد وما كان من دين
 ليس من متضمن التجارة فانه في ذمته لا يؤخذ من المال الذي يدين
 كالأقر بخصب وقال ابو حنيفة يؤخذ من المال الذي في يده كما

يؤخذ منه ما يتضمن التجارة ولو اقر يوم السبت بمائة وبودوم
 الاحد مائة مائة واحقة عند مالك والثاقي واحدا وتجدد ابو
 يوسف ولا فرق عندهم بين المجلس الواحد وبين المجلس وقال ابو
 حنيفة ان كان في مجلس واحد كان اقرارا عليه بمائة واحدة
 او في مجلس كان اقراره مستانقا ولو اقر بدين موحل وانكر المقر
 له الاجل فقال ابو حنيفة وما لك القول قول المقر مع عينه والثاقي
 فني قولان كالمذهبين واصحهما ان القول قول المقر مع عينه
فصل واذا اقر العبد الذي هو مملوك بدين له في التجارة
 باقرار معلق ولو شهد شاهد نزيدي على عمره بالف درهم ومشهد له
 آخر بالغير ثبت له الالف بينهما دهما وله ان يحلف مع الشاهد الذي
 زاد الفا اخرى هذا مذهب مالك والثاقي واحدا وقال ابو
 حنيفة لا يثبت له بهذه الشهادة شي اصلا فانه لا يقضي بالشهادة
 واليمين **كتاب الوديعة** اتفق الا ائمة على ان الوديعة
 من القرب المندوب اليها وان في حفظها ثوبا وانها امانة
 محصنة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول
 قوله في التلف والرد على الاطلاق مع عينه واختلفوا فيما
 اذا كان قبضها بيئته فالثلاثة على انه يقبل قوله في الرد بلا
 بينة وقال مالك لا يقبل الا ببيئته **فصل** واذا استودع
 دنانيرا او دراهم ثم اتفقوا او اتلفها ثم رد مثلها الى مكانه من الوديعة
 ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه عند مالك ولو خلا
 دراهم الوديعة او الدنانير او الحنطة مثلها حتى لا يتميز لم يكن
 عنده ضمان للتلف وقال ابو حنيفة ان رده بعينه لم يضمن
 التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان وقال الثاقي واحدا

موضان

موضان على كل حال ينفسر اخراجه لتعديده ولا يسقط عنه الضمان
 سواء رده بعينه الى خزيمه او رد مثله **فصل** واذا استودع
 غير نقد كغوب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع حرره
 قال الثاقي عبد الوهاب قال مالك في الدابة اذا ركبها ثم ردها
 فصاحبها المودع بالخيار بين ان يضمنه قيمتها وبين ان يأخذ منه
 اجرها ولم يبين حكمها ان تلفت بعد ردها الى موضع الوديعة ولم
 يقبل في الثوب كيف يعمل اذا لبسه ولم يبله ثم رده الى خزيمه
 ثم تلف قال والذي يقوى في نفسي ان الشيء اذا كان مما يوزن ولا يكال
 كالدواب والثياب فاستعمله فتلف كان الاثر من قيمته لا مثله
 فانه يكون متعديا باستعماله خارجا عن الأمانة فرده الى موضعه
 لا يسقط عنه الضمان بوجه وبهذا قال الثاقي واحدا وقال ابو حنيفة
 اذا تعدي ورده بعينه ثم تلف لم يلزمه ضمان **فصل** اتفقوا على
 انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الامكان والا ضمن وعليه انه
 انه اذا طالبه فقال ما اودعني ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن
 بخروجه عن جرد الامانة فلو قال ما يستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت
 كان القول قوله واختلفوا فيما اذا سلم الوديعة الى عياله في داره فقال
 ابو حنيفة ومالك واحدا اذا اودعها عند من يلزمه نفقته ولو من غير
 عذر لم يضمن وقال الثاقي اذا اودعها عند غيره من غير عذر ضمن
كتاب العارية اتفق الا ائمة على ان العارية قربة
 مندوب اليها ومجانب عليها واختلفوا في ضمانها فمذهب الثاقي
 واحدا ان العارية مضمونة على المستعير مطلقا تعدي او لم يتعد
 فذهب الى حنيفة واصحابه انها امانة على كل وجه لا يضمن الا
 بتعد ويقبل قوله في تلفها وهو قول الحسن البصري والثاقي

وكل من يبيع على قوله ان يأخذ الكرى ان يكون
 من ضمان المودع وان اخذه القيمة ان
 يكون من ضمان المودع مع

والاواني والثوري ومذهب مالك انه اذا ثبت هلاك العارية
لا يضمنها المستعير وسواء كان حيوانا او ثيابا او خليا مما يظهر
او يخفى الا ان يتعدى فيه هذا الظاهر الروايات وذهب قتادة
وعنه الى انه اذا اشترط المعير على المستعير الضمان صارت مضمونة
عليه بالشرط وان لم بشرط لم تكن مضمونة عليه بالشرط وان لم
بشرط لم تكن مضمونة واذا استعار شيئا فهل له ان يعير غيره
قال ابو حنيفة وما لك له ذلك وان لم ياذن له المالك اذا كان لا
يختلف باختلاف المستعمل وقال احمد لا يجوز الا باذن المالك ليس
للتأفقي فيها نص ولا صاحبها نعم ان اصحهما عدم الجواز **فصل**
للمعير ان يرجع فيما اعارة فقال ابو حنيفة والثافقي واحمد للمعير
ان يرجع في العارية متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينتفع بها للمستعير
وقال مالك ان كان الى اجل لم يكن للمعير الرجوع فيها الى انقضاء الاجل
ولا يملك المعير استعادة العارية قبل انقضاء المستعير بها واذا اعارة
ارضا لبناء او غراس قال مالك ليس له ان يرجع فيها اذا بني او غرس
بل للمعير ان يعطيه قيمة ذلك مقلوعا او يامر به بقلعه ان كان
ينتفع بمقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاء المدة
اذا انقضت فالحيار للمعير كما تقدم فقال ابو حنيفة ان وقت له وقتا
فله ان يجبره على القلع والا فليس له الاجبار قبل انقضائها وقال
الثافقي واحمد ان شرط عليه القلع فله ان يجبره على اي وقت
اختار وان لم يشترط وان اختار المستعير القلع قلع وان لم يجز
فلمعير الحيار بين ان يملكه بقيمته او يعلق ويضمن ارش النقص
فان لم يختار المعير لم يعلق ان يذل المستعير الاجرة **كتاب**
غصب الاجماع منة فقهنا في تحرير غصب وتأثم الغاصب

الغصب

و ان يجبر

وانه يجب رد المخصوص ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزعها
الا ان نفس والتفق الائمة على ان العوض والحيوان وكالما كان غير
مكيل ولا موزون اذا غصب وتلف بضمن بقيمته وان المكيل
والموزون يضمن بمثله اذا اوجده الا في رواية عن احمد **فصل**
ومن جني على متاع انسان فالتلف عليه غرضه المقصود منه فالمشهور
من مالك انه يلزمه قيمته لصاحبه وياخذ الجاني ذلك الشيء للثبوت
عليه ولا فرق في ذلك بين المركوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب
مارك القاض او اذنه او غيره مما يعلم ان مثله لا يركب مثل
ذلك اذا جني عليه وسواء كان حمارا او بغلا او فرسا هذا هو المشهور
عنه ومنه رواية اخرى ان علي الجاني ما نقص وقال ابو حنيفة ان جني
على ثوب حتى تلف اكثر من قيمته لزمه قيمته ويملك الثوب اليه فان
ذهب نصف قيمته اود وفيما فله ارش ما نقص وان جني على حيوان
ان ينتفع ببلحمه وظهره كبعير وغيره فانه اذا قلع احدي عينيه
لزمه دفع شرط قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه
ان كان ماله قاض او عدل وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الثافقي
واحمد في جميع ذلك ومن جني على شيء غصبه بعد غصبه جناية لزم
مالكه عند مالك اخذه مع ما نقصه الغاصب او يدفعه الى الغاصب
ويأمره بقيمته يوم الغصب والثافقي يقول لصاحبه ارش ما نقص
وهو قول احمد **فصل** ومن جني على عبد غيره فقطع يده او رجله
فان كان ابلا عرض سيده منه فليس له ان يملكه الى الجاني ويحتج
على الجاني ان كان عمدا الى ذلك وياخذ السيد بقيمته من الجاني
او يسكه ولا شيء له هذا هو الراجح من مذهب مالك وفي رواية
عنه ان ليس له الا ما نقص وهو قول ابى يوسف ومحمد وقال ابو

اذ هب

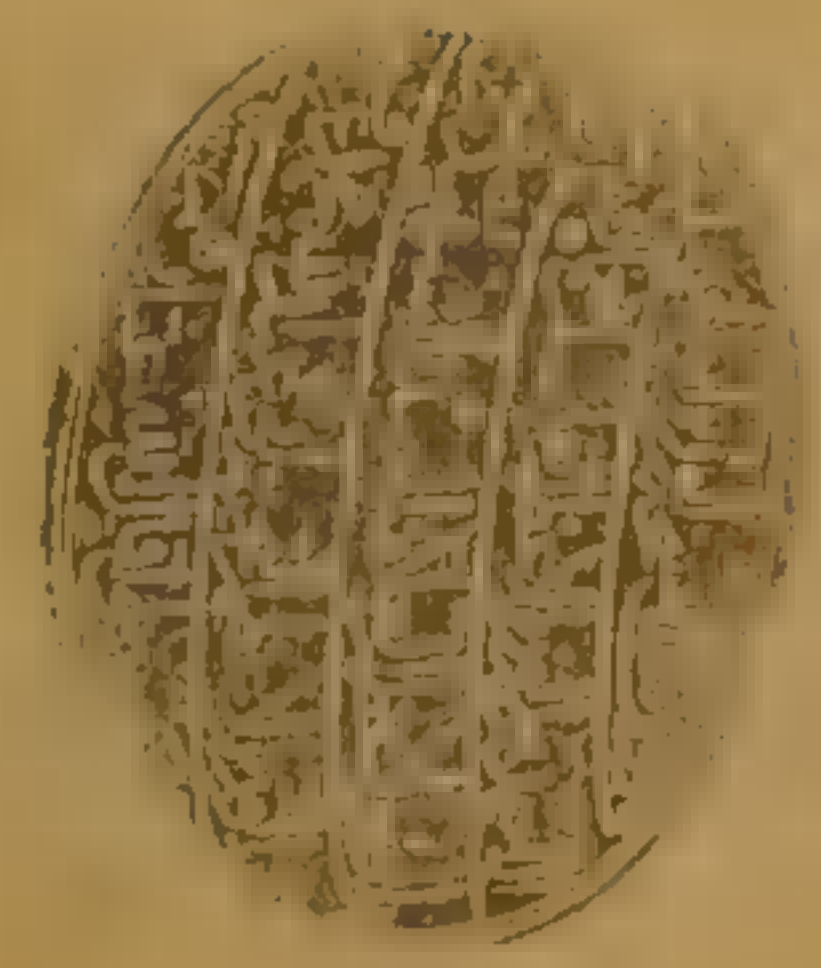
ما نقص

والأرض

حنيفة له ان يملك أو يأخذ قيمته أو يملكه ولا شيء عليه وقال الثاني
له ان يملكه ويأخذ جميع قيمته من الجاني تنزيلا على ان قيمة العبد
كديته ومن مثل بعد كقطع انفه أو يده أو قلع سنة عنقه عليه
مالك واختلف قوله هل يعتق بفرض الجناية أو يحكم الحاكم قال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يعتق عليه بالمثله **فصل** ومن غصب جارية
على صفة فزادت عنده زيادة كسمن أو تعلم صنعة حتى غلت قيمتها
ثم نقصت القيمة له زال أو لغيره الصنعة كان لسيدها أخذها بلا
أرض ولا زيادة هذا قول مالك وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي
وأحمد له أخذها وأرض نقصت تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغ
صب والزيادة المنفصلة كالولد إذا حدث بعد الغصب فهي مملوكة
مضمونة عند مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد هي مضمونة على
الغاصب بكل حال **فصل** اختلف في منافع الغصب فقال أبو
حنيفة هي غير مضمونة وعن مالك روايات أحدها وجوبها
والثانية إسقاط الضمان **الثالثة** ان كانت دارا فسكنها الغاصب
بنفسه لم يضمن وان أجرها لغيره ضمن وعليه هذا اذا كان المصنوع
حيوانا فردة لم يضمن وان أنكره ضمن وعنه رواية رابعة ان
الغاصب اذا كان قصده المنفعة كالذي يسخر دواب الناس فإنه
يوجب ضمان المنفعة عليه رواية واحدة وقال الشافعي وأحمد في المهر
روايتيه هي مضمونة **فصل** اذا غصب جارية فوطئها فحلبه له
والزمن عند الثلاثة وقيل من مذهب أبي حنيفة انه يحد ولا أرض
عليه للوطئ فان أولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمغضوب
منه وأرضها نقصت الولادة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
ومالك جبر النقص الولد اذا غصب دارا أو عبدا أو ثوبا أو بقر

الزمن

فيده مدة ولم ينفع به لا شيء عليه لا في سكني ولا استخدام ولا كرا
د لا يسر إلى حين أخذه من الغاصب ولا أجره عليه للمدة التي بقي بها
في يده ولم ينفع به هذا قول مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد
عليه أجره المدة التي كانت في يده وأجره المثل والعقار والأشجار تضمن
بالغصب متى غصب شيئا من ذلك فتلغ بسيل أو حريق أو غيره لزمه
قيمته يوم الغصب عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال أبو
حنيفة وأبو يوسف ان ما لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا بأخراجه
من يد مالكه لأن يجني الغاصب عليه ويتلف بسبب الجناية فقصه
بالإتلاف والجناية ومن غصب اصطوانة أو لبنة أو غيرها لم يملكها
عند مالك والشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة يملكها ويجب عليه
قيمتها للضرر الحاصل على الباقي بهدم البناء بسبب أخراجها وانفقوا
عليها من غصب ساجدة وأدخلها في سفينة فطالبه بها مالكمها
وهو في حجة البحر انه لا يجب عليه قلعها الا ما حكمي عن الشافعي انها
تقلع والاصح ان ذلك اذا لم يخف تلف نفس أو مال **فصل** ومن
غصب ذهباً أو فضة فصاغ ذلك حلياً أو ضرب به دنانير أو دراهم أو
بخاساً أو وصلاً أو حديداً فأخذ منه أنية أو سيوفاً فعنده مالك عليه
في ذلك كله مثل ما غصب في وزنه وصفته وكذا الوغصب ساجدة فعملها
أبواباً أو ثياباً فعمله لبناً وكذلك الخنطة اذا طحنها وخبزها وقال
الشافعي يسرد ذلك على المغضوب منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب
بالنقص ووافق أبو حنيفة مالكاً الا في الفضة والذهب اذا صاغها هكذا
أقلته من عيون السائل وقال القاضي بن رشد في السائل اذا غصب خنطة
فطحنها أو شاة فذبحها أو ثوباً فقطعه كان كل ذلك للمغضوب منه
عند الشافعية والمالكية ولم يملكه الغاصب وكذلك اذا غصب بيضة

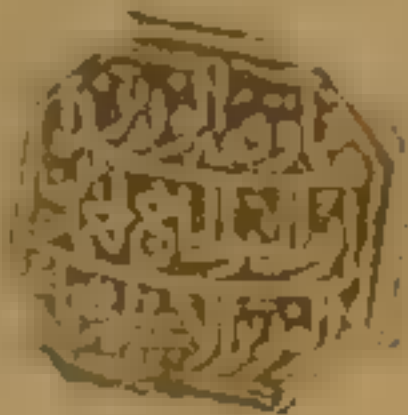


أوهبت الدابة م

فخصها تحت دجاجة أو جافز من أوفاة فخرها وعند الخفية تترك الفذ
فقد فتح فخر طائر بغير إذن مالكه فطار صحنه الفاح عند مالكه
وكذلك إذا حلد دابة من قيدها فمهرت أو عبدا مقيدا خوف فهو بدله
فغلب قيمته وسوا عند مالك طائر الطائر في الحال عقب الفتح والحل أو وقف
بعد ثم طارا وهرب قال الشافعي إن طار الطائر أو هربت الدابة بعد ما وقفنا
ساعة فلا ضمان عليه وإن كان ذلك عقب الفتح والحل فقولان أصحهما
الضمان وقال أبو حنيفة لا ضمان على من فعل ذلك على كل وجه **فقد**
إذا غضب عبد أفتق أو دابة فمهرت أو عينا ففرت أو صاعقت فعند مالك
يعزم قيمة ذلك ونصير القيمة ملكا للمغضوب منه ويصير المغضوب عند
ملك الغاصب حتى لو غصب المغضوب لم يكن للمغضوب منه الرجوع فيه
ولا للغاصب الرجوع في القيمة إلا بتراضيهما وبه قال أبو حنيفة إلا في صور
وهي ما لو فقد المغضوب فقال المغضوب منه قيمة مائة وقال الغاصب خمسون
وحلف وغرم خمسون ثم وجد المغضوب وقيمته مائة كما ذكر فإن له الرجوع
في المغضوب ويرد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفصل القيمة وقال
الشافعي المغضوب فيما ذكر باق على ملك المغضوب وأما إذا كتم الغاصب
المغضوب وأدعى هلاكه فأخذ منه القيمة ثم ظهر المغضوب فلا خلاف أن
للمغضوب منه أخذه ويرد القيمة **فقد** ومن غصب عقارا فتلف في
يد أم يهدم أو سبل أو حرق قال مالك والشافعي وأحمد يضمن القيمة ورده
عن أبي حنيفة أنه إذا لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه ولو غصب أرضا
فزرعها ربا قبل أن يأخذ الغاصب الزرع قال أبو حنيفة والشافعي له
اجبار على القلع وقال مالك إن كان وقت الزرع لم يفت فلما لك الاجبار
وإن كان فات فزوايتان أشهرها ليس له قلعه وله أجر الأرض وما تنفع
الزرع وإن شادفع إليه قيمة الزرع وكان الزرع له **فقد** وإذا زرع

وقال أحمد إذا زرع
صاحب الأرض في أرضه
الزرع في أرضه فله
ولم لا أجره

للمسلم خر على ذي فلا ضمان عليه عن الشافعي وأحمد وكذلك إذا تلف عليه
خنزيرا وقال أبو حنيفة ومالك يعزم القيمة له في ذلك **كتاب الشفعة**
ثبت للشريك في الملك باتفاق الأئمة ولا شفعة للجار عند مالك والشافعي
ولم يرد وقال أبو حنيفة تجب الشفعة بالجوار والشفعة عند أبي حنيفة وعلي
الراجح من مذهب الشافعي على الفور فمن أجزأ المطالبة بالشفعة مع الإمكان سقط
حقه كخيار الرد والشافعي قول آخر أنه يبقى حقه ثلاثة أيام وله قول آخر يبقى
أبد لا يسقط إلا بالتصريح بالاستقاط وأما مذهب مالك فإذا بيع المشفوع
والشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تسقط شفعته
إلا بأحد أمرين الأول بمضي مدة يعلم في مثلها فداعى عن الشفعة ثم روي
من مالك أن تلك المدة سنة وروى حرس بن الثاني يلو فعه الشفوي
أي الحاكم ويلزمه الحاكم بالأخذ أو التزك غير أن الحاصل من مذهب مالك
أنها ليست على الفور وعن أحمد روايات أحدها على الفور والثانية موقفة
بالمجلس والثالثة على التراخي فلا تبطل أبدا حتى يعفوا أو يطالبه **فصل**
والثمة إذا كانت على الخمل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته فهل لشريكه
الشفعة أم لا اختلف في ذلك قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال
في أخرى لا شفعة له وقال أبو حنيفة له الشفعة وقال الشافعي وأحمد لا شفعة
له **فصل** وإذا كان ثمن الشفعة مؤجلا فلا شفع عند مالك وأحمد الأخذ
بذلك الثمن إلى ذلك الأجل إن كان مسليا ثقة والآتي بثقة ملي يضمن
الثمن إلى ذلك الأجل وبهذا قال الشافعي في القديم وقال أبو حنيفة والثا
من في الجديد الراجح من مذهبه للشفيع الخيارين أن يجعل الثمن ويأخذ
الشفيع المشفوع أو يصير إلى حلول الأجل فيوزن الثمن ويأخذ بالشفعة
فصل والشفعة مقسومة بين الشفعا على قدر حصصهم في المال
الذي يستوجبون جهة الشفعة فيأخذ كل واحد من الشريكين من المبيع بقدر



ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من قولي الشافعي وقال أبو حنيفة هو
على الروي وهو قول للشافعي واختار المزني وعن أحمد روايتان **فصل**
والشفعة تورث عند مالك والشافعي ولا تبطل بالموت فاذا وجبت له
الشفعة مات ولم يعلم بها أو علم ومات قبل التمكن من الأخذ انتفى
الحق إلى الورث وقال أبو حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال أحمد
لا تورث إلا أن يكون الميت طالب بها **فصل** ولو بني مشرد
الشقص أو غرس ثم طلب الشفيع فليس له عند مالك والشافعي وأحمد
مطالبة المشتري بهدم ما بني ولا قلع ما غرس مضافا إلى الثمن وقال
أبو حنيفة للشفيع أن يجبر المشتري على القلع والهدم قال في عيون السائر
وذهب قوم على أن للشفيع أن يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس
في موضعه **فصل** وكل ما لا ينقسم كالختم والبيت والرحي والفرد
والباب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلف قول مالك فقال
فيه الشفعة وقال لا شفعة واختار القاضي عبد الوهاب الأول
قال وهو قول أبي حنيفة وعمدة الشفيع في البيع على المشتري وعمدة
المشتري على البائع عند جمهور العلماء فاذا أظهر المبيع مستحقة الغل
مستحقة من يد الشفيع ورجع الشفيع بالثمن على المشتري ثم يرجع
المشتري على البائع وقال ابن أبي ليلى عمدة الشفيع على البائع بكل
حال **فصل** اختلف الأئمة هل يجوز الاحتياز لاسقاط الشفعة
مثل أن يبيع سلعة مجهولة عند من يروي ذلك مسقطا للشفعة
أو أن يقول له يبيع الملك ثم يبيعه الباقي أو يهبه له فقال
أبو حنيفة والشافعي له ذلك وقال مالك وأحمد ليس له ذلك
فاذا أوهب من غير عوض فلا شفعة فيه عند أبي حنيفة و
الشافعي وكذلك يقول أحمد بل لا بد أن يكون قد ملك بعض

واختلف

واختلف قول مالك في ذلك فقال لا شفعة وقال فيه الشفعة
فصل أو جبت له الشفعة في ذلك المشتري دراهم على
ترك الأخذ بالشفعة جاز له أخذها وتملكها عند الثلاثة قال
الشافعي لا يجوز له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه ردها وهل
سقط شفيعته بذلك لأصحابه ومريان **فصل** فاذا ابتاع اثنا
ن من شركاء نصيبهما صفقة واحدة كان للشفيع عند الشافعي
وأحمد أخذ نصيب أحدهما بالشفعة كما له أخذ نصيبهما جميعا
وقال مالك ليس له أخذ حصه أحدهما دون الآخر بل إما أن يأخذ
جميعا أو يتركهما جميعا وبه قال أبو حنيفة **فصل** ولو أقر
أحد الشريكين أنه باع نصيبه من رجل وأكل الرجل الشراؤ ولا
يبينه وطلب الشفيع الشفعة فقال مالك ليس له ذلك إلا بعد ثبوت
الشراؤ وقال أبو حنيفة تثبت الشفعة وهو الأصح من مذهب الشافعي
لأن أقراؤه يتضمن إثبات حق المشتري وحق الشفيع فلا يبطل
حق الشفيع بانكار المشتري وتثبت الشفعة للذي كما تثبت للم
عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال أحمد لا شفعة للذي
كتاب القراض اتفق الأئمة على جواز المضاربة وهي القرض
بلغته أهل المدينة وهو أن يدفع إنسان مالا ليتجر فيه الربح
مشركا في عطاء سلعة وقال له وأجعل عنهما قراضا فهذا عند مالك
والشافعي وأحمد قراض فاسد وقال أبو حنيفة هو قراض صحيح اختلف
في القراض بالفلوس فنحو الأئمة واجاز أشهب وأبو يوسف إذا
راجعت والمعامل إذا أخذ مال القراض يبينه لم يبرأ منه عند
الأنكار إلا يبينه عند عامة العلماء وقال أهل العراق يقبل قوله
مع يمينه وإذا دفع إلى العامل مال قراض فاشتوى العامل منه

سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع فليس على المقارض شيء عند مالك والثافعي واحمد والبيعة للعامل وعليه ثمنها وقال ابو حنيفة يرجع بذلك الى رب المال **فصل** ولا يجوز القراض الى مدة معلومة لا يفسخه قبلها او على انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشرا عند مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك واد اشترط رب المال على العامل لا يتولى الامن فلان ولا يتبع الاثر فلان كان القراض فاسدا عند مالك والثافعي وقال ابو حنيفة واحمد يصح واد عمل المقارض بعد فساد القراض فحصل له المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله عند ابو حنيفة والثافعي والربح لرب المال والنقصان عليه واختلف قول مالك فيرد الى قراض مثله ان كان فيه شيء لم يكن له شيء قال القاضي عبد الوهاب ويحتمل ان يكون له قراض مثله وان كان فيه نقص ونقل عنه ان له اجرة مثله كذا هبك الثافعي وابو حنيفة واد اسافر العامل بالمال فنفقته من مال القراض عند ابو حنيفة ومالك وقال احمد من مال نفسه حتى في ركوبه والثافعي قولان اظهرهما كذلك ومن اخذ قراضا على ان جميع الربح له ولا الضمان عليه فهو جائز عند مالك وقال اهل العراق يصير المال قرضا عليه وقال الثافعي للعامل اجرة مثله والربح لرب المال وعامل القراض بمكة الربح بالقسمة لا بالظهور على اصح قول الثافعي وهو قول مالك وقال ابو حنيفة بمكة بالظهور وهو قول الثافعي واختلفوا فيما اذا انتد رب المال شيئا من المضاربة فقال ابو حنيفة ومالك يصح وقال الثافعي لا يصح وهو اظهر الروايتين عن احمد ولو ادعى المضارب ان رب المال اذن له في البيع والشرا نقد او نسيئة وقال رب المال ما اذنت لك الا بالنقد فقال ابو حنيفة ومالك واحمد القول قول المضارب

ان نفقته من مال نفسه

في يمينه وقال الثافعي القول قول رب المال مع يمينه والمضارب رجل اذا ضارب لاخر فرج قال احمد وحده لا يجوز له المضاربة فان فعل ورجع رد الربح الاول **كتاب المساقاة** انفقتهما الامصار من الصحابة والتابعين وابمة المذاهب على جواز المساقاة وذهب ابو حنيفة الى بطلانها ولم يذهب الى ذلك احد غيره يجوز المساقاة على سائر الاشجار والتممر والخل والعنب والتين والجران وغير ذلك عند مالك واحمد وهو القديم من مذهب الثافعي واقرام المتأخرون من اصحابه وهو قول ابو يوسف ومحمد والحديد الصحيح من مذهب الثافعي انها لا يجوز الا في الخل والعنب وقال داود لا يجوز الا في الخل خاصة **فصل** واد اكان بين الخل بياض وان كثر صحت المزارعة عليه مع المساقاة على الخل عند الثافعي واحمد بشرط اتحاد العامل وعسرا فراد الخل بالنقي والبياض بالعماء وبشرط ان لا يفصل بينهما والا يقدم المزارعة بل يكون تبعاً للمساقاة واجاز مالك دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط وجوز ابو يوسف ومحمد علي اصلها في جواز المخابرة وهي ميل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق ولا المزارعة وهما ان يكون البذر من مالك الارض عند ابو حنيفة ومالك وهو الجديد الصحيح من قول الثافعي والقديم من قوله واختاره اعلام المذهب وهو المربح قال النووي هو المختار الراجح في الدليل صحته وهو مذهب احمد وابو يوسف ومحمد قال وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يتاجر بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويعين نصف الارض **فصل** اذ اساقاه علي ثمرة موجودة ولم يبد صلحا جائزا عند مالك والثافعي واحمد وان بدا صلحا لم يجز عندهم

في كل أرض وقلا ابو حنيفة بالبيع كما قال احمد الجواز في الأرض المنفردة ولا يجوز المخابرة

باب

واجاز ابو يوسف ومحمد وسحنون على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل
 واذا اختلفا في الجزء المشروط تعا لفا عند الشافعي وينسخ العقد ويكون
 للعامل اجرة مثله فيما عمل بنا على اصله في اختلاف المتبايعين ومذهب
 الجماعة ان القول قول العامل مع يمينه **كتاب الاجارة**
 الاجارة جائزة عند كافة اهل العلم والكرين عليه جوازها وعقدوها
 لانهم من الطرفين جميعا ليس بعد عقدها الصحيح فسخها ولو عذر الا
 بما ينسخ به العقد لانهم لا يرون وجود عيب بالعين المستأجرة كما لو استأجر
 دارا فوجد مستهدمة او استهدمت بعد العقد او بمرض العبد المنابر
 او بجوار اجرة المعينة عيبا فيكون للمستأجر الخيار لاجل العيب
 عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز فسخ الاجارة
 لعذر يحصل ولو من جهته مثل ان يكثر حيوانها فيجوز فيه فيحق ماله
 او يسرق او يغصب او يفسد فيكون له فسخ الاجارة وقال قوم بعدها لان
 من جهتها لا يجوز على لانهم من جهة المستأجر كالجالة **فصل** اذا استأجر
 دابة او دارا وحيوانا مدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترط ان يجر
 الاجرة ولا نصا على تأجيلها بل اطلقا فيذهب الشافعي واحمد انها
 تستحق بنفس العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق
 عليه جميع الاجرة لانه قد ملك المنفعة بعقد الاجارة ووجب تسليم
 الاجرة ليلزم تسليم العين اليه ومذهب ابو حنيفة ومالك ان الاجرة
 تستحق جزأ جزأ كلما استوفى منفعة يوم استحق اجرة ولو استأجر دارا
 كل شهر بشئ معلوم قال الثلاثة نصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم وما
 عداه من الشهور يلزم بالدخول فيه وقال الشافعي في الشهر عنه
 تبطل الاجارة في الجميع واذا استأجر عبدا مدة معلومة او دارا ثم
 فسخ ذلك ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا او تهدمت الدار قبل

ان يركب

ان يسكنها ولم يفسد من المدة شي فانه لا يستحق عليه شي من الاجرة وتبطل
 الاجارة عند ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد وقال ابو ثور للمنافع في هذا
 الموضع من ضمان المكزي **فصل** عقد الاجارة على القرية والدار والعبد
 وغير ذلك لا يتم لا ينسخ بموت احد المتعاقدين ولا بموتهما جميعا يقوم
 الوارث مقام مورثه في ذلك عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو
 حنيفة ينسخ العقد بموت احد المتعاقدين ولا ينسخ الاجارة بفسق
 الساجر كشره وسرقته فان لم يكف اجرها الحاكم عليه كبيعها لو كانت
 ملكه **فصل** يجوز عقد الاجارة مدة سنين يرضى فيها بقا العين غالباً
 عند ابو حنيفة ومالك واحمد وهو الراجح من مذهب الشافعي وله قول
 انه لا يجوز الزيادة على سنة واحدة وقول آخر ثلثين سنة ولو استأجر
 منه شهر رمضان في رجب فقال ابو حنيفة ومالك واحمد يصح وقال الشافعي
 لا يصح **فصل** الصانع اذا اخذ الشئ الى منزله ليعمله فهو ضامن لذلك
 ولما اصاب عنده ومن جهته عند مالك وللشافعي قولان احدهما
 الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان عليه الا فيما جرت يدع وهو الراجح
 من قول الشافعي وسوا الاجير المستأجر والمنفرد الا ان قصر وقال ابو يوسف
 ومحمد عليه الضمان ما يستطيع الامتناع منه كالحريق والامر الغالب
 وتلف الحيوان فانه لا ضمان فيه واما الأجر فلا يضمنون عند مالك
 وهم على الامانة الا الصانع خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل
 سوا عمله بالاجرة او بغيرها الا ان تقوم بينة بفراغه وهلاكه فيبطل
 ولو اختلف الخياط وصاحب الثوب قال الثلاثة على ان القول قول
 الخياط وقال ابو حنيفة القول قول صاحب الثوب **فصل** اختلاف
 في اجارة الاقطاع والمشهور المعروف من مذهب الشافعي والجمهور صحة
 قال النووي لان الجندي مستحق المنفعة قال شيخنا الامام تقي الدين

دون ما لا يستطيع الامتناع منه

السبكي ما زلتنا نسلم على الاسلام قاطبة بالديار المصرية والبلاد الثانية
 يقولون صحة اجارة الاقطاع حتى يرفع الشيخ شام الدين الفزاري وولاه
 الشيخ تاج الدين فقال لا فيها ما قال الا هو المعروف من مذهب احمد
 ولكن مذهب ابي حنيفة بطلانها ولا يصح الاستيحاء على القرب كالحج
 تعليم القرآن والامامة والأذان عند ابي حنيفة واحمد وجوز ذلك
 مالك الا في الامامة مفردة وكذلك قال الشافعي واختلف اصحابه
 ولو استاجر دارا ليصلي فيها قال مالك والشافعي واحمد يجوز للرجل
 ان يؤجر داره مدة معلومة من يتخذها مصليا ثم يعود اليه ملكا وله
 الاجر وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك ولا اجرة له قال ابن هبيرة في الافعال
 وهذا من محاسن ابي حنيفة لا مما يعاب عليه لانه مبني على القرب
 عنده فلا يؤخذ عليها اجر **فصل** اذا استاجر عينا مدة معلومة
 ثم باعها لمذهب الشافعي ان في بيعها لغير الشاخر قولان اظهرها الجواز قال
 ابو حنيفة لا يجوز بيعها والمستاجر بالخيار في اجارة البيع وبطلان
 الاجارة قال صاحب الافصاح وقال ابو حنيفة لا تباع الا برضى المستاجر
 او يكون عليه دين يحبه عليه الحاكم فيبيعها في دينه وقال مالك
 واحمد يجوز بيع العين الموجهة هذا اذا كان البيع من غير المستاجر واما
 من المستاجر فلا يجوز لان تسليم **فصل** المنفعة غير متعذر
فصل من استاجر دابة ليركبها فكيفها بليها كما جرت
 به العادة فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي واحمد والي
 يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز الا ان يوجر بضيقه مشاعلا
 من شريكه ولا يجوز عنده رهنه ولا هبته بحال ويجوز اجارة
 الدنانير والدرهم للمترين او العمل بها كما لو كان صيرفيا هذا
 مذهب ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد لا يجوز واجارة بعض

برهانه

او رد البيع وثبوت الاجارة

وقال ابو حنيفة يضمن
 قيمتها واجارة المشاء حارة
 عند الثلاثة والي يوسف ومحمد

اصحاب الشافعي

اصحاب الشافعي ولا يجوز عند مالك اجارة الارض بما يثبت فيها او يخرج
 منها ولا بطعام كالسمك والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والماكولات
 كما يجوز بالذهب وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد يجوز بكل ما ائنته
 الارض وبغير ذلك من الاطعمة والماكولات كما يجوز بالذهب والفضة
 والعروض وذهب الحسن وطاووس الى عدم جواز كرا الارض مطلقا
 بكل حال واذا استاجر ارضا ليزرعها حنطة فله ان يزرعها شعيرا
 وما ضره كضرر الحنطة عند مالك وابي حنيفة والشافعي واحمد
 وقال داود وغيره ليس له ان يزرعها غير الحنطة **فصل** اذا
 استاجر ارضا سنة ليزرع فيها نوعا من الغراس مما يتابد ثم انقضى
 السنة فلم يجر الخيار عند مالك بين ان يعطى المستاجر قيمة الغراس
 وكذلك ان يعطيه قيمة ذلك على انه مقلوع او يامر به بقلعه وقول ابي
 حنيفة كقول مالك الا انه قال اذا كان القلع يضرب بالارض اعطاه او
 المجر القيمة وليس للغراس قلعه وان لم يضر لم يكن له المطالبة
 بالقلع وقال الشافعي ليس له ذلك للموجر ولا يلزم المستاجر قلعه ذلك
 ويبقى موبدا او يعطى المجر قيمة الغراس للمستاجر ولا يامر بقلعه
 او يقره في ارضه ويكونان مشتركين او يامر بقلعه ويعطيه
 اثر ما نقص من القلع **فصل** من استاجر اجارة فاسدة في قبض
 ما استاجره ولم ينتفع به كما لو كانت ارضا فلم يزرعها ولا اشبع
 بها حتى انقضت مدة الاجارة فعليه اجرة مثلها عند مالك
 وكذلك لو استاجر دارا فلم يسكنها او عبدا فلم ينتفع به وبه قال
 الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بها وهل
 يجوز اشتراط الخيار ثلاثا في الاجارة كالباع قال الثلثة يجوز
 وقال الشافعي لا يجوز **كتاب احياء الموات**

كتاب
 احياء
 الموات

انفق الامية على ان الارض الميتة تجوز احيائها ويجوز احياء موات
الاسلام للسلم بالاتفاق وهل يجوز للذمي قال الثلثة لا يجوز
وقال ابو حنيفة واصحابه يجوزواختلفوا هل يشترط في ذلك
اذن الامام ام لا قال ابو حنيفة يحتاج الى اذنه وقال مالك
ما كان في الفلاة وحيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى اذن
وما كان قريبا من العمران او حيث يتشاح الناس فيه افتقر الى اذن
وقال الثاقبي واحمد لا يحتاج الى الاذن مطلقا واختلفوا فيما كان
من الارض مملوكا ثم باداه وخرّب وطال عمره هل يملك بالاحياء
قال ابو حنيفة ومالك يملك بالاحياء قال ابو حنيفة ومالك يملك
بتلك وقال الثاقبي ولا يملك ولا يملك وعن احمد روايتان كالمذهبي
اظهرها انه لا يملك **فصل** وبأي شيء يملك الارض ويكون
احياء وهابها قال ابو حنيفة واحمد يتجيزها وان يتخذ لها ما
وفي الدار يتحوطها وان لم يسقفها وقال مالك مما يعلم بالوادة
انه احيا لمثلها من ينكو غراس وحفر بئر او غير ذلك وقال الثاقبي
ان كانت للزراع فيزرعها واستخرج ما يربو وان كانت للسكنى
فبتقطيعها بيوتا وسقوفها **فصل** اختلفوا في حريم البئر
فقال ابو حنيفة ان كانت تسقى الابل فحريمها اربعون ذراعا وان
كانت للناس فستون وان كانت عينا فثلثمائة ذراع وفي رواية
خمسماية فمن اراد يحفر في حريمها منع منه وقال مالك والثاقبي ليس
لذلك حد مقدور المرجع فيه الى العرف وقال احمد ان كانت في
ارض موات خمسة وعشرون ذراعا وان كانت عينا فخمسمائة ذراع
فكانت في ارض عمادية فخمسون ذراعا وللشيش اذ انبت بارض مملوكة
فهل يملك صاحبها يملكها قال ابو حنيفة لا يملكه بطل من اخذه صار له

وان

وقال الثاقبي

وقال الثاقبي يملك يملك الارض وعن احمد روايتان اظهرها كالمذهب اي
حنيفة وقال مالك ان كانت الارض محبوسة ملكه صاحبها وان كانت
غير محبوسة لم يملك **فصل** اختلفوا فيما يفضل عن حاجة الانسان
وبها يبيع وزرعه من المكة في بئر او بئر فقال مالك ان كان البئر والهر
في البرية فما لكها الحق بمقدار حاجته منها ويجب عليه بذل ما فضل
عن ذلك وان كانت في حايطة فلا يلزمه بذل الفضل لها الا ان
يكون جاع زارع على بئر فانهدمت او عين فغارت فانه يجب
عليه بذل الفضل الى ان يصلح جبان بئر نفسه او عينه فان تجاوز
باصلاحه لم يلزمه ان يبذل له بعد البذل شيئا وهل يستحق عوضه
فيه روايتان وقال ابو حنيفة واصحاب الثاقبي يلزمه بذله
لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزم للزارع وله اخذ العوض
والسحب تركه وعن احمد روايتان اظهرها انه يلزمه بذله
من غير عوض للماشية والسفينة معا ولا يحل له البيع **كتاب**
الوقف هو قربة جارية بالاتفاق وهل يلزم ام لا قال مالك
والثاقبي يلزم باللفظ وان لم يحكم به وان لم يخرج محرم الوصية
بعد موته وهو قول ابي يوسف فيصح عنده ويؤول ملك الوقف
عنه وان لم يخرج الوقف عن يده وقال محمد يصح اذا اخرج
عن يده بان يجعل للوقف ولتيا ويسلمه اليه وهي رواية عن مالك
وقال ابو حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا
يؤول ملك الواقف عن الوقف حتى يحكم به حاكم او يعلقه بموته
فيقول اذ امت فقد وقفت داري على كذا وانفقوا على ان مالا
يصح الانتفاع به الا بالتلافه كالذهب والفضة والماكول لا يصح
وقفه ووقف الحيوان يصح عند الثاقبي واحمد وهي رواية

عن مالك وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يصح وهي الرواية الاخرى
مالك **فصل** الرابع من مذهب الشافعي ان الملك في رقة الموقوف
قوت ينتقل الى الله عز وجل فلا يكون ملكا للواقف ولا للموقوف
عليه وقال مالك ينتقل الى الموقوف عليه وقال ابو حنيفة واصحابه
مع اختلافهم اذا صح الوقف خرج عن ملك الواقف ولم يدخل
في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جاز في بيعته واجارته
بالاتفاق وقال محمد بن الحسن بعدم الجواز بناء على اصلهم في الله
ع اجارة المشاع ولو وقف شيئا على نفسه صح عند أبي حنيفة
واحمد وقال مالك والشافعي لا يصح واذا لم يعين للوقف موقفا
بان قال هذه الدار وقف فان ذلك يقع عند مالك **فصل** اذا كان
الوقف منقطع الآخر كوقف على اولادي واولادهم ولم يذكر
بعدهم الفقراء فانه يصح عنده ويرجع ذلك بعد انقراض من سمي
الي فقرا عصبته فان لم يكونوا فالي فقراء المسلمين وبه قال ابو
يوسف ومحمد والراجح من مذهب الشافعي انه لا يصح مع عدم
بيان المصروف والراجح صحة منقطع الآخر **فصل** في تقويعه
انه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف ثم اختلفوا في جوار
بيعه وصرف عنه في مثله وان كان مسجدا فقال مالك
والشافعي يبقى على حاله فلا يباع وقال احمد يجوز بيعه وصرف
عنه في مثله وكذلك في المسجد اذا كان لا يرجع عوده وليس
عند أبي حنيفة نص فيها واختلف اصحابه فقال ابو يوسف
لا يباع وقال محمد يعود الى مالكه **الاول كتاب الهبة**
اتفق الا على ان الهبة تصح بالاجاب والقبول والقبض
ولا بد من اجتماع الثلاثة عند الثلاثة وقال مالك لا يفقد

محمدا

صحتها ولزومها الى قبض بل تصح وتلزم بمجرد الاجاب والقبول
ولكن القبض شرط في نفوذها وتامها واحترز مالك بذلك عما
اذا اخذ الواهب الاقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات **الواهب** وهو المستمر
على المطالبة لم تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة او امته
فضر الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب او مرض بطلت الهبة وقال
ابن زيد المالك في الرسالة ولا تنهية ولا صدقة ولا هبة الا بال
حيات فان مات قبل ان يجاز عنه فهو ميراث ومن اهدى رايه
ان الهبة تملك من غير قبض ولا بد في القبض ان يكون باذن الواهب
خلافا لابي حنيفة وهبة المشاع جاز عند مالك والشافعي كالبيع يصح
قبضه فان سلم الواهب الجميع الى الموهوب له فيستوفي منه حقه يكون
نصيب شريكه في بيعه وديعة وقال ابو حنيفة ان كان مما لا ينقسم
كالعبيد والجواهر جازت بهبته وان كان مما ينقسم لم يجز هبة
شيء منه **فصل** في من اعمر انسانا فقال عمر بن ابي
فانه يكون قد وهب له الانتفاع بهاملة حياته واذا مات رجع
رقة الدار الى مالكها وهو المهر هذا مذهب مالك وكذلك اعمر
وعقبك فان عقبه يملكون منفعتها فاذا لم يبق منهم رجعت الرقة
الى مالك لانه وهب المنفعة ولم يهب الرقة وقال ابو حنيفة
والشافعي في احدى قوليه واحمد تصير الدار ملكا للمهر ورثته ولا
يعود الى ملك المعطي الذي هو المهر فان لم يكن للمهر وارث كانت
بيت المال والشافعي قول آخر كذهب مالك والربيعي جازة وحكمها
حكم المهر عند الشافعي واحمد وابي يوسف وقال مالك وابو حنيفة
ومحمد الربيعي باطلا **فصل** في من وهب لاولاده شيئا استحب

ان يسوي بينهم عند ابي حنيفة وما لك وهو الواجب من مذهب
 الشافعي وذهب احمد ومحمد الى انه يفضل الذكور على الاناث
 كقصة الارث وهو وجه في مذهب الشافعي وتخصيص بعض
 الاولاد بالهبة مكروه بالاتفاق وكذا انقبض بعضهم على بعض
 واذا فضل فمهل يلزمه الرجوع فالثلاثة على انه لا يلزمه وقال
 احمد يلزمه الرجوع **فصل** في اذ او هب الوالد لابنه هبة
 فقال ابو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال وقال الشافعي له
 الرجوع بكل حال وقال مالك له الرجوع ولو بعد القبض فها هو
 لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيها وهبه على جهة
 الصدقة وانما يسوغ الرجوع ما لم تغير الهبة في يد الولد او يستحق
 ديناً بعد الهبة او تزوج البنت او يخلط الموهوب له بمال من جنسه
 بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع وعن احمد ثلث روايات
 اظهرها له الرجوع بكل حال كذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع
 بحال كذهب ابي حنيفة والثالثة كذهب مالك **فصل** هل يسوغ
 الرجوع في هبة الابن قال الشافعي له الرجوع في هبته كل من يقع عليه
 اسم ولد حقيقة او مجاز اكله لصلبه وولد ولده من اولاد البنين
 او البنات ولا رجوع في هبة لاجنبي ولم يعتبر طريدين او تزوج
 البنت كما اعتبر مالك لكن يشترط بقاءه في سلطنة المتهب فيتبع
 عنده الرجوع بوقفه ويصح لا باجارتها ورهنه وقال ابو حنيفة
 اذا وهب لذي رحم بالنسب لم يكن له الرجوع وان وهب لاجنبي
 ولم يعوض عن الهبة كان له الرجوع الا ان يزيد زيادة متصلة او
 يموت احد المتعاقدين او يخرج عن ملك الموهوب له وليس له عند

وذهب احمد ومحمد الى انه يفضل الذكور على الاناث كقصة الارث وهو وجه في مذهب الشافعي وتخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه بالاتفاق وكذا انقبض بعضهم على بعض واذا فضل فمهل يلزمه الرجوع فالثلاثة على انه لا يلزمه وقال احمد يلزمه الرجوع **فصل** في اذ او هب الوالد لابنه هبة فقال ابو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك له الرجوع ولو بعد القبض فها هو لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيها وهبه على جهة الصدقة وانما يسوغ الرجوع ما لم تغير الهبة في يد الولد او يستحق ديناً بعد الهبة او تزوج البنت او يخلط الموهوب له بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع وعن احمد ثلث روايات اظهرها له الرجوع بكل حال كذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع بحال كذهب ابي حنيفة والثالثة كذهب مالك **فصل** هل يسوغ الرجوع في هبة الابن قال الشافعي له الرجوع في هبته كل من يقع عليه اسم ولد حقيقة او مجاز اكله لصلبه وولد ولده من اولاد البنين او البنات ولا رجوع في هبة لاجنبي ولم يعتبر طريدين او تزوج البنت كما اعتبر مالك لكن يشترط بقاءه في سلطنة المتهب فيتبع عنده الرجوع بوقفه ويصح لا باجارتها ورهنه وقال ابو حنيفة اذا وهب لذي رحم بالنسب لم يكن له الرجوع وان وهب لاجنبي ولم يعوض عن الهبة كان له الرجوع الا ان يزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج عن ملك الموهوب له وليس له عند

الرجوع

ابي حنيفة الرجوع فيما وهب لولده واهلية وعمه وعمته ولا كل
 من لو كان امرأة لم يكن له ان يتزوج بها لأجل النسب فأما اذا
 وهب لابي عمه واللا جانب كان له ان يرجع في هبته **فصل** في هبة
 هبة ثم طلب ثوابها وقال لما اردت الثواب نظرفان كان مثله
 ممن يطلب الثواب من الموهوب له فله ذلك صدعاً لك كهبته الفقير
 للثني وهبة الرجل لاهله ومن هو فوقه وهو احد قولي الشافعي
 وقال ابو حنيفة لا يكون له ثواب الا باشتراطه وهو القول الثاني
 للشافعي وهو الرجوع من مذهبه **فصل** اجمعوا على ان الوفاء بالوعد
 في الخير مطلوب وهل هو واجب او مستحب فيه خلاف ذهب ابو
 حنيفة والشافعي واحمد واكثر العلماء الى انه مستحب فلو تركه فانه
 الافضل وارتكب المكروه كراهة شديدة ولكن لا ياثم وذهب
 جماعة الى انه واجب منهم عمر بن عبد العزيز وذهب المالكية
 مذهبا ثالثا ان الوعد اذا اشترط بسبب كقوله تزوج ولك
 كذا او نحو ذلك وجب الوفاء به وان كان الوعد مطلقا لم يجب

في الخير مطلوب وهل هو واجب او مستحب فيه خلاف ذهب ابو حنيفة والشافعي واحمد واكثر العلماء الى انه مستحب فلو تركه فانه الافضل وارتكب المكروه كراهة شديدة ولكن لا ياثم وذهب جماعة الى انه واجب منهم عمر بن عبد العزيز وذهب المالكية مذهبا ثالثا ان الوعد اذا اشترط بسبب كقوله تزوج ولك كذا او نحو ذلك وجب الوفاء به وان كان الوعد مطلقا لم يجب

باب اللقطة اجمع الائمة على ان اللقطة تعرف حولاً كاملاً
 اذا لم يكن شيئاً تافهاً يسيراً او شيئاً لا يقاله وان صاحبها
 اذا جاء احق بها من ملتقطها وانه اذا اكلها يورثها فها هو
 بين التمسكين وبين الرعي بالاجر **فصل** اجمعوا على جواز الالتقاط
 في الجملة ثم اختلفوا هل الأفضل ترك اللقطة او اخذها فعن ابي حنيفة
 روايتان احدهما الأخذ بفضل والثانية تركها افضل وعن الشافعي
 قولان احدهما اخذ افضل والثاني وجوب الأخذ والاصح استحبابه
 لوائق بامانة نفسه وقال احمد تركها افضل ولو اخذها ثم ردها
 الى مكانها قال ابو حنيفة ان كان اخذها ليردها الى صاحبها فلا ضمان

واراد صاحبها ان يضمنه كان له ذلك وانه ان تصدق بها ملتقطها يورثها

الرعي

والأصغر وقال الشافعي ولحمد يضمن على كل حال وهو مالك ان اخذها بنية
 الحفظ ثم ردها ضمن متوردا بين اخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان عليه
فصل من وجد شاة في فلاة حيث من يصح مالها ولم يكن يعرفها
 شي من العيران وخاف عليها فله الخيار عند مالك في تركها او اكلها
 ولا ضمان عليه قال والمقرة اذا خاف عليها السباع كالثاقب وقال
 ابو حنيفة والشافعي واحمد متى اكلها الرمة الضمان اذا اخرج صاحبها
تنبيه حكم اللقطة في الحرم وغيره سواء عند مالك فله الملقط
 ان ياخذها على حكم اللقطة ويملكها بعد ذلك وله ان ياخذها بالخطأ
 صاحبها فقط وهو قول ابي حنيفة وقال الشافعي واحمد له ان ياخذها
 ليحفظها على صاحبها ويحفظها مادام مقبلا بالحرم واذا اخرج سلمها
 الى الحاكم وليس له ان ياخذها للملك ابدأ واذا عرف النقطة صنفه
 ولم يحضر مالكها فعند مالك والشافعي للملقط بحسبها ابدأ وله التمسك
 بها وله ان ياكلها غنيا كان او فقيرا وقال ابو حنيفة ان كان فقيرا
 حاز له ان يملكها وان كان غنيا لم يجز ويجوز له عند ابي حنيفة
 ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان جاء صاحبها
 فأجاز ذلك مضي وان لم يجزه ضمن له الملقط وقال الشافعي واحمد
 لا يجوز ذلك لانها صدقة موقوفة وآذا وجد بعيرا ببادية فله
 لم يجز له ان ياخذ عند مالك والشافعي فلو اخذها ثم ارسله فلا شيء عليه
 عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد عليه الضمان **فصل** ولا
 مضي على اللقطة حول وتصرف فيه الملقط بنفقة او بيع او صدقة
 فلصاحبها اذا جاء ان ياخذ قيمتها يوم تملكها عند ابي حنيفة ومالك
 والشافعي واحمد وقال داود ليس له شيء واذا جاء صاحب اللقطة فاعني
 علامتها ووصفها وجب على الملقط عند مالك واحمد ان يدفعها

ثم ردها
 ان لم يعرفها
 ابو حنيفة

مدد
 في يعرفها

نقل
 ان

اليه ولا يكف ببيعته وقال ابو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك الابنية
باب اللقيط اذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو مسلم
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ان وجد في كنيسة او بيعة او قرية
 من قري اهل الذمة فهو ذمي واختلف اصحاب مالك في اسلام الصبي
 المميز غير البالغ العاقل على ثلاثة اقوال احدها ان اسلامه
 يصح وهو قول ابي حنيفة واحمد والثاني انه لا يصح والثالث انه موقوف
 وعن الشافعي الاقوال الثلاثة والراجح من مذهبه ان اسلام الصبي
 استقلاله لا يصح **فصل** اذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو حر
 مسلم فان امتنع بعد بلوغه من الاسلام لم يقر على ذلك فان ابي قتل
 عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة يحد ولا يقتل وقال الشافعي
 يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه وانفقوا على انه يحكم باسلام
 الطفل باسلام ابيه وكذا باسلام امه وعنه رواية كذهب الجماعة
كتاب الجعالة اتفق الايمة على ان راد الأبق يستحق الجعل
 برده اذا شرطه ثم اختلفوا في استحقاقه اذا لم يشرطه فقال مالك اذا
 كان معروفا براد الأبق استحق على حسب بعد الموضع وقربه وان لم
 يكن ذلك شأنه فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه وقال ابو حنيفة
 واحمد يستحق الجعل على الإطلاق ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عدمه
 ولا ان يكون معروفا براد الأبق ام لا وقال الشافعي لا يستحق الجعل
 الا بالشرط واختلفوا هل هو مقدر فقال ابي حنيفة ان رده من مسيرة
 ثلاثة ايام استحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك يرضخ له
 الحاكم وقال مالك له اجرة المثل وعن احمد روايتان احدها دينار ا
 واثنى عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصدر
 وخارج المص والثانية ان جاء به من المص ف عشرة دراهم او من خارج المص

الا مال كانه قال الشيخ باسلة باسلام امه

فاربعون ذريها وعند الشافعي لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير
 واختلفوا فيما انفقه على الابن في طريقه فقال ابو حنيفة والشافعي لا يجزى
 علي سيرة اذا انفق متبرعا وهو الذي ينفق من غير اذن الحاكم فان انفق
 باذنه كان ما انفق ديناً على سيد العبد وله ان يجبر العبد عنده حتى
 ياخذ ما انفقه وقال احمد هو علي سيرة بكل حال ومذهب مالك ليس
 له غير اجرة المشل **كتاب** **النفقة** اجمع المسلمون على ان الاب
 المتوارث بمثلثة رحم ونكاح وولاية وان الاسباب المانعة من الميراث
 ثلثة رق وقتل واختلاف دين وعلي ان الانبياء صلوات الله وسلامه
 عليهم لا يورثون وامام ما يتركوه يكون صدقة يصرف في مصالح المسلمين
 ولم يخالف في ذلك الا الشيعة واجمعوا على ان الورثين من الرجال
 عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الام
 والعم وابنه الام والام والجددة والاخت والزوجة والمعتقة وبنت
 الابن وان سفل والام والجددة والاخت والزوجة والمعتقة وعلي ان
 الفرائض المقدرة المحدودة والرددة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع
 والثلث والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من ما نزل الفرائض المجمع
 عليها واما ما اختلف فيه فمنه توريث ذوي الارحام الذين لا اسم لهم
 في كتاب الله عز وجل وهم عشرة اصناف ابوالام وكل جدد وجد ساقطين
 واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنو الاخوة الام
 والعم للام وبنات الاعمام والعمات والمخالات والمدلون بهم فذهب مالك
 والشافعي الى عدم توريثهم قالوا ويكون المال لبيت المال وهو قول ابو بكر
 وعثمان وزيد والزهرى والاوزاعي وداود وذهب ابو حنيفة واهل
 توريثهم **وحكى** لك عن علي وابن مسعود وابن عباس وذلك عند فقهاء
 اصحاب الفروض والعصبات بالاجماع وعز سعيد بن المسيب ان الخال يورث

مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي اذا مات عن امه كان لها الثلث
 والباقي لبيت المال وعن بنته فلها النصف والباقي لبيت المال
 وعلى ما قال ابو حنيفة واحمد المال كله للام الثلث بالفرض والباقي بالرد
 وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عبد الرزاق
 ما حكى عن الشيخ ابي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعمر وعلي وابن عباس
 وابن مسعود انهم كانوا لا يورثون ذوالارحام ولا يردون علي احد وهذا
 الذي يحكى عنهم في الرد وتوريث ذوالارحام حكاية فعل لا قول وابن
 حنيفة وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا **باب** **الميراث** المسلم
 يرث من الكافر ولا عكسه باتفاق الاجمة **وحكى** عن معاذ وابي السب
 والخنس انه يرث المسلم الكافر ولا عكس كما يزوج الكافر ولا يزوج
 كافر المسلمة **فصل** **الاختلاف في مال المرتد اذا قتل ومات علي**
 الردة علي ثلثة اقوال الاول ان جميع ماله الذي كسبه في اسلامه
 يكون قياً لبيت المال هذا قول مالك والشافعي واحمد والثاني يكون
 لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في اسلامه او في ردته وهذا قول
 ابو يوسف ومحمد بن الحسن والثالث انما اكتسبه في حال اسلامه
 لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال ردته في بيت المال وهذا
 قول ابو حنيفة **فصل** **الاختلاف في مال القاتل عمدا ظملا لا يرث**
 من المقتول ثم اختلفوا فيمن قتل خطأ فقال ابو حنيفة والشافعي
 واحمد لا يرث وقال مالك يرث من المال دون الدية **فصل**
 اختلفوا في توريث اهل الملل من الكفار فذهب مالك واحمد لا يرث
 بعضهم بعضا اذا كانوا اهل ملتين كاليهودي والنصراني وما
 عداهما من الكفار ان اختلفت ملتهم وقال ابو حنيفة والشافعي
 انهم اهل مللة واحدة كلهم كفار يرث بعضهم بعضا **فصل**

كتاب الفرائض

الثلاث لبنات الابن الا ان يكون معهن ذكر في درجاتهن او اسفل منهن
 فبعضهن فيكون ما بقي عليه وبين من هو فوقه ومن هو في درجته
 للذكر مثل حظ الانثيين عند جميع الفقهاء **وحكي** عن ابن مسعود انه
 جعل ما بقي للذكر من ولد الابن دون الثلث **تنبيه** والاحوات
 مع البنات عصبة عند جميع الفقهاء **وحكي** عن ابن عباس انه
 من بعضه ولا يرثون شيئا مع البنات **فصل** المسئلة المشهورة
 بالتركه وهي زوج وام واخوان لام واخ لابون اختلفوا فيها
 فقال مالك والشافعي للزوج النصف واللام والام الثلث
 ثم يشارك الاخ لابون الاخوين للام في الثلث الذي فرض لها هذا
 قول عمر بن عباس عن ابن مسعود وزيد وعائشة والزهري وابن المسيب
 وجماعات ومذهب ابي حنيفة واصحابه واحمد وداود الثلث للاخوة
 وللأم ويسقط الاخ للابوين وهو مذهب علي **وحكي** عن ابن عباس
 وابن مسعود **فصل** في فرض الجد والجدة السدس عند جميع العلماء
 وروى عن ابن عباس انه اعطى الجدة ام الام اذا انفردت الثلث
 واقامها مقام الام وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك لابن
 من الجدات الا اثنتان ام الام وامهاتها وام الاب وامهاتها
 ومذهب ابي حنيفة ان ام الاب ترث ايضا واختلف قول الشافعي
 فقال مثل قول مالك وقال مثل قول ابي حنيفة وهو المشهور عنه
 والراجح من قول مذهبهم والجدة من جهة الاب اذا كانت اقرب
 من الجدة من قبل الام شاركتها الجدة من قبل الام في السدس ولا يجزئها
 هذا مذهب مالك والشافعي وزيد وابن مسعود وقال ابو حنيفة
 السدس للجدة من قبل الاب اذا كانت اقرب من التي من جهة الام
فصل والجدة يقاسم الاخوة فيرثون معه ولا يجزون عند ابي

الفرق والقتلا والهدم والموتى حتى لو طاعون اذا لم يعلم ايهما مات
 قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وتركته كل واحد منهم لباقي ورث
 بالاتفاق الا في رواية عن احمد وذهب علي وشرح والشعبي والشافعي
 الا انه يرث كل واحد منهم من تلامذه دون طارفه وهي رواية
 عن احمد **فصل** من بعضه خرو بعضه رقيق لا يرث ولا يرث
 عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد وابو يوسف ومحمد بن
 ويرث بقدر ما فيه من الحرية **فصل** والكافرو المرتد والقاتل
 ومن فيه رق ومن خفي موته لا يجزون كما لا يرثون بالاتفاق
 وعن ابن مسعود وعله ان الكافر والعبد وقاتل العدة يجزون ولا
 يرثون والاخوة اذا حبوا الام الى السدس لم ياخذوه بالاتفاق
 وروى عن ابن عباس ان الاخوة يرثون مع الاب اذا حبوا
 فياخذون ما حبوها عنه والمشهور عنه موافقة الكافة والحد
 ام الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابها شيئا بالاتفاق
 الثلاثة وذهب احمد انها ترث مع السدس ان كانت وحدها
 ام الام فيه ان كانت موجودة والاخوان يحجبون الام من الثلث
 السدس بالاجماع **وحكي** عن ابن عباس ان لها معها الثلث حتى
 ثلاثة فيكون لها السدس **مسئلة** وللأم في مسئلة زوج وابوين
 او زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد فرض الزوج او الزوجة عند
 جميع الفقهاء الا ابن عباس فانه قال يكون لها ثلث المال كله في المسئلة
 وبه قال شريح وواقف بن سيرين في زوجة وابوين وخالفه في
 وابوين وللبنتين فصاعدا الثلثان فصاعدا عند جميع الفقهاء
 الا ما اشتهر عن ابن عباس ان للبنتين النصف كواحدة وان للثلاثة
 الثلثين وروى عنه كقول الجماعة واذا استكمل البنات الثلث

حنيفة وما لك والتافعي واحد وروي عن ابى بكر وابن عباس وعائشة
 وابن الزبير ومروان ومعاذ وابى موسى وابى الدرداء ان الجد يقط
 الاخوة والاخوة من الابوين يعادون دون موت الجد بالاخوة من الاب
 ما لم ينقصوه عن الثلث عند كافة العلماء وروي عن علي بن ابي طالب
 واختلف الائمة في الاكدرية وهي زوج وام وجد واخت ولاب
 وام اولاد فقال مالك والتافعي واحمد للزوج النصف وللأم الثلث
 وللأخت النصف وللجد الدرهم يقسم الجد والأخت نصيبها اثلاثا
 للثلاث ولها الثلث وقال ابو حنيفة للام الثلث وللزوج النصف
 والباقي للجد وتسقط الأخت **فصل** ومن اجتمع فيه جهتا فرضرت
 عند مالك والتافعي باقواها فقط وعند ابى حنيفة واحمد يرث
 بالسببين جميعا ولو اجتمع ابنا عم احدهما اخ لام كان للاخ منهما
 الدرهم والباقي بينهما بالعصوبة بالاتفاق وحكى ابن مسعود والحسن
 وابى ثور ان ابراهيم الذي هو اخ لام اولي بالمال **فصل** كافة العلماء
 يقولون بان الارث لا يثبت بالمواكات وذهب الخنفي الى ثبوته
 وقال ابو حنيفة ان والاؤه عاقله كان له نفقه ما لم يغفل عنه ولا
 الملاعنة قال ابو حنيفة تستحق امه جميع ماله بالفرض والعصوبة
 مالك والتافعي تلخذ الام الثلث بالفرض والباقي لبيت المال وعند
 احمد روايتان احدهما عصبة امه فاذا خلف أمها فلا
 فللام الثلث والباقي للخال والثانية انها عصبة فيكون المال
 جميعه لها نصيب **فصل** العول عند كافة الفقهاء صحيح ثلث
 معوليه واذا زادت الفرائض على سهام التركة دخل النقص على كل واحد
 منهم على قدر حقه واعملت المسئلة ثم تقسم بعولها فيعطى كل درهم
 على قدر سهمه عابلا كالديون اذا زادت على التركة تقسم على النقص

وينقص

وينقص كل واحد على قدر دينه وقد انعقد الاجماع في خلافة
 عمر رضي الله عنه وانكر ابن عباس وقالوا بطلانه فقيل له جعل لاقلت
 ذلك بحضرة عمر فقال صيته فكان مطلباً فقيل له رايتك مع الجماعة اج
 اليك من رايك منفردا وانفق الائمة على ان العول لا يكون الا في الاصول
 ثلثة السنة والاشي عشر والاربعة والعشرون **فصل** التسقط
 ان استهل صار خا قال مالك واحمد لا يرث ولا يرث وان خرك او
 تيفس الابن يطول به ذلك او يرضع فان عطر ورث وورث عنه
فصل الخنثى المشكل وهو من له فرج وذكر قال ابو حنيفة في المشهور عنه
 ان بال من الذكر فهو غلام او من الفرج فهو انثى او منهما اعتبر اسبقهما
 فان استويا بقي على اشكاله الي ان تخرج له حبة او باقى النظم فهو رجل
 او يدر له لبن او يوطأ في فرجه او يحضر فهو امرأة فان لم يظهر شيء من ذلك
 فهو مشكل وميراثه ميراث انثى وكذلك قال التافعي ولكن يخالفه
 في ميراثه فقال يعطى الابن النصف والخنثى الثلث وبوقف السدس
 حتى يبين امره او يصطالحا فقال مالك واحمد يرث من حيث يبول
 فان كان يبول منهما اعتبر اسبقهما فان كانا في السبق سوا اعتبر اكثرهما
 فان لم يبق على اشكاله وتختلف رجل ابنا وخنثى مشكلا قسم للخنثى نصف
 ميراث ذكر ونصف ميراث انثى فيكون للابن ثلث المال وربعه للخنثى
 ربع المال وسدسه **فصل** الوصايا الوصية عليك مضاف اليها
 بعد الموت وهي مستحبة غير واجبة بالاجماع لمزلة عند امانته
 يجب عليه الخروج منها ولا عليه دين لا يعلم به من هوله او ليست
 عندة وديعة بغير اشتهاء فان كانت ذمته متعلقة بشئ من ذلك كانت
 الوصية واجبة عليه فرضا وهي مستحبة لغير وارث بالاجماع قال
 زهري واهل الظاهر ان الوصية واجبة للاقارب الذين لا يرثون الميت

على ذلك ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنه
 بعد موت عمر رضي الله عنه

فمن مالكا روايتان وقال ابو حنيفة
 والتافعي ان تخرج او تنفس او عظم

فورث منه

والوارث جارية موقوفة على
اجازة الورثة ٣

سواء كانوا عصبية او ذوارهم اذا كان هناك وارث غيرهم **فصل**
والوصية لغیر الوارث بالثلث جائز بالاجماع ولا يفتقر الى اجازة واذا
اوصى بأكثر من ثلثه واجاز الورثة فيه ذلك فذهب مالك انهم اذا اجازوا
في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته او في صحته فلمهم الرجوع بعده
وقال ابو حنيفة والثافعي لهم الرجوع سواء كان في صحته او مرضه **فصل**
ومن اوصى بحمل او بعير جاز عند الثلثة ان يعطى انثى وكذلك ان اوصى
ببدنة او بقرة جاز ان يعطى ذكر والذكر والانثى عندهم سواء وقال الثافعي
لا يجوز في البعير الا الذكر ولا في البدنة والبقرة الا الانثى واذا اوصى بأكثر
ثلث ماله في الرقاب ابتدئ عند مالك بعق ماله كما في الزكاة وقال ابو حنيفة
يصرف الى المكتاتين **فصل** اجازة الورثة هل هي تنفيذ لما كان امر
به الموصي ام عطية مبتدأة الثلثة تنفيذ ولثافعي قولان اصحهما
كالجماعة وهل يملك الموصي له بعت الموصي ~~ان يبيعه~~ ام يقوله
واذا اوصى بشي لرجل ثم اوصى به لآخر ولم يصرح برجوع عن الاول
فهو بينهما نصفين بالاتفاق وقال الحسن وعطاء وطاوس وهورجوع
ويكون للثاني وقاله اودهو الاول **مسئلة** العتق والهبه
والوقف وسائر العطايا المصبة في مرض الموت معتبة من الثلث بالاتفاق
وقال مجاهد ودودي مخرج من ماله واختلف فيما اذا قدم
ليقتصر منه او كان في الصف بازاء العدو او جاء الحامل المطلق
او هاج الموج بالبحر وهوراكب سفينة فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد في المشهور عنه ان عطايا هؤلاء من الثلث وغير الثافعي قولان
اصحهما من الثلث والثاني من جميع المال **وحكي** عن مالك ان الحامل اذا
بلغت ستة اشهر لم تصرف في اكثر من ثلث ماله **فصل** اختلاف
في الوصية الى العبد فعال مالك واحمد يصح مطلقا سواء كان عبدا

دعوى

او عبد غني وقال الثافعي لا يصح مطلقا وقال ابو حنيفة يصح الى عبد
نفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا يصح الى عبد غني ومن
له اب او جد لا يجوز له عند الثافعي واحد وان يوصي الى اجنبي
بالنظر في امر اولاده مع وجود ابويه او جده اذا كان من اهل
العدالة وقال ابو حنيفة ومالك يصح الوصية الى الاجنبي
في امر الاولاد وقضا الديون وتنفيذ الثلث مع وجود الاب والجد
واذا اوصى الى عدل ثم فسق نزع الوصية منه كما اذا اسند الوصية
اليه فانها لا تصح فانه لا يؤمن عليها وهذا قول مالك والثافعي
ومن احمد روايتان وقال ابو حنيفة اذا فسق يضم اليه آخر عدل
فاذا اوصى الى فاسق يخرج به القاضي من الوصية فان لم يخرج
القاضي بعد تصرفه صحته وصيته واختلفوا في الوصية للكفار
فقال مالك والثافعي واحمد يصح سواء كانوا اهل حرب او ذمة
وقال ابو حنيفة لا تصح لاهل الحرب ونصح لاهل الذمة خاصة
فصل للموصي ان يوصي بما وصي به اليه غني وان لم يكن للموصي
مما ذلك اليه هذا مذهب ابي حنيفة واصحابه ومالك
ومنع من ذلك الثافعي واحمد في اظهار الروايتين واذا كان الوصي
عدلا لم يجز الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه ونصح تصرفه
عند الثلثة وقال ابو حنيفة ان لم يحكم له حاكم فجميع ما يترده
ويبيعه للصبي مردود وما ينفق عليه فقوله فيه مقبول
فصل ويشترط بيان ما يوصي فيه فان اطلق الوصية
نقال اوصيت اليك لم يصح عند ابي حنيفة والثافعي واحمد
وكان ذلك لغوا وقال مالك يصح ويكون وصية في كل شيء ومن
مالك رواية اخرى انه لا يكون وصيا الا فيما عينه

وإذا أوصى لأقاربه أو عقبه لم يدخل أولاد البنات فيهم عند
 مالك فأت أولاد البنات عنده ليسوا بعقب ويعطى الأقرب فالأقرب
 وقال أبو حنيفة أقاربه ذوارحمه ولا يعطى ابن العم ولا ابن الخال
 وقال الشافعي إذا قال لا قارئ دخل كل أقارب وإن بعد أصلاً ورفاً
 وإذا قال لذريتي وعقبتي دخل أولاد البنات وقال أحمد في أحدي روا
 يتيه من كان يصله في حياته فيصرف إليه والأقارب الوصية لأقاربه
 من جهة أبيه ولو أوصى لغيره فصرف إليه وقال أبو حنيفة هم الملائمون
 وقال الشافعي حد الجوار أربعون داراً من كل جانب وعن أحمد روايت
 أربعون وثلاثون ولا حد لذلك عند مالك **فصل** الوصية
 للميت عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد باطلة وقال مالك بصحتها فإن
 كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والأكثر لو رثته ولو أوصى
 لرجل بالف ولم يكن حاضر الألف وباقي ماله غائب أو باقي ماله
 عقار أو دين شح الورثة وقالوا لا تدفع إلى الموصي له إلا الثلث الألف
 فعند مالك ليس لهم ذلك وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد له ثلث
 الألف ويكون شريكاً في جميع ما خلفه الموصي حتى يستوفي حقه
فصل إذا أوصى غلام لم يبلغ الحلم وكان يعقل ما يوصي به فو
 صيته جائزة عند مالك وقال أبو حنيفة بعدم الجواز واختلف
 قول الشافعي والأصح من قول الشافعي أنها لا تصح وهو مذهب أحمد
 ولو اعتقل لسان المريض فهل تصح وصيته بالإشارة أم لا قال
 أبو حنيفة وأحمد لا تصح وقال الشافعي تصح والظاهر من مذهب
 مالك جواز ذلك **فصل** ما قبل الموصي إليه الوصية في حياة
 الموصي لم يكن له عند أبي حنيفة ومالك أن يرجع بعد موته
 وقال أبو حنيفة ولا في حياة الموصي إلا أن يكون الموصي حاضراً

بما في حقه

وقال ثم

وقال الشافعي وأحمد له الرجوع على كل حال وعزل نفسه متى شأ
 قال النووي إلا أن يتعين عليه أو تغلب على ظنه تلف المال باستيلاء
 ظالم عليه وإذا أوصى لغير أبيه الرقيق فقبل الوصية وهو مريض
 فيعتق عليه أبوه ثم مات الابن فعند مالك وللمهرور أنه يرثه
 وعند الشافعي وأحمد لا يرثه وإذا قال أعطوه رأساً من رقيق أو جمل
 من إبل وكان رقيقه عشرة أو إبله فقال مالك يعطى عشرهم بالقيمة
 وقال الشافعي يعطيه الورثة ما يقع عليه اسم راس صغير أو كان
 أو كبيراً **فصل** إذا كتب وصية بخطه ويعلم أنها بخطه
 ولم يشهد فيها فهل يحكم بها كما يحكم لو أشهد على نفسه بها الثلاثة
 على أنه لا يحكم بها وقال أحمد يحكم ما لم يعلم رجوعه عنها ولو أوصى
 إلى جليلين وأطلق فهل لأحدهما التصرف دون الآخر قال الثلاثة
 لا يجوز مطلقاً وقال أبو حنيفة يجوز في ثمانية أشياء مخصوصة
 شري الكفن وتجهيز الميت والطعام الصغير وكسوتهم ورد ودبعة
 بعينها وتضادين وانفاذ وصية بعينها وعتق عبد بعينه
 وكذا الخصومة في حقه **فصل** اختلفوا أهل الصحيح التزوج في
 مرض الموت فقال الثلاثة يصح وقال مالك لا يصح للمريض المخوف عليه
 فإن تزوج وقع فاسداً ولو أدخل بها أو لم يدخل ويكون الفسخ
 بالطلاق فإن برأ من المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل عنه
 في ذلك روايتان ولو كان له ثلاثة أولاد فأوصى لأخر مثل
 نصيب أحدهم قال الثلاثة له الربع وقال مالك له الثلث ولو أوصى
 بجميع ماله ولا وارث له قال أبو حنيفة الوصية صحيحة وهي
 رواية عن أحمد وقال الشافعي ومالك في رواية عنه وأحمد في
 الرواية الأخرى لا تصح إلا في الثلث ولو وهب أو اعتق ثم

ثم اعتق في مرضه وعجز الثالث فقال الثلاثة بتمامه وقال الشافعي
بالاول وهي رواية عن احمد **فصل** هل يجوز للوصي ان يشترى لنفسه
شيئا من مال اليتيم قال ابو حنيفة يجوز بزيادة على القيمة استحيانا
فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز وقال مالك له ان يشتره بالقيمة
وقال الشافعي لا يجوز على الاطلاق وعن احمد روايتان اشهرهما عدم الجواز
والاخرى اذا اؤكل غيره **فصل** اذا ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد
بلوغه قال ابو حنيفة واحمد القول قول الوصي مع يمينه فيقبض قوله
كما يقبض في تلاف المالك وما يدعيه من الاتفاق يكون امينا وكذا الحكم
في الاب والحاكم والشريك والمضارب وقال مالك والشافعي لا يقبل
قول الوصي الا بينه **فصل** الوصية للقائل صححة عند ابي
حنيفة ومالك واحمد والشافعي قولان اصحهما الصحة ولو اوصى لمجد
قال مالك والشافعي واحمد تقم الوصية وقال ابو حنيفة لا يصح الا ان
يقول ينفق عليه ولو اوصى لبي فلان لم يدخل الا الذكور بالاتفاق ويكون
بينهم بالسوية ولو اوصى لولد فلان دخل الذكور والانات بالاتفاق
بينهم بالسوية **فصل** الوصي مع الغني هل يجوز له ان يأكل من مال
اليتيم عند الحاجة ام لا مذهب ابي حنيفة لا يأكل بحال لا قرضا ولا
غيره وقال الشافعي واحمد له ان يأكل بأقل الامر من اجرة عمله وكفا
بيته وهل يلزمه عند الوجود رد العوض للشافعي قولان ولا احمد
روايتان وقال مالك ان كان غنيا فليستعفف وان كان فقيرا
فليأكل بالمعروف بمقدار نظره واجرة مثله **كتاب النكاح**
الاجماع منعقد على ان النكاح من العقود الشرعية المسنونة باصل
المشروع وانفق الائمة على ان من تافق نفسه اليد وخاف العنت
وهو الزنا فانه يتأكد في حقه ويكون افضل له من الحج والجهاد

والصلاة والصوم التطوع فالنكاح مستحب لمحتاج اليه يجز
اهبته عند الشافعي ومالك وقال احمد متى تافق نفسه اليد وخاف
العنت وجب وقال ابو حنيفة باستحبابه مطلقا بكل حال وهو
عنده افضل من الانقطاع للعبادة وقال ابو حنيفة النكاح على
الرجل والمرأة سرية في العمر مطلقا **فصل** اذا قصد نكاح امرأة
يسن نظره الي وجهها وكفيها بالاتفاق وقال ابو حنيفة الى سائر
جسد ها سوى السنتين والاصح من مذهب الشافعي جواز النظر الى
فرج الزوجة والامة وعكسه وبذلك قال ابو حنيفة ومالك واحمد
ومملوك المرأة نصر الشافعي على انه محرم لها فيجوز نظره اليها وهذا
هو الاصح عند جمهور اصحابه وقال الشيخ ابو حامد الصحيح عند
اصحابنا ان العبد لا يكون محررا السيد انه قال النووي هذا هو الصواب
بل ينبغي ان لا يجزى فيه خلاف بل يقطع بتحريمه والقول بان محرم
لها ليس له دليل ظاهر فان الصواب في الآية انها في الاما **فصل**
لا يصح النكاح الا من جاز التصرف عند عامة الفقهاء وقال ابو حنيفة يصح
نكاح الصبي المميز والسفيه موقوفا على اجازة الولي ويجوز للولي غير
الاب ان يزوجه اليتيم قبل بلوغه اذا كان نظرا له كالاب عند
الثلاثة ومنع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح العبد بغير اذن مولاه عند
الشافعي واحمد وقال مالك يصح والمولى ينسخه عليه وقال ابو حنيفة يصح
موقوفا على اجازة الولي ولا يصح عند الشافعي واحمد الا بولي ذكر فان
عقدت المرأة النكاح لم يصح وقال ابو حنيفة للمرأة ان تتزوج بنفسها
وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتراض
عليها الا ان تضع نفسها في غير كفوى فيعترض الولي عليها وقال مالك
ان كانت ذات شرف وجمال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي

وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها اجنبي برضاها وقالوا
ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح وقال ابو ثور وابو
يوسف يصح ان تتزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسها وتوافعا الى
حاكم حنفى فحكم بصحتها نفذ وليس للشافعى نقضه الا عند ابي سعيد
الاصطخري فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه الا عند ابي بكر الصيرفي
ان اعتقد تخريبه وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند ابي اسحق المروزي
احتياط فان كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي فوجهان احدهما
تزوج نفسها والثاني انها ترة امرها الى رجل من المسلمين يزوجهما قال
المستظهرى وهذا لا يجزى على اصلنا وكان الشيخ ابا اسحق يختار في مثل
هذا ان يحكم فقيها من اهل الاجتهاد في ذلك بناء على التحكيم في النكاح
تفصيل نصح الوصية بالنكاح عند مالك ويكون الوصي اولي
من الولي بذلك وقال ابو حنيفة بان القاضي يزوج وقال الشافعى ولا ية
لوصي مع ولي لان عارها لا يلحقه وقال القاضي عبد الوهاب المالكي وهذا
الاطلاق في التعليل فاسد فالحاكم اذا تزوج المرأة لا يلحقه ما قاله
وتجوز الوكالة فيه ايضا وقال ابو ثور لا تدخل الوكالة فيه والحد
اولي من الاخ وقال مالك الاخ اولي من الاب والام اولي من الاخ للاب
عند ابي حنيفة والشافعى في اصح قوليه وقال مالك ها سوا اولاد الية
للابن على امه بالنسوة عند الشافعى وقال ابو حنيفة ومالك ثبت له
الولاية وقدمه مالك وابو يوسف على الاب وقال احمد الاب اولي
وفي الحد عنه روايتان وهو قول ابي حنيفة ولا ولاية للفاسق عند
عند الشافعى واحمد ومن اصحابه من قال ان كان الولي ابا او جدا فلا ولاية
له مع الفسق وان كان غيرها من العصباء ثبت له الولاية مع الفسق
وقال ابو حنيفة ومالك الفسق لا يمنع الولاية **فصل** اذا غاب الولي

الولي الاقرب الى مسافة تقصر فيها الصلاة زوجها الا بعد من العصبية
عند الشافعى وقال ابو حنيفة ومالك واحمد ان كانت الغيبة منقطعة أثبتت
الولاية الى الابد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند ابي
حنيفة واحمد هو الغيبة بمكان لا يصل اليه القافلة في السنة الامرة
واحدة واذا غاب الولي عن البكر وخفى خبره ولم يعلم له مكان قال مالك
يزوجهما اخوها باذنها وبه قال ابو حنيفة واصحابه خلافا للشافعى **فصل**
للأب والمجد عند الشافعى تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت او كبيرة
وبه قال مالك في المجد وهو اشهر الروايتين عن احمد في المجد وقال ابو حنيفة
تزوج البالغة البكر العاقلة بغير رضاها لا يجوز لاحد بحال وقال
مالك واحمد في احدى الروايتين لا يثبت للمجد ولاية الاجبار ولا يجوز
لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وقال ابو حنيفة يجوز لغير
العصباء تزويجها غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الخيار
اذا بلغت وقال ابو يوسف يلزمها عقدهم **فصل** البكر اذا ذهب
بكرتها لوطي ولو حراما لم يحزن تزويجها الا باذنها ان كانت بالغة
فان كانت صغيرة فحتى تبلغ وتأذن فعلى هذا اذا زالت البكارة قبل
بلوغها لم تزوج عند الشافعى حتى تبلغ سوا كان الزوج ابا او غيره
وقال احمد اذا بلغت تسع سنين صح اذنها في النكاح وغيره **فصل**
الرجل اذا كان هو الولي للمرأة اما بنسب او ولاية او حكم كانه ان تزوج
نفسه منها عند ابي حنيفة ومالك على الاطلاق وقال احمد بوجوبها
لئلا يكون موجبا قايلا وقال الشافعى لا يجوز له القول بنفسه ولا
بوكل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفته وقال بعض اصحابه بالجواز
وبه عمل ابو يحيى البلخي قاضي دمشق فانه تزوج امرأة ولي امرها بنفسه
وكذلك من اعتق امته ثم اذنت له في نكاحها من نفسه جاز له عند ابي

حنيفة وما لك ان يلى نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز
له ان يوكل من خطبتها **فصل** في تزويجها من نفسه عند مالك والحنيفة
وصاحبه **فصل** اذا اتفق الاوليا على نكاح غير الكفو صح الفقه
عند الثلاثة وقال احمد لا يصح واذ ازوجها احد الاوليا برضا
من غير كفوء لم يصح عند الشافعي وقال مالك اتفاقي الاوليا الاول
واختلافهم سواء اذا اذنت في تزويجها بمسلم فليس لواحد من
الاوليا اعتراض في ذلك وقال ابو حنيفة يلزم النكاح **فصل**
الكفاة عند الشافعي في خمسة الدين والنسب والصنعة والحرية
والخلو من العيوب وشروط بعض اصحابه اليسار وقول الحنفية كفوا لثالثا
ففي لكنه لم يعتبر الخلو من العيوب ولم يعتبر محمد ابن الحسن الديانة
في الكفاة الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج فليس من الصبيان وعن
مالك انه قال الكفاة في الدين لا غير وقال ابن ابي ليلى الكفاة في الدين
والنسب والمال وهي رواية عن الحنفية وقال ابو يوسف والمكسب
وهي رواية عن الحنفية وعن احمد ورواية كذهب الشافعي واخر
انه يعتبر الدين والصنعة ولاصحاب الشافعي في السن وجمان كالنكاح
مع الثابتة واصحهما انه لا يعتبر **فصل** هل فقد الكفاة يؤثر
في بطلان النكاح ام لا قال ابو حنيفة يوجب للأوليا حق الاعتراض
وقال مالك يبطل النكاح وللشافعي قولان اصحهما البطلان الا اذا
حصل بعد رضى الزوجة والاوليا وعن احمد روايتان اطهرهما
البطلان واذا اطلبت المرأة التزوج من كفوء بدون مهر مثلها
لزم الولي اجابتها عند الشافعي ومالك واحمد وابي يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من ليس بكفو في النسب غير
محرم بالاتفاق **فصل** اذا ازوج الاب والجد الصغير بدون

مهر مثلها بلغ به مهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغير باكثر من
مهر المثل عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد يلزم باسماء
واذا كان الاقرب من اهل الولاية فزوجها الا بعد لم يصح عند
الثلاثة وقال مالك يصح الا في الاب في حق البكر والوصي فانه يجوز
للا بعد التزوج **فصل** اذا ازوج المرأة وليان باذنها
من جلين وعلم السابق فالثاني باطل عند الشافعي وابي حنيفة
واحمد وقال مالك ان دخل بها الثاني مع الجهل بحال الاول
بطل الاول وصح الثاني وان لم يعلم السابق بطلا واذا قال رجل
فلانة زوجتي صدقته ثبت النكاح باتفاق ما عند الثلاثة
وقال مالك لا يثبت النكاح حتى يرى داخل او خارجا من عندها
الا ان يكون في سفر **فصل** لا يصح النكاح الا بشهادة عند الثلاثة
وقال مالك يصح من غير شهادة الا انه اعتبر الاشاعة وترك الراعي
بالكتمان حتى لو عقد في السروا شتوط كتمان النكاح فصح عند
مالك وعند ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يضر كتمانهم مع حضور
شاهدين ولا يثبت النكاح عند الشافعي واحمد الا بشاهدين عدلين
ذكرين وقال ابو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين
واذا تزوج رجل ذمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة ينعقد بزميين والخطبة في النكاح
ليست بشرط عند جميع الفقهاء الا داود فانه قال باشتراط الخطبة
عند العقد مستد لا يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح
النكاح عند الشافعي واحمد الا بلفظ التزوج او الانكاح وقال
ابو حنيفة ينعقد بكل لفظ يقتضي التمليك على التاميد في حال
الحياة حتى روي عنه في لفظ الاجابة روايتان وقال مالك

ينعقد بذلك مع ذكر المهر واد اقال زوجته بنتي من فلان قبله
فقال قبلت النكاح لم يصح عند عامة الفقهاء وقال ابو يوسف يصح
قوله زوجته فلانا جميع العقد ولو قال تزوجتك بنتي فقال قبلت
فلان فغنى قولان اصحهما انه لا يصح حتى يقول قبلت نكاحها والثاني
انه يصح وهو قول ابي حنيفة واحمد ولا يجوز للام ان تزوج كتابية
بولاية كتاني عند احمد واجازة الثلثة **فصل** في ملكك السيد
اجبار عبده الكبير على النكاح عند ابي حنيفة ومالك وعلى القدر
من قول الشافعي ولا يملك ذلك عند احمد وعلي الجدي من قول الشافعي
ويجبر السيد على بيع العبد او نكاحه اذا طلب منه الانكاح حتى
عند احمد وقال ابو حنيفة ومالك لا يجبر وللشافعي قولان كما ذكر
اصحهما لا يجبر ولا يلزم الابن اعفاف ابيه وهو نكاحه اذا ط
النكاح عند ابي حنيفة ومالك واظهر الروايتين عند احمد
انه يلزمه وهو لص الشافعي قال محققو اصحابه بشرط حرية الاب
وكذلك عنده يلزم اعفاف الاجداد من جهة الاب وكذا من جهة
الام **فصل** في جواز اللولي ان يزوج ام ولده بغير رضاها عند
ابي حنيفة ومالك وللشافعي في ذلك اقوال اصحها كذهب ابي حنيفة
ولا احمد روايتان ولو قال اعتقت امي وجعلت عتقها صداقي
بحضرة شاهدين فعند ابي حنيفة ومالك والشافعي النكاح غير
منعقد وعز احمد روايتان احدهما كذهب للجماعة والثانية
الاعتقاد وثبوت العتق صداقا واما العتق صحيح بالاجماع
ولو قالت الامة لسيدها اعتقني علي ان تزوجك ويكون عتقي
صداقي فاعتقها فقال الاربعة يصح العتق واما النكاح فقال
ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شئت تزوجته وان شئت

لم تزوجه

لم تزوجه ويكون لها ان اختار تزوجه صداق مستأنف فان
كرهته فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه
قيمة نفسها وقال احمد لصير حرة ويلزمها قيمة نفسها فان تراصيا
بالعقد كان العقد محررا ولا شيء لها سوا **باب ما يجر من**
النكاح ام المراه تحرم على التأبيد بمجرد العقد على البنت بال
الاتفاق وحكي عن علي وزيد بن ثابت انها قال لا يجرم الاب بالدخول
بالبنت وبه قال مجاهد وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول
جازله ان يتزوج بامها وان مات قبل الدخول لم يجر له تزوج
امها فجعل الموت كالدخل وتجرم الربيبة بالدخول بالام بالاتفاق
وان لم تكن في حجر زوج امها وقال داود بشرط ان يكون الربيبة
في كفالتة وتحرم المصاهرة معلق بالوطء في ملك فاما المباشرة
فيما دون الفرج بشهوة فهل يتعلق بها التحريم بذلك حتى قال ان النظر
الى الفرج كالمباشرة في تحريم المصاهرة **فصل** الزانية يحل نكاحها
عند الثلثة وقال احمد يجرم نكاحها حتى تتوب ومن زنا بامرأة
لم يجرم عليه نكاحها ولا نكاح امها وبنتها عند مالك والشافعي
وقال ابو حنيفة يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا واد عليه احمد
وقال اذا ط بغير لام حرمت عليه امه وبنته ولو زنت امرأة لم
ينسخ نكاحها بالاتفاق **وحكي** عن علي والحسن البصري انه ينسخ
ولو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطئها عند الشافعي وابي حنيفة
من غير عدة لكن يكره وطئ الحامل حتى تضع وقال مالك واحمد
يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطئها حتى تنقضي عدتها قال
ابو يوسف اذا كانت حاملا حرم نكاحها حتى تضع وان كانت حايلا
لم يجرم ولم تعقد وهل يحل نكاح المتولدة من زناه قال ابو حنيفة

قال ابو حنيفة يتعلق التحريم بذلك

واحمد لا يحل وقال الشافعي يحل مع الكراهة وعرضها لك روايتان
كالذهبيين **فصل** الجمع بين الاختين في النكاح حرام وكذا
بين المرأة وعمتها او خالتها وكذا يحرم الجمع الوطئ بملك اليمين
وقال مالك لا يحرم الجمع بين الامتين في الوطئ بملك اليمين وهو رواية
عن احمد وقال ابو حنيفة يصح نكاح الاخت عتقا انه لا يحل ووطئ
المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه **فصل** من اسلم وتحت
اكثر من اربع نسوة قال مالك والشافعي واحد يختار منهن اربع
ومن الاختين واحدة وقال ابو حنيفة ان كان العقد وقع عليهن
في حالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود صح النكاح في الاربع
الاوائل وكذلك الاختين ولو ارتد احد الزوجين فقال ابو حنيفة
وما لك يتعجل الفرقة مطلقا سواء كان الارتداد قبل الدخول
او بعده وقال الشافعي واحمد ان كان الارتداد قبل الدخول تعجل
الفرقة وان كان بعده وقفت على انقضاء العدة ولو ارتد
الزوجان الملمات معا فهو بمنزلة ارتداد احدهما وقال
ابو حنيفة لا تقع فرقة وانكحة الكفار صحيحة تتعلق بهما
الاحكام المتعلقة باحكام المسلمين عند ابو حنيفة والشافعي واحمد
وقال مالك هي فاسدة **فصل** انما يجوز للنكاح الامة بشرطين
خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة وقال ابو حنيفة يجوز ذلك
مع عدم الشرطين وانما المانع من ذلك عنده ان تكون تحته
زوجة حرة او معتدة منه ولا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية
عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة يحل ولا يجوز للمسلم
له نكاح الكفار ووطئ امائهم بملك اليمين بالاتفاق وعرضها لك
انه يحل ويطئ جميع الاما بملك اليمين على اي دين كن ولا يجوز للمسلم

د اوود

ان يزيد

ان يزيد في نكاح الامة واحدة عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
وما لك يجوز له ان يتزوج من الاما اربع كما يتزوج من الخوا **فصل**
والعبد يجوز له ان يجمع بين زوجتين فقط عند ابو حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك هو كالحرة في جواز جمع الاربع ويجوز للرجل عند الشافعي
ان يتزوج بامرأة زانية ويجوز له وطئها من غير استبراء وكذا عند ابو حنيفة
لكن لا يجوز وطئها حتى يستبرأ بها بحبضة او بوضع الحمل ان كانت حاملا
وكره مالك التزوج بالزانية مطلقا وقال احمد لا يجوز ان يتزوجها
الا بشرطين وجوب التوبة منها واستبرائها بوضع الحمل او بالاقرار
او بالشهور **فصل** اجمعوا على ان نكاح المنعة باطل خلافا بينهم
في ذلك وصفته ان يتزوج امرأة اليمة فيقول تزوجتك الي يمسر
او سنة ونحو ذلك وهو باطل منسوخ باجماع العلماء قديما وحديثا
باسرهم وذهب الشيعة الى صحته وروى ذلك عن ابن عباس والصحيح
منه القول ببطلانه ولكن حكى زرارة عن الحنفية ان الشرط بسقط
ويصح النكاح على التابيد اذا كان بلفظ التزوج وان كان بلفظ
المنعة فهو موافق للجماعة ونكاح الشغار باطل عند الشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة العقد صحيح والمهر فاسد واذا تزوج امرأة على ان
يحملها لمطلقها ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فهو طالق او فلا نكاح
فند ابو حنيفة يصح النكاح دون الشرط وفي حملها للاول عنده
لروايتان وعند مالك لا يحل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح
يصدر عن غيبة من غير قصد التحليل ويطئها حلالا وهي طاهرة
غير حائض فان شرط التحليل او نواه فسد العقد ولا يحل للثاني
وللشافعي في المبلة قولان اصحهما انه لا يصح النكاح وقال احمد
لا يصح مطلقا فان تزوجها ولم يشترط ذلك الا انه كان في عزمه

صح النكاح عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع كراهته وقال مالك
واحد لا يصح ولو تزوج امرأة وشرط أن لا يتزوج عليها أو لا ينسأ
عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا ينسأ فيها فعند أبي حنيفة
وما لك والشافعي العقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط وطاهر المثل
لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كما لو شرطت ألا تسلمه نفسها وعند
أحمد هو صحيح يلزم الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فلم يلزم الخیار
في الفسخ **باب الخیار في الرد بالعيب** العيوب المنبئة
للخيار تسعة ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام
والبرص واثنان تختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص
بها النساء وهي القرن والرتق والفتق والعفل فالعيب قطع مخرج الذكر
والعنة العجز عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج
فيمنع الوطئ والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين محل الوطئ
ومخرج البول والعفل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تمنع لذة الجماع
فأبو حنيفة لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك ويثبت للخيار للمرأة
في الحب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك كله إلا في
الفتق وأحمد يثبت في الكل فإن حدث ذلك في الزوج بعد العقد
وقبل الدخول خیرت المرأة عند مالك والشافعي وأحمد وكذلك بعد الد
خول إلا العنة عند الشافعي وإن حدث بالزوجة فله على الزوج من
مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحد قوليه
لا خيار له **فصل** إذا عتقت المرأة وزوجها رقيق ثبت الخيار عند
أبي حنيفة ما دام في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكنته
من الوطئ فهو رضى به وللشافعي أقوال أصحها أن لها الخيار على الفور والثالث
إلى ثلثة أيام والثالث ما لم تمكنه من الوطئ ولو عتقت وزوجها

الغايط

حرف لا خيار لها عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يثبت
لها الخيار مع حرثته **كتاب الصداق** لا يفسد
النكاح بفساد الصداق عند أبي حنيفة والشافعي وعز مالك أحمد
روايتان وأقل الصداق مقدار هند أبي حنيفة ومالك وهو ما
يقطع به السارق مع اختلافهما في قدر ذلك فعند أبي حنيفة
عشرة دراهم أو دينار وعند مالك ربع دينار أو ثلاثة دراهم
وقال الشافعي وأحمد لا حد لقتل المهر وكل ما جاز أن يكون عتقا في البيع
جاز أن يكون صداقا في النكاح وتعليم القرآن يجوز أن يكون
مهرًا عند مالك والشافعي وأحمد في أحادي الروايتين وقال أبو حنيفة
وأحمد في الظاهر روايتيه لا يكون مهرًا **فصل** يملك المرأة الصداق
بالعقد عند عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا يملكه
إلا بالدخول أو الزوج بل هو مراعى لا يستحقه كله بمجرّد العقد وإنما
يستحق نصفه وإذا أوفاهام مهرها سلبها حيث شاء عند أبي حنيفة
وقيل لا يخرجها من بيتها إلى بلد غير بلد أهل لان الغربة تؤذي هذا
لفظ الهداية وقال في الاختيار للحنفية أو فاهام مهرها نقلها
إلى حيث شاء وقيل لا يافيها وعليه الفتوى لفساد أهل الزمان
وقيل يافيها إلى قري مصر القريبه لانها ليست بغربة ومذهب
مالك والشافعي وأحمد أن الزوج أن يافي زوجته حيث شاء
فصل والمفوضة إذا تزوجت طلفت قبل المسيس والفرض فليس
لها إلا المتعة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيه
قال في الكافي أنه المذهب وقال أحمد في رواية أخرى لها نصف مهر
المثل وقال مالك لا يجب لها المتعة بحال بل يستحب ولا متعة
لغير المفوضة في ظاهر مذهب أحمد وعند رواية أنها تجب

بجانب
المرأة
التي
تطلق
الرجل
الذي
يطلقها

لكل مطلقه وهو مذهب ابو حنيفة وقول الشافعي انها مهر وكذا الموطأ
بكل فزفة واختلاف موجبوا المتعة في تقديرها فقال ابو حنيفة للنفقة
ثلاثة اثواب ذرع وخمار وملحفة بشرط ان لا يزيد ذلك على نصف
مهر المثل وقال الشافعي في اصح قولييه واحد في احدى روايتيه انها
مفوض الى اجتهاد الحاكم يقدرها بنظره وعن الشافعي قول آخر
انها مقدرة بمبايع عليه الاسم كالصدوق فتصح بما قل وجعل
والمتحب عنده لا ينقص عن ثلاثين درهما وعن احمد رواية
اخرى انها مقدرة بكسوة تجزيها فيها الصلاة وذلك ثوبان وذرع
وخمار لا ينقص عن ذلك **فصل** اختلف الائمة في اعتبار مهر
المثل فقال ابو حنيفة هو معتبر بقرباياتها من العصابات
خاصة ولا مدخل في ذلك لآمتها ولا خالاتها الا ان يكونا من غير
عشرتها وقال مالك هو معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرفها
ومالها دون انسابها الا ان تكون من قبيلة لا يزدن في صدا
قاتهن ولا ينقصن وقال الشافعي معتبر بعصباتها وراعي ارب
من تنسب اليه فاقر من قبلها لا يوزن ثم لاب ثم بنات
اخ ثم عمات كذلك فان فقدنا العصابات اوجع المهر
فارحام كجدات وخالات ويعتبر سن وعقل وبار وكافة
وما اختلف به عرض فان اختصت بفضل او فقروا زيد او نقص
لا يوجب الحال وقال احمد هو معتبر بقرباياتها النساء من العصابات وغيرهن
من ذوي الارحام **فصل** اذا اختلف الزوجان في قبض المهر
قال ابو حنيفة والشافعي واحدا القول قول الزوجة مطلقا
وقال مالك ان كان ببلد الحرف فيه جاري يدفع للمحل قبل
الدخول كما كان بالمدينة والقول بعد الدخول قول الزوج

دفع

وقبل الدخول قولها **فصل** اختلف الائمة في الذي يملك عقده
النكاح مروه فقال ابو حنيفة هو الزوج وهو الجديد الراحم من
مذهب الشافعي وقال مالك هو الولي وهو القديم مروه الشافعي
وعن احمد روايتان **مسألة** الزيادة على الطلاق بعد العقد
هل يلحق به قال ابو حنيفة هي ثابتة ان دخل بها او مات
عنهما فان طلقها قبل الدخول لم تثبت وكان لها نصف المسمى
فقط وقال مالك الزيادة ثابتة ان دخل بها او مات عنها
فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى
وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد
على المشهور عنده وقال الشافعي هي حصة متأنفة ان قبضتها
مضت وان لم يقبضها بطلت وقال احمد حكم الزيادة حكم
الاصل **فصل** العبد اذا تزوج بجبر اذن سيده ودخل بالزوجة
وقد سمي لها مهر قال ابو حنيفة ولا يلزمه شيء في الحال فان عتق
لزمه مهر مثلها وقال مالك لها المسمى كاملا وقال الشافعي لها
مهر المثل والجديد الراحم من مذهبها انه يتعلق بزمته
العبد وعن احمد روايتان أحدهما مذهب الشافعي والاخرى
يلزمه خا المسمى ما لم يزد قال قيمته فان زاد لم يلزم سيده الا
قيمه او تسليمه لان مذهبه ان المسمى يتعلق بزمته العبد
فصل اذا سلمت المرأة نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج
او خلا بها ثم امتنعت بعد ذلك قال ابو حنيفة واحدا لها المبلغ
حتى يقبض صداقها وقال مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد
الدخول ولها الامتناع بعد الخلوة **فصل** المهر هل يستتر
بالخلوة التي لا مانع فيها او لا يستتر الا بالدخول قال الشافعي

في الظاهر قوله لا يستقر الا بالوطي وقال مالك اذا اخل بها وطال مدة الخلوة
يستقر المهر وان لم يطأ وحذايق القسم طول الخلوة بالعام وقال ابو حنيفة
واحد يستقر المهر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطئ وبه
احد الزوجين يستقر المهر بالاتفاق **فصل** وليمة العرس سنة
على الراجح من مذهب الشافعي ومستحبة عند الثلاثة والاجابة اليها
مستحبة على الاصح عن ابي حنيفة واجبة عن المشهور عن مالك وهو
الظاهر من قول الشافعي واحد الروايتين عن احمد والشارح في العرس والتقا
طه قال ابو حنيفة لا بأس به ولا يكره اخذه وقال مالك والشافعي كلا
هتة ومن احمد روايتان كالمذهبين واما وليمة العرس كالحتان ونحوه
قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يستحب وقال احمد لا يستحب **باب**
القسم والنشور وغبرة النساء ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ثم القسم انما يجب للزوجات
بالاتفاق فلا قسم لزوجته وكلاهما من بات عند واحدة لزوم المبيت
عند من بقي ولا تجب النسوبة في الجماع بالاجماع ويستحب ذلك ولو
اعرض عنهن او عن الواحدة لم ياثم ويستحب ان لا يعطلمهن ونشور
المرأة حرام بالاجماع يسقط النفقة ويحب على كل واحد من الزوجين
معاشرة صاحبه بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مطل ولا ظهل
كرامة فيجب على الزوجة اطاعة زوجها وملازمة للسكن وله منعها
من الخروج بالاجماع ويحب على الزوج المهر والنفقة **فصل** العزل
عن الحرة ولو بعث اذنها جاز على الراجح من مذهب الشافعي لكن نهى عنه
قالا لا يتركه وعند الثلاثة لا يجوز الا باذنها والزوجة الامة تحت
الحرق قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز العزل عنها الا باذن سيدها
وجوزة الشافعي بعث اذنه **فصل** ان كانت الجديدة بكرا

في الظاهر قوله لا يستقر الا بالوطي وقال مالك اذا اخل بها وطال مدة الخلوة يستقر المهر وان لم يطأ وحذايق القسم طول الخلوة بالعام وقال ابو حنيفة واحد يستقر المهر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطئ وبه احد الزوجين يستقر المهر بالاتفاق فصل وليمة العرس سنة على الراجح من مذهب الشافعي ومستحبة عند الثلاثة والاجابة اليها مستحبة على الاصح عن ابي حنيفة واجبة عن المشهور عن مالك وهو الظاهر من قول الشافعي واحد الروايتين عن احمد والشارح في العرس والتقا طه قال ابو حنيفة لا بأس به ولا يكره اخذه وقال مالك والشافعي كلا هتة ومن احمد روايتان كالمذهبين واما وليمة العرس كالحتان ونحوه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يستحب وقال احمد لا يستحب باب القسم والنشور وغبرة النساء ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ثم القسم انما يجب للزوجات بالاتفاق فلا قسم لزوجته وكلاهما من بات عند واحدة لزوم المبيت عند من بقي ولا تجب النسوبة في الجماع بالاجماع ويستحب ذلك ولو اعرض عنهن او عن الواحدة لم ياثم ويستحب ان لا يعطلمهن ونشور المرأة حرام بالاجماع يسقط النفقة ويحب على كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مطل ولا ظهل كرامة فيجب على الزوجة اطاعة زوجها وملازمة للسكن وله منعها من الخروج بالاجماع ويحب على الزوج المهر والنفقة فصل العزل عن الحرة ولو بعث اذنها جاز على الراجح من مذهب الشافعي لكن نهى عنه قالا لا يتركه وعند الثلاثة لا يجوز الا باذنها والزوجة الامة تحت الحرق قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز العزل عنها الا باذن سيدها وجوزة الشافعي بعث اذنه فصل ان كانت الجديدة بكرا

اقام عندها سبعة ايام ثم رد اربالقسمة على نسائه وان كانت ثيبات
اقام ثلاثا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يفضل الجديدة في القسم
بل يسوي بينهما وبين اللاقي عنده وهل للرجل ان يسافر من غير فرعة
ولا تراض وجب عليه الفضل من عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
لا يجب **كتاب الخلع** مستمر الحكم بالاجماع **وحكي**
عن بكير بن عبد الله المزني انه قال الخلع منسوخ وهذا ليس بشيء وانفق الائمة
على ان المرأة اذا كرهت زوجها لقيح منظر او شو عشرة جاز لها ان تخلعه
على عوض وان لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز
ولم يكره **وحكي** عن الزهري وعطاء وداود ان الخلع لا يصح في هذه الحالة
وهو طلاق باين عند ابي حنيفة ومالك وفي احادي الروايتين عن احمد
والصحيح الجديد من افعال الشافعي الثلاثة وقال احمد في الظاهر الروايتين
هو نسخ لا ينقص عددا وليس بطلاق وهو القديم من قول الشافعي واثنان
جماعة من متأخري اصحابه يشرط ان يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع
ولا ينوب به الطلاق وللشافعي قول ثالث انه ليس بشيء وهل يكره الخلع باكرا
من المسمى قال مالك والشافعي لا يكره ذلك وقال ابو حنيفة ان كان النشور
من قبلها كره اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ شي مطلقا
وصح مع الكراهة وقال احمد يكره الخلع على اكثر من المسمى مطلقا **فصل**
اذا طلق المختلعة منه قال ابو حنيفة يلحق طلاقه في مدة العدة
وقال مالك ان طلقها عقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل
الطلاق عن الخلع لم تطلق وقال الشافعي واحمد لا يلحق طلاق بحال
ولو خالع زوجته على رضاع ولدها جاز فان مات الولد قبل الحولين
قال ابو حنيفة واحمد يرجع عليها بقيمة الرضاع للدة المشروطة وعن
مالك روايتان احدهما لا يرجع بشي والاخر كذهب ابي حنيفة واحمد

ببعض نسائه من غير قرعة وان لم يرضين
قال ابو حنيفة له ذلك وقال مالك روايتان
احدهما له ذلك والاخرى عدم الجواز الا
برضاها او بقرعة وهذا مذهب الشافعي
واحمد فان سافر به

وللشافعي قولان أحدهما يسقط الرضاع للدة المشروطة ولا يقوم غير
الولد مقامه والثاني لا يسقط الرضاع بل يأتيها بولد ترصده وإذا قلنا
الأول بالقول فإلى ما يرجع قولان الجديد إلى مهر المثل والعديم إلى اجرة الرضاع
فصل وليس للاب أن يحتلع ابنته الصغيرة بشئ من مالها عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال مالك له ذلك وبه قال أصحاب الشافعي وليس له
أن يحتلع زوجة ابنه الصغير عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال
مالك له ذلك ولو قالت طلقني ثلثا على ألف فطلقها واحدة قال أبو
حنيفة يستحق ثلثا ألف وقال مالك يستحق عليها ألف سوا طلقها
ثلاثا أو واحدة لأنها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث وقال
الشافعي يستحق ثلثا ألف في الحالين وقال أحمد لا يستحق شيئا في الحالين
ولو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلثا فقال مالك والشافعي وأحمد
تطلق ثلاثا ويستحق ألف وقال أبو حنيفة لا يستحق شيئا وتطلق
ثلاثا **تنبيه** يصح الخلع مع غير زوجته بالاتفاق بأن يقول
أجنبي للزوج طلق امرأتك بألف وقال أبو ثور لا يصح **كتاب**
الطلاق هو في استقامة حال الزوجين مكروه بالاتفاق بل قال
أبو حنيفة بتحريمه وهل يصح تعليق الطلاق والعنق بالملك أم لا
وصورته أن يقول لأجنبية أن تزوجتك فانت طالق أو كل امرأة
أنزجها ففهي طالق أو يقول لعبد أن ملكتك فانت حرة وكل عبد اشتريته
فهو حر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم الطلاق والعنق سوا أطلق
أو عسم أو خصم وقال مالك يلزم إذا خصم أو عتق قبيلة أو قرية
أو امرأة بعينها لا أن أطلق وعسم وقال الشافعي وأحمد لا يلزم مطلقا
مهما والطلاق هل يعتبر بالرجال أم بالنساء قال مالك والشافعي وأحمد يعتبر
ذلك بالرجال وقال أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة

أو بركة

أن لا

أن الحر يملك ثلاث نطليقات والعبد نطليقتين وعند أبي حنيفة
المرتطلق ثلاثا والامة اثنتين حر كان زوجها أو عبدا **فصل** إذا
علق طلاقها بصفة كقوله أن دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها ولم يفعل
المحلف عليه في حال البيونة ثم تزوجها ثم دخلت فقال أبو حنيفة
وما لك أن كان الطلاق الذي أبانها دون الثلاث فاليمين باقية
في النكاح الثاني لم يتحل فبحث بوجود الصفة مرة أخرى وأن كان ثلاثا
انحلت اليمين وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها كمذهب أبي حنيفة والثاني
لا يتحل اليمين وإن بات بالثلاث والثالث وهو الأصح أنه متى طلقها طلاقا
بأبنا ثم تزوجها وإن لم يحصل فعل المحلف عليه انحلت اليمين على كل
حال وقال أحمد يعود اليمين سوا بات بالثلاث أم بمادة وفا أما
إذا حصل فعل المحلف عليه في حال البيونة فقال أبو حنيفة
وما لك والشافعي في المشهور عن مالك لا يعود اليمين وقال أحمد يعود
اليمين بعود النكاح **فصل** اتفق الاثني عشر على أن الطلاق
في الميض لم يدخل بها أو في ظهر جامع فيه محرم إلا أنه يقع وكذلك جميع
الطلاق الثلاث محرم ويقع واختلفوا بعد وقوعه هل هو طلاق
سنة أم بدعة فقال أبو حنيفة وما لك هو طلاق بدعة وقال
الشافعي هو طلاق سنة وعن أحمد روايتان كالمذهبين اختار
الحري أنه طلاق سنة واختلفوا فيما إذا قال أنت طالق مثل عدد
الرمل والنواب فقال أبو حنيفة يفتخي طلقة تبين المرأة بها وقال
مالك والشافعي وأحمد يقع به الثلاث **فصل** اتفق أصحاب أبي حنيفة
وما لك وأحمد على أن من قال لزوجته أن طلقك فانت طالق قبله
ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع طلقة مخبرة ويقع بالشرط تمام الثلاث
في الحال واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فالأصح في الرافعي قال في الرضة

والفتوى به اولى وتوقع المنجز فقط رفعاً للدور وقال المزني وابن سريج
 وابن الحداد والقفال والشيخ ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهم لا يقع
 طلاق اصلاً وحكي ذلك عن ابن النافع ومن اصحابه من يقول بوقوع الطلاق
 كذهب للماعة **فصل** اختلفوا في الكنايات الظاهرة وهي خلية
 وبرية وبابن وبنة وبسلة وحبلك على غاربك وانت حرة وامرك بيدك
 واعتدي والحقى باهلك وهل يفتقر الى نية فقال ابو حنيفة واحمد والثاني
 يفتقر الى نية او دلالة حال وقال مالك يقع الطلاق بمجرد اللفظ ولو
 انضم الى هذه الكنايات دلالة حال من الغضب او ذكر الطلاق فهل
 يفتقر الى النية ام لا قال ابو حنيفة ان كان في ذكر الطلاق وقال لم
 ارده لم يصدق في جميع الكنايات وان كان في حال الغضب ولم يجز
 كسر للطلاق ذكره لم يصدق في ثلاثة الفاظ اعتدي واختاري
 وامرك بيدك ويصدق في غيرها وقال مالك جميع الكنايات الظاهرة
 متى قلها مستدياً او مجيباً لها من سؤلها الطلاق كان طلاقاً ولم يقبل
 قوله لم ارده وقال الشافعي جميع ذلك يفتقر الى النية مطلقاً وعن احمد
 روايتان احدهما كذهب الشافعي والاخرى لا يفتقر الى نية الا باحتمال
 فان الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح
 والفراق فلا يقع به طلاق عنده ^{بنيته فصل} واختلفوا في الكنايات الظاهرة
 اذا نوي بها الطلاق ولم ينو عدد او كان جواباً عن سؤلها الطلاق
 كم يقع بها من العدد فقال ابو حنيفة يقع واحدة مع بمبند وقال
 مالك ان كانت الزوجة مدخولاً بها لم يقبل منه الا ان يكون في
 خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع بمبند ويقع ما
 ينويه الا في البتة ^{الطلاق} قوله اختلف فيها فروي عنه انه
 لا يصدق في اقل من الثلاث وروي انه يقبل قوله مع بمبند وقال

فهذا كله طلاق

وتكفي دلالة الحال **فصل** وانفقا
 على طلاق الفراق والسراح
 صريح لا يفتقر الى نية

الشافعي

الشافعي يقبل منه كما يدعيه في ذلك من اصل الطلاق واعداده وقال
 احمد متى كان معهود لالة حال او نوى الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك
 او دونه مدخولاً بها كانت او غير مدخول بها **فصل** اختلفوا في
 الكنايات الخفية كاخرجي واذهي وانت محلاة ونحو ذلك فقال
 ابو حنيفة هي كالكنايات الظاهرة ان لم ينو عددا وقعت واحدة
 وان نوى الثلاث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة وقال
 الشافعي واحمد ان نوى بها طلعين كانت طلعين واختلفوا في لفظ
 اعتدي واستبري رحمك اذا نوى بها ثلاثاً فقال ابو حنيفة تقع واحدة
 رجعية وقال مالك لا يقع بها الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت في ذكر طلاق او في غضب فيقع ما نواه وقال الشافعي لا يقع
 الطلاق لها الا ان ينوي بها الطلاق ويقع ما نواه من العدد في
 المدخول بها والا فطلقة وعن احمد روايتان احدهما تقع
 الثلاث والاخرى انه يقع ما نواه **فصل** اختلفوا فيمن
 قال لزوجتي انا منك طالق او رد الامر اليها فقالت انت مني
 طالق فقال ابو حنيفة واحد لا يقع وقال مالك والشافعي
 يقع ولو قال لزوجتي انت طالق ونوي ثلاثاً فقال ابو حنيفة
 واحد لا يقع في رواية اختارها الحنفى يقع واحدة وقال مالك
 والشافعي واحمد في رواية يقع الثلاث ولو قال لزوجتي امرك
 بيدك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثاً قال ابو حنيفة ان
 نوى الزوج ثلاثاً وقعت واحدة او واحدة لم يقع شيء
 وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا اقرها عليه
 فان ناكرها اختلف وحسب عليه من عدد الطلاق ما قال
 وقال الشافعي لا تقع الثلاث الا ان ينوي الزوج فان نوى

يلغ

دون ثلاث وقع ما نواه وقال احمد تقع الثلاث سوى فوي الزوج
ثلاثا او واحدة ولو قال لزوجته طلق نفسي فطلقت نفسها ثلاثا
قال ابو حنيفة وما لك لا يقع شي وقال الشافعي واحدا يقع واحده فصل
وانفقوا على ان الزوج اذا قال لعير المدخول بها انت طالق ثلثا
طلقت ثلثا قال الراعي ولا يقال تبين بقوله انت طالق ولا يقع
الثلاث واختلفوا فيما اذا قال لعير المدخول بها انت طالق انت طالق
انت طالق بالفاظ متتابعة فقال ابو حنيفة والشافعي واحدا لا يقع
الا واحدة وقال مالك يقع الثلاث فان قال ذلك لمدخول بها وقال
اردت افهامها بالثانية والثالثة فقال ابو حنيفة وما لك يقع
الثلاث وقال الشافعي واحدا لا يقع الا واحدة ولو قال لعير المدخول
بها انت طالق وطالق وطالق فقال ابو حنيفة والشافعي يقع واحدة
وقال مالك يقع الثلاث **فصل** اختلفوا في طلاق الصبي الذي يعمل
الطلاق فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقع وعز احمد روايتان
اظهرها انه يقع واختلفوا في طلاق السكران قال ابو حنيفة ومالك
يقع وعز الشافعي قولان اصحهما يقع وعز احمد روايتان اظهرها
يقع وقال الطحاوي والكوفي من الحنفية والمزني وابو ثور من الشافعية
انه لا يقع **فصل** اختلفوا في طلاق المكره واعتاقه فقال ابو حنيفة
يقع الطلاق ويحصل الاعتاق وقال مالك والشافعي واحدا لا يقع
اذا نطق به دافعا عن نفسه واختلفوا في الوعيد الذي يغلب علي
الظن حصول ما توعد به هل يكون اكرها فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي نعم وعز احمد ثلاث روايات احدها من مذهب الجماعة
والثانية اختارها الحزبي لا والثالثة ان كان بالقتل او بقطع
طرف فاكراه والا فلا واختلفوا في ان الاكره هل يختص بالسلطان

ام لا فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره كلصا ومتغلب
وعز احمد روايتان احديهما لا يكون الاكره الا من السلطان والثانية
كذهب مالك والشافعي وعز ابو حنيفة روايتان كالمذهبين واختلفوا
فيمن قال لزوجته انت طالق ان شاء الله فقال مالك واحدا يقع الطلاق وقال
ابو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيما اذا شك في الطلاق فقال ابو
حنيفة والشافعي واحدا يبني على البقين وقال مالك في المشهور عنه يغلب
الايقاع واختلفوا في المريض اذا طلق زوجته طلاقا باينا ثم مات من مرضه
الذي طلق فيه فقال ابو حنيفة ومالك واحدا ترث الا ان ابو حنيفة
يشترط في ارثها الا يكون الطلاق عن طلب منها والشافعي قولان اظهرها
لا ترث والي متى ترث على قول من يورثها فقال ابو حنيفة ترث مادامت
في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وقال احمد ترث مالم
تزوج وقال مالك ترث وان تزوجت والشافعي اقوال احدها ترث
مادامت في العدة والثاني مالم تزوج والثالث ترث وان تزوجت
فصل اختلفوا فيمن قال لزوجته انت طالق الى سنة فقال ابو
حنيفة ومالك يطلق في الحال وقال الشافعي لا يطلق حتى تنسل
السنة **فصل** اختلفوا فيمن طلق واحدة من زوجاته لا بعينها
او بعينها ثم انسبها طلاقا رجعيا فقال ابو حنيفة وابن ابي هرويرة
من الشافعية لا يحال بينه وبين وطئهن وله وطئ ايتهم شأ فاذا
وطئ واحدة انصرف الطلاق الى غير الموطوءة ومذهب الشافعي انه اذا
ابهم طقة باينة يطلق واحدة منهم بهما ويلزمه التعيين
ويمنع من قربانهم الى ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلو ابهم طقة
رجعية فالاصح لا يلزمه التعيين في الحال لان المرجحة زوجة وحسب
عدة من عينها من حين اللفظ لا من وقت التعيين وقال مالك يطلق

كل من وقال احد يحال بينه وبينهن ولا يجوز له وطئهن حتى يفرق بينهما
فايتهن خرجت عليها الرقة كانت هي المطلقة **فصل** اتفقوا على انه
اذا قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لزمه طلقة قال القاضي عبد
الوهاب **وحكي** عن اودان الرجل اذا قال لزوجته نصفك طالق او انت
طالق نصف طلقة انه لا يقع عليها الطلاق والفقهاء على خلافه واختلفوا
فمن قال له اربع زوجات فقال زوجتي طالق ولم يعين فقال ابو حنيفة
والشافعي يطلق واحدة منهن وله صرف الطلاق الى من شاء منهن وقال مالك
واحمد يطلق كل من **فصل** اختلفوا فيما اذا اشار بالطلاق الى مالا
ينفصل من المرأة في السلامة كاليد فقال ابو حنيفة ان اضافته الى احد
خمس اعضاء الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك
عنده الجزء السابع كالنصف والربع قال وان اضافته الى ما ينفصل من حال
السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع وقال مالك والشافعي واحد يقع الطلاق
بجميع الاعضاء المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فيقع بها عند
مالك والشافعي ولا يقع عند احمد **باب الرجعة** اتفقوا على جواز
ارتجاع المطلقة واختلفوا في الرجعية هل يحرم وطئها ام لا فقال
ابو حنيفة واحمد في الظاهر روايتيه لا يحرم وقال مالك والشافعي في الرواية
الاخرى يحرم واختلفوا هل يصير بالوطئ مراجعا ام لا فقال ابو حنيفة
واحمد في الظاهر روايتيه نعم ولا يحتاج معه الى لفظ نوى الرجعة او لم
ينوها وقال مالك في المشهور عنه ان نوى حصلت الرجعة وقال
الشافعي لا يحصل الرجعة الا بلفظ وهل من شرط الرجعة الا شاهد ام لا
قال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية عنه ليس من شرطها الا شاهد
بل هو مستحب وللشافعي قولان اصحهما الاستحباب والثاني انه شرط
وهو رواية عن احمد وما حكاه الرافي من ان الاشهاد شرط عند مالك

نحو واختلفوا فيما اذا اشك في عدد الطلاق
فقال الثلاثة انه يبنى على الاقل وقال مالك في
المشهور من مذهبه يغلب الارتفاع

الرجعية

له اياه في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في
تفسيره ان مذهب مالك الاستحباب ولم يحكي اياه خلافا عنه وكذلك
بن هبيرة من ائمة فعية في الافصاح **فصل** اتفقوا على ان من طلق زوجته
ثلاثا لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره ويطلقها في نكاح صحيح وان المراد بالنكاح
هنا الوطئ وانه شرط في جواز حلها الاول وان الوطئ في النكاح الفاسد
لا يحل الا في قول للشافعي واختلفوا هل تحصل حلها بالوطئ في حال الحيض
او الاحرام ام لا قال مالك لا وقال الثلاثة نعم واختلفوا في الصبي الذي يكن
جماعه هل يحصل بوطئه في نكاح صحيح للحل ام لا فقال مالك لا وقال الثلاثة
نعم **باب الايلاء** اتفقوا على ان من حلف بالله عز وجل الا يجامع
زوجته مدة اكثر من اربعة اشهر كان مولى او اقل لم يكن مولى واختلفوا
في الاربعة الاشهر هل يحصل بالحلف عن الوطئ فيها ايلا ام لا قال ابو حنيفة
نعم ويروي مثل ذلك عن احمد وقال مالك والشافعي في المشهور عنه
لا فادامت الاربعة اشهر هل يقع الطلاق بمضيها ام يوقف قال
مالك والشافعي واحمد لا يقع بمضي المدة طلاق بل يوقف الامر ليضي او
يطلق وقال ابو حنيفة متى مضت المدة وقع الطلاق واختلف
من قال بالوقوف بالايقاء فيما اذا امتنع المولى من الطلاق هل يطلق
عليه الحاكم ام لا فقال مالك واحمد يطلق الحاكم عليه وعن احمد
رواية اخرى انه يضيق عليه حتى يطلق وعن الشافعي قولان
اظهرهما ان الحاكم يطلق عليه والثاني انه يضيق عليه **فصل** اختلفوا
فيما اذا ائلى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعتاق وصدقه
المال والايجاب العبادات هل يكون مولى ام لا فقال ابو حنيفة
يكون مولى سواء قصد الاضرار بها او رفعه عنها كالمسنة

نحو
نحو

والمريضة او عن نفسه وقال مالك لا يكون مولى الا ان يحلف حال
الغضب او يقصد الاضرار بها فان كان للاصلاح او لنفعها فلا يلزم
احد لا يكون مولى الا اذا قصد الاضرار او عن الشافعي قولان اصحهما
كقول ابو حنيفة واذا اقام المولي لمزنية كفارة يعين بالله عز وجل الا ان
الا في قول قديم للشافعي **فصل** في اختلافوا فيمن ترك وطئ زوجته
للاضرار بها من غير عيب اكثر من اربعة اشهر هل يكون مولى ام لا فقال
ابو حنيفة والشافعي لا وقال مالك واحمد في احدي روايتيه نعم **فصل**
اختلفوا في مدة ايلاء العبد لملك شهر ان حرة كانت زوجته او امه
وقال الشافعي مدة اربعة اشهر مطلقا وقال ابو حنيفة الاعتبار في المدة
بالنساء فمن تحت امه فاشهر ان حرا كان او عبدا ومن تحت حرة فاربعة
اشهر حرا كان او عبدا وعن احمد روايتان احدهما كذهب مالك في الثانية
كذهب الشافعي واختلفوا في ايلاء الكافر هل يصح ام لا فقال مالك لا يصح
وقال الثلاثة يصح وفايدة مطالته بعد اسلامه **باب الظهار**
اتفقوا على ان المسلم متى قال لزوجته انت علي كظهر ابي فانه مظاهر
منها لا يحل له وطئها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها
فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
سكينا واختلفوا في ظهار الذي فقال ابو حنيفة ومالك لا يصح قال
الشافعي ولحمد يصح ولا يصح ظهار السيد من امته الا عندما ملك اتفقوا
على صحة ظهار العبد وان كفى بالصوم وبالاطعام عندما ملك اهلكه
السيد **فصل** واختلفوا فيمن قال لزوجته امه كانت او حرة
انت علي حرام فقال ابو حنيفة ان نوى الطلاق كان طلاقا فان
نوى ثلث في ثلاث وان نوى واحدة او اثنتين فواحدة باينة
وان نوى التحريم ولم ينو الطلاق او لم يكن له نية فهو عيب وهو

بول ان تركها اربعة اشهر وقعت طقة باينة وان نوى الظهار كان
مظاهرا وان نوى العيب كانت جمينا ويرجع الي نية كم اراد بها الحقة
او اكثر سواء المدخول بها وعيها وقال مالك هو طلاق ثلاث في المدخول
بها واحدة في غير المدخول بها وقال الشافعي ان نوى الطلاق او الظهار كان
مانوا وان نوى العيب لم يكن جمينا ولكن عليه كفارة يعين وان لم
ينوشيا فقولان احدهما وهو الراجح لا شيء عليه والثاني عليه كفارة يعين
وعن احمد روايات اظهرها انه صرح في الظهار نواه او لم ينوه وفيه
كفارة الظهار والثانية انه يعين وعليه كفارتها والثالثة انه
طلاق **فصل** واختلفوا في الرجل يحرم طعامه وشرابه او امته
فقال ابو حنيفة واحمد هو حالف وعليه كفارة يعين بالحنث **فصل**
الحنث عندهما بفعل حرم منه ولا يحتاج الى اكل جميعه وقال الشافعي
في ان حرم الطعام او الشراب او اللباس فليس بشئ ولا كفارة
عليه وان حرم الامه فقولان احدهما لا شيء عليه والثاني
لا يحرم ولكن عليه كفارة يعين وهو الراجح وقال مالك لا يحرم
عليه شيء من ذلك على الطلاق ولا كفارة عليه **فصل** واختلفوا
هل يحرم على المظاهر القلة والامر بشهوة ام لا فقال ابو حنيفة
وما لك يحرم وللشافعي قولان اظهرهما الجديد الاباحة وعنه
روايتان اظهرهما التحريم واختلفوا فيما اذا وطئ المظاهر
فقال ابو حنيفة وما لك في اظهر روايتيه يستأنف الصيام
وان وطئ في خلال الشهر لا كان او نهارا عاما كان او ناسيا
وقال الشافعي ان وطئ بالليل مطلقا لم يلزمه الاستيناف
وان وطئ بالنهار عامدا في صومه وانقطع التتابع وكسره
الاستيناف لنقض القرآن **فصل** واختلفوا في اشراط الايمان في الرقة

التي يكفر بها المظاهر فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
لا يشترط وقال مالك والثاقي واحمد في الرواية الاخرى بشرط واختلفا
فيما اذا اشروع في الصيام ثم وجد الرقبة فقال الثاقي واحمد ان شا
بني علي صومه وان شا اعتق وقال مالك ان صام يوما او يومين
او ثلاثا عاد الى العتق وان كان قد مضى في صومه اتمه وقال ابو
حنيفة يلزمه العتق مطلقا **فصل** اتفقوا على انه لا يجوز له
الوطي حتى يكفروا انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر للحر
واختلفوا في الدفع الى الذي فقال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والثاقي
واحمد لا يجوز لو قالت المرأة لزوجها انت علي كظمي فلا كفارة
عليها بالاتفاق الا في رواية اختيارها للحر **باب اللعان**
علي ان من قد ف امراته او رماها بالزنا او نفق عليها وكذب
ولا بينة له اية يجب عليه الحد وله ان يلاعن وهو ان يكرر
اليمين اربع مرات باسائه انه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وان لعنت
الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لاعن امرها حينئذ الحد ولها
دروءة باللعان وهو ان تشهد اربع شهادات باسائه انه لمن الكاذبين
ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من الصادقين
فان نكل الزوج عن اللعان لزمه الحد عند مالك والثاقي واحمد
الا ان الثاقي يقول اذا نكل فتق ومالك يقول لا يفوق حتى يحد قال
ابو حنيفة لاحد عليه بل يجلس حتى يلاعن او يقر وان نكلت الزوجة
حبست حتى تلاعن او تقر عند ابو حنيفة وفي اظهر الروايتين
عن احمد وقال مالك والثاقي يجب عليها الحد **فصل** واختلفوا
هل اللعان بين كل زوجين حرين كانا او عبيدين او احدهما عدلين
كانا او فاسقين او احدهما فاسدا مالك ان كل مسلم صحيح طلاقه صحيح

لعانه حر كان او عبدا عدلا كان او فاسقا وبه قال الثاقي واحمد
غير ان الكافر يجوز طلاقه ولعانه عند الثاقي واحمد والكافر عند مالك
لا يقع طلاقه لان النكحة الكفار عنده فاسدة فلا يصح لعانه وقال ابو
حنيفة اللعان شهادة فني قدف وليس هو من اهل الشهادة حد
وهل يصح اللعان لنفي الحمل قبل وضعه قال ابو حنيفة واحمد اذا
نفي حمل امراته فلا لعان بينهما فلا ينتفي عنه فان قدفها بصرح
الزنا لا عن القذف ولم ينتف نسب الولد سواء ولدته لسته اشهر
اولا قل وقال مالك والثاقي يلاعن لنفي الحمل الا ان مالكا اشترط ان
يكون استبرأها بثلاث حيضات او بحضة على خلاف بين اصحابه
فصل وفرقة التلاعن واقعة بين الزوجين بالاتفاق واختلفوا بماذا
تقع فقال مالك تقع بلعانها خاصة بفرقة الحاكم وهي رواية عن احمد
وقال ابو حنيفة واحمد في الظهور روايتيه لا يقع الا بلعانهما وحكم الحاكم
فيقول فرقت بينهما وقال الثاقي يقع بلعان الزوج خاصة كما ينتفي
النسب بلعانه وانما لعانها يسقط الحد عنها واختلفوا هل ترفع الفرقة
بتكذيب نفسه ام لا فقال ابو حنيفة ترفع فاذا كذب نفسه جلد الحد
وكان له ان يتزوجها وهي رواية عن احمد وقال مالك والثاقي واحمد
في الظهور روايتيه هي فرقة موبدة لا ترفع بحال **فصل** اختلفوا هل فرقة
اللعان فسخ او طلاق فقال ابو حنيفة طلاق وقال مالك والثاقي واحمد
فسخ وفايدته انه اذا كان طلاقا لم يبايد التحريم وان كذب نفسه
حاز له ان يتزوجها وعند مالك والثاقي هو تحريم موبد كالرضاع فلا
تحل له ابد او به قال عمرو وعلي وابن سعد وابن عمر وعطاء والزهرري
والاوزاعي والثوري وقال سعيد بن جبيرة وانما يقع باللعان تحريم
الاستمتاع فاذا كذب نفسه ارتفع التحريم وعادت زوجته

ان كانت في العدة **فصل** لو قدف زوجته برجل بعينه فقال زنا بك فلا
 فقال ابو حنيفة وما لك يلاعن للزوجة ويحد للرجل الذي قدف ان طلب
 الحد ولا يسقط بالعان وعن الشافعي قولان احدهما يجب حد ولدها
 وهو الرابح والثاني يجب لكل ولدهما حد فان ذكر المقدوف في لعانه
 سقط الحد وقال احمد عليه حد واحد لها ويسقط بلعانها ولو قال
 لزوجته يا زانية وجعل عليه الحدان لم يثبت له وليس عند مالك في الله
 عنه ان يلاعن حتى يدعي رؤيته بعينه وقال ابو حنيفة والشافعي
 له ان يلاعن وان لم يذكر روية **فصل** لو شهد على المرأة اربعة منهم
 الزوج فعند مالك والشافعي واحد لا يصح وكلمهم قدفة يحدون الا
 الزوج فيسقط حد بالعان وعند ابو حنيفة تقبل شهادتهم ويحد
 الزوجة ولو لاعنت الزوجة المرأة قبل الزوج اعتد به عند ابو حنيفة
 وقال مالك والشافعي واحد لا يعتد به **فصل** الاخر اذا كانت بعقل
 الاشارة ويهم الكناية ويعلم ما يقول له فانه يصح لعانه وقدف
 عند مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يصح **فصل** اذا بان زوجه
 منه ثم رآها تزني في العدة فله عند مالك ان يلاعن وكذا ان ظهرها
 حمل بعد طلاقها كعت استبرأتها بحيضة وقال الشافعي ان كان هناك
 حمل او ولد فله ان يلاعن والا فلا وقال ابو حنيفة واحد ليس له ان
 يلاعن اصلا **فصل** لو تزوج امرأة وطلقها عقب العقد من غير ان كان
 وطئ وانت بولد ستة اشهر من العقد لم يلحق به عند مالك والشافعي
 واحد كما لو انت به لاقل من ستة اشهر وقال ابو حنيفة اذا عقد
 عليها بخصم الحاكم ثم طلقها عقب العقد فانت بولد ستة اشهر فقط

لو كان بينه وبينها
 وطئ او نكاح
 ستة اشهر
 لا الزنا

وكذلك الخرسا

لا الزنا ولا اقلا لانها ان انت به لا اكثر منها ولا اقلا لانها ان انت به لا اكثر
 من ستة اشهر يكون الولد حادثا بعد الطلاق لا يلحقه وان انت به
 لاقل من ستة اشهر كان الولد حادثا قبل العقد فلا يلحق به وقال ايضا
 لو تزوج امرأة وغاب عنها السنين الطوال فانتهاها خبر وفاته فاعتد
 ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول قال فلا ولا يلحق
 بالاول ويلتفون من الثاني وعند مالك والشافعي واحد يكونون للثاني
 وقال ايضا لو تزوج وهو بالمشرك امرأة وهي بالمعرب وانت بولد
 ستة اشهر من العقد كان الولد لمحقا به وان كان بينهما مسافة
 لا يمكن ان يلتقيا اصلا لوجود العقد **كتاب** **الايام** اتفق الائمة
 على ان من حلف على معين في طاعة لزمه الوفاء به هل له ان يعدل من الوفاء
 الى الكفارة مع القدرة عليها قال ابو حنيفة واحدا وقال الشافعي
 ان لا يعدل فان عدل جاز ولزمته الكفارة وهن مالك روايتان
 كالمدحيين واتفقوا على انه لا يجوز ان يجعل اسم الله عرضة للايمان
 يمنع من بر وصلة وان الاول ان يحنت ويكفر اذا حلف على ترك امر
 ويرجع في الايمان الى السبب **فصل** اتفقوا على ان اليمين بالله منعقد
 وبجميع اسماءه الحسني كالرحمن والرحيم والحي وبجميع صفات ذاته
 كفر الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يمينا
فصل واختلفوا في اليمين الخموس وهي الخلف بالله على امر ماض
 متعمدا للكذب به كقارة امر لا قال ابو حنيفة ومالك واحمد في الحكم
 روايتيه لا كفارة لها لانها اعظم من ان تكفر وقال الشافعي واحمد
 في الرواية الاخرى تكفرواها اذا حلف على امر في المستقبل ان يفعله
 او لا يفعله فاذا حنت وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل** ولو
 قال اقم بالله او اشهد بالله فقال ابو حنيفة واحمد هي يمين وان

البلا

فان لم تكن نظر السبب اليمين وما هي غيرها

هل لها

لم يكن نية وقال مالك متى قال اقم او اقميت فان قال بالله لفظا
ونية كان يمينا وان لم يتلفظ به ولا نواه فليست يمين وقال
الثاقي فمضى قال اقم بالله ان نوي به اليمين كان يمينا وان نوي به الاخر
فلا وان اطلق اختلف اصحابه فمنهم من رجع كونه ليس يمين وقال فيه
قال اشهد بالله ونوي اليمين كان يمينا وان اطلق فالاصح من مذهبه
انه ليس يمين ولو قال اشهد لا فعلت ولم ينو فقال ابو حنيفة واحمد في
اظهر روايته يكون يمينا وقال مالك والثاقي في الرواية الاخرى لا يكون
يمينا **وقال** لو قال بحق الله كان يمينا عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يكون يمينا ولو قال لعمر الله او بسم الله قال ابو حنيفة واحمد في احده
الروايتين هو يمين نوي به اليمين او لم ينو وقال بعض اصحاب الثاقي
ان لم ينو فليس يمين وهي رواية عن احمد **فصل** لو حلف بالمصحف قال مالك
والثاقي واحمد ينعقد يمينه وان حنث لزمه الكفارة وقال ابن هب
ويقتل في المسئلة خلاف عن لا يعتد بقوله **محمد بن عبد البر** في التمهيد في
المسئلة اقوال الصحابة والتابعين واتفاقهم على ايجاب الكفارة
فيها قال ولم يخالف فيها الامر لا يعتد بقوله واختلفوا في قدر الكفارة
فيها فقال مالك والثاقي يلزمه كفارة واحدة وعن احمد روايتان
احدهما كفارة واحدة والاخرى يلزمه بكل اية كفارة وان حلف
بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال احمد في اظهر روايته تنعقد
يمينه فان حنث لزمه الكفارة وقال ابو حنيفة ومالك والثاقي
لا ينعقد يمينه ولا كفارة عليه **فصل** يمين الكافر هل ينعقد قال
حنيفة لا ينعقد وقال مالك والثاقي واحمد ينعقد يمينه ويلزمه
الكفارة بالحنث **فصل** اتفقوا على ان الكفارة نجب بالحنث في اليمين

الكتاب الثاني عشر

سواء كانت في طاعة او معصية او مباح واختلفوا في الكفارة
هل تقدم الحنث ام تكون بعده فقال ابو حنيفة لا تجزي الا بعد
الحنث مطلقا وقال الثاقي يجوز تقديمها على الحنث المباح وعن مالك
روايتان احدهما يجوز تقديمها وهو مذهب احمد والاخرى لا يجوز
واذا كفر قبل الحنث فهل بين الصيام والعنق والاطعام فرق قال
مالك لا فرق وقال الثاقي لا يجوز تقديم التكفير بالصيام ويجوز
بغيره **فصل** اختلفوا في لعن اليمين فقال ابو حنيفة ومالك
واحد في رواية ان يحلف بالله على امر يظنه على ما حلف عليه ثم
يبين انه بخلافه سواء قصده او لم يقصده فسبق على لسانه
الا ان اباح حنيفة ومالك لا يجوز ان يكون في الماضي وفي الحال
وقال احمد هو في الماضي فقط ثم اتفقوا ثلاثتهم انه لا اثم فيها ولا
كفارة وعن مالك ان لعن اليمين ان يقول لا والله وبلى والله على وجه
المحاورة من غير قصد الى عقدها وقال الثاقي لعن اليمين ما لم يعقد
واما يتصور ذلك عند في قوله لا والله وبلى والله عند المحاورة في الغضب
والججاج من غير قصد سواء كان على ماض او مستقبل وهي رواية
عن احمد ولو قال والله لا افعل كذا فيمين مع الاطلاق نوى او لم
ينو خلافا لبعض اصحاب الثاقي **فصل** لو حلف ليتزوج
على امراته فقال ابو حنيفة يبرأ من العقد وقال مالك واحمد
لا بد من شرطيين ان يتزوج من يشتر ان يكون نظيرها وان
يدخل بها ولو قال والله لا اشرب لزيد كما يقصد به قطع المنة
فقال مالك واحمد متى انتفع بشئ من ماله باكل او شرب او
رية او دكوب او غير ذلك حنث وقال ابو حنيفة والثاقي لا
يحنث الا بما يتأوله نطقه من شرب الا فقط ولو حلف



لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون احد
ورجله فقال ابو حنيفة وما لك واحمد لا يبرح حتى يخرج
واهلكه ورجله وقال الثا في بربخر وجهه بنفسه ولو حلف
لا يدخل دارا فقام على سطحها او حائطها او دخل بيتا منها
فيه شارع الى الطريق حث عند ابي حنيفة وما لك واحمد
وقال الثا في لا يحن ولا صحابه في السطح والمجر وجهان ولو
حلف لا يدخل دار زيدة هذه فباعها زيد ثم دخلها الخالف
قال مالك والثا في يحن وقال ابو حنيفة لا يحن ولو حلف
لا يكلم ذا الصبي نصارى شيئا ولا ياكل ذاك الخروف فصار كبت
او البر فصار رطبيا او الرطب فصار نمر او التمر فصار حلو او
يدخل دارا فصارت سباحة قال ابو حنيفة لا يحن في البر
والرطب والتمر ويحن في الباقي ولثا في وجهان وقال
مالك واحمد يحن في الجميع ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد الحرام
قال الثلاثة لا يحن وقال احمد يحن ولو حلف لا يسكن بيتا
من شعرا او حلة او حمية وكان من اهل الامصار قال ابو حنيفة
لا يحن وان كان من اهل البادية حث ولا يضر عن مالك في
ذلك الا ان اصوله تقتضي الحث وقال الثا في واحمد يحن
اذا لم يكن له نية قرويا كان او بدويا ومن صحابه مرفق
بينهما ولو حلف لا يفعل شيئا فامر عيسى بن علقمة قال ابو حنيفة
يحن في النكاح والطلاق لا في البيع والاجارة الا ان يكون عادة
ان يتولى ذلك بنفسه يحن مطلقا وقال مالك ان لم يتولى ذلك
بنفسه فانه يحن وقال الثا في ان كان سلطانا او من لا يتولى
ذلك بنفسه او كانت له نية في ذلك يحن والا فلا وقال احمد

من لم يحن

يحن مطلقا

يحن مطلقا ولو حلف ليقضيه دينه في غدا فقضاه قبله قال ابو حنيفة
وما لك واحمد لا يحن وقال الثا في يحن ولو مات صاحب الحق قبل
الغد حث عند ابي حنيفة واحمد وقال الثا في لا يحن وقال مالك ان
قضاه الورثة او القاضي في الغد لم يحن وان اخره حث وان حلف
ليشرب من ماء هذا الكوز في غدا فامروا بقبول الغد بغير اختيار لم يحن
ولو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز فلم يكن ماء لم يحن بالاتفاق
وقال ابو يوسف يحن ولو فعل المملوك عليه ناسيا قال ابو حنيفة وما لك
يحن مطلقا سواء كان الحلف بالله او بالطلاق او بالعاق او بالظهار
ولثا في قولان اظهرهما لا يحن مطلقا وعن احمد روايتان احدهما
ان كانت اليمين بالله او بالظهار لم يحن وان كانت بالطلاق او بالعاق
حنث الثانية يحن في الجميع والثالثة لا يحن في الجميع واختلفوا في
يمين المكره فقال مالك والثا في لا ينعقد وقال ابو حنيفة **فصل**
انفقوا على انه اذا قال والله لا كلمت فلانا حينا ولو ي به شيئا معيننا
انه على ما نواه وان لم ينوه قال ابو حنيفة لا يكلمه ستة اشهر وقال
مالك سنة وقال الثا في ساعة ولو حلف لا يكلم فلانا فكتبه او رسله
او اشار بيده او عينه او راسه قال ابو حنيفة والثا في في الجدي
لا يحن وقال مالك يحن بالمكاتبه وفي الرسالة والاشارة عنه روايتان
وقال احمد يحن وهو القديم عن الثا في **فصل** ولو قال لزوجته
ان خرجت بغير اذني فانت طالق ولو ي شيئا معيننا فانه على ما نواه
وان لم ينو شيئا او قال انت طالق ان خرجت الا ان اذن لك او حتى اذن
لك قال ابو حنيفة ان قال ان خرجت بغير اذني فلا بد من الاذن في كل
مرة وان قال الا ان اذن لك او حتى اذن لك او الي ان اذن لك كفاه مع

قال ابو حنيفة لا يحن وقال مالك والثا في ان يحن
قبل الغد

وقال احمد يحتاج الى الاذن في الجميع ولا يقتصر جهلا الاذن

واحدة وقال مالك والثافعي الخروج الاول يحتاج الى الاذن في الجميع ولو اذن لها من حيث لا تنع لم يكن ذلك اذنا عند الثلاثة وقال الثافعي هو اذن صحيح **فصل** لو حلف لا ياكل الروس ولا بنية له بل اطلق ولا وجد سبب يستدل به على البنية قال مالك واحمد يحمل على جميع ما يبي رأس حقيقة في وضع اللغة وعرفها من الانعام والطيور والحيات وقال ابو حنيفة يحمل على روس البقر والغنم خاصة وقال الثافعي يحمل على الابل والبقر والغنم **فصل** لو حلف ليضرب زيدا مائة سوط فضربه بضعت فيه مائة شراخ فهل يبرئ بذلك قال مالك واحمد لا يبرئ وقال ابو حنيفة والثافعي يبرئ ولو حلف لا يهب فلانا هبة فنصدق عليه قال مالك والثافعي واحمد يحنث وقال ابو حنيفة لا يحنث ولو حلف ليقتل فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم يحنث وان كان يعلم حث عند الثلاثة وقال مالك لا يحنث مطلقا علم او لم يعلم ولو حلف انه لا مال له وله ديون قال ابو حنيفة لا يحنث وقال مالك والثافعي واحمد يحنث **فصل** حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطباً او مائنا او عنبا قال ابو حنيفة وحده لا يحنث وقال الثلاثة يحنث ولو حلف لا ياكل اما فاكل اللحم او الخبز او البيض قال ابو حنيفة لا يحنث الا ياكل ما يطعم به وقال مالك والثافعي واحمد يحنث في اكل الكل ولو حلف لا ياكل لحما فاكل سمكا قال ابو حنيفة والثافعي لا يحنث ولو حلف لا ياكل لحما فاكل سمكا لم يحنث عند الثلاثة وقال مالك يحنث ولو حلف لا ياكل سمكا فاكل من لحم الظهر حث عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يحنث ولو حلف لا يشم البنفسج فشم دهنه قال ابو حنيفة ومالك واحمد يحنث وقال الثافعي لا يحنث ولو حلف لا يستخدم هذا العبد

خدمه

خدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهاه عن خدمته قال ابو حنيفة ان لم يسبق منه خدمة قبل اليمين فخدمه بخبر امره لم يحنث وان كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على الخدمة له حث وقال الثافعي لا يحنث في عبد عتيق وفي عبد نفسه لا صحابه وجهان وقال مالك واحمد يحنث مطلقا ولو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن قال مالك والثافعي واحمد لا يحنث مطلقا وقال ابو حنيفة ان قرأ في الصلاة لم يحنث او في غيرها حث **فصل** لو حلف لا يدخل على فلان بيتا فادخل فلان عليه فاستدام المقام معه قال ابو حنيفة والثافعي في اهد قوله لا يحنث وقال مالك واحمد يحنث وهو القول الثاني للشافعي ولو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها فاقسمها وحيل بينها حايطا وكل واحد باب وفلوق سكن كل واحد منهما في جنب قال مالك يحنث قال الثافعي واحمد لا يحنث وعن ابي حنيفة روايتان **فصل** لو قال ماليكي او عبيدي احرار قال ابو حنيفة يدخل فيه المدبر وام الولد فاما المكاتب لا يدخل الابنية والشقصر لا يدخل اصلا وقال الطحاوي يدخل الكل وهو مذهب مالك وقال الثافعي يدخل المدبر والعبد وام الولد وعنه في المكاتب قولان اصحهما انه لا يدخل وقال احمد يدخل الكل وعنه رواية في الشقصر انه لا يدخل الابنية **فصل** اتفقوا على ان الكفارة اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقية والمخالف يحنث في اي ذلك شاء فان لم يجد انتقل الى ثلثة ايام وهل يجب التتابع في صومها قال ابو حنيفة واحمد يجب وقال مالك لا يجب وعن الثافعي قولان الجديد الرابع انه لا يجب واجمعوا على انه لا يجزي في الاعتاق الارقبة مومنة سليمة من العيوب خالية من شركة الا ابا حنيفة

فلان لم يعتبر فيها الايمان وهو مشكل لان العتق ثم تخلص
 رتبة لعباد الله عز وجل فاذا اعتق رتبة كافر فاما العباد
 ابليس والعتق رتبة ايضا ولا يحسن التقرب بكافروا انفقوا على
 انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم تحب الاطعام واحد
 الا ابا حنيفة فانه قال يحزبه عن عشرة مساكين **فصل** اختلفوا
 في مقدار ما يطعم لكل مسكين فقال مالك مد وهو رطلان بالبغداد
 وشي من الادم فان اقتصر على مد اجزاه وقال ابو حنيفة ان اخرج
 فنصف صاع او شعيرا او تمر اقصاعا وقال احمد مد من حنطة او دقيق
 او مدان من شعير او تمر او رطلان من خبز وقال الشافعي لكل مسكين مد
 والكسوة مقدار ما يجرى به الصلاة عند مالك واحد ففي حق
 الرجل ثوب قميص او ازار وفي المدة قميص وخمار وعند ابو حنيفة
 والشافعي يجرى اقل ما يقع عليه الاسم وقال ابو حنيفة اقل ثوبا او
 قميصا وكسا او ردا ولهم في العمامة والمنديل والبراديل واليزر
 روايتان وقال الشافعي يجرى جميع ذلك وفي القنطرة لا صحابه
 وجهان **فصل** اجمعوا على انه يجوز دفعها الى فقراء المسلمين
 الاحرار والصغير يقبضها وليه وهل يجرى الصغير لم يطعم
 الطعام قال الثلثة نعم وقال احمد لا ولو اطعم خمسة وكما فيه
 قال ابو حنيفة واحمد يجرى وقال مالك والشافعي لا يجرى **فصل**
 لو كرر اليمين على شيء واحد او على اشياء وحنث قال ابو حنيفة ومالك
 واحمد في احد في الروايتين عليه لكل يمين كفارة الا ان مالكا
 اعتبر اداء التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة واحدة
 او الاستيناف فهاهنا يمينان وفي الكفارة فاولان احدها

فلكل يمين كفارة ومن احدى روايتي اخرى على كفارة
 واحدة في الجميع وقال الشافعي انه كان على
 شيء واحد ونوى ما زاد على الاولة التاكيد
 فهو على ما نوى ويلزم كفارة واحدة وان اراد
 بالتاكيد الاستيناف مع

كفارة والثاني كفارتان وان كانت على اشياء مختلفة فلكل شيء منها
 كفارة **فصل** لو اراد العبد التكفير بالصيام فهل يملك سيده
 منه قال الشافعي ان اذن له في اليمين والحنث لم يمنعه والا فله
 منه وقال احمد ليس له منه على الاطلاق وقال اصحاب ابو حنيفة
 له منه مطلقا الا في كفارة الظهار وقال مالك ان اضربه الصوم
 فله منه والا فلا وله الصوم من غير اذنه الا في كفارة الظهار
 فليس له منه مطلقا **فصل** لو قال ان فعل كذا فهو يهودي
 او كافرا او بري من الاسلام او الرسول ثم فعله حنث ووجبت الكفارة
 عند ابو حنيفة واحمد وقال مالك والشافعي لا كفارة ولو قال وعهد
 الله وميثاقه فهو يمين الا عند ابو حنيفة الا ان يقول على عهد الله
 وميثاقه فيمين بالاتفاق ولو قال واما الله فيمين الا عند مالك والشافعي
فصل لو حلف لا يلبس جلبا فلبس خا تما حنث وقال ابو حنيفة لا يحنث
 الا ان يكون معه ذهب او فضة ولو قال والله لا اكلت هذا الرغيف
 فاكل بعضه ولا شرب ما هذا الكوز فشرب بعضه او لا يست من غزل
 فلانه فلبس ثوبا فيه من غزلها او لا دخلت هذه الدار فادخل رجله
 او بدله لم يحنث عند ابو حنيفة والشافعي وقال مالك واحمد يحنث
 ولو حلف لا ياكل طعاما اشتراه فلان فاكل مما اشتراه هو وغيره
 حنث عند مالك واحمد وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا اشتراه فلان
 او لا يسكن دارا اشتراها وما في معنى ذلك فقال ابو حنيفة يحنث باكل
 الطعام وحله وقال الشافعي لا يحنث في الجميع ولو حلف لا ياكل هذا الدقيق
 فاستف منه او خبز او اكله حنث عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة
 ان استف لم يحنث وان خبز واكل حنث وقال الشافعي ان استف حنث
 وان خبز واكل لم يحنث ولو حلف لا يدخل دار فلان حنث بما يسكنه

حنثت وقال ابو حنيفة لا يحنث
 حنثت المرأة ان لا تلبس جلبا فلبست ولو حلف
 حنثت وقال ابو حنيفة لا يحنث

بكره عند الثلثة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة
عنده حنث عندهم وقال الشافعي لا يحنث ان لم يكن له نية ولو حلف
لا يشرب من الدجلة او الفرات او النيل فعرف بيل من مائها او بانه
وشرب حنث عند الثلثة وقال ابو حنيفة لا يحنث حتى يكرع بفيه
منها كرها ولو حلف لا يشرب سا هذا البير فشرب منه قليلا حنث
عند ابو حنيفة وما لك واحمد الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه وقال
الشافعي لا يحنث **فصل** ولو حلف لا يضرب زوجته فحنثها او عطا
او نفق شرها حنث عند الثلثة وقال الشافعي لا يحنث ولو حلف لا يشرب
وجامع حنث وان لم يصبها وبطل وبطل ما لك واحمد وقال
ابو حنيفة ان احصنها وجامعها حنث وزاد الشافعي وطلب ولدها
ولو حلف لا يهب لفلان شيئا ثم وهبه فلم يقبله حنث عند ابو حنيفة
وما لك واحمد وقال الشافعي لا يحنث حتى يقبل ويقبض ولو حلف لا يبيع
فباع بشرط الخيار لنفسه حنث عند الثلثة وقال مالك لا يحنث
تلييه واذا كان له ما على غايب او دين ولم يجد ما يعق او يكون
او يطعم لم يحرمه الصيام وعليه ان يصبر حتى يصل الي ماله ثم يكفر بالمال
عند الثلثة وقال ابو حنيفة يحرمه الصيام عند غيبة المال
كتاب العدة اتفقوا الائمة على ان علة الحامل مطلقا بالوضع
والموفا عنها زوجها والمطلقة وعلي ان علة من لم تحض او يئست
بثلاثة اشهر وعلي ان علة من تحيض ثلاثة اقرا اذا كانت حرة فان
كانت امة فقرة ان با لاتفاق وقال اود ثلاثة والا قرا الاظهار عند
مالك والشافعي وعند ابو حنيفة الحيض وعن احمد روايتان اختلفوا
في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج فقال ابو حنيفة تلزمها القاء
علي كل حال ان كانت في بلد او ما يفاربه وقال مالك والشافعي واحمد

الحنث

ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز لها السقر **فصل**
اختلفوا في زوجة المفقود فقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد الرابع
واحد في احدى روايتيه لا تحل للزوج حتى تمضي مدة لا يعيش
في مثلها غالبا وحدها ابو حنيفة بمائة وعشرين سنة وحدها
الشافعي واحد بتسعين سنة فعلى الجديد للزوجة طلب النفقة
من مال الزوج ابدان تعذر ذلك كان لها الفسخ لتعذر النفقة على
اظهر قول الشافعي وقال مالك والشافعي في القديم واختار جماعة
من متأخري اصحابه هو قوي فعلة عمر ولم تنكح الصحابة رضي الله
عنهم واحمد في الرواية الاخرى تترى اربع سنين وهي الكثر
للحل واربعة اشهر وعشرة ايام الوفاة ثم تحل للزوج **فصل** واختلفوا
في صفة المفقود فقال الشافعي في الجديد هو الذي اندرس اثره وانقطع
خبره وغلب على الظن موته وقال مالك والشافعي في القديم لا فرق بين ان
ينقطع خبره بسبب ظاهري الهلاك ام لا وقال احمد هو الذي ينقطع
خبره بسبب غالب الهلاك وكالمفقود بين الصفيين او يكون بمركب
ميتفرق المركب فيسلم قوم ويفرقوا قوم اما اذا سافر لتجارة
وانقطع خبره ولم يعلم احى هو ام ميت فلا يزوج زوجته
حتى يتيقن موته او ياتي فيه نمان لا يعيش مثله فيه **فصل**
وقال ابو حنيفة **فصل** واختلفوا فيما لو قدم زوجها الاول
وقد تزوجت بعد التبرع فقال ابو حنيفة يبطل العقد وهي
للاول فان كان الثاني وطبها فعليه مهر المثل وتقدم الثاني
وتعود الى الاول وقال مالك ان دخل بها الثاني صارت
زوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدقها الى الاول وان لم
يدخل بها فهي للاول وعند مالك رواية اخرى انها للاول بكل

المفقود هو من غاب ولم يعلم خبره

حال وعز الشافعي قولان أحدهما بطلان نكاح الشافعي والآخر
 بطلان نكاح الأول بكل حال وقال أحمد إن لم يدخل بها الثاني
 فهي للأول وإن دخل بها فللأول الخيار بين أمسكها ودفع
 الصداق اليه وبين تركها على نكاح الثاني وأخذ الصداق
 الذي اصدقته منه **فصل** في اختلافها في عدة أم الولد إذا مات
 سيدها أو اعتقها فقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيضات
 سواء اعتقها أو مات عنها وقال مالك والثافعي عدتها خمسة
 واحدة في الحالين وعز أحمد روايتان **فصل** في عدة الحرة
 الحرة في الثانية عن الفتح خمسة ومن الوفاة عدة الوفاة
فصل اتفقوا على أن عدة الحمل ستة أشهر واختلفوا في الرضا
 فقال أبو حنيفة سنتان وعز مالك روايات أربع سنين
 وخمس سنين وسبع سنين قال الشافعي أربع سنين وعز أحمد
 روايتان المشهورة كذهب الشافعي والآخرى كذهب أبي حنيفة
فصل اختلفوا في المعتدة إذا وضعت علقه أو مضغه
 فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه لا تنقض عدتها بذلك
 ولا يصير به أم ولد وقال مالك والثافعي في أحد قوليه
 تنقض عدتها بذلك وتصير أم تولى وبذلك قال أحمد في الرواية
 الأخرى الأحاد واجب في عدة الوفاة بالاتفاق وهو ترك الزينة
 وما يدعو إلى النكاح **وحكمي** عن الحسن والتعبي أنه لا يجب
 وفي المعتدة المبسوثة للشافعي قولان قال في القديم يجب عليها إلا
 حداد وهو قول أبي حنيفة وأحمد الروايتين عن أحمد وقال
 الشافعي في الجديد لا حداد عليها وبه قال مالك وهي الرواية
 الأخرى عن أحمد وهل للبائنة أن تخرج من بيتها **فصل** في

قال أبو حنيفة لا يخرج إلا الصبر **فصل** وقال مالك وأحمد لها الخروج
 مطلقا ولها في قولان كالمذهبين أصحهما كذهب أبي حنيفة والكلبي
 والصغير في كلاهما ادسوا عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 لا حداد على الصغير والذمية إذا كانت تحت مسلم وجب عليها
 العدة والأحداد وإذا كان زوج الذمية ذميا وجب عليها العدة
 والأحداد وإذا كان زوج الذمية ذميا وجب عليها العدة والأحداد
 عند الثلثة وقال أبو حنيفة لا يجب عليها الأحاد ولا العدة
فصل اتفقوا على أن من ملك أمة ببيع أو هبة أو ارت أو شي
 لزمه استبرأوها إن كانت حايلا يخبر ببقائه وإن كانت ممن لا يخبر
 لصغر أو كبر فبشروا وباع أمة من امرأة أو حتى ثم تقايل لم يكن له طيبها
 حتى يستبرأها عند الثلثة وقال أبو حنيفة إذا تقايل قبل القبض فلا
 استبرأ أو بعد لزمه الاستبرأ ولا فرق في الاستبرأ بين الصغير والكلبي
 والبارك واليب عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك إن كانت
 من مثلك لم تجز وطيبها من غير استبرأ وقال داود لا يجب استبرأ البكر
 ومن ملك أمة حازله ببيعها قبل الاستبرأ وإن كان قد وطئها عند
 أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وقال الثوري والحنف والحنزوين
 سيرون يجب الاستبرأ على البائع كما يجب على المشتري وقال عثمان البيني
 الاستبرأ يجب على البائع دون المشتري ولو كان لرجل أمة فاراد
 أن يتزوجها وقد وطئها لم يجز حتى يستبرأ بها وكذلك إذا اشتري
 أمة قد وطئها البائع لم يجز له أن يتزوجها حتى يستبرأ بها وكذا إذا
 اغتفها قبل أن يستبرأ لم يجز تزويجها حتى يستبرأ بها ويجوز عنده
 أن يتزوج أمة التي اشتراها واعتقها قبل أن يستبرأ بها قال
 الشافعي في الحلية وهذه مسألة القاضي أبي يوسف مع الرشيد فإنه

وان كانت من لا يوطئها جاز وطئها بلا استبرأ

عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز أن يوطئ زوجها قبل
أن يستبرأ بها

اشترى امة وتاقت نفسه ايجاعها قبل ان يتبر بها فجوز له
 ان يعتقها ويتزوجها ويطأها واذا اعتق ام ولده او عتقت
 بومته وجب عليها الاستبراء عند مالك والثاقبي واهم بقوله
 وهو حصة تعد بثلاثة اقراء وقال عبد الله ابن عمر بن
 قيس الحارثي اذا مات عنها المولى اعتدت باربعة اشهر وعشر
 وروى ذلك عن احمد وداود **كتاب الرضاع** اتفقوا
 على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واختلفوا في العدد
 المحرم فقال ابو حنيفة ومالك رضة واحدة وقال الثاقبي
 خمسة اشهر وعن احمد ثلاث روايات خمس وثلاث ورضعة
 واتفقوا على ان التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل وللطفل سنا
 واختلفوا فيما زاد على الحولين فقال ابو حنيفة يثبت حوله
 ونصف وقال زفر الى ثلاث سنين وقال مالك والشافعي
 واحمد الامد الحولان فقط واستحسن مالك ان يحرم ما بعد
 الى الشهر وقال داود ورضاع الكبيرة يحرم وهو يحل
 في كفاية الفقهاء **حكم** عن عائشة رضي الله عنها
 ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن انثى سواء كانت بكر او
 ثيبا موطوءة او غير موطوءة الا احدها فانه قال انما يحصل التحريم
 بل من امرأة ثارطها لبن من الحبل واتفقوا على ان الرجل لو در
 له لبن من الحبل فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم واتفقوا
 على ان السعوط والوجور يحرم الا في رواية عمر بن الخطاب فانه
 شرط الارضاع من الثدي واتفقوا على ان الحقنة باللبن يحرم
 الا في قول قديم للشافعي ورواية عن مالك واختلفوا
 اللين اذا خلط بالما واستهلك بطعام فقال ابو حنيفة

وقال ابو حنيفة

الحولان فقط

ان كان اللين غاليا حرم او مغلوبا فلا واما المخالوط بالطعام
 فلا يحرم عنده بحال سواء كان غاليا او مغلوبا وقال مالك
 يحرم اللين المخالوط بالما لم يستهلك فان خلط اللين بما
 استهلك اللين فيه من طبع اودوا او غير لم يحرم عندهم وراعيه ولم يوجد
 لما له فيه نص وقال الشافعي واحمد يتعاقب التحريم باللين
 المشوب بالشراب والطعام اذا سقى المولود خمس
 مرات سواء كان اللين مستهلكا او غاليا **كتاب النفقات**
 اتفق الايماء على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالزوجة
 والاب والولد الصغير واختلفوا في نفقة الزوجات هل هي
 مقدرة بالشرع او معتبرة بحال الزوجين فقال ابو حنيفة
 ومالك واحمد يعتبر بحال الزوجين فيوجب على الموسر للموسرة
 نفقة الموسرين وعلى المعسر للفقيرة اقل الكفايات وعلى الموسر
 للفقيرة نفقة متوسطة بين الفقيرين وعلى الفقير للموسرة اقل
 الكفايات والباقي فريضة وقال الشافعي هي مقدرة بالشرع
 لا اجتماع فيهما معتبرة بحال الزوج وحده فعلى الموسر مد
 وعلى المتوسط مد ونصف وعلى المعسر مد واتفقوا على ان
 الزوجة اذا احتاجت لخادم وجب اخداها ثم اختلفوا فيما لو
 احتاجت للزمن خادم فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد
 لا يلزمه الا خادم واحد وان احتاجت الى الزواني مالك
 المشهور عنه اذا احتاجت لخادمين وثلاثة لزمه ذلك واختلفوا
 في نفقة الصغيرة التي لا جامع مثلها اذا تزوجها كبير فقال
 ابو حنيفة ومالك واحمد لا نفقة لها والشافعي في قولان
 الوجوب فصل الاعسار بالنفقة والكسوف هل يثبت

ان النفقة لها فلو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير
 لا جامع مثل وجب عليه النفقة عند ابي حنيفة
 واحمد وقال مالك لا نفقة عليه والشافعي
 قولان اصحهما

للزوجة الفسخ منها ام لا قال ابو حنيفة لا يثبت لها الفسخ ولكن يرفع
عنها التكتسب وقال مالك الشافعي لم يثبت لها الفسخ بالاعتار عن النفقة
والكسوة والمسكن فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته فهل تستقر
النفقة عليه ام تسقط فمضى الزمان قال ابو حنيفة تسقط ما لم يحكم
بما حكم او يتفقان على قدر معلوم فيصير ذلك دينا باصطلاحهما
وقال مالك الشافعي والجمهور وايتيه لا تسقط نفقة الزوجة بمضي
الزمان بل يصير عليه دينا في مقابلة التمكين والاستمتاع **فصل** اتفقوا
على ان الناصر لا نفقة لها واختلفوا في المرأة اذا سافرت باذن زوجها
من غير واجب عليها فقال ابو حنيفة تسقط نفقتها وقال مالك الشافعي
لا تسقط **فصل** المبتوتة اذا طلقت بغير مثلها في الرضاع لولدها
فهل في حق من غيرها قال ابو حنيفة ان كان ثم متطوع او من يرضع بل
اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط ان يكون الارضاع عند
الام لان الحضانه لها وعن مالك روايتان احدهما ان الام والولي الثانية
كمدحبت له حنيفة وللشافعي قولان احدهما وهو قول احمد ان الام
احق بكل طفل وان وجد من يتبرع بالرضاع فانه يجبر على اعطاء الولد
لا مقة باجره مثلها والثاني كقول ابي حنيفة واتفقوا على انه يحجب
المرأة ان ترضع ولدها اللبن وهل تجبر الام على ارضاع ولدها بعد شرب اللبن
قال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا تجبر اذا وجد غيرها وقال مالك تجبر مادامت
في زوجية ابيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرف وعز وليس ارسلهم
بها او لفساد اللبن فلا تجبر **فصل** اختلفوا هل تجبر الوارث على نفقة من
يرثه بفرض او تعصيب فقال ابو حنيفة تجبر على نفقة كل من يرثه فيدخل فيه
الحالة عند العمة وتخرج من العمة ومن ينسب اليها بالرضاع وقال مالك لا تجب
النفقة الا للوالدين الا ذين والا للاب والابن والجد والجدات والبنات

الاب وان غلا وعلي الابن وان سفل ولا يتعدى عمودي النسب قال
احمد كل شخصين جري بينهما الميراث بفرض او تعصيب من الطرفين لزمه
نفقة الاخر كالابن والاولاد والاخوة والاخوات والعمومة ومنهم من رآه
واحدة وان كان الارث جاريا من احد الطرفين وهو ذوي الارحام
كأبن الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فعن احمد روايتان **فصل**
اختلفوا هل يلزم السيد نفقة عتيقه فقال الحنيفة والشافعي
لا يلزمه وعن مالك روايتان احدهما كمدحبت له حنيفة والشافعي
والاخرى ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السعي لزمه نفقة الى ان
يسعى **فصل** اختلفوا فيما اذا بلغ الولد معسر الاخرقة له
فقال ابو حنيفة تسقط نفقة الغلام اذا بلغ صحفا ولا تسقط نفقة
الجارية الا اذا تزوجت وقال مالك كذلك لا انما وجب حتى يدخل
بها الزوج وقال الشافعي تسقط نفقتها وقال احمد لا تسقط
نفقة الولد عن ابيه فان بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب اذا
بلغ الابن مريضا استمر نفقته على ابيه بالاتفاق ولو برأس
مريض عرا وجع المرض عادت نفقته عند الائمة الاما كان عند
لا نفقود ولو تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها قال ابو حنيفة
وان افغى واحمد تعود نفقتها على الاب وقال مالك لا نفقود **فصل**
ولو اجتمع ورثة مثل ان يكون للصغير ام وجد وكذلك ان كانت
بنت وابن او بنت وابن ابن او كان له بنت وام فعلى من يكون
النفقة قال ابو حنيفة واحمد النفقة للصغير على الام والجد
بينهما الثلاثة وكذلك البنت والابن فاما ابن الابن والبنت فقال ابو حنيفة
النفقة على البنت ونه وقال احمد النفقة بينهما نصفان واما الام والبنت
فقال ابو حنيفة واحمد النفقة للام والبنت بينهما الربع للام والباقي

وقال احمد يلزمه

نفقة الجارية

جميعا

الثلاثة

للبنات وقال الشافعي النفقة للذكر خاصة والجد والابن وابن الابن
دون البنات وعلى البنات دون الام وقال مالك النفقة لبني القبل
الذكر والابن بينهم سواء اذا استويا في الجدة فان كان احدهما فقيرا
فالنفقة على الواجد **فصل** من لا يحوان لا يقوم به هل للحاكم اجبا
عليها ام لا قال ابو حنيفة بامره الحاكم على طريق الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر من غير اجبار وقال مالك والشافعي واحمد
للحاكم ان يجبر ما كفا على نفقتها او يستعنها وراى مالك واحمد
فقال لا تمنعه من تخيلها ما لا يطيق **باب الحضانة** اتفقوا
على ان الحضانة تثبت للامم ما لم تزوج واذا تزوجت ودخل بها
الزوج سقطت حضانتها ثم اختلفوا فيما اذا طلق طلاقا بائنا
هل تعود حضانتها قال ابو حنيفة والشافعي تعود وقال مالك
في المشهور عند لا تعود بالطلاق واذا افرقا الزوجان وبينهما
ولد قال ابو حنيفة في احدي روايتيه الامر احق بالفلان حتى
يستقل بنفسه في مطعمه ومشربه وملبسه ووضوئه واستنائه
ثم الابن احق به والام احق بالابن الى ان تبلغ ولا يجبر واحد منهما
وقال مالك الام احق الى ان تزوج ويدخل بها الزوج والفلان ايضا
في المشهور عنه في البلوغ وقال الشافعي الامر احق بها الى سبع سنين
ثم يجبر ان من اخذها كانا عنده وعن بعد روايتان احدهما الامر
احق بالفلان الى سبع سنين ثم يجبر والحجارية بعد السبع تجمل مع
الاب بلا تجبير والرواية الاخرى كمد يده حنفية والاخت من الاب والام
هل هي اولي بالحضانة من الاخت للام ومن الحالة امر لا قال ابو حنيفة
الاخت من الام او ولي من الاخت للاب ومن الحالة اولي
من الاخت للاب احدي الروايتين وفي الثانية الاخت للاب

واجب او الآخر

للأب

للأب

من الحالة وقال مالك الحالة اولي من الام والاخت للام او من الاخت
وقال الشافعي واحمد الاخت للاب او

للأب او ولي من الاخت للام ومن الحالة **فصل** واذا اخذت
الام الطفل بالحضانة فاراد الاب السفر بولد بنيتة الاستيضا
في بلاد اخر فله اخذ الولد منها ام لا قال ابو حنيفة ليس له ذلك
وقال مالك الشافعي ولعمري في المشهور عنه ذلك فاذا كانت
الزوجة هي المستقلة بولدها قال ابو حنيفة لها ان تنقل
بشرطين ان تنقل الى بلدها وان يكون العقد وقع ببلدها
الذي تنقل اليه فان فات احد الشرطين منعت الا الى موضع
قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فان كان انتقالها
الى دار حرب من مصر الى سواد وان قرب منعت ايضا وقال مالك
والشافعي ولعمري احدي روايتيه الاب احق بولد سواء كان هو المستقل
او هي وعن بعد رواية اخرى ان الامر احق به ما لم تنزع **كتاب الجنايات**
اتفق الائمة الاربعة على ان القاتل لا يخلد في النار ويضغ ثوبه من القتل
وحكي عن ابن عباس بن ثابت والفتحاك انه لا تغبل له توبة واتفقوا
على ان من قتل نفسا مسلمة مكافية له في الحرية ولم يكن المقتول ابنا للقاتل
وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وان السيد اذا قتل عبدا
فانه لا يقتل به وان تعمد واتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلما قتل
به واختلفوا فيما اذا قتل مسلما ذميا او معاهدا فقال الشافعي
واحمد لا يقتل به وقال مالك كذلك الا انه استثنى فقال ان قتل ذميا
او معاهدا او مستامنا غيلة قتل حقا ولا يجوز للولي العفو لانه تعلق
قتله بالافتيان على الامام وقال ابو حنيفة يقتل المسلم بالذمي لا بالمستنا
واتفقوا على ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد واختلفوا

في العبد الحر اذا قتل عبد غير هل يقتل به ام لا قال العمد والشافعي لا يقتل
 به وقال ابو حنيفة يقتل به **فصل** اتفقوا على ان الامن اذا قتل احد
 ابويه قتل به واختلفوا فيما اذا قتل الاب ابنه فقال ابو حنيفة
 والشافعي والاك لا يقتل به وقال مالك يقتل بمجرّد القصد كما في
 ونحوه فان حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل ولجلد في ذلك
 عند كالا **فصل** الجماعة اذا اشتركوا في قتل الواحد هل يقتلون
 به فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي يقتل الجماعة كلهم بالواحد
 الا ان مالكا استثنى من ذلك القسامه فقال لا يقتل بالقسامه
 الا واحد وعن احمد وايتان احدهما كذهب الجماعة واختارها الكوفي
 والاخرى لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية دون القود وهل تقطع
 الايدي باليد قال مالك والشافعي واحد تقطع وقال ابو حنيفة لا تقطع
 وتؤخذ دية اليد من الفاطم بالسواء **فصل** اتفقوا على انه اذا جرح
 رجل عمدا فصار ذا فراس حتى مات انه يقتل منه واختلفوا فيما اذا
 كان القتل بمقتل كالحشبة الكبير والحجر الثقيل الذي الغالب مثله
 ان يقتل فقال مالك والشافعي واحد يجب القصاص بذلك ولا فرق بين ان
 يشد منه بحجر او عصا او يغرقه او يحرقه بالنار او تخلفه او يبطن
 عليه ببناء ومنعه الطعام والشراب حتى يموت جوعا او يسقطه
 او يهدم عليه ببناء او يضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة محددة او
 غير محددة وبذلك قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة انما يجب القصاص
 بالقتل بالنار او بالمحدد من الحديد او الخشبة المحددة او الحجر المحدد
 فانما ان غرقه بآء او قتله بحجر او خشبة غير محددة فانه لا قود في الشعي

به اذا كان قتله

واتفقوا على انه امره تقتل بالرجل
 والرجل بالمرأة ايضا واختلفوا هل يجزى
 القصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس
 وبين العبيد بعضهم على بعض فقال مالك
 يجزى وقال ابو حنيفة لا يجزى

والنهي

والنهي والحسن البصري لا قود الا بخدين ولو ضرب به فاسود الموضع
 او كسر عظامه في داخل الجسد فعن ابو حنيفة في ذلك روايتان
 واختلفوا في عمد الخطا وهو ان يعمد القتل بخطي في القصد
 او يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً او يترك او يبلطه لطمه
 بليغا في ذلك الدية دون القود عند ابو حنيفة والشافعي واحمد الا ان الشافعي قال به
 ان كور الضرب حتى مات فعليه القود وقال مالك بوجوب
 القود في ذلك **فصل** اختلفوا فيما اذا اكر رجل رجلا على
 قتل اخر فقال ابو حنيفة يقتل المكره دون المباشرو قال مالك
 والعمد يقتل المباشرو قال ان افعي يقتل المكره بكنه الرأى قول واحد
 وفي قتل المكره بفتح الرأى قولان الراجح من مذهبه ان يعلمها
 جميعا القصاص فان كافاه احد هما فقط فالقصاص عليه ثم اختلفوا
 في صفة المكره فقال مالك اذا كان سلطانا او متعلما او يتدا
 مع عبد اقتبذ منها جميعا الا ان يكون العبد اعجميا جاهلا
 بقرام ذلك فلا يجب عليه القود وقال الباقر بن جعفر الا كراه
 من كل بد عادية واختلفوا فيما اذا امسك رجل رجلا فقتله
 اخر فقال ابو حنيفة والشافعي القود على القاتل دون الممسك
 ولم يوجب على الممسك شيئا الا التعزير وقال مالك الممسك
 والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل
 لا يمكن قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يتقدم على القرب
 بعد الامساك وقال احمد في احدي روايته يقتل القاتل
 ويحبس الممسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى يقتل جميعا
 على الطلاق **فصل** لو شهدوا بالقتل ثم رجعوا عن الشهادة
 بعد استيفاء القصاص وقالوا اتهمنا او جأ المشهود بقتله

ذو

حيث قال ابو حنيفة لا قوة بل تجب دية مغلظة وقال الشافعي يجب القصاص
وكذلك قال مالك في المشهور وعندنا تفقوا على انهم لو رجعوا وقالوا اخطأ
لم يجب عليهم القصاص وانما يجب الدية **فصل** اختلفوا في الواجب
بالقتل العمد هل هو معين ام لا فقال ابو حنيفة ومالك احدى
روايتيه الواجب معين وهو القود والرواية الاخرى التحيير بين
القود والدية وعن الشافعي قولان احدهما ان الواجب بعينه والثاني
وهو الصحيح ان الواجب القصاص عيناً ولكن لا العود والدية
وان لم ير رض الجاني وعن احمد روايتين كالمذهبين وقاية الخلاق
في هذه المسئلة انه اذا غشي مطلقاً سقطت الدية ولو غشي الوحي عن
القصاص عاذ الي الدية بغير رض الجاني قال ابو حنيفة ليس لما العود
الي المال الا برضى الجاني وقال الشافعي واحمد له ذلك مطلقاً وعن مالك
روايتان احدهما كالمذهبين **فصل** اتفقوا على انه اذا غشي رجل من اولياء
الدم سقط القصاص وانتقل الامر الي الدية واختلفوا فيما اذا غشت
المرأة فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد يسقط القود واختلف الرواية
عن مالك فنقل عنه انه لا يدخل النساء في الدم ونقل عنه ان يهتق في الدم
مدخل كالرجال اذا لم يكن في درجتهن غصبة فعلى هذا في اي شيء
لم يدخل عنه روايتان احدهما في القود دون العفو والثانية في
العفو دون القود واتفقوا على ان الاوليا المستحقين للديات
اذا حضروا واستحقوا او طلبوا القصاص لم يؤخر الا ان يكون الجاني
امراً حاملاً فتؤخر حتى يرضى عنه اذا كان المستحقون صغاراً او
غائبين فان القصاص يؤخر الا ابا حنيفة فانه قال في الصغار
اذا كان لهم ارب مستوف في القصاص ولم يؤخر ولو كان المستحق صغيراً
او غائباً او مجنوناً فقد اتفقوا على ان القصاص يؤخر في مسئلة

في ذلك

المالك عشر

الغايبة ثم اختلفوا في الصغير والمجنون فقال ابو حنيفة ومالك
لا يؤخر القصاص لاجلها وقال الشافعي يؤخر القصاص حتى يفيق
المجنون ويبلغ الصغير وعن احمد روايتان اظهرهما انه يؤخر والثانية
لا يؤخر **فصل** وليس للاب ان يستوفى القصاص لو ولد له كبرى بالاتفاق
وهل له ان يستوفيه لو ولد الصغير قال ابو حنيفة ومالك ليس له ذلك
سواء كان شريكاً له ام لا وسواء كان في النفس او في الطرف وقال
الشافعي واحمد في اظهر روايتيه ليس له ان يستوفيه **فصل** اختلفوا
في الواحد يقتل الجماعة فقال ابو حنيفة ليس عليه الا القود لجماعتهم
ولا يجب عليه شيء آخر وقال الشافعي ان قتل واحد بعد واحد قتل بالاول
وللباقين الديات وان قتلهم في حالة واحدة اقرع بين اولياء المفتولين
فمن خرجت فرقة قتل له وللباقين الديات وقال له اذا قتل واحد
جماعة لمحضه الاوليا وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا تقتل عليه
وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل من طلب القصاص حتى
الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية كان لكل واحد دية كاملة **فصل**
ولو غشي رجل على رجل فقطع بين اليمين ثم غشي على آخر وطلبوا من القصاص
فقال ابو حنيفة تقطع يمينه بهما ويؤخذ منه دية اخرى لهما وقال مالك
تقطع يمينه بهما ولا دية عليه وقال الشافعي تقطع يمينه للاول
ويغرم الدية للثاني فان كان قطع يدهما معا اقرع بينهما كما قيل
في النفس وكذا ان اشتبه الاخر وقال ابو حنيفة ان طلبوا القصاص
قطع لهما ولا دية وان طلب احدهما القصاص واحدهما الدية قطع لمن
طلب القصاص واخذت الدية للآخر ولو قتل متعمداً ثم مات قال ابو حنيفة
وما لك بسقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعاً وقال الشافعي

واحمد بقى الدية في تركته لاولياءه المقنول **فصل** اتفقوا على ان الامام
 اذا قطع السارق فسري ذلك الى نفسه فقال مالك والشافعي واحمد
 انه لا ضمان عليه واختلفوا فيما اذا قطعته مستقص فسري الى نفسه
 فقال مالك والشافعي واحمد السراية غير مضمونة بحملها العاقله
 المقنص ولو قطع ولم يلق المقنول يد القاتل قال ابو حنيفة ان عفا عنه
 الولي غرم دية يد وان لم يعرف عنه لم يلزمه وقال يقطع يد كل حال
 عفا عنه الولي او لم يعرف وقال احمد يلزمه دية اليد في حاله بكل حال
فصل واتفقوا على انه لا تقطع اليد الصاعدة بالسلا ولا يمين يمين
 ولا يسار يمين واختلفوا هل يستوفي القصاص فيما دون النفس
 قبل الاندمال او بعد قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يستوفي الا
 بعد الاندمال وقال الشافعي يستوفي في الحال واختلفوا فيما يستوفي
 به القصاص من الالة فقال ابو حنيفة لا يستوفي الا بالسييف
 سواء قتل به او غيره قال مالك ان اصاب في يمين مثل ما قتل به وعن
 احمد روايتان كالمذهبين واتفقوا على ان من قتل في الحرم جاز قتله
 فيه ثم اختلفوا فيما يقتل خارج الحرم ثم لجأ اليه او وجب عليه
 القتل ككفر او زنا او ردة ثم لجأ الى الحرم فقال ابو حنيفة ولا يقتل
 فيه ولكن يضيق عليه فلا يباع ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل وقال
 مالك والشافعي يقتل في الحرم **كتاب الديارات** اتفقوا على
 ان دية المسافر الحر المذكور ما يده من الابل في مال الفاتل العامدا اذا
 عدل الى الديرة ثم اختلفوا هل هي حالة او مؤجلة فقال مالك والشافعي
 واحمد هي حالة وقال ابو حنيفة هي مؤجلة في ثلاث سنين واختلفوا
 في دية العمد فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايته هي ارباع

وقال ابو حنيفة في مضمونة

وقال الشافعي لا ضمان على القاطع
 ولا قصاص بكل حال سواء عفا
 الولي او لم يعف

لكل سن من اسنان الابل منها خمس وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت
 لبون ومثلها حقاق ومثلها جذع وقال الشافعي تؤخذ مثلثة ثلثون
 حقه وثلثون جذع واربعون خلفه اي خوامل وبقا قال احمد
 في روايته الاخرى وامادية شبه العمد فهي مثل دية العمد المحض
 عند ابو حنيفة والشافعي واحمد واختلفت الرواية عن مالك في ذلك
 وامادية الخطاء فقال ابو حنيفة واحمد هي خمسة عشر وثلثون
 وعشرون حقه وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون
 بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلت مكان ابن
 مخاض ابن لبون **فصل** واختلفوا في الدنانير والدرهم هل تؤخذ
 في الديارات ام لا فقال ابو حنيفة واحمد يجوز اخذها في الديارات
 مع وجود الابل ثم عنهما روايتان هل هي اصل بنفسها ام الاصل الابل
 والذهب والدرهم بدل عنها فقال مالك هي اصل بنفسها مقدر
 بالشرع ولم يعتبرها بالابل وقال الشافعي لا يعدل الابل اذا وجد
 الا بالتراضي فان اعوزت فعنه قولان الجديد الراجح انه يعدل الى
 قيمته حين القبض زينة او ناقصه والقدم المعول به ضرر انه
 يعدل الى الف دينار واثنى عشر الف درهم واختلفوا في مبلغ
 الدية من الدرهم فقال ابو حنيفة عشرون الف درهم وقال مالك والشافعي
 واحمد اثنى عشر الف درهم واختلفوا في البقر والغنم والحمل هل هي
 اصل في الدية ام تؤخذ على وجه القيمة فقال ابو حنيفة ومالك
 والشافعي ليس اصل وانما تؤخذ بالتراضي على وجه القيمة وقال
 احمد البقر والغنم اصل مقدارها من البقر ما يتاقر وم الغنم النسا
 شاه واختلفت الروايات عنه في الحمل فقيل هي مقدار ما يتاقر

ازار ويره اوري عندها ليست بدل **فصل** وختل
 فيما اذا قتل في الحرم او قتل وهو محرما وفي شهر حرام
 او قتل ذا محرمة هل يغلظ الدية في ذلك فقال ابو حنيفة
 لا يغلظ الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلظ في قتل
 الرجل ولده فقط والتغليظ ان تؤخذ الابل اثلاثا ثلاثين
 حقة وثلاثون جدعة واربعون خالفة وعن مالك في قتل
 النفس وايتان احدهما لا تغلظ الدية فيهما والا
 لا تغلظ وخمسة تغلظهما عندنا وايتان اشهرهما انه
 يلزم من الذهب والورق قيمة الابل المغلظة بالفضة
 ما بلغت وقال الشافعي تغلظ في الحرم والمحرر والا
 المحرم وهل عند وجهان اظهرهما لا تغلظ عنده الا
 في الابل واما الذهب والفضة فلا يدخل للتغليظ
 فيهما وصفه التغليظ عنده ان يكون باسنيان الابل
 وقال احمد تغلظ الدية وصفه التغليظ ان كان الضأ
 بالذهب والفضة بزيادة القدر وهو ثلث الدية
 فصاعده وان كانت الابل فبقية من مدهم انه كالاثنا
 وانما مغلظة بزيادة القدر وهو ثلث الدية مضاعفة
 واختلف الشافعي واحمد هل يتدخل تغليظ الدية ام
 مثاله قتل في شهر حرام في الحرم ذات محرمة فقال الشافعي
 يتدخل ويكون التغليظ فيهما واحدا وقال احمد لا
 يتدخل لكل واحد من ذلك ثلث الدية **فصل** اتفق
 الايمة على ان الجروح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص

رحم

ولا تغليظ

لا بالسنة

واما ما لا يتأتى فيه القصاص وهو عشة الخارصة
 وهي التي تشق الجلد والدامية وهي التي تخرج الدم
 والباصة وهي التي تشق اللحم والمتلاحمة وهي التي
 تفوض في اللحم والسمحاق وهي التي تنقي بينهما وبين
 العظم جلدة رقيقة فممنه الجروح الخمسة ليس فيها
 مقدار شرعي باتفاق الاربعة الا ما روى احمد ان زيدا
 رضي الله عنه خلع في الدامية بغير وفي الباصرة بغير
 وفي المتلاحمة بثلاثة ابعرة وفي السمحاق باربعة ابعرة
 قال احمد وانا اذهب الى ذلك فقد روي عنه والظاهر
 من مذهبه كما في الجماعة واجمعوا على ان في كل واحدة من هذه
 الخمسة حكومة بعد الاندمال والحلومة ان يقوم المجني
 عليه قبل الجناية كانه كان عبدا فيقال كم قيمة يعلم بها
 فيكون له بقدر التفاوت من دية **فصل** واما الخمسة التي
 فيها مقدار شرعي فهي الموضحة التي توضح عن العظم فاذا
 كانت في الوجه ففيها خمس من الابل عند ابو حنيفة و
 واحد في احدى روائيه وفي الرواية الاخرى فيها
 عشر وقال مالك في موضحة الانف والكهي الاسفل حكوا
 خاصة وباقي المواضع من الوجه فيها خمس من الابل
 وان كانت في الراس فمهل هي منزلة التي في الوجه ام لا
 فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي عن منزلة وعن
 احمد وايتان احدهما كما في الجماعة والثانية ان كان
 في الوجه فيها عشر وان كانت في الراس ففيها خمس

قبل الجناية ولم قيمته

واما

فصل واجمعوا على ان في الموضحة القفاص ان كان عمدا
 الثانية المفاشمة وهي التي تقشر العظم وتلسره
 وفيها عند ابو حنيفة والشافعي واحد عشر من الابل
 واختلت الرواية عن مالك في ذلك فقل خمس وحلوة
 وقيل خمسة عشر وقال اشهب فيها عشر كذا في الجملة
 الثالثة المنقلة وهي التي توضح وتضم وتقل العظام
 وفيها خمسة عشر من الابل بالاجماع الخامسة الجافية
 وهي التي تصل الى جوف البطن وصدر وثغرة يخرج من
 وخاصرة وفيها ثلث الدية بالاجماع **فصل اتفقا**
 ان العين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن
 والسن بالسن وعلى ان في العينين الدية وفي الانف اذا جدد
 الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي فم
 الاسنان وهي اثنان وثلاثون سنة الدية وفي كل ثنية
 ابعة وفي اللحية الدية وفي كل لحم ان ثبت الاخرى فيها
 واستشكل وجوب الدية في اللحية صاحب التمس
 من الشافعية لانها لم يرد فيها خبر والقياس لا يقتضيه
 بل هو كالترقوة والضلع بل هو من العظام الداخلة في
 الاذنين الدية عند ابو حنيفة والشافعي واحد عشر
 مالك وايتان احدها كالجاعة والثانية حكومة
 على ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الا
 مالك فانه قال فيها حكومة واختلفوا في العين القائمة
 التي لا يبصر بها والبد الشلا والذكر الاشل وذكر الخفي

الاربعة المأمومة وهي التي تصل الى الجلة
 لدماغ وفيها ثلث الدية بالاجماع

ولسان الاخوس والاصبع الزايد والسن السود افقا
 ابو حنيفة ومالك والشافعي في اظهر قوليه فيها
 حكومة وعن احمد وايتان اظهرهما فيها الدية والا
 كالجاعة واختلفوا في الترقوة والضلع والذراع والسن
 والزند والفخذ فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في ذلك
 حكومة وقال احمد في الضلع في الترقوة بعير وفي كل
 واحد من الذراع والفخذ بعيران واختلفوا فيما لم يصر
 فافضحه فذهب عقلة قال ابو حنيفة والشافعي
 في احد قوليه عليه الدية للعقل ويدخل في ذلك الاش
 الموضحة والقول الاخر للشافعي وهو الاصح عند
 اصحابه عليه لانهما بالعقل الدية كاملة وعليه
 الموضحة والقول الاخر وهذا مذهب مالك واحد
 واختلفوا فيما اذا قلح سن من قد ثغر فقال ابو حنيفة
 واحمد لا يجب عليه الضمان وقال مالك بوجوبه في
 سقوطه بمودعا وللشافعي قولان اصحهما الوجوب
 وعدمه بالسقوط ولو ضرب سن رجل فاسودت قال
 ابو حنيفة ومالك واحمد في رايته يجب ارش من خمس
 من الابل لرواية ثلث دية السن وراي مالك على ذلك
 فقال ان وقعت السن السود بعد ذلك لزمه دية
 اخرى وقال الشافعي في ذلك حكومة فقط واختلفوا
 فيما اذا قطع لسان صبي كد يبلغ حد النطق فقال
 ابو حنيفة فيه حكومة وقال مالك والشافعي واحد

والساعدين والزند

وفي الزند

فهل تدخل الموضحة في دية العقل ام لا

مجلس الجند والاهل والخاص

١

المجني عليه فيملكه بملكه وسوازادت قيمته على ارش الجنائي
او نقصت فان امتنع ولي المجني من قبوله وطالب المولى
بيعه ودفع القيمة في الارش لمن يجبر المولى على ذلك
وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان المولى بالخيار
بين الفداء وبين الدفع الى المولى للبيع فان فصل من
ثمنه شيء فهو له فان امتنع المولى من قبوله وطالب
المولى ببيعه ودفع الثمن اليه كان له ذلك وان كانت
الجنابة عمدا قال ابو حنيفة والشافعي واحمد في ظاهر
الروايات ولي المجني عليه بالخيار بين القصاص وبين
علي مال وليس له الغفو على رقبة العبد واسترقاقه
ولا يملك بالجنابة وقال مالك واحمد في الرواية الاخرى
يملكه المجني عليه بالجنابة فان شاق قتله وان شامس
وان شا اغتقه ويكون جميع ذلك متصرفا في ملكه
الا ان مالكا اشترط ان تكون الجنابة قد ثبتت بالبين
لا بالاعتراف وهل يضمن العبد بقتله بالغة ما بلغت
وان زادت على دية الحر ام لا قال ابو حنيفة لا يبلغه
دية الحر بل ينقص عشرة الاف درهم وقال مالك
والشافعي واحمد في اظهر وايقنه يضمن بقتله
بالغة ما بلغت والحر اذا قتل عمدا خطأ قال ابو حنيفة
قيمته على عاقلة الجنائي وقال مالك واحمد قيمته على الجاني
دون عاقلته وعن الشافعي قولان احدهما كمدته
فما خسر مالك واحمد والثاني على عاقلة الجنائي واختلفوا

في الجنابة على اطراف العبد فقال ابو حنيفة ومالك
كل ذلك في مال الجاني لا على عاقلته وللشافعي قولان
تنبه الجنائيات التي لها ارش مقدرة في حق الحر
الحكم في مثلهما في العبد قال ابو حنيفة والشافعي واحمد
في رواية في ذلك لفظا ارش مقدرة في الحر من الدية فانما
مقدرة من العبد بملك الارش من قيمته وقال مالك
واحمد في الرواية الاخرى يضمن بما نقص من قيمته
وزاد مالك فقال الا في المايومة والجايفة والمنقلة
والموضحة فان مذهبهم فيها كمدته الجماعه **فصل**
اذا صدم الغارسان الحران فاما قال مالك على عاقلة
كل واحد منهما دية الاخر كما دية واختلعت الروايات
عن احمد فقال الدامغان فيهما روايتان احدهما كمدته
مالك واحمد والاخرى على عاقلة كل واحد منهما نصف
الاخر وهذا مذهب الشافعي قال وفي تركه كل واحد
منهما نصف قيمة دية الاخر وله قول اخر ان هلاكها
وهلاك الدائتين هدر اذ لا يضع لها كالا لفة السيل
فصل اتفق الامم على ان الدية في قتل الخطاء
عاقلة الجاني وانما يجب عليه بوجلة في ثلث سنين
هل يدخل الجاني مع العاقلة فيؤدي معهم قال ابو حنيفة
يعو كاحد العاقلة يلزمه ما يلزم احدهم واختلف اصحاب
مالك فقال بن القيس كقول ابو حنيفة وقال غيره لا
يدخل الجاني مع العاقلة وقال الشافعي ان اتسعت العاقلة

للدية لم يلزم الجاني شي وان لم تتسع لزمه وقال احمد لا
 يلزمه شي سوا اتسعت العاقلة ام لم تتسع وعلى هذا اذا
 لم تتسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال
 وان كان الجاني من اهل الديون فحمل بحق اهل الديون
 بالعصبة في الدية ام قال ابو حنيفة ديو انه عاقلة وتقتل
 على العصبة في التحمل فان عدموا فحملت على العصبة وكذا
 عاقلة الدية في اهل سوفه ثم قرأته فان عجزوا فاهل محله
 فان لم تتسع فاهل بلدته وان كان الجاني من اهل القرية
 ولم تتسع فالصدر الذي يلي تلك القرية من سواده وقال
 مالك والشافعي واحد لا يلزمه في الدية اذ لم يكونوا
 اقارب الجاني **قصة** اختلفوا فيما تحمله العاقلة من الدية
 هل هو مقدار ما هو على قدر الطاقة والاجتهاد فقط
 ابو حنيفة يسوي بين جميعهم فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى
 اربعة وقال مالك واحد ليس فيه شيء مقدر وانما هو
 بحسب ما يسهل فلا يضرب وقال الشافعي يتقدر فيوضع
 على الغني نصف دينار وعلى المتوسط الحال رابع دينار
 ولا ينقص من ذلك والغائب من العاقلة هل يحمل شيئا
 من الديات كما الحاضر ام لا قال ابو حنيفة واحدهما سو
 وقال مالك لا يتحمل الغائب مع الحاضر شيئا اذ كان الغا
 من العاقلة في اقليم اخر سوى الاقليم الذي فيه بقية
 العاقلة وبعضهم اقرب العبايل من هو مجاورهم
 وعن الشافعي قولان كالمذهبين واختلفوا في ترتيب

وهو يستوي الغني والفقير من العاقلة
 في تحمل الدية ام لا قال ابو حنيفة يستويان
 وقال الثلاثة يتحمل الغني زيادة على المتوسط

التحمل فقال ابو حنيفة القريب والبعيد فيه سواء وقال الشافعي واحدا ترتيب
 التحمل على ترتيب الاقرب فالاقرب من العقبان ان استغفر قوم لم يقسم على
 غيرهم فان لم يتسع الاقرب لتحمل دخل الاعداء وهكذا حتى يدخل منهم
 ابعدهم درجة على حسب الميراث وابتداء حوال العقد هل يعتبر
 بالموت او حكم الحاكم قال ابو حنيفة اعتبار من حين حكم الحاكم
 وقال مالك والشافعي واحدا من حين الموت ومن مات من الغافل بعد
 الحول هل يسقط ما كان يلزمه ام لا قال ابو حنيفة يسقط ولا
 يؤخذ من تركته او قال الشافعي واحدا في احدي روايتيه ينتقل
 ما عليه الي تركته **قصة** اذا مال حايط انسان الى طريق او
 ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله قال ابو حنيفة ان طولب بالنفص
 فلم يفعل مع التمكن ضمن ما بلغ بسببه والا فلا يضمن وقال مالك
 واحدا في احدي روايتيه ان تغدر اليه نفسه فلم ينقضه
 فعليه القتل زاد مالك واشهد عليه وعن مالك رواية اخرى
 انه اذا بلغ من شدة الخوف الى ما لا يوم من معر لا تلاف ضمن ما ائلف
 سواء تغدر ام لا وسواء شهد ام لا وعن احمد رواية اخرى وهي
 المشهور لا يضمن مطلقا ولا صاحب الشافعي وجهان اصحهما
 انه لا يضمن **قصة** اخ اصاح على صبي او معتوه وهما على سطح
 حايط فوقع فمات او ذهب عقل الصبي او اغفل البالغ فسقط او بعت
 الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم فاجهضت جنينها
 فرعا او زرعها قال ابو حنيفة لا ضمان في شيء من ذلك على احد
 جملة وقال الشافعي الدية في ذلك كله على العاقلة اليه حتى البالغ
 فانه لا ضمان على العاقلة فيه وقال ابن ابي هريرة عن اصحابه بوجوه

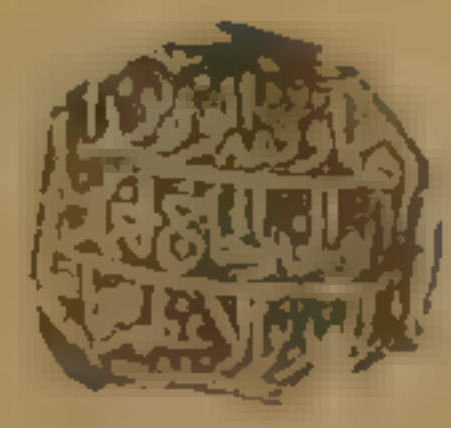
واقام ذهبه كالفقال ابن القاسم يجب ماله
 ويؤخذ من تركته

فصاح به فسقط

الضمان فيه وقال احمد البرية في ذلك على العاقلة وعلى الامام
 في حق المستدعاة وقال مالك في الدية في ذلك على العاقلة
 ما عدا المرأة فانها لادية فيها على احد فصل ولو ضرب
 بطن امرأة قاتلت جنينا ميتا ثم ماتت قال ابو حنيم وما
 لا ضمان لاجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة وعتق
 للجنين واختلفوا في قيمة الجنين من الامة اذا كان مملوكا
 فقال مالك والشافعي واحمد في قرية عشرة امد يوم الجنان
 سواء كان ذكرا وانثى وتعتبر قيمة الام يوم جني عليها وحنين
 ام الولد من مولاها في غرة تكون قيمتها نصف عشرة دية
 الاب وكذلك في جنين الذمية اذا كان ابوه مسلما وفا
 ابو حنيفة في الذكر نصف عشرة قيمته وفي الانثى العشر فصل
 حفرة في فناء داره قال ابو حنيفة والشافعي واحمد
 يضمن ما هلك فيها وقال مالك لا ضمان عليه ولو بسط
 بارية في المسجد او حفرا بيرا المصلحة او علق قنديلا فغلب
 بذلك انسان قال ابو حنيفة اذا لم ياذن الجيران في ذلك ضمن
 وللشافعي في ضمانه واسقاطه قولان وعن احمد روايتان
 اظهرهما انه لا ضمان ولا خلاف انه لو بسط فيه الحصا
 فزلق فيها انسان لا ضمان ولو تزل في داره كلبا عقورا او
 الى داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فعقره قال
 ابو حنيفة والشافعي لا ضمان عليه على الاطلاق وقال
 مالك عليه الضمان بشرط ان صاحب الدار يعلم انه عقور عن
 احمد روايتان اظهرهما انه لا ضمان عليه باب القسامة

وقال الشافعي واحمد في ذلك دية كاملة

اتفقوا لا يمتنع على ان القسامة مشروعة في القتل اذ اوجدوا
 بعلمهم قائمه ثم اختلفوا في السبب الموجب للقسامة فقال
 ابو حنيفة الموجب للقسامة وجود القتل في موضع فهو في
 حفظ قوم وحمايتهم كالمحلة والدار ومسجد المحلة والقريبة فانه يوجب القسامة على اهلها لكن
 والقتل الذي يشيخ فيه القسامة اسم لميت به اثر جراحة
 او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من انفه او دبره فليس
 بقتل ولو خرج من انفه او عينه فهو قتل فيه القسامة وقال
 مالك السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول في
 عند فلان عدا او يكون المقتول بالغام مسلما حرا سواكا
 فاسقا او عدلا ذكرا او انثى يقوم له وليا المقتول شيئا
 واحد واختلفنا صحابة في اثبات عدالة الشاهد وذكر
 رتبة فشرطهما بن القسامة والتغنى اشبه بالفاسق والمزور
 ومن الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف
 عند ان يوجد المقتول في مكان خال من الناس وعلى
 راسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء وقال الشافعي السبب
 الموجب للقسامة اللوث وهو عند قرينة لصديق
 المدعي بان يرى قتيلا في محلة او قرية صغيرة وبينهم وبينه
 عداوة ظاهرة او تغرق جمع عن قتيلا وان لم يكن بينهم
 وبينه عداوة وشهادة العدل عنده لوث ولذا عيبره
 او نسا او صبيان او فسقة وكفار على الدراج من مذهبه
 لا امرأة واحدة ومن اقسام اللوث عنده كتم السنية
 العام والخاص بان فلان قتل فلان او من اللوث جوده



مُلح بالدم بغير سلاح عند القتل ومنه ان يرد دم الناس
بوضع او في باب فبوجود فيه قتل وكذا لو تقابل صفان
والخندق الحرب بينهما وان شقوا عن قتل فلو قتل فعدت
الصف الآخر وقال احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون
بينه وبين المدعى عليه لو قتل واختلفت الرواية عنه
في اللوث فمنه عنة العداوة الظاهرة والعصبية
خاصة كما بين القبائل من المطالبة بالدماء وكما بين اهل
البيعي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى
المقتول ان قلنا قتلني فلا يكون لوثا الا عند مال
فاذا وجد المقتضى للقسامة عند كل واحد من الائمة
حلف المدعون على قاتل خمسين يمينا واستحقوا دمه
اذا كان القتل عمدا عند مال واحد وعلى القدم من قول
الشافعي وقال الشافعي في الجديد يستحق دية مخالطة
فصل اختلفوا هل يبدأ بايمان المدعى في القسامة
او بايمان المدعى عليه قال الشافعي واحدا بايمان المدعى
فان نكل المدعون ولا بينة حلف المدعى عليه خمسين يمينا
وبرى وقال مالك يبدأ بايمان المدعى واختلفت الرواية
ما الحكم ان نكلوا ففي رواية يبطل الدم ولا قسامة
وفي رواية يحلف المدعى عليه ان كان رجلا بعينه وبرى
وان نكل لزمه الدية في ماله ولم يلزم العاقلة منها شيء لان
النكول عنده كالاعتراف والعاقلة لا تحمل الاعتراف
وفي رواية تحمل العاقلة قلت او كثرت فمن حلف برى ومن

لم يحلف فعليه نفسم من الدية وقال ابو حنيفة لا يشرع اليمين
في القسامة الا على المدعى عليهم المدعون فاذا لم يعينوا شخصا
بعينه يدعون عليه فيحلف من المدعى عليهم خمسون رجلا
خمسون يمينا ممن يختارهم المدعون فيحلفون باسم ما قتلنا
ولا علمنا قاتلا فان لم يكونوا خمسين كبرت اليمين فان كانت
الايمان وجبت الدية على عاقلة اهل المحلة وان عين المدعون
قاتلا فلا قسامة ويكون تعيينهم القاتل تسمية اليها في اهل
المحلة ويلزم المدعى عليه اليمين بالكد عز وجل انه ما قتل وتبر
فصل واختلفوا فيما اذا كان الاوليا جماعة فقال مالك
واحد تقسم الايمان بينهم بالحساب وهذا هو المشهور
من مذاهب الشافعي وقال ابو حنيفة تكررا الايمان عليهم
بالاداة بعد ان يبدأ احدهم بالقرعة واختلفوا هل تثبت
القسامة في العبيد فقال ابو حنيفة واحدا تثبت للشا
قولان ان الحكم ما ثبت وهل تسمع ايمان النساء في القسامة
قال ابو حنيفة واحدا لا تسمع مطلقا لا في عمد ولا في خطأ
وقال الشافعي تسمع مطلقا في العمد والخطا وهن في
القسامة كالرجال وقال مالك تسمع ايمانهن في الخطا
دون العمد **كتاب كفارة القتل** اتفق الائمة على وجوب
الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا او
فيما اذا كان ذميا او عبدا فقال ابو حنيفة والشافعي
يجب الكفارة في قتل الذمي على الاطلاق وفي قتل العبد المستأنم
على المشهور وقال مالك لا يجب كفارة قتل الذمي وهل

وقال مالك لا تثبت مع

تجبت في قتل العبد قال ابو حنيفة ومالك لا يجب وقال الشافعي
يجب وعن احمد روايان كالمدينين ولو قتل الكافر مسلما
خطأ فقال الشافعي واحمد يجب عليه الكفارة له وقال ابو حنيفة
ومالك لا كفارة عليه وهل تجب الكفارة على الصبي والمجنون اذا
قال مالك والشافعي واحمد يجب وقال ابو حنيفة لا تجب **فصل**
اتفقوا على كفاية الخطأ عتق رقبته مؤمنة فان لم يجد فصيام
مئة يومين ثم اختلفوا في الاطعام فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
في احدي روايتيه لا يجزي الاطعام في ذلك والراية الاخرى
عن احمد انه يجزي وللشافعي في ذلك قولان اصحهما انه لا
اطعام وهل تجب الكفارة على الاطفال بسبب تعدي به
كحفر البير ونصب السكين ووضع الحجر في الطريق قال مالك
والشافعي واحمد يجب وقال ابو حنيفة لا يجب مطلقا وان
كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك **باب حكم السحر**
والساحر السحر عزائم ورقي وعقد نوث في الايمان والقلوب
فمريض وتقتل وتفرق بين المرء ومروجه وله حقيقة عند
الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا ناسخ في الجسم
وبه قال ابو جعفر الا ستر ابادي من الشافعية وتعلم حرام بالاجماع
واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويعلمه فقال ابو حنيفة ومالك
واحمد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من قال ان تعلم السحر **يقتل**
لم يكفر وان تعلم معتقدا اجواز او معتقدا انه ينفعه كفاره
وان اعتقدا ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر
وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صنف لنا سحر ك فان

وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده اهل بابل من التقرب الى
الكواكب السبعة وانما تفعل ما يلتمس منها فهو كافر وان
ما لا يوجب الكفر فان اعتقدا باحة السحر فهو كافر **فصل**
وهل يقتل الساحر بمجرد تعلمه واستجماله قال مالك واحمد
يقتل بمجرد ذلك فان قتل بسحره قتل عند الائمة الا ابي حنيفة
فانه قال لا يقتل حتى يتكرر ذلك منه وروي عنه انه قال
لا يقتل حتى يغير ان قتل انسانا بعينه وهل يقتل قصاصا
حد اقال ابو حنيفة ومالك واحمد يقتل حد او قال الشافعي
يقتل قصاصا وهل يقبل توبته ام لا قال ابو حنيفة في المشهور
عنه ومالك لا يقبل توبته ولا يسمع بل يقتل كالزنديق
وقال الشافعي يقبل توبته وعن احمد روايان اظهرهما
لا يقبل واختلفوا في ساحر اهل الكتاب فقال مالك والشافعي
واحمد لا يقتل وقال ابو حنيفة يقتل كما يقتل الساحر المسلم
وهل حكم الساحر المسلم حكم الرجل الساحر المسلم قال
مالك والشافعي حكمها حكم الرجل وقال ابو حنيفة تخمس
ولا تقتل تنبيه قال امام الحرمين لا يظهر السحر الا على
فاسق كما لا يظهر الكرامة الا على ولي وذلك مستغفاد من
اجماع الائمة وقال مالك السحر زندقه واذا قال الرجل
قتل ولم يقبل توبته وقال النووي في الروضة اتيان
الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيد والضرب بالرمل و
والشعبذة وتعلمها حرام بالنص الصحيح وقال ابن قدامة
الحنبلية في الكافي الكاهن والعرافان احمدان حكمهما

فليس بكافر ويعزى باقائه عليه

الذي لا يوجب الكفر

او الحبس حتى يموت قال واما الذي يعزم على المصروع ^{المعزوم} و
انه يجمع الجن وانها تطيعه فذكرتها اصحابنا في السجدة
وروي عن احمد انه توقف فيهما قال وسيل من المسبب
عن الرجل يوحذ عن من يدوايه فقال انما نهى الله عن
ايضروا ولم ينهاه عما يتفجع ان استطعت ان تدفع اخطاك ف
تدفعه هذا يدل ان مثل هذا لا يكره صاحبه ولا يقتل ^{في}
باب الردة المرتبة على الجنايات السبعة وهي الردة
والبغي والزنا والقتل والسرقة وقطع الطريق و
الخنزير ^{الرد} وهي قطع الاسلام بقول او فعل او نية
اتفق الامة على ان من ارتد عن الاسلام وجب عليه القتل
ثم اختلفوا هل يتحتم قتله في الحال ام يوقف على استنابته
وهل استنابته واجبة ام مستحبة واذا استناب لم يقتل
يهل ام لا فقال ابو حنيفة لا تجب استنابته ويقتل في الحال
الا ان يطلب الامهال فيمهل ثلاثا ومن اصحابه من قال
بالمهل ولو لم يطلب الامهال استحب اياها وقال مالك تجب استنابته
فان تاب في الحال قبلت توبته وان لم يتب امهل ثلاثا لعله يتوب
فان تاب والاقول وللشافعي في وجوب الاستنابة قولان
اظهرهما الوجوب وعنه الامهال قولان اظهرهما انه لا
وان طلب الامهال بل يقتل في الحال اذا صر على ردة وعن
احمد روايان احدهما كمن ذهب مالك والثانية لا تجب
الاستنابة واما الامهال فلم يختلف مذهبه وجوبه ^{ثلاثا}
وحكي عن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله

امرأة يلتمس

في الحال

في الحال وقال عطاء ان كان على الاسلام ثم ارتد فانه لا يستتاب وان
كان كافرا ثم تاب اسلم ثم ارتد فانه يستتاب وحكي عن الثوري انه
يستتاب ابدا وهل المرتد كالمترد ام لا قال مالك والشا واهل
والمرأة في حكم الردة سواء قال ابو حنيفة تحبس المرأة ولا تقتل
وهل يصح ردة الصبي المميز ام لا قال ابو حنيفة نعم وذلك هو
الظاهر من مذهب مالك وهو المشهور عن احمد وقال الشافعي
لا يصح ردة الصبي ويروي مثل ذلك عن احمد واتفقوا على ان
الزنديق هو الذي يسير الكفر ويظهر الاسلام يقتل ثم اختلفوا
في قبول توبته اذا تاب فقال ابو حنيفة في اظهره وايتبه
وهو الاصح من خمسة اوجه لا صحاب الشافعي يقبل توبته
وقال مالك واحمد يقتل ولا يستتاب ويروي عن ابو حنيفة
مثل ذلك ^{فصل} لو ارتد اهل بلد اهل بصيرة ازحرب ام لا
قال ابو حنيفة لا يقصد ارا الاسلام دار حرب حتى يجمع فيها
ثلاثة شروط وظهور احكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم
ولا ذمى بالامان الاصلى وان تكون متاخمة لدار الحرب
والظاهر من مذهب مالك ان يظهر احكام الكفر في البلد
تضيق دار حرب وهو مذهب الشافعي واحمد واتفقوا
على انه تغنم اموالهم فاما ذراهم فقال ابو حنيفة ومالك
الذي حدث منهم بعد الردة لا يسرقون بل يجرون على الا
سلام اذ ابلغوا فان لم يسلموا قال ابو حنيفة ومالك يقتلون
ويتعاهدون بالضرب جذبا الى الاسلام واما ذراهم
ذراهم فيسرقون وقال احمد تسرق ذراهم ويقتلون

نفي

روي في حكم
بكر اللذان

بلدة

ذراريهم ولشافعي في استرقاقهم قولان صحيحهما لا يست
باب البغي اتفق الايمة على الامامة فرض وانه لا بد للمسلمين
 من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين
 وانه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع
 الدنيا امامان لا متفقان ولا متفرقان وكان الايمة من قبل
 وان للامام ان يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك لابي بكر
 وان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا
 مجنون وان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به ما لم يكن
 معصية وان يجب طاعة القتال واحكام من ولاه نافذة وان
 لو خرج علي امام المسلمين او عن طاعة طائفة ذات شوكة
 لمعصية او لم يشبهه ومطاع فيهم فانه يباح قتاله حتى يقبضوا الي
 امر الله فاذا قاتلوا كف عنهم واختلفوا على يتبع مدبرهم في القاتل
 او يدفعه علي حريمهم فقال ابو حنيفة اذا كان لخصم فيتم
 جمعون اليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي واحدا لا يجوز ذلك
 وانفقوا على ان اموال البغاة لخصم وهل يستعان بسلاتهم
 وكراعتهم علي حزمهم قال مالك والشافعي واحدا لا يجوز ذلك
 وقال ابو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فاذا انقضت الحرب
 رد اليهم وانفقوا على ان ما اخذ البغاة من خراج ارض جزية
 ذمي يلزم اهل العدل ان يحتسبوا به وان ما يتلفه اهل العدل
 علي اهل البغي لا ضمان فيه واختلفوا فيما يتلفه اهل البغي علي اهل
 العدل في حال القتال من نفس او مال فقال ابو حنيفة ومالك
 والشافعي في الجديد الرابع واحد في احدى روايتيه لا يضمن

وانها جائزة في جميع المآخذ

دونه فرض

تم

وقال الشافعي في القديروا احد في روايته الاخرى نعم
باب الزنا اتفق الايمة على ان الزنا فاحشه عظيمة توجب
 الحد وانه يختلف باختلاف الزناة لان الزاني تارة يكون
 وتارة ثيبا وهو المحصن وانفقوا على ان من شرط الاحصان
 الحرية والبلوغ والعقل وان يكون قد تزوج تزواجا صحيحا
 بالزوجة فحده الشروط خمسة مجمع عليها واختلفوا في الاسلا
 هل هو من شرائط الاحصان ام لا فقال ابو حنيفة ومالك نعم
 وقال الشافعي واحد لا فيحد الذي عند بعضنا من كملت فيه
 شرائط الاحصان فزني بامرأة فيها شرائط الاحصان بان كان
 حرة بالغه عاقلة مدخول بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فهما
 زانقان محصنان بالاجماع عليهما الرجحان حتى تموت او يهل
 بجمع عليهما الجلد قبل الرجما لا فقال ابو حنيفة ومالك
 والشافعي وانما الواجب للرجم خاصة وعندنا حد روايتا
 الظاهر بجمع ولو كان الزاني مملوكا وقد تزوج ودخل في نكاح
 صحيح فهل يرجم لا ربيعة علي انه لا يرجم وقال ابو ثور يرجم
 وقال في الاقبح وانفقوا على ان البكرين الحريين اذا زنيا
 فانهما يجلدان كل واحد منهما مائة جلدة وهل يضرب اليهما مع الجلد
 التعزيب ام لا قال ابو حنيفة لا يضرب بل هو تعزيب غير واجب ان
 راه الامام مصلحة عزيمتها علي قدر ما يرى وقال مالك يجب تعزيب
 الزاني دون الزانية والتعزيبان ينفي سنة الي غيره بل هو
 وقال الشافعي واحدا الزانيان الحريان البكران بجمع حتما

قد عرفت

لا يجوز

بين الحد والتعريب عاما وقال القزطبي في تفسيره اختلفوا في
نفي البكر مع الجلد الذي عليه الجمهور انه ينفي مع الجلد قاله
الخلفاء الراشدون الاربعة وبه قال العطاء وطا ووس ومالك
وبه قال الشافعي واحمد وقال بترك ابو حنيفة **فصل**
اتفقوا على ان العبد والامة لا يكمل حدها اذا زنيا وان حد كل
واحد منهما خمسون جلدة وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم
وانهما لا يرجعان بل بجلدان سواء احصنا او لم احصنا هذا قول
الامة الاربعة وقال بعض اهل الظاهر يرجعا اذا احصنا و
ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير الجاهليان ان لم تحصنا فلا
يحدان اصلا واذا احصنا فحدها خمسون جلدة وذهب
بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب المالكي في الميوس الى
انها كالاحرار سواء ان احصنا فحدها الرجدة وان لم تحصنا
فحدها الجلد خمسون وذهب داود الى جلد العبد مائة
والامة خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق حد الحر
فيجلد مائة واختلفوا في وجوب التعريب في حقهما فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد لا يخرجان وهو قول الشافعي والجمهور
صح من مذهبه انها يغربا نصف عام **فصل** اختلفوا فيما
وجدت شرائط الاحصان في احدى الزوجين دون الآخر
وصورتها ان يطأ المسلم زوجته المجنونة او يطأ البالغ زوجه
الصغيرة المطيعة الوطي او يطأ الحرامه من وجهه عند

زوجته الكتابية او يطأ العال

حنيفة



حنيفة واحمد لا يثبت الاحصان لواحد منهما وعند مالك والشافعي
يثبت لمن وجدت شرائطه فيهما فان زنيا كان الجلد في حق من لم
له الاحصان والرجوع على من يثبت له **فصل** اختلفوا في الذي
هل يقيم عليه حد الزنا فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد بقاء
عليه الحد وقال مالك لا يقيم عليه واختلفوا في اليهودي اذا
زنا وهو محصن فقال ابو حنيفة ومالك لا يرجع لان عندهما لا
يتصور الاحصان في حقة لان من شرائط الاحصان عندهما الاسلام
ولكن يحد عند ابو حنيفة ومالك يعاقبه الامام اجتهادا في
الشافعي واحمد هو محصن فيرجع لان الاسلام عندهما ليس شرط
في الاحصان **فصل** المرأة العاقلة اذا مكنت من نفسها مجنونا
فوطئها او زنا عاقل المجنونة قال مالك واحمد يجيب الحد على العاقل منها وقال ابو حنيفة يجب على العاقل مع
دون العاقلة ولو راى على فراشه امرأة فظنهما زوجه فوطئها
ونفق بطنها زوجه او نادى بها عن زوجه فاجابته امرأة اجتبه
فوطئها وهو بطنها زوجه ثم بان الموطوء اجنبية قال مالك
والشافعي واحمد لا حد على النكاح والاعمى وقال ابو حنيفة
عليهما واتفقوا لامة على ان البينة التي ثبت بها الزنا ان يشهد
اربعة رجال به عدول تصفون حقيقة الزنا واختلفوا هل
يشترط العدول الاقرار به فقال ابو حنيفة واحمد لا يثبت الزنا
الاقرار الا ان يقر العاقل البالغ على نفسه بذلك اربع مرات **فصل**
والشافعي يثبت بقران مرة واحدة ولو شهد الشهود الاربعة في مجامع
متفرقة قال ابو حنيفة ومالك واحمد متى لم يشهدوا في مجلس
واحد فابضم فدفقة وعليهم الحد وقال الشافعي لا يباس بغيرهم

وتقبل اقوالهم **فصل** واختلفوا في صفة المجلس فقال ابو حنيفة
ومالك المجلس الواحد شرط في محكي اليهود مجتمعين فان جاوا
متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فالبعد قد جردون وقال
الشافعي ليس بشرط في اجتماعهم ولا يجزيهم بل متى شهدوا
الزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد وقال احمد
المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واذا الشهادة قام
جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادة تضر وان جا
متفرقين ولو اقربا الزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه سقط الحد عند
الثلاثة واختلف قول مالك في ذلك فقال يقبل رجوعه وكذا
في السرقة والشرب وقال لا يقبل رجوعه الا ان يرجع بشبهة
يعذر بها **فصل** وانفقوا على تخريب اللواط وانه من القوا
العظام وهل يوجب الحد في صفة فقال مالك والشافعي
واحمد يوجب الحد وقال ابو حنيفة يعذر في اول مرة فان تكرر
سنة قتل واختلف موجبوا الحد في صفة فقال مالك والشافعي
في احد قوليه واحمد في الظاهر وانتيه حده الرجم بكل حال
متبعا كان او بكرة وقال الشافعي في قوله الاخر وهو المخرج
حده حد الزنا فيفرق بين البكر والثيب فعلى المحض الرجم
وعلى البكر الجلد وعن احمد مثله وانفقوا على ان البينة على
اللواط لا يثبت الا باربعة كالأبوين حنيفة فاثبتها بشا
فصل ومن اتى بمهمة قال ابو حنيفة ومالك يعذر وعن
مالك رواية انه حد وللشافعي ثلاثة اقوال احدها يجب عليه
الحد ويختلف بالمكانة والثبوت والثاني انه يقبل بكرة كان

او ثيبا والثالث يعذر وهو المخرج المقتضى به وعن احمد روايات
التي اختارها جماعة من اصحابه انه يعذر واختافوا في
البينة الموطوعة فقال مالك لا تدفع بحال وقال ابو حنيفة ان
كانت للوطي ذبحت والملا فلا ولا صحاب المشافعي ثلاثة او اربعة
احدها وهو الاصح ان كان مما يؤكل ذبحت والا فلا والثاني
تدفع مطلقا والثالث لا تدفع مطلقا وقال احمد تدفع سواء
كانت له او لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحمها او لم يكن
الوطي قيمتها لصاحبها وهل يجوز للوطي الاكل منها او
لغيره ام لا قال ابو حنيفة لا ياكل هو منها وقال مالك ياكل منها
هو وغيره وقال احمد لا ياكل منها هو ولا غيره ولا صحاب
الشافعي وجهان اصحهما توكل مطلقا فقد ما يقتضي
التخريم **فصل** وانفقوا على انه اذا عقد على محرم من النسب
او الرضاع فان العقد باطل واختلفوا فيما لو وطئ بعد العقد
مع العلم بالتخريم وكذا لو عقد على معتدة من غيره وطئها
عالم بالتخريم فقال مالك والشافعي واحمد يجب عليها الحد
ابو حنيفة يعذر ولو استاجر امرأة لم يربى بها ففعل وجب عليه
الحد بالاتفاق الا ما يحل على من ابي حنيفة انه قال لا حد عليه
ولو وطئ امته المروجة فصل يجد فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا يجد وعن احمد روايتان **فصل** اتفقوا الا
على ان شهود الزنا اذا لم تكمل اربعة فانهم قد جردون والا
في قول للشافعي وانفقوا على انه اذا شهد اثنان انه زنا
بها مطاوعة واخران انه زنا بها مكرهة فلا حد علي واحد

وياكل غيره

منها ولو شهد اثنان على انه زنا بها في هذه الزاوية واتنا
 على انه زنا بها في زاوية اخرى فقال ابو حنيفة واحمد يقبل
 هذه الشهادة وبجب الحد وقال مالك والشافعي لا يقبل
 ولا يجب الحد والشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر
 تسمع في الحال بالاتفاق فلو مضى على الواقعة زمان قال
 ابو حنيفة لا يسمع ذلك بعد طول المدة اذ الم يكن تأخيرهم
 ليعدهم عن الامام وقال الثلاثة تسمع ولو اقر على نفسه
 بذلك بعد مدة قال ابو حنيفة يسمع اقراره بذلك الا في شرب
 الخمر خاصة وقال الثلاثة يسمع اقراره في الكل فصل الحائض
 اذا حلت بشهادة ثم بان ان الشهود فسقة او عبيد او كفار قال
 ابو حنيفة لا ضمان عليه وقال مالك ان قامت البينة على فسقهم
 لم تضمن لتفريطه وقال الشافعي عليه ضمان ما حصل من الزنا
 وما يستوفيه الامام من الحدود والعصاص ويخطي فيه قال ابو
 امرئ خطا الامام في بيت المال وعن الشافعي واحمد لذلك و
 انه على عاقلة وقال مالك هو هدر فصل اتفق الايعة على
 انه لا تحوز للرجل ان يطا جارية زن وجنة ان اذنت له وهل
 يجب الحد به للدمع العلوي بالتحريم قال ابو حنيفة فان طنت
 انها تخطي فلا حد عليه وان قال طنت بالتحريم وقال مالك
 والشافعي حد وان كان ثيبا رجم وقال احمد يجلد مائة جلدة
 فصل وهل للسيد ان يعقم الحد على عبده او امته ام لا
 قال مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد له ذلك اذا قامت
 البينة عنده او اقر بين يديه بعدا في الزنا والقذف والخمر وغيره

الحاكم وان قامت البينة على
 الشرب والكفر ضحي به

واما الرقة فقال مالك واحمد ليس للسيد القطع ولا صحاق
 الشافعي في ذلك وجهان صحيحان في الروضة ان له ذلك كظلال
 الخبر ومنهم من قطع به وقال ابو حنيفة ليس ذلك في الكل بل يرد
 الى الامام فان كانت الامة من وجرة قال ابو حنيفة ولحمد ليس
 للسيد حد على كل حال فصل فصل المرأة الحرة اذا ظهر بها
 حبل ولا زواج لها ولد للامامة التي لا يعرف لها زوج وتقول
 الكهنة او وطئت بشبهة قال ابو حنيفة والشافعي في حد
 في اظهر وايتية لا يجب عليها حد وقال مالك اذا كانت مقينة
 ليست بخربة فانها تحدد ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب
 الا ان يظهر اثر ذلك كجهنما مستعينة وشبهة ذلك مما يظهر
 معه صدقها باب القذف اتفقوا لا يمتد على ان الحر البتة
 العاقل المسلم المختار اذا قذف حرا عاقلا بالغاسل اعنفيا
 لم يجد في زنا او حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير مملوكة
 لم يجد في زنا بصريح الزنا وكانا في غير دار الحرب وطالب القذف
 بنفسه ان يلزمه ثمانون جلدة وانه لا مزيد على ثمانين وحد
 العبد في القذف نصف حد الحر عند كافة العلماء وقال الاوزاعي
 حد العبد مثل حد الحر في قذف عبيد عند كافة الفقهاء حكى
 عن داود ان قاذف الامة والعبد حد واتفقوا على ان القاذف
 اذا البينة على ما ذكر ان الحد يسقط عنه وان القاذف
 اذا لم تثب لم تعجل له شهادة فصل واختلفوا فيما لو قذف
 جماعة فقال ابو حنيفة ومالك في المشهور عنه تحدد الجماعة
 واحدا اسوا قذفهم بكلمة او بكلمات وللشافعي قولان

بحال بل هو الامام او نائبه وقال
 الشافعي ومالك ليس ذلك على كل حال

ولا يحد الحر

اظهر بها يجب لكل واحد حد وعن احمد روايات المنصور عند
 اصحابه انه قد فسر بكلمة واحدة اقيمة عليه حد واحد وكلما
 فلكل واحد حد والثانية لكل واحد حد والثالثان طلبوا
 متفرقين حد لكل واحد منهم حد فصل والتقرير لا يجب
 الحد عند ابى حنيفة وان نوي القذف وقال مالك يوجب الحد
 على الاطلاق وقال الشافعي ان نوي به القذف وفتره
 وجب الحد وعن احمد روايات اظهر بها وجوب الحد على
 الاطلاق والاخرى كمن ذهب الشافعي ولو قال لعربي
 يا بنطي او يا رومي او يا يبري او لفارسي يارومي او لرومي يار
 فارسي ولم يكن في آبايه من هذه صفة فعليه الحد عند مالك و
 ابو حنيفة والشافعي واحد لا حد عليه واعلم ان حد القذف عند
 ابى حنيفة حق لله عز وجل فليس للمقدوف ان يسقطه ولا ان
 يسري منه وان مات لم يورث عنه وقال الشافعي يعود
 للمقدوف فلا يستوفي الا يطالب به وله اسقاطه وان سري
 ويورث عنه وهذا قول مالك في المشهور عنه الا انه متى رفع
 الى السلطان لم يملك المقدوف الاسقاط وعن احمد روايات
 اظهر بها انه حق للآدمي فصل ولو قال للمقدوف فانه عيب
 المقدوف بل انا حر فان كان المقدوف ظاهرا الحرية فلا خلاف
 ان العا ذم محتاج الى البينة وان كان امرا مجهولا فعلى العا
 البينة عند مالك والشافعي قوله ان اصحابنا عليه تسمية
 ان حد القذف موروث عند مالك والشافعي غير ان
 الشافعي في ميراثه ثلاثة اوجه احدها جميع الورثة من الرجال

وهي قول قدم الشافعي

الى البينة على قوله وان كان
 المقدوف معروفا بالرق
 ثم ذكر عنه انه عيب فانه
 يحتاج

والنساء والثاني ذوالالاسباب فيخرج منه الزوجان والثالث
 العصبات وقال ابو حنيفة لا يورث بل يسقط بموت المقذوف
 باب السرقة اختلف الائمة في نصاب السرقة فقال ابو حنيفة
 دينار او عشرة دراهم او قيمة اخدهما وقال مالك لا يحد في السرقة
 الا بالقيمة عنه ربع دينار او ثلثه دراهم او ما قيمته ثلثه دراهم
 وقال الشافعي يورث ربع دينار من الدراهم وغيرها و
 على الحرز معتبر في وجوب القطع ثم اختلفوا في صفته
 فقال ابو حنيفة كلما كان حرزا لشي من الاموال كان حرزا
 لجميعها وقال مالك والشافعي واحد هو مختلف باختلاف
 الاموال والعرف معتبر في ذلك واختلفوا في القطع
 سرقة ما يسرع فسادا فقال مالك والشافعي واحد يجب
 القطع اذا بلغ الحد الذي يقطع فيه اذ بلغ الحد الذي يقطع
 في مثله بالقيمة وقال ابو حنيفة لا يقطع فيه وان بلغت قيمة
 نصابا ومن رقب ثم اعلقا على الشجر ولم يكن محرزا بحرزا
 ابو حنيفة ومالك والشافعي يجب عليه قيمة وقال احمد يجب
 قيمة دفعتين واتفقوا على انه يسقط القطع عنه سارقا
 يقطع سارقا الخطب قال ابو حنيفة لا يقطع وان بلغت قيمة
 نصابا وقال مالك والشافعي واحد يقطع اذا بلغت قيمة
 نصابا وهل يقطع جاحدا العارية قال ابو حنيفة ومالك
 والشافعي لا يقطع وقال احمد يقطع فصل اتفق الائمة
 على انه اذا شترل جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصابا
 ان علي كل واحد منهم القطع فان اشركوا في سرقة نصاب قال

دون النساء

ابو حنيفة والشافعي لا يقطع عليهم وقال مالك ان كان مما يختار
الى معاوان عليه قطعوا وان كان مما يمكن الا انفراد بمحملة
لاصحابه وان انفرد كل واحد بشي لم يقطع احدهم الا ان يكون
قيمة ما اخرج بضابا بضابا ولا يقسم ما اخرج به غيره وقال مالك
عليه الم قطع سواء كان من الاشياء الثقيلة التي يحتاج اليها
عليها كالتساجع ونحوها او كان من الاشياء الخفيفة كالنود
ونحوه وسواء اشتركوا في اخراجه من الحرز دفعة واحدة او
كل واحد منهم باخراج شئ منه فصارت مجموعته بضابا ولو اشترك
اثنان في نقب فدخل احدهما فاختل المتاع وناول الاخر هو
خارج الحرز او رمي به اليه فاخذ قال مالك والشافعي و
القطع على الداخل دون الخارج وقال ابو حنيفة لا قطع على
احدهما ولو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرز واخرج بعضهم
بضابا ولم يخرج الباقيون شيئا ولا عاونوا في الاخراج قال ابو
وامحمد يوجب القطع على جماعتهم وقال مالك والشافعي لا يقطع
الا من اخرج ولو نقب رجلان حرزا ودخل احدهما وقرب المتاع
الى النقب وتركه فادخل الخارج يده فاخرجه من الحرز قال ابو
لاقطع عليهما وقال مالك يقطع الذي اخرج قولا واحدا وفي
الذي قربه لاصحابه قولان الصحيح يقطع المخرج خاصة وقال
عليهما الم قطع جميعا وان نقب احدهما الحرز ودخل الاخر فخرج
المالك والشافعي قولان اصحهما لا يقطع فصل ولوسرف
حرص على منزله قال ابو حنيفة والشافعي لا يقطع وقال مالك
يقطع واختار بعض اصحابه انه لا يقطع وعن احمد رواه انما

والشافعي قولان

لا يقطع ولوسرف مصحفا قال ابو حنيفة واحد لا يقطع وقال
مالك والشافعي يقطع والنباش قال مالك والشافعي واحد
يقطع وقال ابو حنيفة واحد لا يقطع ومن سرق من متاع
الكعبة ما يبلغ ثمنه بضابا قال الشافعي واحد يقطع وقال
ابو حنيفة ومالك لا يقطع فصل ومن سرق وقطعت يده لم يمس
ثم سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى بالاتفاق فلوسرف ثالثا
ابو حنيفة في احدي روايته لا يقطع الثمن يد ورجل يمس
ومذهب مالك والشافعي انه يقطع في الثالثة يسرى يده وفي
الرابعة لم يمس رجله وهي الرواية الاخرى عن احمد وهل ثبت
حد باقرار السارق مرة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي ثبت
وقال احمد لا يثبت الا باقرار مرتين وبه قال ابو يوسف فصل
وانتقموا على ان العين المسروقة ان كانت باقية فانه يجب ردها
وهل يجمع على السارق وجوب الغرم والقطع فان تلف المرق
قال ابو حنيفة لا يجمعان فان اختار المسروق منه الغرم لا يقطع
وان اختار القطع واستوفى لم يغرم السارق وقال مالك
ان كان السارق موسرا وجب القطع والغرم وان كان
معسرا لم يغرم قيمة بل يقطع وقال الشافعي واحد يجمعان
فيقطع ويغرم القيمة فصل وهل يقطع احد الزوجين
بسرقتهما للاخر قال ابو حنيفة لا يقطع احدهما بسرقته
مما لاخره سواء سرق من بيت خاص لاحدهما او من البيت
الذي لهما فيه وقال مالك يقطع من سرق منهما اذا سرق من
حرز خاص للمسروق منه فمن سرق من بيت يسكنان فيه فلا قطع

والشافعي اقول احدهما كمدعب مالك والثاني لا يقطع ^{احد}
منهما على الاطلاق والثالث يقطع الزوج خاصة والمرج
من مذهبه انه يقطع احد الزوجين بسرقه مال الاخران
كان محررا او عن احد ر واثان احدهما كمدعب مالك والا
خري لا يقطع احد منهما مطلقا وانفق الانية على انه لا يقطع
الوالدون وان علو فيها يسرقه من مال اولادهم ولحقه
في الولد اذا سرق من مال ابويه او احدهما قال ابو حنيفة
والشافعي واحد لا يقطع وقال مالك يقطع الولد بسرقه مال
ابويه احدهم الشبهة وهل يقطع الاقارب بسرقه بعضهم
بعض قال ابو حنيفة لا يقطع من سرق من ذوي رحم كالالا
والعم وقال مالك والشافعي يقطع فصل انفقوا على
ان من كسر صنما من ذهب انه لا ضمان عليه ثم اختلفوا فيما
اذا سرق قال ابو حنيفة واحد لا يقطع وقال مالك اول الشا
يقطع واختلفوا فيمن سرق من الحمام ثيابا عليها حافظ
فقال ابو حنيفة ان سرق منه ليل لا قطع او بفار لم يقطع
وقال الشافعي واحد في احدي ر واثية يقطع مطلقا
وقال مالك من سرق ما كان في الحمام مما يجرس فعلية الفطع
او مما لا يجرس الحمام ^{من شخص} عسا قلا قطع ^{من سرق}
عدا او جوالا قارثا فظا قال ابو حنيفة لا يقطع وقال
مالك والشافعي واحد يقطع ومن سرق العين المسروقة
من السارق او المغصوبة من الغاصب قال ابو حنيفة
يقطع سارق العين المغصوبة ولا يقطع سارق العين المروقة

وكافيه

ان كان السارق الاو قد قطع فيها وان كان لم يقطع الاو يقطع
الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما وقال الشافعي واحد لا
القطع على السارق من السارق ولا السارق من الغاصب ولو
السارق اما اخذه من الحرز ملكه بعد قيام البينة على انه سرق
نصابا من حرز قال مالك يقطع بكل حال ولا تقبل دعواه وقال
ابو حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظن
وعن احمد روايات احدها لا يقطع والاخرى يقطع والثا
يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقه ويسقط عنه القطع ^{ان}
كان معروفا بالسرقه قطع **فصل** هل يتوقف القطع على ^{صاحب}
من سرق منه المالك قال ابو حنيفة واحد في اظهر ر واثية
الشافعي يفتقر الى المطالبة وقال مالك لا يفتقر وهي رواية
عن احمد ولو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل على لياخذ
ماله ولم يندفع الا بالقتل قال ابو حنيفة لا قود عليه ان
كان له داخل معروفا بالفساد والافعية القود وقال مالك
والشافعي واحد عليه القصاص الا ان ياتي ببينة ولو سرق
من المغنم وتعود من اهله فهل يقطع قال ابو حنيفة واحد لا
يقطع وقال مالك في المشهور عنه يقطع وعن الشافعي قوله
كالمدعبين والاصح انه لا يقطع وانفقوا على انه اذا سرق
من المغنم وهو من ميراهله انه يقطع والصيود المملوكة
المسروقة من حرز هل يجب فيها القطع قال مالك والشافعي
واحد يقطع فيها وفي جميع ما يتمولى في العادة ويجوز اخذ
عواض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة

او غير مباح وقال ابو حنيفة كلما كان اصله مباح فلا قطع فيه
 وهل يجزى القطع بسرقه الخشب اذا بلغت قيمته نصاها قال
 مالك والشافعي واحمد نعم وقال ابو حنيفة لا يجب القطع في
 الخشب الا في الساج والابنوس والصندل والقنا فصل
 واجمعوا على ان السارق اذا اوجبت عليه القطع وكان ذلك
 اول سرقته وهو صحيح الاطراف فانه يبدل يده اليمنى من مفصل
 الكف ثم يحسده وانه اذا عاد سرق ثانيا فوجب عليه القطع
 انه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يحسده وانه اذا
 لم يكن له الطرف المستحق قطعه قطع ما بعده وكذلك ان كان
 اشل لا تقح فيه يقطع ما بعده الا اباحنيفة فانه قال يقطع
 المستحق وان كان اشل وقال الشافعي من سرق ويمينه شل
 اهل الخبة انما اذا قطعت وحسنت رقادهما فانما تقطع
 وان قالوا الدبر ويؤدي الى التلف قطع ما بعده وان شلوا
 فيما اذا غلط القاطع فقطع اليسرى عن اليمنى فقال ابو حنيفة
 ومالك يجزى ذلك وقال الشافعي واحمد على القاطع الدية
 وجوب اعادة القطع قولان عن الشافعي اصحهما القطع
 احدهما ايتان فصل واختلفوا فيما اذا سرق نصا باثم ملكه شرا
 او هبة او وارث او غيره هل يسقط القطع ام لا قال ابو حنيفة
 يسقط وقال مالك والشافعي واحمد لا يسقط سوا كان
 قبل الترافع او بعده ولو سرق مسلم من مال مستامن نصا
 من حره قال ابو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي واحمد
 يقطع والمستامن والمعا بعد اذا سرقا وجب القطع عليهما عند

مالك واحمد وقال ابو حنيفة لا قطع عليهما وعن الشافعي قولان
 كالمذمومين وانفقوا على ان المختلس والمنتهب والغاصب
 على عظم جناياتهم وانما هم لا قطع عليهم باث قطع الطريق
 اختلف الامة في حد قطع الطريق فقال ابو حنيفة والشافعي
 واحمد نعم على الترتيب المذكور في الآية الكرمة وقال مالك ليس
 لهو على الترتيب بل للامام الاجتهاد من القتل او الصلب او قطع
 اليد والرجل من خلاف او النفي او الحبس واختلفوا التا
 بانه على الترتيب في ليفيته فقال ابو حنيفة ان اخذ والي
 وقتلوا فالامام بالخيار ان شاق قطع ايده يصد وارجلهم من خلا
 او قتلهم وصلبهم وان شاق قتلهم ولم يصلبهم وصنعة الصلب
 عنده على المشهور عنده ان يصلب حيا ويبيع بطنه برح الى
 ان يموت ولا يصلب الرمز من ثلاثة ايام فان قتلوا ولم يبا
 المال قتلهم الامام حدا ولا يلتفت الامام الى عفو ولا وليا
 وان اخذ واما للمسلم او ذمي والماخوذ كوقسه على
 جماعة اصاب كل واحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة
 دراهم قطع الامام ايده يصد وارجلهم من خلاف فان اخذ
 قبل ان ياخذ واما لا ولا قتلوا انفسا حبس الامام حتى
 يجد ثوابا او يموتوا فله صفة النفي عنده وقال مالك اذا اخذ
 الحاربون قبيح ما يراه او يجتهد فيه فمن منهم ذراعي وقوة
 قتله ومن كان ذاقوة نفاه فحاصله ان يجوز عنده قتلهم
 وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم ياخذ واما لا على ما يراه
 ارفع اليهم ولا متالمهم وصفة النفي عنده ان تخرجوا من

اصحها القطع

فعل الامام

للامام

البلد الذي كانوا فيه لا غيره ويحبسون فيه وصنف الصلب
عنده كصنف مذنب عياي حنيفه وقال الشافعي واحدا اذا
اخذ قيل ان يقتلوا انفسا او ياخذوا اما لا ينووا واختلاف في
صنف النفي فقال الشافعي نفيمهم ان يطلبوا هربوا القيام
عليهم الحدان الا اتوحدوا وعن احمد روايتان احدهما كذا
والاخرى ان يتردوا فلا يتركوا ياوون الى بلد وان اخذوا
المال ولم يقتلوا قالا لا تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف
ثم يخلون وان قتلوا واخذوا المال قالا لا يجب قتلهم حتما
وصلبهم حتما وان قتلوا ولم ياخذوا المال قالا لا يجب قتلهم
حتما والصلب عندنا بعد القتل وقال بعض الشافعية
يصلب حيا ثم يقتل ومدة الصلب عندنا بي حنيفه ومالك
والشافعي ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليها الاسم وتختلف
في اعتبار النصاب في قتل المحارب فاعتبره ابو حنيفة
والشافعي واحدا ولم يعتبره مالك ولو اجتمع محاربون
فباش بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم عوناً ورد
فهل يجري عليهم احكام المحاربين ام لا قال ابو حنيفة
ومالك واحدا للرد حكمهم جميع الاحوال وقال الشافعي
لا يجب على الرد غير التعزير في الحبس والتعزير ونحو
ذلك **فصل** انفقوا الامة على ان من يزرع شهر السلاح
مخيفاً للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الخوف فانه
محارب قاطع الطريق جارية عليه احكام المحاربين ثم اختلفوا
فبين فعل ذلك في المصر فقال مالك والشافعي واحدهما

سوا وقال ابو حنيفة لا يثبت حكم قطاع الطريق الا لمن يكون
خارج المصر ولو كان مع القطاع اسرلة فوافقهم فيه فقتله
واخذت المال قال مالك والشافعي واحدا تقتل احدا وقال
ابو حنيفة تقتل قصاصا وتضمن **الفصل** وانفقوا البضائع
من قتل واخذ المال وجب قاتله الحد عليه فان عني ولي المقتول والمال
منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وان مات منهم قبل القدرة عليه
سقط عنه اذ الحد لله عز وجل وطولبه حقوق الادميين من الانفس
والاموال والجراح الا ان يعفي لهم عنها فلو شرب رجل خمر لزمه
وسرق وجب قتله في المحاربة او غيرها قال ابو حنيفة واحدا يقتل
ولا يقطع ولا يجلد لانها حقوق لله عز وجل وهي مبنية على المسامحة
وقد اتى القتل عليها فغرمها لانه الغاية لانه العاقبة ولو قذف وقطع
يداً وقتل قطع وجلد وقتل لانها حقوق الادميين وهي مبنية على
المسامحة وقال الشافعي يستوفى جميعاً من غير تدخل على الاطلاق
ولو شرب الخمر وقذف المحضات قال ابو حنيفة وان شافعي واحدا
لا يندخل قال مالك يندخل **فصل** واما غير المحاربة من
شربة الخمر والزنا والسرقة اذا تابوا قبل يسقط عنهم الحد وداود لا
قال ابو حنيفة ومالك توبتهم لا تسقط الحد عنهم وعن الشافعي
قولان احدهما كمن ذهب الى حنيفة ومالك والثاني يسقط توبتهم اذا
مضى على ذلك سنة وعن احمد روايتان كذلك **الفصل** انفقوا من غير اشتراط
مضى زمان **فصل** ومن تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح
العمل لم تقبل شهادته قال مالك وان شافعي لا تقبل حتى يظهر منه صلاح
العمل وقال ابو حنيفة واحدا تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح

خود

وهو الاصح

العمل والمحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافيه كالكافر والعبد
والولد وعبد نفسه قال ابو حنيفة واحمد في الطاهر من ماله
لا يقتل وقال مالك يقتل وعن الشافعي قولان كما المذهبين
احد احتج بالامامة علي بن ابي طالب الخمر وبجاستها
وان شرب الخمر كثيرها وقليلها موجب للحد وان من استعملها
حكم بكفره وانفقوا علي ان عصير العنب اذا شتد وقرف
نحو خمرة واختلفوا فيه اذا مضى عليه ثلاثة ايام ولم يشتد ولم
يسكر فقال احمد اذا مضى علي العصير ثلاثة ايام صار خمر او
شربه وان لم يشتد ولم يسكر وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
لا يصير خمر حتى يشتد ويسكر ويقذف زهده وانفقوا ايضا
علي ان كل شراب يسكر فليله حرام ويسمى خمر او في شربه الحد
سواء كان من عنب او تمر او زبيب او حنطة او شعير او ذرة او اوار
او عسل او لبن او نحو ذلك نيا كان او مطبوخا الا ايا حنيفة
فانه قال نقيع التمر والزبيب اذا شتد كان حراما قليلا وكثيرا
ويسمى نقيعا لا خمر فان اسكر ففي شربه الحد وهو بخمر فان
طبخا اذني طبخ حل منهما ما يعلب علي ظن الشارع منه انه
لا يسكره من غير طيب فاذا شتد حرم المسكر منهما واليقير
في طبخهما ان يذهب ثلثاهما واما نبيذ الحنطة والدررة والسمسم
والارز والعسل فانه حلال عنده نقيعا ومطبوخا وانما يحرم
المسكر منه ويحد فيه وانفقوا ايضا علي ان المطبوخ من
العنب اذا ذهب ثلثه فانه حرام وانما لم يسكر فان اسكر حرم
كثيره وقليله **فصل** القناع حلال يجوز شربه قال بن قدامة
الحنبلي في الكافي فان علم من شي ان لا يسكره كالفقاع فلا بأس
وان غلا لان العلة في تحريمه الاسكار فلا يثبت الحكم

اصحها انه يقتل

بلغ

في

انما هو من الخمر فانه حلال

بدونها اما اذا اتى علي العصير ثلاث فقال اصحابنا حرم وان لم يغل
للخمر **فصل** اختلفوا في حد السكر فقال ابو حنيفة السكر ان
من لا يعرف السماء من الارض ولا المرأة من الرجل وقال مالك من استوي
بينه الحسن والقبح وقال الشافعي واحمد من غلط في كلامه خلا في عاونة
فصل واختلفوا في حد الخمر فقال ابو حنيفة ومالك ثمانون قال
الشافعي اربعون وعن احمد وبيان كالمذهبيين ورجح الحنفية الثمانين
وهذا في خمر الخمر واما العبد فعلي النصف من ذلك بالانفاق وانفقوا
علي ان حد الشرب يقام بالسوط الاماروي عن الشافعي انه يقام باليد
والنعال وامر ابا الثياب **فصل** ولو اقرب شرب الخمر ولم يوجده منه
رجح قال ابو حنيفة لا يحد وقال مالك والشافعي واحمد يحد وان
وجد منه رجح الخمر ولم يقر قال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يحد
وقال مالك يحد ومن غص بلفه ولم يجل الخمر جازله ان يستغها
بالخمر على كل حال وهل يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش والتداوي
قال مالك واحمد لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز للعطش للتداوي
والشافعي اقول اصحابنا ان لا يجوز طلقا والثاني يجوز القليل
للتداوي والثالث يجوز للعطش ما يقع به الري وتجرى الخمر لعله
هي الشدة وقال ابو حنيفة هي حزمة لغينها **باب** التذوير
هو مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة وهل هو مما يستحق
التعزير في مثله حق واجب لا عز وجل ام غير واجب قال الشافعي
لا يجب بل هو مشروع وقال ابو حنيفة ومالك اذا غلب علي ظنه
انه لا يضلحه الا الضرب وجب وان غلب ظنه اضلاحه بغيره لم
يجب وقال احمد اذا استحو بفعلة التعزير وجب **فصل** والتعزير

عند الثلاثة وقال مالك في شربه
لا يستغها بالخمر

منه

في دخوله وذكر البينة انه اراده بذلك فلا قود عليه
وان لم تغل البينة ذلك فقد ذكر الشيخ ابو حامد انه يقبل
منه ذلك ويسقط عنه القود والدية وقال الماوردي في
الحاوي عندي انه يسقط القود دون الدية ولو عض
عاض يد انسان فان تزعها من فيه فسقطت استنانه
قال ابو حنيفة والشافعي واحمد الاضمان وقال مالك في
المشهور عنه يلزمه الضمان ولو اطلع انسان في بيت
انسان فرماه ففقا عينه قال ابو حنيفة يلزمه الضمان
وقال الشافعي واحمد الاضمان وعن مالك روايتان كالمهين
ولو ضرب في حد مات او افضي الى هلاكه وقال مالك واحمد
الاضمان على الامام ومذهب الشافعي فيه تفصيل حاصله
ان مات في حد الشرب وكان جارك باطراف الشياطين والنعال
لم يضمن الامام قولا واحدا وان ضربته بالسوط فوجدها في صحبته انه
الاضمان وحكي عن المتذرع الشافعي انه ان ضرب بالنعال
باطراف الشياطين لا يجاوز الاربعين فمات فلا غل
فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضربه اربعين سوطا
فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال **فصل** قال مالك
والشافعي واحمد الاضمان على ارباب البهايم فيما اثلثته بها
اذ لم يكن معها صاحبها او اثلثته لبياء فضاوته عليه وقال
ابو حنيفة لا يضمن لان يكون معها رابعا او قايما او سايقا
او يكون قد ارساها سواء كان ليلا او نهارا ولو اثلثت لداية
شيئا وصاحبها عليها قال ابو حنيفة يضمن صاحبها ما اثلثته

فالحق قلة

قال العلامة

بيدها

بيدها وقمها فاما ما اثلثته برجلها فان كان يوطيها ضمن
الراكب وان رحت برجلها فان كان بموضع ما ذون فيه شرعا
كالمشي في الطريق والوقوف في ملك الراكب او في الغلابة او
سوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع ليس بما ذون فيه لوقوفه
على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغير اذنه ضمن وقال مالك
يدخاوقمها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك اذ لم يكن من جهة
راكبها او قايدها او سايقها بسبب من حمز او ضرب وقال
الشافعي يضمن ما جنت بفرعها او يد رجلها ودينها سواء كان
من ركبها او سايقها بسبب او لم يكن وقال احمد ما اثلثته برجلها
وصاحبها عليها فلا ضمان فيه ولا جنت بفرعها او يد رجلها فيها الضمان
فصل ومن له هرة مغروقة باكل الطيور وارساها فاكلت
طيرا ضمنه ليلا كان او نهارا وان لم تكن مغروقة بذلك فلا ضمان
لان العلة ارسال الهرة ومن كان معه كلب عقور فارسله فاكل
شيئا وجب عليه الضمان **كتاب المسير** اتفق الاية
على ان الجمل فرض كفاية اذا قام به من المسلمين من فيه كفاية سقط
الخروج عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب انه فرض عين واتفقوا
على انه يجب على اهل نجران يقاتلوا من يديهم من الكفار فان عجزوا
ساعدتهم من يديهم الاقرب فالاقرب واتفقوا على ان من تعين
عليه الجهاد لا يخرج الا باذن ابو جبر ان كانا مسلمين وان من
عليه دين لا يخرج الا باذن عمره وانه اذا التقى الزحفان جب
على المسلمين الجاهل من الثبات وحرر عليهم الفلح الا ان يكونوا
متحيزين لقتال او متحيزين الى فئة او يكون الواحد مع ثلثة او المائة

و

ك

ا

ج

كله

مع تلقاها فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لا يستماع غلبة
ظنهم بالظهور وأنه يجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها **فصل**
واختلفوا هل من شرط الجهاد الزاد والراحلة فقال ابو حنيفة
والشافعي واهل نعم لا وموضع الخيل لا اذا اتعين الجهاد على اهل بلد وكان
بينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فلا يجب عندئذ التلبية
الا على من ملك زادا وراحلة يبلغ بها موضع الجهاد ومسا
وعند مالك يجب مطلقا **فصل** واختلفوا في جواز ان لا
اموال اهل الحرب اذا اخذها المسلمون ولم يمكنهم اخراجها
الى دار الاسلام وخافوا اخذها منهم فقال ابو حنيفة
وما لك بالجزاز فيذبح الحيوان ويحرق المتاع ويكسر السلاح
وقال الشافعي واهل نعم لا يجوز ذلك الا لما لاك **فصل** نساء
الكفار اذا لم تكن مقاتلين فلا يقتلن بالاتفاق الا ان
يكن ذوات رأي والاعمى والشيخ الفاني واهل الصواعق
اذا كان لهم رأي وتدير فتلوا بالاتفاق وان لم يكن لهم
رأي ولا تدبر قال ابو حنيفة ومالك واهل لا يجوز
قتلهم ومن لم تبلغه الدعوة هل على قتله دية قال ابو حنيفة
ومالك ولعمري لا وقال الشافعي على عاقلة دية فان ذميا مثله
الدية او مجوسي فانما دية **فصل** اختلفوا في الدعوة
فقال مالك من قرئت دونه لم يدعوا لعلمهم بالدعوة
بل يقتلوا ومن بعدت دونه فالدعوة اقطع للشك
وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعواهم
الامام الى الاسلام او الجزية قبل القتال وان لم يبلغهم

وقال مالك

والمقعد

والشافعي
اظهرهما الجواز

ويقتلهم

فلا ينبغي

فلا ينبغي للامام ان يبدأ **فصل** وقال الشافعي لم اعد من المشركين لم تبلغه
الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خلف الترك لم يبلغهم
الدعوة فلا يقتلوا حتى يدعوا الى الايمان فان قتل منهم احد
قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال ابو حنيفة لاشي
عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك **فصل** الايمان
للكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار عند الشافعي واهل حنيفة
فالصبي والمجنون لا يصح امانهما وقال مالك واهل نعم امان
الصبي المراهق ويصح امان العبد المسلم اذا امن شخصيا او مدينة
عند مالك والشافعي واهل نعم ويصح امانه الا ان يكون ماذونا
في القتال **فصل** واختلفوا انه اذا نثر من المشركين بالميرج
لبقية المسلمون المشركين على الرمي ويقصدون المشركين واختلفوا
فيما اذا اصاب احدهم مسلما في هذا الحال فقال ابو حنيفة لا
لا يلزمه دية ولا كفارة وللشافعي قولان احدهما يلزمه الكفارة بلا
دية والثاني يلزمه الدية والكفارة وعن احمد روايتان كالقولين
اظهرهما الزور الكفارة خاصة واذا بدا مشركا طلب المبارزة لم
يكن له ذلك وقال ابو حنيفة من الشافعية يكره والمستحب ان
لا يبارز الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز وقال ابو حنيفة
يحرم الا ان يكون المبارزة في حنيفة **فصل** واختلفوا في
استرقاق من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان
فقال ابو حنيفة يجوز استرقاق الجهم من ذوق العرب وقال
مالك والشافعي واهل نعم احدي روايتيه انه لا يجوز ذلك مطلقا
واختلفوا على انه لو قتل الاسير حقن دمه وهل يرق بالاسلام

والخو

قاتل وهو في الاسير يجب على القاتل شيء بل يجره
وقال الاوزاعي يجب عليه الدية واذا اسلم الاسير

للساغفي قولان ولو اسلم كافرا قبل اسر عصف نفسه وان كان في دار الحرب عند مالكن والساغفي واحد وقال ابو حنيفة ما كان له من العقار في دار الحرب يغنم واما غيره فان في يده او يد مسلم او ذمي لم يغنم وان كان في يد خزني غنم ولو دخل جهنم دار الاسلام لم يجز سبيهم عند مالكن والساغفي واحد وقال ابو حنيفة يجوز سبيهم **باب قسم الغنيمة والغني** اتفقوا على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنيمة عينه وعروضه فان كان فيه سلب استحقه الفائل من اصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام او لم يشترطه عند الساغفي واحد وانما يستحقه الفائل اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه وقال ابو حنيفة وما لك لا يستحقه الا ان يشترط له الامام ثم بعد السلب يفرده الخمس من الغنيمة واختلفوا في قسمة الخمس فقال ابو حنيفة يقسم على ثلثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فداء ذوي القربى فيهم دون اغنياءهم فاما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط الصفي وسهم ذوي القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولربما انقضت بعد ولا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة ويستوون فيه ذكورهم واناثهم وقال مالكن هذا الخمس لا يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه الى الامام يصرفه فيما يرى وعلي من يرى من المسلمين ويعطي الامام القرابة من الخمس والغني

والخراج والجزية وقال الساغفي واحد يقسم الخمس على خمسة اشهم سهم للرسول صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبيتى هاشم وبنى المطلب دون بنى عبد شمس وبنى نوفل وانما هو مختص ببيتى هاشم وبنى المطلب لانهم هم ذوي القربى وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم غنيهم وفقيرهم فيه سواء الا ان للذكر مثل حظ الانثيين ولا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل وهؤلاء الثلثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالانتماء اختلفوا في سهم الرسول صلى الله عليه وسلم الى من يصرف فقال الساغفي يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرام وعقد القناطر وبناء المساكن ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الغني وعنه احمد روايتان احدهما كهذا المذهب واخراها الخزني والاخرى يصرف اهل الديوان وهم الذين يضربوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالتغور لسدها يقسم بينهم على قدر كفايتهم **مسألة** اتفقوا على ان اربعة اخماس الغنيمة الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من اهل القتال ان للرجل سهما واحدا واختلفوا في الفارس فقال مالكن والساغفي واحد ان له ثلثة اسهم سهم له وسهمان للفارس وقال ابو حنيفة الفارس سهمان سهم له وسهم للفارس قال القاضي عبد الوهاب القول بان للفارس سهمان قال به عمر بن الخطاب وعمر بن ابي طالب لا يخالف لهما في الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد ربن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوزاعي واهل الشافعي

والليث بن سعد واهل مصر وسفيان الثوري والشافعي ومن اهل
العراق احمد بن حنبل وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقيل
انهم خالفوا في هذه المسئلة غير اني حنيفة وجد ولم يقل بقوله احد
وحكي عنه انه قال ان افضل هبة علي مسلم ولو كان مع القار
فرسان قال ابو حنيفة ذلك والشافعي لا يسهم الا لفرس واحد
وقال احمد يسهم لفرسين ولا يزد على ذلك ووافقه ابو يوسف وفي
رواية عن مالك والفرس سواء كان عربيا او غيرهم له وقال
احمد للفحل سهمان وللبردون سهم واحد وقال الاوزاعي
ومسعود ومكحول لا سهم الا للفرس فقط وهل يسهم للبعير قال
ابو حنيفة وما لك والشافعي لا يسهم وقال احمد يسهم لهم
واحد ولو دخل دار الحرب بفرس مات الفرس قبل القتال قال
مالك لا يسهم لفرسه بخلاف ما اذا مات في القتال او بلغه
قائه يسهم له وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة اذا
دخل دار الحرب فارسا مات فرسه قبل القتال اسهم للفرس
مسلم اختلفت الامة هل يملك الكفار ما يصيبونه
من اموال المسلمين فقال مالك والشافعي واحمد في اصح الروايات
لا يملكونه وقال بن هبيرة والاحاديث القصيدة تدل على ذلك
لان بن عمر ذهب لفرس فاخذها العدو فظهر عليه المسلمون
فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد
فلحق بالروم فظهر عليه المسلمون فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه
وهي رواية عن احمد وانفقوا على انهم اذا قسموا الغنيمة وحازوها
ثم اتصل انهم مدد لم يكن للرد في ذلك حصه فان اتصل المذد بعد

مسلم

بعد

بعد انتقاء الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الاسلام او بعد ان
اخذوها وقبل قسمتها قال ابو حنيفة يسهم لهم ما لم يخر الى دار الاسلام
او يقسموها وقال مالك واحمد لا يسهم لهم على كل حال وعن الشافعي قولا
احد ما يسهم لهم والثاني لا يسهم لهم ان من حضر الغنيمة من مملوك
او امرأة او صبي او ذمي فلهما المخرج وهو سهم يجتهد الامام في قدره
ولا يكمل لهم سهم وقال مالك ان راهق العتيبي واطاق القتال اذا
الامام يكمل له السهم وان لم يبلغ **مسلم** قسم الغنائم في
دار الحرب هل يجوز امر لا قال مالك والشافعي واحمد يجوز وقال
ابو حنيفة لا يجوز وقال اصحابه ان لم يجد الامام حمولة قسمها
خوفا عليها لكن الامام لو قسمها في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق
والطعام والغلف والحيوان يكون في دار الحرب يجوز استعماله
من غير اذن الامام قال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
لا بأس بذلك ولو بغير اذن الامام فان فضل عنه واخرج منه شيئا
الى دار الاسلام كان غنيمة قل او كثر وعن احمد رواية اخرى يرد ما فضل
اذا كان كثير له قيمته رد وان كان نزر لا نقول ان اصحابها لا يرد
وحكي عن مالك ما يخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة ولو قال
الامام من اخذ شيئا فهو له قال ابو حنيفة يجوز للامام ان يشترط
الا ان الاولي ان لا يفعل وقال مالك يكره له ذلك لئلا يشوب
قصدا المجاهد في جهادهم ارات الدنيا ويكون من الخبز لا من اصل
الغنيمة وكذلك النفل عند كل من الخبز وقال الشافعي ليس بشرط
لازم في اظهر القولين عنه وقال احمد هو شرط صحيح وللامام ان
يفضل بعض الغنائم على بعض والحيازة بالاتفاق **مسلم**

قبل الاخذ

وهو الاصح وانفقوا

ن

مسلم

فان كان يسيرا فلا وقال الشافعي
اذا كان كثيرا

اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين التسليم والاسترقاق
واختلفوا هل هو مخير فيهم بين الموت والقتل وعقد الذمة قال
مالك والشافعي و احمد هو مخير بين الفداء بالمال او بالاسارى
وبين الموت عليهم وقال ابو حنيفة لا يمن ولا يفادي واما عقد
الذمة فقال ابو حنيفة ومالك هو مخير في ذلك ويكونون
احرار او قال الشافعي و احمد ليس له ذلك لانهم قد ملكوا **فصل**
لو اسير اسيرنا خلفه المشركون الا يخرج من ديارهم ولا يهرّب
عليه ان يتركوه يذهب ويحجى قال مالك يلزم ان يغني ولا يهرّب
منهم وقال الشافعي لا يسعه ان يغني وعليه ان يخرج وتضمنه
تأمين مكره **فصل** الاراضي للغنوم عنوم بالعراق ومصر
هل تقسم بين غنمها ام لا قال ابو حنيفة الامام بالخيار بين
ان يقسمها وبين ان يقر اهلها عليها ويضرب عليهم خرأجا
وبين ان يضربهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم
الخراج وليس للامام ان يقفها على المسلمين اجمعين ولا
على غنمها وعن مالك روايتان احدهما ليس للامام ان يقسمها
بل تصير بنفس الظهور عليها وقفا على المسلمين الثانية ان الامام
مخير بين قسمها وقفها لمصالح المسلمين وقال الشافعي يحجبها
بين جماعة المسلمين الفقاعين كسائر الاموال الا ان تطيب انفسهم
بوقفها على المسلمين ويستقسطوا حقوقهم فيها فيقفوها على اهلها
روايات اظهر ما ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمها
وقفها والثاني كذهب الشافعي والثالث تصير وقفا بنفس
الظهور **فصل** اختلفت الامية في الخراج المضروب على ابي

الذمة

عن

عنق فقال ابو حنيفة في جريب الخنطة قفيز ودرهمان وفي جريب
الشعير قفيز ودرهم وقال الشافعي في جريب الخنطة اربعة دراهم
وفي الشعير درهمان وقال احمد في اظهر الروايات الخنطة والشعير
سواء في جريب كل واحد قفيز ودرهم والقفيز المذكور ثمانية ارطال
بالبحارزي وهي ستة عشر بالعراقي واما جريب النخل فقال ابو حنيفة
فيه عشرة دراهم واختلف اصحاب الشافعي فمنهم من قال عشرة
ومنهم من قال ثمانية وقال احمد ثمانية واما جريب العنب فقال
ابو حنيفة واحد عشرة وقال الشافعي في العنب كقولهم في
النخل واما جريب الزيتون فقال الشافعي واحد فيه اثني عشر درهما
وابو حنيفة لم يوجد نصف في ذلك وقال مالك ليس في ذلك جميعه فداء
بل المرجع فيه الى ما تحمله الارض في فداء ذلك مستبغنا عليه باهل الخرج
فصل قال ابن هبيرة في الافطاح واختلفوا في انما هو راجع الى
اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على
ما وضعه واختلفت الروايات عن امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في ذلك
كل صحيح وانما اختلفت لاختلاف النواحي **فصل** اختلفت الامية
هل يجوز للامام ان يزيد في الخراج قليلا ورضع امير المؤمنين عمر
رضي الله عنه او ينقص منه وكذلك في الجزية فاما ابو حنيفة فليس عنه
نصف في ذلك لكن حكي عنه القدور بعد ذكر الاشياء المعينة عليها الخراج
لا يوضع عمر رضي الله عنه قال واسوي في لكن من اختلفت الاشياء وضع
عليها بحسب الطائفة فان لم تنطق الارض بوضع عليها فنقصها
الامام واختلف صاحباه فقال ابو يوسف لا يجوز للامام النقصان
ولا الزيادة مع الاحتمال وقال محمد يجوز له ذلك مع الاحتمال والشافعي

من ذلك لاختلافها في جهتها الامام

بن الخطاب

انه لا يجوز للامام الزيادة ولا يجوز له النقصان وعن احمد ذلك روايا
 احدها يجوز له الزيادة اذا احتملت والنقصان اذا لم يحتمل والثانية
 يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان والثالثة لا يجوز الزيادة
 ولا النقصان واما مالك فهو على أصله في اجتهاد الامة على ما تحمله
 الارض مستعينا باهل الخبرة **فصل** قال بن هبيرة لا يجوز
 ان يضر على الارض ما يكون فيه هضم لبنت المال رعاية لاحاد
 الناس ولا ما يكون فيه اضرار باب الارض تحميها من ذلك
 ما لا تطيق فمدار الباب على ان تحمل الارض من ذلك ما تطيق
 واري انما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشيد
 وهو الجيد قال اري ان يكون لبنت مال من الحب الحسان ومن الثمار
 من الثلث **فصل** هل فتح مكة صلحا ام عنوة قال ابو حنيفة
 ومالك واحمد في اظهر وايتبه عنوة وقال الشافعي واحمد في الرواية
 الاخرى صلحا ولو صالح قوما من الكفار على ان ارضيهم لم يجعل عليها
 شيئا فهو كالجزية ان سلموا سقط عنهم وكذا ان اشتراه منهم مسلم وهذا
 قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يسقط عنهم خراج ارضهم باسلا
 ولا بشرا **فصل** هل يستعان بالمشركين على قتال هل الحرب
 او يغاونون على عدوهم قال مالك واحمد لا يستعان بهم ولا يغاونون
 على الاطلاق قال مالك الا ان يكونوا حادما للمسلمين فتكونون
 يجوز وقال ابو حنيفة يستعان بهم ولا يغاونون على الاطلاق
 متى كان حاددا لاسلامهم هو الغالب الجاري عليهم فان كان حكم المشرك هو الغالب
 كن وقال الشافعي يجوز ذلك بشرط احدهما ان يكون بالمسلمين قلة ويكون
 بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم من المشركين حسن نراي في الاسلام وبطل

اليه

اليه ومتى استعان بهم رشح لهم ولم يسهم **فصل** هل تقام الحدود
 في دار الحرب على من يجب عليه في دار الاسلام قال مالك نعم تقام فكل
 فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا فعله في دار الحرب لزمه
 الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الاديان
 فاذا زنا او سرق او شرب الخمر او قذف الا ان يكون بدلا للرب امام
 فيقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب
 حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب
 امام مع جيش المسلمين اقام عليهم الحدود في العسكر قبل القول
 وان كان امير سرية لم يقر الحدود في دار الحرب وان دخل دار الاسلام
 من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن
 الدية في ما اعدا كان او خطاء هل يسهم لتجار العسكر واجر ائمتهم
 اذا شهدوا الواقعة وان لم يقاتلوا قال ابو حنيفة والشافعي لا يسهمون
 وقال الشافعي واحمد يسهم لهم وان لم يقاتلوا وللشافعي قول اخر انه
 لا يسهمون وان قاتلوا **فصل** هل يقع الاستنابة في الجهاد ام لا
 قال ابو حنيفة والشافعي ولا بعدا سواء كان بجعل او بعة او تبرع
 او سواء يقين على المستناب ام لم يقين وقال مالك نعم اذا كان
 بجعل ولو لم يكن الجهاد متعينا على النابك العبد والامة لا باس
 بالحقايل في الثغور مضي الناس على ذلك وقد ادى الى الخراج
 مائة دينار في بقعة ايام عمر رضي الله عنه **فصل** اتفقوا على انه
 لا يجوز لاحد من الغائبين ان يطأ جارية من السبي قبل القسم
 واختلفوا فيما يجب عليه اذا وطئها قال ابو حنيفة لا حد عليه لعقوبة ولا
 يثبت نسبه بل هو مملوك ردي في الفينة وقال مالك هو حر ان يحد وقال

فصل

فصل قال مالك

القاعدة

وعليه العقوبة من الاصابة

الشافعي واحدا لحد عليه ويثبت نسب الولد وحرثته عليه قيمتها والمهور
 في الغنمة وهل تصير امة ولد قال احمد نعم وللشافعي قولان احدهما لا يصير **فصل**
 اذا كان جماعة في سيفية فوقع فيها نار قبل تجوزهم الفداء انفسهم في الماء ام الثبات
 قال ابو حنيفة ان وقع في احدى الروايتين فيمير اهل الميرجوا النجاة لا في الاغيا ولا في
 الثبات الاقامة في الغنمة فهم بالخيار بين القبر والافاء وقال احمد ان جاز
 في الافاء القوا او في الفينة ثم اتوا وان استوى الامران فعلا وما ساق
 وان يقولوا بالهلاك فيها او غلب على ظنهم بدروايتان اظهرهما منع الاقا
 لانهم لم يرجوا نجاة وهذا قول محمد بن الحسن الخنفي وهو رواية عن مالك **فصل**
 لو نذر بغير من دار الحرب الى دار الاسلام او دخل حربي بغير امان قال
 ابو حنيفة والكل والشافعي يكره ذلك فينا للمسلمين لا ان الشافعي قال
 الا ان يسلم الحربي قبل ان يرخد فلا سبيار عليه وقال احمد هو من اخص
 خاصته **فصل** هذا يا امراء الجيش هل تحضون بها او تكون
 كهيئة مال الفتي قال مالك تكون غنمة فيها الجنس وهكذا ان اهدى الى امير
 من امراء المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى رجل
 من المسلمين ليس بامير فلا بأس باخذها وتكون ادون اهل العسكر وزوا
 محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ما اهدى ملك الروم الى امير
 الجيش في دار الحرب في اولى خاصته وكذلك يعطى الرسول ولم يذكر عن
 ابي حنيفة خلافا ثم قال الشافعي اذا اهدى الى الوالي حديثه فان كانت
 قال منه حقا او باطلا فخر ام علي الوالي اخذها لا ترمي محرم عليه ان ياخذ
 على خلاص الحق جولا وقد رزقه الله ذلك فخر ام عليه ان ياخذ باطلا
 والجعل على الباطل احرارهم فان اهدى اليه من غير هذين المعنيين احد
 من ولا تفضلاد وشكر فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات

واحد طالك

لا يسعه

لا يسعه عندي غير الا ان يكافيه عليه بقدر ما يسعه ان كانت من
 رجل لا سلطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطانه شكر اعلى احسا
 كان منه فاحب ان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعها ولا
 ياخذ على الخمر مكافاة فان اخذها لم يحرم عليه وعن احمد روايتان
 احدهما لا تختص بها من اهديت اليه بل هي غنمة فيها الجنس والاخرى
 تختص بها الامام **فصل** اتفقوا على ان الغال من الغنمة
 قبل حيازتها اذا كان له فيها حق انه لا يقطع واختلفوا فيما
 حق هل يحرق رحله ويحرم سهمه ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه وقال احمد يحرق رحله الذي معه الا
 المصحف وما فيه روح من الحيوان وهو عت للقتال كالسلاح
 رواية واحدة وهل يحرم سهمه عنه روايتان **فصل** مال الفتي
 وهو ما اخذ من مشرك لاجل كفره بقتال كالجزية الماخوذة على الكوف
 واجرة الارض الماخوذة برسم الخراج او ما تركون فرعا وهر وباد مال
 المرتد اذا قتل في دمه ومال كافر مات بلا وارث وما يؤخذ منهم
 من العشرة اختلفوا الى بلاد المسلمين او صولحو عليه هل ينجس
 ام لا قال ابو حنيفة واحمد في المنصوص عنه هو للمسلمين كافة فلا
 نجس بل جميعه لمصالح المسلمين وقال مالك كل ذلك في غير
 مقسوم يصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه
 وقال الشافعي نجس وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما الذي يصنع به بعد فقوان احدهما لمصالح المسلمين والثاني
 للمقاتلة وما الذي نجس منه قولان الجديد انه نجس جميعه وهي
 رواية عن احمد والغلام لا ينجس الا ما تركوه فرعا وهو با

ن

وتقولها

في

باب الجزية اتفق الاغنياء على ان الجزية تضرب على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا واختلفوا في المجوس هل هم اهل كتاب او لهم شبه كتاب فقال ابو حنيفة ولكن واحدا ليسوا اهل كتاب وانما لهم شبه كتاب وعن الشافعي قولان واختلفوا فيمن لا كتاب له ولا شبه كتاب كعبدة الاوثان واليهود والعجم هل يؤخذ منهم الجزية ام لا فقال ابو حنيفة يؤخذ من العجم منهم دون العرب وقال مالك يؤخذ من كل كفر عجمي كان او اجميا الا مشركي قريش خاصة وقال الشافعي واحدا في الظاهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا **فصل** واختلفوا في الجزية هل هي مقدرة ام لا فقال ابو حنيفة واحدا في احدى رواياته هي مقدرة الا قلنا اكثر فعلى الفقير المعسر اثني عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية واربعون درهما وعن احمد رواية انما موكولة الى راي الامام وليسست مقدرة وعن رواية ثالثة انه يقدر الاقل منها دون الاكثر وعشر روايات رابعة ان اهل البصرة خاصة مقدرة بدنياردون غيرها اتباعا لحدوث ورد فيهم قال مالك في المشهور عنه تنقذ على الغني والفقير جميعا اربعة دنانير او اربعين درهما لافرق بينهما وقال الشافعي دينار يستوي فيه الغني والفقير والمتوسط **فصل** واختلفوا في الفقير من اهل الجزية اذ لم يكن معتمدا ولا شيء له فقال ابو حنيفة ولكن له ولعمد يؤخذ منه شيء وقال الشافعي في عقد الجزية على من لا يسب له فلا يمكن الاجزاء قولان احدهما يخرج من بلاد الاسلام والثاني يقر ولا يخرج واذا اقر فما حكمه فيه اقوال اختلفوا في الجزية

الواجب

والله

والثاني يجب الجزية ويحقق دمه بضمانها ويطالب عند بيان والثالث اذا جاء عليه الحول ولم يبدلها الحق بدرا الحرب **فصل** واختلفوا في الذمي اذا مات وعليه جزية فقال ابو حنيفة واحدا تسقط بموته وقال مالك والشافعي لا تسقط وهل يجب باخر الحول او باوله قال ابو حنيفة يجب وله المطالبة بما بعد عقد الذمة وقال مالك في المشهور عنه والشافعي واحدا يجب باخر ولا يمكن المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى يمضي السنة فان مات في اثناء الحول قال ابو حنيفة واحدا تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية مما مضى من السنة **فصل** لو كان عليه الجزية فلم يؤدها حتى اُشعل فقال ابو حنيفة ولكن واحدا تسقط عنه الجزية باسلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين لم يؤدها ثم اُشعل قبل ادائها فانها تسقط وقال الشافعي الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانهما اخرج الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الاولة هل تسقط جزية السنة الماضية بالبدل ام تجب جزية السنتين قال ابو حنيفة تسقط بالندخل وقال الشافعي والعمد تسقط بل تجب جزية السنتين **فصل** اتفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وضرب كرجح فان ولا اهل الصوامع هكذا قال بن هبيرة ولكن قال الرافعي في عقد الجزية عليهم طريقتان احدهما وهو الذي اوردته جماعة انه ينبغي على الخلاف في جواز قتالهم ان قلنا بالجواز ضرب الجزية عليهم والا فلا الحاقا بالنساء والصبيان والثاني القطع بالضرب

باوله

خل

لأنها بمثابة كرى الدار فيستوي فيه أرباب العذر وغيرهم والظاهر كيف
ما قدر الضرب وهو المنصوص قال النووي وهو المذهب وجوبها
على زمن وشيخ وهم وأعمى وراغب وأجير وظاهر كلامه في الروضة
ترجيح طريقة القطع وتضعيف طريقة البناء واختلفوا في نسائها
تعلب وصبيانهم خاصة هل يؤخذ منهم ما يؤخذ من رجالهم فقال
أبو حنيفة يؤخذ من نسائهم دون صبيانهم وقال مالك والشافعي
لا يؤخذ من نسائهم بل هم كغيرهم في ذلك وقال أحمد يؤخذ من نسائهم
وصبيانهم جميعا كما يؤخذ من رجالهم **فصل** وانفقوا على
أنه إذا عود هذا المشركون عن ذلك في هذه الأبا حنيفة فانه شرط
ذلك بقاء المصلحة فتي اقتضت المصلحة الفسخ بندهم عندهم وانفقوا
على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الإمام
شرط أن مرجعهم مسلما رد ذناه أنها لا ترد واختلفوا في مهرها
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هي لا يرد مهرها أيضا والشافعي قول
أصحابه لا يجب **فصل** إذا أمر الحر ببال النكاح على بلاد المسلمين هل يؤخذ
منه قال أبو حنيفة لا يؤخذ منه إلا أن يكونوا يلحدون منا وقال
مالك أحمد بن حنبل والعشرون قال مالك هذا إذا كان دخوله بامان وإن
يشترط عليه أكثر من العشر فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله
أخذ منه وقال الشافعي أن شرط عليه العشر جاز أخذن والأفلح ومن
أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط **فصل** ولو اتجرت
الذي من بلد إلى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كلما اتجرت وإن اتجرت
في السنة مرة أو قال الشافعي لا أن يشترط وقال أبو حنيفة ولعله
يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد النكاح في ذلك

والأمن صبيانهم

نقل

فقال أبو حنيفة نصابه في ذلك كنفاب مال المسلم وقال أحمد النكاح
في ذلك الحربي خمسة دناتير والذي عشر **فصل** اختلفوا فيما ينتقض
به عهد الذي فقال الشافعي ما لك والشافعي واحد ينتقض عهد الذي يمنع
الجزية وامتناعه من إجراء أحكام الإسلام عليه إذا حكم حاكم متبا
عليه قال أبو حنيفة لا ينتقض عهدهما إلا أن يكون لهم منعة وبها
بها والحقوق بدار الحرب **فصل** إذا فعل أحد من أهل الذمة
ما يجب عليه تركه والكف عنه بما فيه ضرر على المسلمين أو لحادهم في نفس
أو مال أو ذلك ثمانية أشيا الإجماع على قتال المسلمين أو ذر في مملكتهم
أو يصيبها بأسم كالح أو يفتن مسلما عن دينه أو يقطع عليه الطريق
أو يؤذي المشركين جاسوسا أو يعين على المسلمين بدلا له في كتاب المشركين
بأخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة أو أهل ينتقض عنده
هذه الأشياء الثمانية أمر ما قال أبو حنيفة لا ينتقض هذه الثمانية ولا بالأمرين المذكورين قبله
إلا أن يكون لهم منعة فيغلبون على موضع ويحاربون أو يلحقون
بدار الحرب وقال الشافعي من قاتل الذي المسلمين انتقض عهد
سواء شرط عليه في عقد الذمة أو لم يشترط فإن فعل ما سوى ذلك
من التبعة الباقية فإن لم يشترط عليه الكف عن ذلك في العقد
لم ينتقض وإن شرط ففقد ذلك لا محالة وخمان أحد ما ينتقض وهو
الراح والثاني لا ينتقض عهد بالزنا بالمسلمة ولا بالانصاية بالنكاح
وينتقض ما سوى ذلك الا قطع الطريق وقال أبو القاسم من أجهاب
ينتقض عهد به وعن أحمد وأبيان أظهرهما أن عهد ينتقض
بالأشياء الثمانية المذكورة سواء شرطت عليهم أو لم تشترط والثانية
لا ينتقض إلا بالامتناع من بطل الجرم ولجاء أحكامنا على ما

تركه تركه وقال مالك لا ينتقض

فصل وان فعل احدهم ما فيه غشاضة ونقصية على الاسلام وذلك
اربعة اشياء ذكر الله عز وجل بما لا يليق بجلاله سبحانه وتعالى او ذكر كتابا بالمجيد
او ذكر دينه القويم او ذكر رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بما لا ينبغي فعله
ينتقض بذلك امر لا قال احمد ينتقض سواء شرط ذلك او لم يشط وقال مالك
اذا سبوا الله او رسوله او دينه او كتابه بغير ما كفوا به فانه ينتقض شرط
تركه او لم يشط وقال اكثر اصحاب الشافعي حكمه حكم ما فيه ضرر على المسلمين
وهي الاشياء السبعة وذلك انه ان لم يشط في العقد لم ينتقض بالعقد
وان شرط على الوجهين وقال ابو اسحق المروزي حكمه حكم الثلاثة الاولى
وهي الامتناع من التزام الجزية والتزام احكام المسلمين والاجتماع على
قتالهم وقال ابو حنيفة لا ينتقض العهد بشئ من ذلك وانما ينتقض
بامرين ان يكون لغير منعة يقتدرون معها على المحاربة او يلقون بدار
الحرب **فصل** اختلفوا فيمن انتقض عهده من اهل الذمة ما اذا
يصنع به فقال ابو حنيفة ومن انتقض عهده ابيع قتله متى قدر عليه وقال مالك
في المشركين يقتل ويشتري حريمه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ببنو النضير وقال الشافعي في اظهر قوله ولعله لا يرد من انتقض
عهده منهم الى ما منه بل الامام فيه بالخيار بين الاسترقاق والقتل
فصل هل يمنع الكافر من دخول الحرم ام لا قال ابو حنيفة يجوز
له دخوله والاقامة فيه مقام المسلما ولكن لا يستوطنه وقال مالك
والشافعي ولعله يمنع ويجوز عند ابو حنيفة دخول الواحد من الكفار
الى الكعبة وهل يمنع الكافر من الذي من استيطان الحجاز
وقوم مكة والمدينة واليامة ونحوها قال ابو حنيفة لا يمنع وقال
وقال الشافعي ولا يمنع الا ان يكون له دخل من قراجر او ياذن له الامام

ولا يمنع

ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم ينتقل ولمسوى المسجد الحرام من المساجد
فقال ابو حنيفة يجوز دخولها للمشرى من غير اذن وقال الشافعي لا يجوز
دخولها الا باذن المسلمين وقال مالك واحمد لا يجوز لهم دخولها فقال
فصل اتفقوا على انه لا يجوز احداث كنيسة ولا بيعة في المدن
والامصار بدار الاسلام واختلفوا هل يجوز احداث ذلك فيما كان
قال مالك والشافعي واحمد لا يجوز وقال ابو حنيفة ان كان الموضع وينا
من المدينة وهو قد رتب الى اهل المدينة احداث ذلك وان كانوا ائود
من ذلك جاز ولو شعث من كنيستهم ويبيعهم في دار الاسلام
او انهدم فها لم يجد بناء ام يرفق قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
يجوز ذلك بشرط ابو حنيفة ان تكون الكنيسة في رضى فتمت صلحا
فان فتمت عنق لم يجوز وقال احمد في اظهر رواياته وهي التي اختارها
بعض اصحابه وجماعة من اعلام الشافعية كابي سعيد الاصطخري
وابي علي ابن ابي هريرة لا يجوز لهم ترميم ما شعث ولا تجديد بناء
على الاطلاق والثانية عن احمد جواز ترميم ما شعث ون بناء
بما استوعب عليه الخراب والثالثة جواز ذلك على الاطلاق **باب**
الاقضية لا يجوز ان يولي القضا من ليس من اهل الاجتهاد كالحاكم
بطرق الاحكام لا يجوز ولايته عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يجوز ولايته من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فمنهم من شرط
الاجتهاد ومنهم من اجاز ولاية العامي وقال ابو حنيفة وقال بهيرة
في الافصاح والصحيح في هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما يعنى
به ما كان الحال عليه قبل استنفا هذه المذاهب لاربعة التي اجتمع
الامة على كل واحد منها يجوز العمل به لانه مشتد الى سنة رسول

في الجواز

الله صلى الله عليه وسلم قال فاني الآن وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا سعي في
 طلب الاحاديث وانتاد طريقها لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية صلى
 الله عليه وسلم لا يعوزه معه معرفة ما لا يحتاج اليه وغير ذلك من شروط
 الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وداب له فيه وانتهى الامر من هؤلاء
 الائمة المجتهدين الى ما اراهم بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم
 وتدنست العاوم وانتهى الامر ما اتضح فيه الحق وانما على القاضي في
 اقتضيت بما ياخذ عنهم او عن الواحد منهم فانه في معني من كان ادله
 اجتهاده الى قول قاله وعلي ذلك فانه اذا خرج من خلافهم متوجهيا
 مواطن الاتفاق ما امكنه كان احدا بالجزم عاملا بالاولى وكذلك
 اذا اقتصر في مواطن الخلاف توخى ما عليه الاكثر منهم والعمال قاله
 الجمهور دون الواحد فانه اخذ بالجزم مع جواز عمله بقول الواحد
 الا انني اكرم له ان يكون من حيث انه قد قرأ مذهب واحد منهم او
 نشاء في بلدة او كان ابو او شيخه على مذهب واحد منهم ففصر نفسه
 على اتباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عند خصمان وكان ما نشاء
 فيه مما يفتي الفقهاء الثلاثة حكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان
 الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واحدا اتفقوا على جواز هذا
 التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعذر عما اجتمع عليه هؤلاء الائمة
 الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمفرده من غير ان يثبت عند
 بالدليل ما قاله ولا اذاه اليه الاجتهاد فاني اخاف عليه من الله
 عز وجل بانه ابتغى في ذلك هواه وانه ليس من الذين يستمعون
 القول فيتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضي ما لكفا فاختص
 اليه اثنان في سور الكلب ففقي بظنارته مع علمه بان الفقهاء كلهم

لم يعرف فيها الا
 مذهب امام واحد
 منهم

قضوا

قضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضي شافيا فاختص اليه اثنان في
 متروكة التسمية عمدا فقال احدهما هذا منعتي من بيع شاة مذكاة فقال
 الاخر انما منعتني من بيع الميتة فقضي عليه بمذهبه وهو يعلم ان
 الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك اذا كان القاضي حنبليا فاختص
 اليه اثنان فقال احدهما الى عليه مال فقال الاخر كان له على مالي
 قضيت ففقي عليه بالبراءة الائمة الثلاثة على خلافه فهذا وانما
 مما ارجى ان لا اكثر من فيه عند ربي الى الاخلاص وارجح في العمل
 ومتقضي هذا ان ولاية الحكم في وقتنا هذا صحيحة وانهم قد
 سدوا ثغرا من ثغور الاسلام سدا فرض كفاية ولو اهلكت هذا
 القول فطر اذ كن ومشت على الطريق التي علمها الفقهاء بذكر كل
 منهم في كتاب ابن حنيفة او كلام قاله انه لا يصح ان يكون قاضيا
 الا من اهل الاجتهاد ثم ذكر من شروط الاجتهاد اسيا ليست
 موجودة في الحكم وهذا كالحالة والتناقض وكانه تعطيل الحكم
 وسد لباب الحكم وهذا ليس مسلم بل الفقيه في المسئلة ان ولاية الحكم
 جائز وان حكوماتهم صحيحة نافذة والله اعلم **فصل** المرأة هل
 يصح ان تلي القضاء مالكا والشافعي واحدا لا يصح وقال ابو حنيفة
 يصح ان تكون قاضية في كل شيء تبطل فيه شهادة النساء وعند ان
 تشهد النساء تبطل في كل شيء الا في الحدود والجراح فهي عند وقال
 ابن جرير الطبري يصح ان تكون قاضية في كل شيء واتفقوا على انه
 لا يجوز ان يكون القاضي عبدا **فصل** القضاء هل هو من فروع
 الكفایات ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي نعم ويجب على من
 يتعين عليه الدخول فيه اذا لم يوجد غيره وقال احمد في الظاهر وآيته

وقد علم

ليس هو من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غير
ولو اخذ القضاة الرشوة لا يصير قاضيا بالاتفاق **فصل** هل يمكن
القضاة في المجدام لا قال ابو حنيفة لا يمكن وقال مالك لا هو السنة وقال
الشافعي يمكن الا ان يدخل المسجد للصلاة فيحدث حكومة فيحكم فيها
ولا يقضي القاضي بغير علمه بالاجماع وهل يجوز له ان يقضي بعلمه
ام لا قال ابو حنيفة ما شاهد الحاكم من الافعال الموجهة للحدود
قبل القضا وتعد لا يحكم فيها بعلمه وقام علمه من حقوق الناس حكم
فيه بما علمه قبل القضا وبعد وقال مالك ولا يعد لا يقضي بعلمه اصلا
وسواء في ذلك حقوق الله تعالى وحقوق الادميين والصحيح من هذا
الشافعي انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى **فصل** هل يمكن
للقاضي ان يتولى البيع والشراء بنفسه ام لا قال ابو حنيفة لا يمكن
ذلك وقال مالك والشافعي ولعمري وطريقه ان يوكّل **فصل** اذا
كان القاضي لا يعرف لسان الخصم لاختلاف اللغة فلا بد للقاضي من
يترجم عن الخصم واختلفوا في عدد من يقبل في ذلك وكذلك في
التعريف من لا يعرف وتاديه رسالة والجرح والتعديل فقال ابو حنيفة
ولعمري احدي روايتيه تقبل شهادته الرجل الواحد في ذلك كله
بل قال ابو حنيفة ويجوز ان تكون امرأة وقال الشافعي واحدي في
الرواية الاخرى لا يقبل اقل من رجلين وقال مالك لا بد من اثنين
فان كان الخصم في اقر زعمال قيل فيه عند رجل وامرأتان وان
كان يتعلق باحكام الابدان لم يقبل الا رجلان **فصل** اذا
عزل القاضي نفسه فهل ينزل ام لا نقل المحققون من اصحاب
الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انزل ان لم يتعين عليه وان

فصل

تعيين عليه لم ينزل في اظهر الوجهين وقال الماوردي ان عزل نفسه
لعذر جاز او لغريم لم يجز ولكن لا يجوز ان يعزل نفسه الا بعد اعلام
الامام واستعفائه لانه موكل بعلم حرم عليه اصناعته وعلى الامام
ان يعفيه اذا وجد غير فتم عزله باستعفائه واعفائه ولا يتم با
ولا يكون قوله عزله نفسى عزلا لان العزل من المولى وهو لا يولي
نفسه فلا يعزله **فصل** قال الاضطراب لو فسق القاضي ثم
تاب وحسن حاله فهل يعود قاضيا من غير تجديد ولاية وجهان
اصحهما لا يعود بخلاف الجنون والاعما اذا لا صح فيهما العود
قال المروزي في الاشرار لو فسق القاضي وانزل ثم تاب صار
واليانص عليه يعفى الشافعي لان ذلك يسد باب الحكم فان الانسان لا ينفك
غالب الا **فصل** عن امور يعصى بها فينقل الى مطالعة الامام فحوز
للشأن الحاجة وقال القاضي ان حدث الفسوق في القاضي واصر
انزل وان عجل الاقلاع بتوبة وندم لم ينزل لانتفاء العصمة
عنه ولان هفوات ذوي الهسيات مقالة قل من سئل الامر بجمع
فصل اختلاف الامية في سماع شهادته من لا يعرف عدالة
الباطنه فقال ابو حنيفة يسأل الحاكم عن باطن العدالة في
الحدود والقصاص فوكلا واحدا وفيما عدا ذلك لا يسأل الا ان
يطعن الخصم في الشاهد متى طعن سأل ومتى لم يطعن لم يسأل
وسمع الشهادته ويكتفي بعد التمر في ظاهره او المهر وقال مالك
والشافعي واحدي في احدي روايتيه لا يكتفي الحاكم بظاهر
العدالة حتى يعرف العدالة الباطنه سوا طعن الخصم او لم
يطعن وسواء كانت الشهادة في حد او غير وعن احمد رواية

واعفائه

عدها

المأوردى

اخرى اختارها بعض اصحابه ان الحكم يكتب بظاهر الاسلام ولا يسأل
على الاطلاق وهل تقبل الدعوى بالجرم المطلق في العذالة ام لا قال
ابو حنيفة تقبل وقال الشافعي في اخيه في احدى اشهر روايته لا تقبل
حتى يبين سببه وقال مالك ان كان الجرح عالما بما يوجب الجرح
مبرز في عدالته قبل جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه
الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب وهل يقبل جرح النساء وتعالى
قال ابو حنيفة يقبل وقال مالك والشافعي واحمد في اشهر روايته
لا يدخلهن في ذلك واذا قال المزني فلان عدل رضى قال ابو حنيفة
يكفي ذلك وقال الشافعي لا يكفي حتى يقول هو عدل رضى لي وعلمي
وقال مالك ان كان المزني عالما باحوال العذالة قبل قوله في تركيته
عدل ورضي ولم يفتقر الى قوله لي وعلمي **فصل** لا يقضي على غائب
الا ان يحضر من يقوم مقامه كوكيل او وصي عند ابو حنيفة وعند
الثلاثة يقضي عليه مطلقا واذا قضى لانسان حتى على غائب وصبي
او محنون فقل يحتاج الى تخليفه للشافعي في جهان اصحابهم وقال
لعمد لا يحتاج الى اخلافه **فصل** واتفقوا على ان كتاب القاموس
الى القاضي من مصر في الحدود والعقاص والنكاح والطلاق والخلع
غير مقبول الا ما كانا فانه يقبل عند كتاب القاضي في ذلك كله واتفقوا
على ان الكتاب في الحقوق المالية جائز مقبول واختلفوا في صفة
تأديته التي يقبل معها فقال ابو حنيفة والشافعي ولعمد لا يقبل
حتى يشهد اثنان انه كتاب القاضي فلان قرأه علينا او قرئ عليه
بحضرتنا وعن مالك في ذلك روايتان احدهما كقول الجماعة والاخرى
يكفي قولها هذا كتاب القاضي فلان المشهور عند وهو قول ابو يوسف

الى مصر

ولو تكاتب القاضيان في بلد واحد فقد اختلف اصحاب ابو حنيفة فقال
الطحاوي يقبل ذلك وقال النسفي ما حكاه الطحاوي مذهب ابو يوسف
ومذهب ابو حنيفة انه لا يقبل وهو الاظهر عندي وقال الشافعي
واحمد لا يقبل ويحتاج الى اعادة البينة عند الاخر بالحق وانما يقبل
ذلك في البلدان المتأوية **فصل** اذا حكم رجلان رجلا
من اهل الاجتهاد في شيء وثقلا رصينا بحكمك فاحكم بينهما فهل
يلزمهما حكمه قال مالك واحمد يلزمهما حكمه ولا يعتبر رضاها بذلك
ولا يجوز للحاكم البلد نقضه وان خالف رايه م راي غير وقال
ابو حنيفة يلزمهما حكمه ان وافق حكمه راي قاضي البلد فقد قضيه
قاضي البلد اذ ارفع اليه وان لم يوافق راي قاضي البلد فله ان يبطل
وان كان فيه خلاف بين الامم وللشافعي قولان احدهما يلزمهما
حكمه والثاني لا يلزم الا بتراضيهما بل يكون ذلك كالفقهاء منه
هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود الى الحكم في الاموال واما
النكاح واللعان والعذف والعقاص والحد فلا يجوز فيه
اجماع **فصل** لو شى الحاكم ما حكم به فشهد عند شاهدان اياه
حكم بذلك فقال مالك واحمد تقبل شهادتهما وحكمهما وقال ابو حنيفة
والشافعي لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يتذكر انه حكم به **فصل**
ولو قال القاضي في حال ولايته قضيت على هذا الرجل حتى ان تحدد
قال ابو حنيفة واحمد يقبل منه ويستوفى الحق والحد وقال
مالك لا يقبل قوله حتى يشهد معه عدلان او عدل وعن الشافعي قولان
احدهما حكمه عيب ابو حنيفة وهو الاصح والثاني كذهب مالك ولو
قال بعد عزله قضيت بكذا في حال ولايته قال ابو حنيفة ومالك

والشافعي لا يقبل منه **فصل** حكم الحاكم لا يخرج عما هو عليه في الباطن
 وإنما ينفذ حكمه في الظاهر فإذا ادعى مدعى على رجل حقاً وأقام شاهدة
 بذلك فحكم الحاكم بشهادتهما فإن كانا قد شهدا بحق وصدق فقد حل ذلك
 الشيء للمشهود له ظاهره وباطنه وإن كانا شهدا بغيره فقد ثبت ذلك
 الشيء للشهود له في الظاهر بالحكم وأما الباطن فيما بينه وبين مدعى
 وحل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج
 أو في الأموال هذا قول مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 حكم الحاكم إذا كان عقداً أو شئناً على ما هو عليه وينفذ الحكم به
 ظاهره وباطنه **فصل** اتفقوا على أن حكم الحاكم إذا حكم باجتهاد ثم
 بان له اجتهاده مخالفاً فإنه لا ينقض الأول وكذا إذا رفع حكم غيره
 فلم يرفع فإنه لا ينقض **فصل** أوصى إليه ولم يعلم بالوصية فهو
 وصي بخلاف الوكيل بالاتفاق وتثبت الوكالة بخبر واحد عند
 أبي حنيفة ولا يثبت عزل الوكيل إلا بعدل أو مستورين وعند
 الثلاثة بشرط طهرها العذران قال ولو قال قاض الرجل حكمت
 عليك فلان بالفرع أخذها ظلماً أقال قول قول القاضي بالاتفاق
 ولو قال قطعت يدك حتى فقال بل ظلماً **فصل** وفي جاز
 بالاتفاق فيما قبل القسمة إذا شارك في المتصرفين بالمشارة واختلفت
 الأجرة هل هي ببيع أم افراز قال أصحاب أبي حنيفة القسمة تكون
 بمعنى البيع وهو فيما يتفاوت كالشباب والعقار ولا يجوز بيعه
 مراجة والذي هي فيه بمعنى الافراز وهو فيما لا يتفاوت كالمكحلة
 والموزونات والمعدونات التي لا تتفاوت كالجوز والبيضة
 فهي في هذه افراز وتبييض حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه

منه فقال اخذتها

القسمة

قال مالك

مراجة أن تساوت الاعيان والصفات كانت افرازاً وان اختلفت كانت
 بيعاً وللشافعي قولان أحدهما بيع والثاني افراز والذي تقرر من
 مذهبه آخر ان القسمة ثلاثة أنواع الأول بالاجزاء كمن يوزن من
 الابنية وارض مشتملة الاجزاء فتعول السهام ثم يفرع والثاني بالتقدير
 كارض تختلف قيمة اجزائها بحسب قوت انبات وقرب ماء والثالث
 بالرد بان يكون في احد الجانبين بئراً وشجر لا يمكن قسمته فرد من
 يأخذ قسطاً قيمته فقسمة الرد والتعويل بيع وقسمتنا لاجزاء
 بيع افراز وقال لعده هي افراز فعلى قول من يراها افراز يجوز عند
 قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخص ومن يقول انها بيع يمنع
 ذلك **فصل** لو طلب احد الشريكين القسمة وكان فيها ضرراً على
 الآخر قال ابو حنيفة ان كان الطالب منهما هو المتضرر بالقسمة لا يقع
 وان كان الطالب لها ينشع اجبر الممتنع منهما عليها وقال مالك
 يجبر الممتنع عن القسمة منهما بكل حال ولا محاب للشافعي اذا كان
 الطالب هو المتضرر وجعلنا أصحابها يجبرون على القسمة بالبيع
 ويقسمونه **فصل** هل لقرعة القاسم على قدر الرؤس المقسمين
 او على قدر الانصبا قال ابو حنيفة ذلك في احدي روايتيه هي
 على قدر الرؤس وقال مالك في الرواية الاخرى والشافعي وأحمد
 على قدر الانصبا وهل هي على الطالب خاصة أم عليه وعلى
 المطلوب منه قال ابو حنيفة هي على الطالب خاصة وقال مالك
 والشافعي وأصحاب لعده هي على الجميع **فصل** اختلف في
 قسمة الرقيق بين جماعة اذا اطلبها احدهم هل يصير ام لا قال
 ابو حنيفة لا نضج وقال الباقر بن تميم بالقسمة كما يقسم سائر الجوز

الحاصل

طلب

بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان والضقات **كتاب**
الدعوى والبينات اتفق الامة على انه اذا حضر رجل ودعى على رجل
 ودعى احضار من بلدا اخر فيه حاكم الى البلد الذي فيه المدعى فانه لا يخفى
 سؤاله واختلافهما اذا كان في بلد لا حاكم فيه فقال ابو حنيفة لا يلزم
 الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلد وقال ان في
 واحد يحضره الحاكم وسواء قربت المسافة او بعدت **فصل** اتفقوا على
 ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر وبينه على الغايب ثم اختلفوا هل يحكم
 بهما على الغايب ام لا قال ابو حنيفة لا يحكم عليه ولا على من هرب قبل
 الحكم وبعد اقامة البينة ولكن ياتي من عند القاضي ثلثة الى باب
 يدعونه الى الحكم فان جاء والا فحق عليه بابه وحكي عن ابي يوسف انه
 يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غايب بحال الا ان يتعلق
 الحكم بالامر مثل ان يكون الغايب وكيل او يكون جماعة شرعا
 في شيء يدعى على احدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغايب وقال
 ما لك يحكم على الغايب للحاضر اذا اقام الحاضر البينة وسأله الحكم
 له وقال الشافعي يحكم على الغايب اذا اقامت البينة للمدعى على
 الاطلاق وعن احمد وايتان احدهما جواز ذلك على الاطلاق
 كذهب الشافعي وكذا ذلك اختلافهم فيما اذا كان الذي قامت عليه
 البينة حاضرا وامتنع من ان يحضر مجلس الحاكم واختلف القائلون
 بالحكم على الغايب فيما اذا اقامت البينة او يصح له ومنه هل يحكم
 المدعى مع بينته او يحكم بالبينة من غير استخلاف قال مالك وهو
 الاصح من مذهب الشافعي يحلف وعن احمد وايتان احدهما يحلف
 والثاني لا يحلف واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعدلين

حكم به ولا يحلف المدعى مع شاهديه **فصل** لو مات رجل وخلف
 ابنا مسل او ابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات عن دينه
 وانه يرثه واقام على ذلك بينة وعرف انه كان نصرانيا وشهدت
 احدي البينتين انه مات واخر كلامه الاسلام وشهدت لغيري
 انه مات واخر كلامه الكفر فهما متعارضتان فيستيطان في احدي
 قول الشافعي ويصير كان لا بينة فيحلف النصراني ويقضي له وعلى
 قوله الاخر يستعملان فيقرع بينهما وان لم يعرف اصل دينه فقولا
 فان قلنا يستيطان رجع الى من في يد المال وان قلنا يستعملان
 وقلنا يقرع بينهما اقرع وان قلنا يوقف وقف الى ان ينكشف
 وان قلنا يقسم قسم على المنصوص وفي المسائل كلها يغسل ويصل
 عليه ويدفن في مقابر المسلمين وبه قال احمد وقال ابو حنيفة
 في جميع المسائل تقدم بينة الاسلام **فصل** لو تنازع اثنان
 حايطين ملكهما غير متصل ببناء احدهما اتصال البنيان جعل
 بينهما وان كان لاحدهما عليه جذوع قدم على الآخر **فصل**
 لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل ادعى انه عبد فكذبه فالقول
 قول المالك مع بينته انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا
 لا يميز له فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل
 الا ببينة هذا كله متفق عليه بين الامة ولو كان الغلام مراهقا
 فلا محاب الشافعي وجهان احدهما كالبالغ والثاني كالصغير **فصل**
 اتفقوا على ان البينة على المدعي واليمين على من انكر ولو قال
 لا بينة لي او كل بينة لي زور ثم اقام بينة قال ابو حنيفة ذلك
 وان افعي تغفل وقال احمد لا تقبل واختلفوا في بينة الخارج هل

عند الملائكة قال ابو حنيفة اذا كان لاحدهما
 عليه جذوع

وهو ما لا بد من
وقال مالك في
بينة الخارج

هل هي أولى من بينة صاحب اليد أم لا قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايات
الأخرى بينة صاحب اليد أولى وهي بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد
على الإطلاق أم في أمر مخصوص قال أبو حنيفة بينة الخارج مقدمة على بينة
صاحب اليد في الملك المطلق وأما إذا كان متنازعا في سبب لا يمكن كالفسخ في
الثياب التي كانت لامرأة واحدة والنساج الذي لا ينكر فبينة صاحب
اليده تقدم حينئذ وإذا ارتخا فان كان صاحب اليد سابق تاريخا فانه يقدم
وقال مالك والشافعي بينة صاحب اليد مقدمة على الإطلاق وعن
أحمد روايتان أحدهما ان بينة الخارج مقدمة كذهب أبي حنيفة
فصل إذا تنازعت بنتين أن أحدهما أشهر عدالة فهل
ترجح أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ترجح وقال مالك
ترجح بذلك ولو ادعى رجل دارا في يد انسان وتنازعت البنتان
قال أبو حنيفة لا يستطآن وتيسر بينهما وقال مالك تخالفان
وتيسر بينهما فان خلف أحدهما وكل الآخر قضى له الف دون الناكل
وان كلاهما عاينه روايتان أحدهما يقسم بينهما والأخرى
يوقف حتى يتضح وللشافعي قولان أحدهما يستطآن معا كما لو لم
تكن بينة والثاني لا يستطآن ثم في فعل ثلثة أقوال أحدها
القسمة والثاني الفرقة والثالث الوقف وعن أحمد روايتان أحدهما
يستطآن معا والثانية لا يستطآن بينهما **فصل** ادعى اثنتان
شيئا في يد ثالث ولا بينة أو أحدهما فأقر به لو أحدهما لا بعينه قال
أبو حنيفة ان اصطحا على أخذ فهو لها وان لم يصطحا ولم يعين أحدهما
يخلف لكل واحد منهما على اليتيم انه ليس بهذا فاذا خلفت لهما فلا شيء
لها وان وكل لهما أخذ ذلك أو قيمته منه وقال مالك وإن أفي بوقف الامر

مطلقا والأخرى

حتى

حتى يكشف المستحق أو يضطحا ، وقال أحمد يفرع ه
بينهما فمن خرجت قرعته خلف وأستحقه ، ولو ادعى
رجل انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا قال أبو حنيفة ومالك
تسمع دعواه من غير ذكر شروط الصحة ، وقال الشافعي وأحمد
لا تسمع الحاكم دعواه حتى يذكر الشرايط التي يفتقر صحة النكاح
اليها وهو ان يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل
ورضاها ان كانت ثيبا **فصل** إذا نكل المدعي عليه عن البين
فهل ترد البين على المدعي أم لا قال أبو حنيفة لا ترد ويقضي
بالنكول وقال مالك ترد ويقضي على المدعي عليه بنكوله فيما
ثبت بشاهد وبين وبشاهد وامرأتين وقال الشافعي ترد
البين على المدعي ويقضي على المدعي عليه بنكوله في جميع الأشياء
فصل البين هل يعلظ بالزمان والمكان أم لا قال
أبو حنيفة لا يعلظ وقال مالك والشافعي يعلظ وعن أحمد روايتان
كالمذهبين **فصل** لو ادعى اثنتان عبدا كبيرا فاقترانه
لا حرمهما قال أبو حنيفة لا يقبل اقراره إذا كان مدعيا اثنتان فان كان
مدعيه واحدا قبل اقراره وقال الشافعي يقبل اقراره في الحالين ومنه
مالك واحدا انه لا يقبل اقراره لو أحدهما إذا كانا اثنتين فان كان المدعي
واحدا فروايتان ولو شهد عدلان على رجل انه اعتق عبده فأنكر
العبد قال أبو حنيفة لا نصح الشهادة مع انكار العبد وقال مالك
والشافعي وأحمد يحكم بعقده **فصل** إذا اختلف الزوجان
في متاع البيت الذي يسكنانه وبيدها عليه ثابته ولا بينة لهما
قال أبو حنيفة ما كان في يدها مشاهد فهو لها وما كان في يدها
من طريق الحكم فما يصح للرجل فهو للرجل والقول قوله فيه ومسا

يصلح للنساء قول المرأة والقول قولها فيه وما يصلح لهما فهو للرجل
 في الحياة وبعد الموت فهو للبائني منهما وقال مالك كلما يصلح لواحد
 منهما فهو للرجل وقال الشافعي هو بينهما بعد التحالف وقال احمد
 ان كان المتنازع عليه مما يصلح للرجل كالطبايسة والعاريم والقول
 قول الرجل فيه وان كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق
 بين ان يكون بركها عليه من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم
 في اختلاف ورثتهما وورثة احدهما وورثة الاخر فالقول قول البائني
 منهما وقال ابو يوسف القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد رجع
 مثلها **فصل** من له دين على انسان يحجب اياه وقد رده على مال فهل
 له ان ياخذ منه مقدار دينه بغير اذنه ام لا قال ابو حنيفة
 له ان ياخذ ذلك من جيبه ما له وعن مالك روايتان احدهما
 انه ان لم يكن على غريمه دين غير دينه فله ان يستوفي حقه بغير
 اذنه وان كان عليه دين غير دينه استوفى بقدر حصته من القصاص
 ورد ما فضل والثانية وهي من ذهب احمد انه لا ياخذ بغير اذنه
 سواء كان باذله لهما عليه او ما يغاوسوا كان له على حقه بينه اذ لم
 يكن وسواء كان من جيبه حقه او من غير جيبه وقال الشافعي له
 ان ياخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه دين وامكنه
 اخذ الحق بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقررا له لكنه
 يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ والله اعلم **كتاب الشهادات**
 اتفق الامة على ان الشهادة شرط في النكاح واما سائر العقود
 كالبيع فلا يشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاسم ليس له ان
 يلقن الشهود بل يسمع ما يقولون واختلفوا هل يثبت النكاح
 بشهادة رجل وامرأتين قال ابو حنيفة يثبت عند التداعي

للنساء كالمقاييس والوقايت
 والقول قول المرأة فيه وان كان
 يصلح

وقال مالك والشافعي لا يثبت وعن احمد روايتان اظهرهما
 انه لا يثبت واختلفوا هل يثبت بشهادة عيدين فعند احمد
 يثبت وينعقد النكاح بشهادة عيدين عند ابي حنيفة
 واحد واختلف اصحاب الشافعي في ذلك والمختار ان الاشهاد
 في البيع يستحب وليس بواجب **وحكي** عن داود ان الشهادة
 تعتبر في البيع **فصل** والنساء لا يقبلن في الحدود والقصاص
 ويقبلن مقررات فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والرضاع
 وما يخفى على الرجال غالبها واختلفوا هل تقبل شهادتهن
 فيما الغالب في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق
 والعنق ونحو ذلك فقال ابو حنيفة تقبل شهادتهن في ذلك
 كله سوا الفرد في ذلك او كن مع الرجال وقال مالك لا يقبلن
 في ذلك بل لا يقبل عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب
 التي بالنساء والمواضع التي لا يطلع عليها غيرهن وهذا مذهب
 الشافعي واحد واختلفوا في العدد المعتبر منهم فقال ابو حنيفة
 واحد في شهر روايته تقبل شهادة امرأة واحدة وقال مالك
 واحد في رواية اخرى لا يقبل اقل من امرأتين وقال الشافعي لا يقبل
 الا شهادة اربع نسوة **فصل** واختلفوا فيما يثبت استمالة
 الطفل فقال ابو حنيفة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 لانه ثبوت ارب فاما في حق الصلاة والغسل فتقبل فيه شهادة
 امرأة واحدة وقال مالك تقبل فيه امرأتان وقال الشافعي
 تقبل فيه شهادة النساء مقررات الا انه على اصله في اشتراط
 الارب وقال احمد يقبل بالاستمالة شهادة امرأة واحدة
فصل واختلفوا في الرضاع فقال ابو حنيفة لا يقبل فيه

لا شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يقبل فيه عنده منفرد
وقال مالك والشافعي يقبلان فيه منفردات الا ان مالكا في
المشهور عنه يشترط شهادة امرأتين والشافعي يشترط شهادتين
اربع وعن مالك رواية انه يقبل واحدة اذا فشتي ذلك
في الجوارح وقال احمد يقبلان فيه منفردات ويجزي منهما
امرأة واحدة في المشهور عنه **فصل** ولا تقبل شهادة
الصبيان عند أبي حنيفة والشافعي واحد وقال مالك
يقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر بما جاز قبل ان يتفرقوا
وهي رواية عن احمد رواية ثالثة ان شهادة الصبي تقبل
في كل شيء **فصل** الحردود في القذف هل يقبل شهادة ته امر لا
قال ابو حنيفة لا تقبل شهادة ته وان تاب اذا كانت توبته
بعد الحد وقال مالك والشافعي واحد تقبل شهادة ته اذا تاب
سوا كانت توبته قبل الحد او بعده الا ان مالكا اشترط مع
التوبة ان لا تقبل شهادة ته في مثل الحد الذي اقيم عليه وهل
من شرط توبته اصلاح العمل والكف عن المعصية سنة امر لا
قال مالك يشترط ظهور افعال الحرد عليه والتقرب بالطاعات
من غير حد بسنة ولا غيره ما وقال احمد مجرد التوبة كاف واختلفوا
في صفة توبته فقال الشافعي هي ان يقول العذف باطل محرم
ولا اعود الى ما قلت وقال مالك واحد هي ان يكذب نفسه وتقبل
شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره عند الثلاثة وقال مالك لا تقبل
شهادة ولد الزنا في الزنا **فصل** واللعب بالشطرنج مكروه
بالانفاق وهل يحرم امر لا قال ابو حنيفة هو محرم فان اكثر منه
عزرت شهادة ته وقال الشافعي لا يحرم اذا لم يكن على عوص

ولا يستقبل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسحف والنيب
المختلف فيه شربه لا يرد به الشهادة ما لم يسكر وقال مالك
هو محرم لعسق لشربه وترو به الشهادة وعن احمد روايتان
كذهب ابي حنيفة ومالك **فصل** شهادة الاعمي هل تقبل
اولا قال ابو حنيفة لا تقبل شهادة ته اصلا وقال مالك واحد
تقبل في طريقة السماع كالنسب والموت والملك المطلق والوقف
والعتق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والاحازة والاقرار
وتحذ لك سوا تحملها اعمى او بصيرا ثم عي وقال الشافعي تقبل
في ثلاثة اشيا ما طريقة الاستقاضة والترجمة ولا تقبل شهادة ته
في الضبط حتى يتعلق بالنسب ان يسمع اقراره ثم لا يتركه من يده حتى
يؤدى الشهادة عليه ولا تقبل فيما عدا ذلك **فصل** شهادة
الاخرس لا تقبل عند أبي حنيفة واحمد وان فهمت اشارته وقال
مالك تقبل اذا كانت له اشارة تفهم واختلف اصحاب الشافعي
فمنهم من قال لا تقبل وهو الصحيح ومنهم من قال تقبل اذا كانت
له اشارة تفهم **فصل** شهادة العبد غير مقبولة على الاطلاق
عند أبي حنيفة ومالك والشافعي والمشهور من ذهب احمد ان
تقبل فيما عدا الحردود والقصاص ولو تحمل العبد شهادة حال رقه واد
بعد عتقه قبل تقبل امر لا قال ابو حنيفة والشافعي تقبل وقال
مالك ان شهد به في حال رقه فزوت شهادته لم تقبل شهادته
بعد عتقه وكذلك اختلفا فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي
قبل بلوغه فان الحكم فيه عند كل منهما على ما ذكرناه في مسألة العبد
فصل يجوز الشهادة بالاستفاضة عند أبي حنيفة في خمسة
اشيا في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء والصحيح

عند الشافعي وان كان يحد وقال
ابو حنيفة النبي صلى الله عليه وسلم
والاثر في الشهادة ما لم
يسكر

شهادة
الاخرس

شهادة
العبد

شهادة
الكافر

من مذهب الشافعي جواز ذلك في ثمانية في النكاح والنسب
والموت وولاية القضاء والملك والعقود والولادة وقال
احمد بالخوار في تسعة وهي الثمانية المذكورة عن الشافعية والثانية
هي الدخول وهل يجوز الشهادة بالاملاك من جهة اليد بان يراه
في يده يتصرف فيه مدة طويلة في مذهب الشافعي انه يجوز ان يشهد
له بالملك وجهان احدهما عن ابي سعيد الاصمغيني انه يجوز للشاهد
فيه بالاستفاضة ويروي ذلك عن احمد والثاني عن ابي اسحاق
المروزي انه لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة
ويجوز من جهة ثبوت اليد ويروي ذلك عن احمد وقال مالك يجوز
الشهادة باليد خاصة في المرة اليسيرة دون الملك فان كانت
المرّة طويلة بعشر سنين فما فوقها قطع له بالملك اذا كان المدعي
حاضرا حال تصرفه فيها وخوزه الا ان يكون المدعي قرابته او يخاف
من سلطانة ان عارضه **فصل** اهل تقبل شهادة اهل الذمة
بعضهم على بعض ام لا قال ابو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي
لا تقبل وقال احمد تقبل ويخلفان بانه مع شهادتهما انهما ما خانا
ولا بدلا ولا كتمان ولا غيرا وانما اوصية الرجل **فصل** اتفق الايمه على
انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها ثم اختلفوا
في الاموال وحقوقها هل يصح الحكم فيها بالشاهد واليمين ام لا قال
مالك والشافعي واحد يصح وقال ابو حنيفة لا يصح وهل يحكم بالشاهد
واليمين في العتق ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يحكم به
وعن احمد روايتان احدهما كقول الجماعة والاخرى حلف العتق مع شاهد
ويحكم له بذلك وهل يحكم في الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع
اليمين ام لا قال مالك يحكم بذلك وقال الشافعي واحد لا يحكم

شهادة
اهل الذمة

واذا حكم الحاكم بالشاهد واليمين ثم رجع الشاهد قال الشافعي
يعزم الشاهد بنصف المال وقال مالك واحد يعزم الشاهد المال كله
فصل هل تقبل شهادة العدو وعلى عدوه ام لا قال ابو حنيفة
تقبل اذا لم تكن العداوة بينهما يخرج الى الفسق وقال مالك والشافعي
واحد لا تقبل على الاطلاق وهل تقبل شهادة الوالد لولده والولد لوالده
ام لا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادة الوالد من
الطرفين للولد ولا شهادة الولد للوالدين المذكور والاناك
بعدوا او قربوا وعن احمد ثلاث روايات احدها من كذهب الجماعة
والثانية تقبل شهادة الاب لابنه ولا تقبل شهادة الاب لابنه
والثالثة تقبل شهادة كل واحد منهما على صاحبه فقبوله مال
يجز اليه نفعا في الغالب واما شهادته كل واحد منهما على صاحبه
فقبوله عند الجميع الا ما يروى عن الشافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد
على والده في القصاص والمحدود ولا تهاجمه في الميراث **فصل** وهل
تقبل شهادة الاخ لاضيه والصدوق لصديقه قال ابو حنيفة
ومالك واحد لا تقبل وقال الشافعي تقبل والشافعي واحد تقبل
وقال مالك لا تقبل وهل تقبل شهادة احد الزوجين للاخر قال
ابو حنيفة ومالك واحد لا تقبل وقال الشافعي تقبل **فصل**
اهل الاهواء والبديع هل تقبل شهادتهم ام لا قال ابو حنيفة والشافعي
تقبل شهادتهم اذا كانوا متجنبين للكذب الا الخطابي من الرافضة
فانهم يصدقون من حلف عند غير ان له علي فلا يكتفي بشهادته
له بذلك وقال مالك واحد لا تقبل شهادتهم على الاطلاق **فصل**
هل تقبل شهادة بدوي على قروي اذا كان البدوي عدلا ام لا
قال ابو حنيفة والشافعي تقبل في كل شيء وقال احمد لا يقبل مطلقا

حكمة شهادة العدو
على عدوه
والوالد لوالده

حكم شهادة
الاخ لاضيه
والصدوق لصديقه

وقال مالك تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن الشهادة الحاضر فيها الا ان يكون تحملها في الباطن **فصل** ومن تعينت عليه شهادة لم يحزله اخذ الاخرة عليها ومن تعين عليه جازله اخذ الاخرة الاعلى وجه في مذهب الشافعي **فصل** في الشهادة على الشهادة قال مالك في المشهور عنه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل وحقوق الادميين سواء كان في مال او حد او قضاة وقال ابو حنيفة تقبل في حقوق الادميين سوى القضاة ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كالحردود وقال الشافعي تقبل في حقوق الادميين قولاً واحداً وهل تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الرضا والسرقه والشرب فيه قولان اظهرهما القتل والتفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود شهادة الاصل الا ان يكون مع عذر يمنع شهادة شهود الاصل من مرض او غيبه بقصر في مدارسهما الصلاة الا ما يحكي في روايته عن احمد انه لا تقبل شهادة شهود الفرع الا بعد شهود الاصل وهل يجوز ان يكون في شهود الفرع نسبا ام لا قال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي واحد لا يجوز واختلفوا في عدد شهود الفرع فقال **فصل** ابو حنيفة ومالك واحد يحزي شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد من شاهدي الاصل والشافعي قولان اخدهما قول الجماعة وهو الاصح والثاني يحتاج ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهداً وان شهود الفرع اذا زكيا شهود الاصل وعدلا هما واثنيا عليهما ولم يذكر اسمهما ونسبهما للقاضي على شهادتهما لم تقبل شهادتهما وبه قال الامة الاربعة وكافة الفقهاء **وحكي** عن جابر الطبري انه اجاز ذلك مثلاً ان يقول لا تشهد

حكم اخذ
الاجماع على
الشهادة

ان رجلاً عدلاً شهدنا على شهادته ان فلان بن فلان مقر فلان ابن فلان بالغ ورهم **فصل** واذا شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في القدر واحد عليهما الغرم وقال الشافعي والجديد لاشي عليهما وتفقوا على انه لا ينقض الحكم الذي حكم بهما فيه وانه اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما واذا حكم حاكم بشهادة فاسقين ثم علم بعد الحكم حالهما قال ابو حنيفة لا ينقض حكمه وقال مالك واحد ينقض حكمه والشافعي قولان احدهما ينقضه والثاني لا ينقضه **فصل** واختلفوا في عقوبة شاهد الزور فقال ابو حنيفة لا تغزير عليه بل يوقف في قومه ويقال له ان شاهد زور وقاملك والشافعي واحد تغزرو ويوقف في قومه ليعرفون انه شاهد زور وراحم ذلك فقال ويشهر في الجوامع والاسواق والجماع **كتاب العتق** اتفق الامة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها فلو عتق سقصاله في ملوك مشترك وكان موسراً قال مالك والشافعي واحد يعتق عليه جميعه ويضمن حقه شركه وان كان معسر عتق بضيبه فقط وقال ابو حنيفة يعتق حصته فقط ولشريكه الخاربين ان يعتق بضيبه او يستسعي العبد او يضمن شركه المعتق ان كان موسراً فله الخيار بين العتق والسعيه وليس له التضمين ولو كان عبدين ثلاثة لواحد نصفه والاخر ثلثه والاخر سدسه فاعتق صاحبه النصف والسدس ملكهما معا في زمان واحد او كلا وكلا فاعتق ملكهما قال مالك في المشهور عنه يعتق كله وعليهما قيمة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد ويكون لكل واحد منهما من ولاية مثله ذلك وقال ابو حنيفة والشافعي

العتق
كتاب

ح
حصته

فان كان معسراً

واحد عليهما فتمت حصته شريكهما بالسوية على كل واحد نصف
 قيمته حصته شريكه وعن مالك رواية مثله **باب العتق**
في مرض الموت لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غير مهر ولم يجر الوثقة
 جميع العتق قال ابو حنيفة يعتق كل واحد ثلثه ويستسعى في
 الباقي وقال مالك والشافعي واحد يعتق الثلث بالقرعة ولو اعتق
 عبدا من عبده لا يعينه قال ابو حنيفة والشافعي يخرج ايهما شاء
 مالك واحد يخرج لغيره بالقرعة ولو اعتق عبدا من عبده في مرضه
 موته ولا مال له غير وعليه دين يستغفره قال ابو حنيفة يستسعى
 العبد في قيمته فاذا اواها صار حرا وقال مالك والشافعي واحد
 لا ينفذ العتق **فصل** ولو قال لعبده الذي هو اكبر منه سنا
 هذا ابني قال ابو حنيفة يعتق ولا يثبت نسبه وقال مالك والشافعي
 واحد لا يعتق بذلك ولو قال ذلك لمن هو اصغر منه سنا لا يعتق
 ايضا الا في للشافعي وصححه بعض اصحابه والمختار انه ان قصد كرامته
 لم يعتق ايضا الا في قول للشافعي قال ابو حنيفة لا يعتق وقال مالك
 والشافعي واحد يعتق **فصل** ومن ملك احدا بويه او اولاده
 او اجداده او جراته قربوا او بعدوا فبنفس الملك يعتقون عليه
 عند ملكه وكذلك عند اذ ملكه اخويه واخوانته من قبل الاثر
 والاب وقال ابو حنيفة يعتق عليه هؤلاء وكل ذي رحم حرم
 عليه من جهة النسب لو كان امرأة لم يحزله تزويجا من نفسه وقال
 الشافعي من ملك امه من جهة الاب او الام او فرعه وان سفل
 ذكرا كان او انثى عتق عليه سواء اتفق الولد والوالد في الدين او
 اختلفا وسواء ملكه قهرا بالارث او اختيارا كالشركي واليهبة
 وقال داود لا يعتق بقرابة ولا يلزمه اعتاق من ذكر والله اعلم

ب
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

قوله
 ولو قال الله ونوى العتق

باب التدبير

باب التدبير اذا قال السيد لعبده انت حر بعد موتي
 صار العبد مديرا يعتق بموت سيده واختلفوا هل يجوز بيع المدير
 ام لا قال ابو حنيفة لا يجوز بيعه اذا كان التدبير مطلقا وان كان
 مقيدا بشرط من سفر بعينه او مرض بعينه فيبيعه جائز وقال مالك
 لا يجوز بيعه في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت ان كان على السيد
 دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وان لم
 يحتمله الثلث عتق ما يحتمله ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد
 وقال الشافعي يجوز بيعه على الاطلاق وعن ابي ثبات احدها
 كذب الشافعي والاخرى يجوز بيعه بشرط ان يكون على السيد دين
 وولد المديرة عند ابي حنيفة حكمه حكم امه الا انه يفرق بين المقيد
 والمطلق كما تقدم وقال مالك واحد كذلك الا انها لا فرق عندهما
 بين مطلق التدبير ومقيد وللشافعي قولان احدهما كذهب مالك واحد
 والثاني لا يتبع امه ولا يكون مديرا والحالة هذه والله اعلم **باب**
المكاتب اتفقوا على ان كتابه العبد الذي له
 كسب مستحبة مندوب اليها وقال احمد في رواية عنده هو حرمها
 اذا دعا العبد سيده اليها على قدر قيمته او اكثر وصفتها ان يكتا
 السيد عبده على مال معين يسعي فيه العبد ويؤدي الي سيده وامّا
 العبد الذي لا كسب له قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تكتره كتابته
 وعن احمد روايتان احدهما يكره والثانية لا يكره وكتابته الامه التي
 هي غير مكسبة مكروه **فصل** واصلا الكتابه ان تكون
 موطئة فلو كانت حالة فملا تصح ام لا قال ابو حنيفة ومالك تصح حالة
 وموطئة وقال الشافعي واحد لا تصح حالة ولا يجوز الامتجة واقوله
 بخان فلو امتنع من الوفا وببده مال يفي بما عليه قال ابو حنيفة ان كان

ب
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠

المكاتب

له مال يجبر على الاداء وان لم يكن له مال لم يكن يجبر على الاكتساب
 فيجبر وقال مالك ليس له تعجز نفسه مع القدرة على الاكتساب
 فيجبر على الاكتساب حينئذ وقال الشافعي واحد لا يجبر بل يكون
 للسيد العتق **فصل** واذا كان السيد عبده على مال اتاه منه
 شيئا قال الله عز وجل واتوه من مال الله الذي آتاكم وهل فذلك مستحب
 امر واجب قال ابو حنيفة ومالك هو مستحب وقال الشافعي هو واجب
 للآية واختلف على من اوجبه هل له قدر معين ام لا قال الشافعي
 لا تقدير فيه وقال بعض اصحابه ما اختاره السيد وقال بعضهم تقدير
 الحاكم باجتهاده كالمصلحة وقال احمد وهو مقدر وهو ان يحيط السيد
 عن المكاتب ربع الكتابة او يعطيه مما قبضه ربه **فصل** ولا يجوز
 بيع رقبته المكاتب عند ابي حنيفة ومالك الا ان مالكا اجاز بيع
 مال المكاتب الكتابه وهو الدين الموجه بثلثين حال ان كان عبدا
 فبعوض او عرضا فبعين وعن الشافعي قولان الجديد منهما
 انه لا يجوز وقال احمد يجوز بيع رقبته المكاتب ولا يكون البيع فسخا
 لكانته فيقوم المشتري فيه فقام السيد الاول واذا قال كاتبك على الف
 درهم فانه متى اداها اعتق عند ابي حنيفة وقال مالك واحمد ولم يقتصر
 اليان يقول فاذا اديت ال فانت حرا وينوي العتق وقال
 الشافعي لا بد من ذلك ولو كان ثب امته وشرط وطبها في عقد الكتابة
 قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز وقال احمد يجوز والحالة هذه
كتاب امنا قلاعه اتفق الايمة الاربعة على ان امهات
 الاولاد لا تباع وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الامصار
 الا ما يحكي عن بعض الصحابة وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد
 ولو تزوج امه غير واولدها ثم ملكها قال ابو حنيفة نصير

هذا هو
 الصحيح

ام ولد

ام ولد وقال مالك والشافعي واحد لا نصير ام ولد ويجوز له
 بيعها ولا تعتق بموته ولو ابتاع امه وهي حامل منه قال ابو حنيفة
 نصير ام ولد وقال في الاخرى لا نصير ولو استولد جارية ابنته
 قال ابو حنيفة ومالك واحد نصير ام ولد وللشافعي قولان احدهما
 لا نصير والثاني نصير ثم ما الذي يلزم الوالد من ذلك قال
 ابو حنيفة ومالك نصيب قيمتها خاصة وقال الشافعي نصيب
 قيمتها ومهرها وفي ضمانه قيمة الولد قولان وقال احمد لا يلزم قيمتها
 ولا قيمة ولدها ولا مهرها وهل للسيد احارة ام ولده ام لا قال
 ابو حنيفة والشافعي واحد له ذلك وقال مالك لا يجوز له ذلك
 وفقنا الله واياك فافهم وهذا اخبر والله اعلم الحمد لله اهـ
 الى تاليف اختلاف الائمة والحنابلة طفا واحسانا بتسميته رحمه
 الائمة وله الشكر على انعامه بالاعانة على امره واساله
 كما منح ووقف من مخ المني وبلغ المني وحقق ان ينفع به جميع المسلمين
 ولا يجعلنا مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصدقيين والشهداء
 والصالحين والحمد لله رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 اجمعين **قال** مولفه قاضي القضاة صدر العلماء مفيد الطالبين
 صدر الدين العثماني الشافعي تفرغ الله برحمته فرغت من تاليفه في ليلة
 الثلاثاء حاوي عشر ذي الحجة القعدة الحرام من شهر رجب سنة ثمانين
 وسبعماية وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم

روايت

